الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د

تخصص : اقتصاد عمومي و المؤسسات

بعنوان

الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر

إعداد الطالب

صحراوي جمال الدين

تحت إشراف

ا.د.عدوكة لخضر

أعضاء لجنة المناقشة

مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئـــيسا
عدوكة لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مشـــرفا
تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
بن احميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية

2019 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أشكر أستاذي الفاضل "عدوكة لخضر" الذي أشرف على هذه الأطروحة

على كافة التوجيهات والنصائح التي قدمها لي وعلى كرمه وابتسامته

المرسومة دائما على محياه

أتقدم بالشكر الى كل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل

كما اشكر أعضاء اللجنة على قبول مناقشة هذه الأطروحة

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة عامة 1

الفصل الاول : الأبعاد المؤسساتية في الفكر الاقتصادي

مقدمة الفصل 9

I الاقتصاد المؤسساتي القديم والحديث 10

.1 نظـريات الاقتصاد المؤسساتي الجديد 10

.1.1 نظـريـة تكاليف المعـامـلات 13

.2.1 نظريـة حـقوق الملكية 17

.1.2.1 نظـريـة الـوكـالة 18

.2.2.1 نظريـة الوكـالة وعـدم تماثل المعلومات 25

.3.2.1 نظـريـة التـجذر 25

.3.1 العـقـود 27

.2 تطـويـر الاقتصاد المؤسساتي الجديـد(NIE) 27

.1.2 المؤسسات بـ "القواعد والقيود" 28

.2.2 المؤسسات بـ " أداة للحكم" 29

.3.2 المؤسسات بـ "لعبة التوازن" 33

.4.2 فروع الاقتصاد المؤسساتي 35

II التغيير المؤسسي 36

.1 النظريات التقليدية لتغـيير المؤسسي 36

.2 نظرية التطور الديناميكي (نهج نورث) 37

.3 ملحـقات نظريـة التغـيير المؤسسي لنورث 38

III الأبعاد المؤسساتية الداعمة للنمو والتنمية 40

.1 الأداء التنموي خلال القرن العشرين 40

.1.1 الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الجديدة: (دور الأسواق والدولة في التنمية) 44

.2.1 التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق: (إصلاحات الجيل الثاني) 45

.2 بروز الأبعاد المؤسساتية 47

.1.2 تحليل الاقتصادي للأبعاد المؤسساتية 48

.3 التكامل بين المؤسسات الداعمة للأسوق 56

خاتمة الفصل الأول 58

الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق العمل والبطالة

مقدمة الفصل 60

I مفاهيم عامة حول سوق العمل 61

.1 مفهوم العمل والقوة العاملة 61

.2 ماهية سوق العمل 63

.3 التوازن سوق العمل 65

II البطالة 66
1. مفهوم البطالة 66
2. انواع البطالة 66
1.2. البطالة السافرة 67
2.2. البطالة المقنعة 69
3. قياس معدل البطالة 69
III الاسس النظرية المفسرة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل و البطالة 70
1. النظريات في الفكر الكلاسيكي 70
1.1. النظرية الكلاسيكية 70
2.1. النظرية الكينزية 72
2. النظريات الحديثة 74
1.2. التحكيم بين البطالة والتضخم 74
2.2. مدرسة الكلاسيكيون الجدد 76
3.2. بروز فكر التجديد 78
1.3.2. نظرية اختلال سوق العمل 78
2.3.2. قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة 79
3.3.2. نظرية تجزؤ سوق العمل 81
3. بروز فكر المؤسساتي 82
1.3. تكاليف المعاملات لرونالد كوس (1937-1960) 83
2.3. الترتيبات المؤسسية لويليامسون (Williomson) 83
3.3. ديناميكيات التغيير المؤسسي(Douglss North) 91
4.3. جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz 1997-1998 92
5.3. دور المؤسسات رودريك، أسيموغلو وروبنسون 94
خاتمة الفصل الثاني 101

الفصل الثالث: الابعاد المؤسساتية الداعمة والمنظمة لسوق العمل في الجزائر

مقدمة الفصل 103
I تطور مؤشرات الاداء المؤسساتي والاقتصاد الكلي في الجزائر 104
1. مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 104
1.1. تحليل معدل النمو الاقتصادي (معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي) 104
2.1. تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني 108
3.1. اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري 109
4.1. تطور القطاع المالي في الجزائر 112
5.1. اتجاه النفقات والايرادات العامة في الجزائر 114
1.5.1. ترشيد الانفاق في الجزائر 117
2.5.1. ترشيد الانفاق دالة للحكم الراشد في الجزائر 118
6.1. تطور اسعار النفط الحقيقية 119

7.1. تطور حجم التبادل التجاري 122
2. تطور مؤشرات الاداء المؤسساتي والتنمية البشرية 124
1.2. اتجاه الاستثمار العام في الجزائر 124
1.1.2. الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار 126
2.1.2. اصلاح بيئة أداء الاعمال في الجزائر 127
3.1.2. تقييم مؤشرات الجودة المؤسساتية 128
2.2. مؤشرات التنمية البشرية 131
1.2.2. مستويات التعليم والاداء التعليمي في الجزائر 131
2.2.2. مؤشرات الرعاية الصحية 134
3.2.2. التطورات الاجتماعية 136
II واقع تطور سوق العمل في الجزائر 142
1. سياسة التشغيل الاستعمارية 142
1.1. فضاء التشغيل خلال الفترة الاستعمارية 142
2.1. انعكاسات السياسة الاستعمارية على سوق العمل 143
2. واقع سوق العمل غداة الاستقلال 144
1.2. سوق العمل خلال الفترة 1965-1969 145
2.2. تحليل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970- 2017) 146
1.2.2. سوق العمل الرسمي (الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر((1970 -2017) 146
2.2.2. سوق العمل غير الرسمي في الجزائر 152
3.2. التوازن بين جانبي سوق العمل 153
1.3.2. كفاءة سوق العمل في الجزائر 154
3. الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2017) 156
1.3. تطور حجم البطالة 156
2.3. مدة البحث عن العمل والعاطلين 163
III الأجهزة المؤسسية الداعمة والمنظمة لسوق العمل في الجزائر 165
1. تطور الاطار المؤسسي لسوق العمل على ضوء الإصلاحات الاقتصادية 165
2. تطور أجهزة المؤسسية وبرامج الخاصة لتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة 166
1.2. أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل 167
2.2. برامج المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة 170
3.2. الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار 172
3. تقييم حصيلة الأجهزة المؤسسية 173
خاتمة الفصل الثالث 174

الفصل الرابع: دراسة القياسية لعلاقة الابعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر

مقدمة الفصل 176
I اختبار علاقة أوكن (Okun's Law) بالنسبة للاقتصاد الجزائري 177
1. منهجية قياس معدل البطالة الطبيعي 178

2. حساب الناتج المحلي الإجمالي المحتمل 180
3. صحة قانون اوكن في الاقتصاد الجزائري 180
II اختبار أثر الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسساتية على سوق العمل في الجزائر 182
1. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL) 182
1.1. دراسة وصفية للمتغيرات 183
2.1. الارتباط بين المتغيرات 183
3.1. اختبار استقراريه والسلاسل الزمنية 184
4.1. اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذجARDL 185
5.1. اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدودARDL Bounds Tests 186
6.1. الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج 189
2. أثر الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية على البطالة في الجزائر(مقارنة بين الدول العربية) 192
1.2. اختبار التجانس 193
1.1.2. اختبار التجانس الشامل 193
2.1.2. اختبار التجانس المعاملاتi_β 194
III دراسة العلاقة بين الابعاد المؤسساتية و سوق العمل 197
1. دراسة علاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في الجزائر 197
1.1. دراسة استقراريه السلاسل 197
2.1. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن 198
3.1. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ ECM وتقدير معادلة المدى الطويل 198
4.1. جودة النموذج 199
2. دراسة العلاقة المثلثية بين الابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وسوق العمل 201
1.2. صياغة النموذج 201
2.2. اختبار استقراريه 201
3.2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن 202
3. اختبار السببيةCausality Test 204
خاتمة الفصل الثالث 205
خاتمة عامة 207
قائمة المصادروالمراجع 211
الملاحق 227

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الثاني	
1 - III	البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح	78
	الفصل الثالث	
1 - I	المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2017.	125
2 - I	الإصلاحات المنفذة في الجزائر بين عامي 2005 و2015	127
3 - I	المؤشرات الفرعية لأداء بيئة الأعمال 2015-2016	128
4 - I	يبين تطور نمو السكان وتطور النمو الديمغرافي في المغرب العربي 1990-2017	136
1 - II	استخدام الجزائريين حسب القطاعات غير الزراعية سنة 1954	144
2 - II	توزيع الشغل سنة 1960حسب القطاع بالنسبة المئوية	144
3 - II	التشغيل في القطاعات غير الفلاحية 1967/04/30 – 1969/04/30	145
4 - II	تطور نسبة عمالة في القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة 2001-2007	153
5 - II	مؤشرات الفرعية لكفاءة سوق العمل في الجزائر	155
6 - II	معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017	159
	الفصل الرابع	
1 - I	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	179
2 - I	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)	179
3 - I	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	181
4 - I	اختبار التكامل المتزامن لـ جرانجر (Granger)	181
1 - II	الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية	183
2 - II	مصفوفة الارتباط	184
3 - II	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	185
4 - II	معايير اختبار درجة تأخر VAR	186
5 - II	اختبارات الحدود ARDL Bounds Test	187
6 - II	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL(المدى الطويل)	187
7 - II	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM(المدى القصير)	189
8 - II	نتائج اختبار سلسلة البواقي	190
9 - II	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	190
10 - II	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	190
11 - II	نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test	191
12 - II	اختبار التجانس الشامل	194

II - 13	اختبار التجانس المعاملات	194
II - 14	استقرارية المتغيرات	195
II - 15	اختبار التكامل المتزامن لـ جرانجر (Granger)	195
II - 16	تقدير معادلة المدى الطويل لكل دولة	196
III - 1	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	197
III - 2	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen) اختبار القيمة العظمى الذاتية	198
III - 3	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	199
III - 4	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	201
III - 5	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen) اختبار القيمة العظمى الذاتية	202
III - 6	تقدير معادلة المدى الطويل	203
III - 7	اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة (Toda Yamamoto)	204

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
I - 1	المفاهيم الرئيسية (NIE) " المثلث الذهبي golden triangle"	12
I - 2	الاصول الفكرية للاقتصاد المؤسساتي	15
I - 3	الاصول الفكرية لمدرسة ويليامسون (Williamson)	17
I - 4	الاصول الفكرية لمدرسة نورث (NORTH)	33
I - 5	فروع الاقتصاد المؤسساتي	35
III- 1	تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي وتوزيع الثروة عبر الزمن	50
الفصل الثاني		
I - 1	القوى العاملة	61
I - 2	الطلب الكلي على العمل	64
I - 3	عرض العمل الكلي	65
I - 4	التوازن في سوق العمل	66
III - 1	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	70
III - 2	البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك	71
III - 3	توازن سوق العمل عند كينز	73
III - 4	منحنى فليبس المبسط كما جاء في المقال الأصلي	75
III - 5	شرح منحنى فليبس	75
III - 6	منحنى فيليبس في المدى الطويل	77
III - 7	إطار تمايز المؤهلات	87
III - 8	الابعاد المؤسساتية الداعمة للأسواق (بما فيها سوق العمل)	96
III - 9	المؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية	99
الفصل الثالث		
I - 1	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار ثابته (الدينار الجزائري)	105
I - 2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج	106
I - 3	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة في الجزائر 1980-2017	107
I - 4	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر 1980-2017	109
I - 5	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1970-2010)	111
I - 6	اتجاه البطالة والتضخم والنمو في الجزائر 1980-2017	111
I - 7	تطور عرض النقود بمفهومه الموسع (% من إجمالي الناتج المحلي) وائتمان المقدم للقطاع الخاص(% من إجمالي الناتج المحلي) ومعدلات الفائدة الحقيقية واتجاه البطالة في الجزائر 1980-2017.	113
I - 8	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر 1980-2017.	116
I - 9	تطور أسعار النفط وكذا ايرادات البلد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	116

I - 10	مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر 2008-2017	118
I - 11	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 1996-2017	118
I - 12	تطور معدل البطالة وأسعار النفط من 1970- 2017.	120
I - 13	مؤشر صافي التبادل التجاري ومعدلات البطالة في الجزائر (1990-2017)	123
I - 14	اتجاه الاستثمار المحلي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.	123
I - 15	حجم البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر 1986-2017.	126
I - 16	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا (التقنية) في الجزائر 2007-2017	126
I - 17	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي	127
I - 18	واقع فعالية مؤشرات الحوكمة بالجزائر	129
I - 19	نسبة اجمالي الملتحقين بالتعليم العالي من اجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي) في الجزائر 1986-2017	132
I - 20	مؤشرات حول التربية الوطنية والتعليم العالي في الجزائر محصلة الفترة (2017-2000)	132
I - 21	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017).	134
I - 22	الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2017-1990).	135
I - 23	مؤشر الصحة والتعليم في الجزائر 2007-2017	135
I - 24	النمو السكاني واتجاهات معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2017	137
I - 25	تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2017	138
I - 26	الهرم العمري للسكان في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس وليبيا لسنة 2017.	139
I - 27	نسبة السكان في سن العمل ونسبة السكان النشطين الى السكان في سن العمل	140
I - 28	حجم الفئة النشطة	140
I - 29	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) الجزائر والعالم العربي	141
I - 30	نسبة الإعالة للسكان الكبار والصغار في الجزائر.	141
II - 1	تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2017	146
II - 2	نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 2004-2017	148
II - 3	تطور نسبة الأجراء الدائمون الأجراء غير الدائمون والمتدربون 2004-2017	150
II -4	توزيع العمالة حسب القطاع الجغرافي للفترة 2000-2017	151
II -5	توزيع المشتغلون وفقا لمعيار النوع الاجتماعي 1987-2017	151
II -6	تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر	152
II -7	توازن سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014	153
II -8	حجم التوظيف في القطاع العام والخاص في الجزائر (2008-2017)	154
II -9	كفاءة سوق العمل في الجزائر	155
II -10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.	157
II - 11	توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000-2017).	160

12 - II	إجمالي بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-24عاما) لمجموعة من الدول العربية (2003-2013).	161
13 - II	توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2017.	162
14 - II	توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	162
15 - II	توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل	163
16 - II	توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل وفق الفئة العمرية	164
17 - II	توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي	164
1 - III	نسبة مساهمة الأجهزة في التشغيل الكلي	173
الفصل الرابع		
1 - I	الناتج الفعلي والمحتمل وفجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP	180
1 - II	تطور متغيرات الدراسة	184
2 - II	اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج	186
3 - II	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares	191
4 - II	النموذج العام لاختبار التجانس (Homogeneity test)	193
1 - III	اختبار CUSUM	200
2 - III	العلاقة السببية بين المتغيرات	205

الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	توافق واشنطون عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة	227
(2)	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) الجزائر والعالم العربي	227
(3)	قوة العمل، معدل العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2004-2017).	227
(4)	تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر 1990-1999.	227
(5)	كفاءة سوق العمل في الجزائر	227
(6)	توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2018	228
(7)	إجمالي بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-24عاما) لمجموعة من الدول العربية (2003-2013).	228
(8)	توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	228
(9)	توزيع البطالة حسب القطاع الجغرافي	228
(10)	توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل لسنة 2003.	229
(11)	توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي	229
(12)	تطور مناصب العمل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة 2000-2011	229
(13)	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف وزارة المكلفة بالعمل (2000-2008).	229
(14)	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2009-2017).	229
(15)	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (2000-2017).	229
(16)	الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية	230
(17)	اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج	230
(18)	اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)	230
(19)	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل والقصير)	230
(20)	اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبارTeste	230
(21)	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH	230
(22)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jack-Berra Normality Test	230
(23)	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test	230

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
PECO	بلدان أوروبا الوسطى والشرقية les pays d'Europe centrale et orientale
PSEM	دول جنوب وشرق البحر المتوسط les pays du Sud et Est de la Méditerranée
OIE	الاقتصاد المؤسسي القديم
NIE	الاقتصاد المؤسسي الجديد أو الاقتصاد نيو المؤسسي
C.N.U.C.D	ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
O.C.D.E	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات Office national des statistiques
ADS	الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية Agence de développement social
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل Agence nationale de l'emploi.
DAIP	جهاز المساعدة على الادماج المهني Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle
DIPJ	جهاز الإدماج المهني للشباب Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes.
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Agence Nationale de gestion du Micro-crédit .
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Agence Nationale de Développement de l'Investissement.
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Caisse nationale d'assurance chômage.
CID	عقود إدماج حاملي الشهادات Contrat d'insertion des diplômés.
CFI	عقود تكوين إدماج Contrat de Formation et d'Insertion
CIP	عقود الإدماج المهني Contrat d'insertion professionnelle.
ADF	Test Dikey Fuller augmenté

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تساهم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية في ازدهار اقتصاديات الدول، رغم تركيز الكثير من المقاربات على محاولة ربط التغيرات الكبرى الحاصلة في طبيعة علاقات المؤسسات ببيئتها الداخلية والخارجية وفي ظل زيادة متطلبات الاقتصاد ومسايرته للتغيرات الحاصلة في مجال المعلومات والتطورات التكنولوجية.

إن النهج المعاصر لواقع سوق العمل يبين ان قواعد الفصل وحق العمل ليست هي فقط عوامل مؤثرة، ولكن ايضا الحماية الاجتماعية وسياسات التوظيف والمؤسسات وتحدياتها بالنسبة لها لتحليل الوظائف وفق الكفاءات الاستراتيجية للمؤسسة، والتغيير المؤسسي الذي يقودنا الى فهم ديناميكيات التغيير الاقتصادي والذي يشكل لنا نموذج لهيكل الاقتصاد المؤسساتي الجديد والذي برزت معالمه على يد كل من (رونالد كوس 1937، ويليامسون اوليفر 1975، دوغلاس نورث 1990) ويعتبر اسلوب جديد ونمط متجدد من التدبير تعتمده الدولة من خلال شتى الاصعدة. وتتبلور النماذج المؤسساتية والتي تتمثل في مجموعة من القواعد والقيم ومعايير التي تساعد الاشخاص والمؤسسات على اتخاذ قرارات ناجحة لبلوغ الأهداف المشتركة وكذا وجود ظواهر تكميلية بين المؤسسات وسياسات والتي توحي بوجود نظام المؤسساتي يمكن ان يبنى ويستعمل في تحليل الظواهر وأشكال والصيغ المؤسساتية الموجودة برمتها، وهذا يعني بوصفه التجمع الذي يؤثر على أداء العمالة والبطالة وتوقعاتها المستقبلية للتوظيف.

وعلى هذا السياق فان أداء سوق العمل في البلدان النامية، والتي لاتزال فيها مستويات التنمية غير كافية وغير متكافئة في ظل النظام الليبرالي والذي فرض اصلاحات مدمرة على المؤسسات غير الرسمية مما خلق فجوة بين النماذج المعتمدة لإصلاح مؤسسات السوق والواقع المحلي (المؤسسات غير الرسمية) ونخص بالذكر الجزائر وتزايد حدة المشكلة فيه(انكماش فرص العمل ،تزايد معدلات البطالة ...)،ومن أجل بناء استراتيجيات لتحسين أداء سوق العمل وإضفاء طابع المؤسساتي لابد من عمليات الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تتمثل في مدى انعكاس الابعاد المؤسساتية عليه لتكون كفاءة اجتماعية أو على الأقل قواعد رسمية وغير الرسمية يتم انشائها للمساهمة في انجاز الاهداف المتوخية للمصلحة العامة من خلال تدخلات مختلف الفاعلين على مستوى الانشطة، وذلك عبر وسائل مختلفة تتمحور أساسا في نماذج محددة وتنظيمات متنوعة (ربحية، غير ربحية ،خاصة، عمومية،.....).

والمصلحة يمكن تحقيقها عبر الدولة والسوق وكذلك انطلاقا من التركيبات المؤسساتية للمجتمع المدني بشأن "كيفية بناء منظمات ومؤسسات فعالة"[1]، ولا سيما ما يخص المعايير الإدارية والقواعد القانونية وغيرها من آليات الحكم، بهدف خلق محددات لجودة المؤسسات والتي تبرز في محددات السياسية والديمقراطية وهي المؤسسات الفوقية التي تسمح بغيرها من المؤسسات بضمان السير الحسن للعمل وهذا بصدد حماية افضل لحقوق الملكية، وكذا المحددات الاقتصادية المتمثلة في عدم المساوة في الدخل وجودة المؤسسية وهي جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، فحين أن الترتيبات المؤسسية تتصدى للنزاعات المتعلقة بالتوزيع وتعمل على تعزيز الترابط الاجتماعي، وأيضا تعتبر محددات الايديولوجية الدينية والثقافية وكذا القيم الفردية معززة لتطور المؤسسات لدرجة أنها

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، تقرير التجارة والتنمية، 2006، الأمم المتحدة، اعداد امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2006، ص229.

Trade and Development Report 2006 (Arabic language) Global Partnership and National Policies for Development Series: United Nations Trade and Development Report (Arabic)25 Jan 2008

تشجع التبادلات والتفاعلات بين الناس من مختلف الفئات الاجتماعية (اثر التجزئة الأخلاقية و اللغوية على نوعية المؤسسات وبالتالي على سوق العمل)، لذا محاولة إلقاء بعض الضوء على أنواع السياسات التي استخدمت لدعم التنمية، لأن الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية أمر بالغ الأهمية ويستهدف مواءمة بين الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية.

والاقتصاد الجزائري من بين عديد الاقتصاديات التي انتهجت سياسات مختلفة منذ الاستقلال، ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات التي جابهت بها أكبر التحديات التي واجهتها خاصة في مجال سوق العمل أين تمركزت مشاكله حول البطالة بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة وهي ليست بالمشكلة الجديدة، فجدورها تمتد منذ الفترة الاستعمارية الى جانب تزايد قوة العمل بمعدلات نمو متسارعة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، ولهذا انتهجت الدولة منذ منتصف الستينات استراتيجية تنموية شاملة اعتمدت فيها على أساس "نموذج اقتصادي مخطط مركزيا" لتصبح بذلك هي المشغل الرئيسي للعمالة، ومصدر مهم في خلق فرص العمل والضامن لعملية التشغيل واستيعاب الكثير من العمال رغم افتقارهم للمهارات اللازمة، مما تسبب لها في عدم كفاءة العمالة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة، فحين لم يتم مراعاة تكاليف المؤسسات ولم تعني مردوديتها بأدنى اعتبار أمام تدخل الدولة في كل مرة حفاضا على استمرارية هذه المؤسسات (المؤسسات غير الفعالة).

سادت هذه الممارسات في الجزائر خلال عقدين من الزمن واستمرت الى غاية منتصف الثمانينات (1986) وأمام الهبوط الحاد في أسعار النفط تشكلت صدمة اثرت سلبا على استقرار الاقتصاد الجزائري الذي كان من مظاهره الضعف والجمود المؤسسي وما نتج عنه من أزمات خاصة، وكباقي معظم اقتصاديات التخطيط المركزي التي توجهت نحو تبني آليات السوق بعد تفجير أزمة الديون الخارجية سنة 1982 من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا عن عدم قدرتهم على تسديد ديونهم، واللجوء الى تطبيق برامج المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، والتي تعرف بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية "إجماع واشنطن".

نتيجة لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات، وتعدد جوانب الأزمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، اتضح مع الوقت ضرورة تسريع عملية تحويل الاقتصاديات ذات النهج الاشتراكي إلى اقتصاديات تعتمد على قوى السوق، وفي إطار هذه الاستراتيجية تيسر للجزائر الحصول على الدعم المالي وفق اتفاقيتين تم إبرامهما مع الصندوق الشيء الذي سينتج عنه بالضرورة تراجع حجم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدولة من وظائفها المؤثرة في خلق مناصب العمل، بعد أن كانت المولد الرئيسي لها، ومع نهاية سنوات التسعينات وفي إطار تقييم أولي لأبعاد هذه التجارب اقتصرت أوجه التحسن فيها على الجوانب النقدية والمالية وهو ما يوضح أن النتائج كانت في الغالب اقل من المتوقع خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، بالمقابل تم تسجيل نمو ضعيف و غير منتظم وانعكست النتائج السلبية خاصة على المستوى الاجتماعي "انتشار الفقر بسبب ارتفاع تكاليف اجتماعية أعلى من اللازم، وبسبب حدة الاختلالات تفاقمت مشكلة البطالة أمام نقص فرص العمل، الى غاية الانفراج المالي وزيادة أسعار البترول منذ سنة 2000، فقد تبنت السلطات الجزائرية تعميق الإصلاحات الاقتصادية بمبادرة محلية متمثلة في البرامج التنموية، وبهذا تحول التركيز من الجيل الأول "إجماع واشنطن" إلى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، ومعه كان التحول على مستوى اقتصاديات التنمية من السوق إلى المؤسسات، وهذا بعد فشل برامج الإصلاحات السابقة لعديد من

الدول لعدم قيامها بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة، بالمقابل كانت هذه الأخيرة سبب نجاح دول شرق آسيا التي لم تطبق بنود الإصلاحات بزعامة المؤسسات المالية الدولية.

ولأجل استعادة التوازنات الكبرى وتدعيم الاسواق خاصة سوق العمل في الجزائر تم تبني المخططات التنموية بغية مواصلة وتعميق الإصلاحات المؤسساتية لدعم الأسواق بغية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات لتحقيق مصادر مستقرة ومستدامة للتمويل ومن جهة أخرى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير مناخ الأعمال المناسب للمجالات ذات الصلة بالنمو، القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المالية والانفتاح التجاري الى جانب ضرورة تحقيق التنمية البشرية من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية التي تشمل المساعدات الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، مما تعمل على توفير فرص عمل لاستيعاب العمالة المتنامية وذات المؤهلات المتزايدة، وبالتالي يقلص الاحتياج إلى مساعدة الدولة.

في هذا الإطار تشكل تجربة الجزائر أحد التجارب الجديرة بالاهتمام في ظل تحدي التنمية الرئيسي للبلاد والمتعلق بتنويع الاقتصاد وتحفيز النمو خارج المحروقات والذي يمثل ضرورة للحد من التقلبات وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل وأيضا لخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب، بالإضافة إلى أهمية التنمية البشرية لهذا سنتطرق الى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر سواء المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بمبادرة محلية والمتمثلة في البرامج وما ترتب عليها من تطبيق في تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ولما لها من الآثار والانعكاسات على سوق العمل.

وعلى ضوء كل هذا نطرح الاشكالية التالية:

ما هي علاقة الابعاد المؤسساتية بسوق العمل في الجزائر؟

وللتوضيح أكثر حول الاشكال هو **ما مدى إمكانية الأبعاد المؤسساتية المحققة ان تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائرواستيعاب هذه الأخيرة لمعدلات البطالة من خلال مدى تماشي اصلاحات الاقتصادية مع اصلاحات المؤسساتية الفعالة في سوق العمل؟**

وعليه تلوح لنا في الافق عدة تساؤلات حول الموضوع وهي كالأتي

- هل لحكم الاستعماري علاقة بجودة المؤسسية من خلال فترة الاستعمار والحكم السياسي والموقع الجغرافي على المدى الطويل (Acemoglu، 2001) مما تؤثر على سوق العمل في الجزائر؟

- ماهي أبرز الادوار وعلاقات التي تهدف الى معرفة مدى فعالية ومساهمة ابعاد المؤسساتية في استحداث وضعية سوق العمل في الجزائر؟

- كيف يؤثر التغيير المؤسسي على ديناميكيات التغيير الاقتصادي المسببة في تحسين اداء سوق العمل في الجزائر؟

- ما هو اتجاه العلاقة بين معدلات البطالة وكل من مؤشرات الأداء المؤسساتي؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية

- إن تجسيد الأبعاد المؤسساتية لها دور في نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية وتحقيق كفاءة سوق العمل في الجزائر.

- الأبعاد المؤسساتية لها أثر ايجابي على سوق العمل وبالتالي توفر هيكل حافز للتغيير الاقتصادي وتطوره والذي يحقق نمو اقتصادي وهذا النمو يخلق مؤسسات (رسمية وغير رسمية) جديدة ترفع القدرة الانتاجية مما تخفض نسبة البطالة وترفع مستوى العمالة في الجزائر.

أهداف الدراسة

إن هدف دراستنا هو اجراء ممارسة تحليلية على الطرق المؤسساتية (الرسمية وغير رسمية) في الجزائر وتقديم طريقة متماسكة وتعليمية وفق الادبيات الاقتصادية لفهم أفضل للمؤسسات وديناميكيات التغيير والمحددات المختلفة لجودتها تبعا للقواعد والقيود وأدوات الحكم وتوازن اللعبة، وبذلك نكون سلطنا الضوء على العوامل المختلفة التي قد تؤثر على أداء سوق العمل في الجزائر من خلال توضيح أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في تحقيق التنمية خاصة في ظل إصلاحات الجيل الثاني.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن موضوع العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل والذي يعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة، ذلك أن طبيعة العلاقة بينهما لا تزال محل جدل ونقاش بين الباحثين والمختصين حول مدى أهمية الابعاد المؤسساتية في دفع وتسريع وتيرة أداء سوق العمل في ظل التغيرات الحاصلة خاصة لدول النامية ومنها الجزائر، والشروط الواجب توفرها من أجل تعميق وتطوير الأداء المؤسساتي وضمان مساهمته في تعزيز كفاءة سوق العمل.

مبررات اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا هذا الموضوع إلى الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية حديثا لموضوع العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل والجدل الذي لا يزال قائم بين الاقتصاديين حول أهمية تجسيد الابعاد المؤسساتية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية واتجاه علاقتها بسوق العمل، الأمر الذي حفزنا وشجعنا على اختيار هذا الموضوع رغبة منا في اختبار علاقة الابعاد المؤسساتية بسوق العمل، والتحقق من اسهاماتها في النمو الاقتصادي في ظل التغيير المؤسسي، وتقديم إضافة للدراسات التجريبية السابقة في هذا الميدان.

منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة

بما أن البحث مقسم إلى جزأين أحدهما نظري والآخر تطبيقي فإنه سيتم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي من خلال عرض كل ما يتعلق بالاقتصاد المؤسساتي وتوضيح الأبعاد وعلاقتها بسوق العمل ضمن مفاهيم والأدبيات النظرية وكل ما يتعلق بالجانب النظري إضافة إلى عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالموضوع.
- المنهج التحليلي سيتم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تقدير نماذج، بهدف اختبار علاقة الابعاد المؤسساتية أي نوعية المؤسسات المحققة وسوق العمل في الجزائر في ظل التغيير الاقتصادي والمؤسساتي.

حدود الدراسة

تنحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية التي قامت فيها الجزائر بتبني الإصلاحات الجيل الأول والتي يمكن تحديدها مع نهاية سنوات الثمانينات وبداية سنوات التسعينات. وفي ظل المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة والتي تخص تطور كل من سوق العمل وكذلك مؤشرات قياس نوعية البيئة المؤسساتية، تم تحديد فترة الدراسة ما بين سنتي 1986-2017.

الدراسات السابقة

- دراسة لـ(Christine Erhel) حول المؤسسات وسوق العمل[1]، حيث ان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل أثر المؤسسات على أداء سوق العمل باعتبارها محفزة للأداء من خلال خفض معدلات البطالة وتعزيز العمالة القوية وفي هذا الإطار توصلت الى ان المؤسسات تؤثر على أداء سوق العمل و على وجه التحديد من خلال المساهمات الاجتماعية على الرواتب و الحد الأدنى للأجور، قوة الاتحادات العمالية، وحماية فرص العمل، و إعانات البطالة ..، وهذا النموذج يوصي بتحرير سوق العمل مع إدخال آليات الحوافز للبحث عن وظيفة وتقديم حوافز العمل في إطار السياسات الاجتماعية وخلق أكثر مرونة في عقود العمل.

- مذكرة لـ (Bourdu Emilie)[2] تحت عنوان تقييم الأجهزة الاقليمية المؤسسية في أسواق العمل المحلية (حالة الخدمة العامة للتدريب المهني)، والتطرق الى دور الاجهزة الاقليمية وصلاحيات واسعة للتدخل في أسواق العمل المحلية، و ذلك من خلال الإجراءات التوظيف والتدريب الاقليمي المتزايد في كل انحاء فرنسا (العامة أو خاصة) تنسق من أجل حل مشكلة مطابقة، وتشكيل الأجهزة التي نسميها "الأجهزة الإقليمية المؤسسية Dispositifs Institutionnels Territoriaux" (DIT) يتمثل التحدي الرئيسي في التنظيم وتقييم الأجهزة المؤسسية الإقليمية لتعكس تأثيرها وطرق عملها، لتساعد في نهاية المطاف توجيه العمل العام في سوق العمل من خلال مقاربة مؤسسية لمشاكل المطابقة و تطوير منهجية لتحليل وتوضيح طبيعة ودور وديناميكيات DIT التي تعبر عن الترتيبات المؤسسية، التي توفر وسيلة لتفسير عملية تنفيذ السياسات الإقليمية، وشملت الدراسة على تجديد وتنظيم التدريب المهني للباحثين عن العمل وذوي المهارات المتدنية في بواتو-شارانت منطقة التي أطلقت فيها المسح عام 2009، والهدف منه هو تحسين أوضاعهم من الوصول إلى مستوى أساسي من التأهيل يحسن قدرات مطابقة موظفيها و يؤمن الفرص المهنية للمستبعدين عن العمل، ويبدو على كل المواقع التجريبية أن الجهاز هو تجنيد العام المستهدف (الفئة الباحثة عن العمل) لتحسين قدرات مطابقة، بما في ذلك الحد من مشاكل التنقل.

- مذكرة بطالة الشباب والإدراج عدم المساواة في سوق العمل الجزائري: تحليل متعدد الأبعاد والتجريب للباحثة **لمياء بن حبيب**، جامعة باريس 2017، هذه الدراسة تعتمد بشكل رئيسي على النماذج النظرية والتجريبية لنظرية رأس المال البشري وتحليل محددات بطالة الشباب في الجزائر بالاعتماد على تصنيف واضح لعينة من العاطلين عن العمل (بجاية وتيزي وزو وتلمسان) التي ضمت 1294 نشط (العاملين والعاطلين عن العمل)، وبالنسبة لمشاركة المرأة في سوق العمل فقد أجريت دراسة على عينة من 864 من النساء (نشطة وغير نشطة).

نتائج تسلط الضوء على الانقسامات التي تم تحديدها في عينة من العاطلين عن العمل عينة تمثيلية من 870 عاطل عن العمل في المناطق الثلاث (بجاية وتيزي وزو وتلمسان) الذي كان موضوعا لتحليل متعدد الأبعاد والتصنيف الذي تم اجراءه كشف عن وجود بطالة الشباب في المناطق الحضرية التي تؤثر على عدد أكبر من النساء وخريجي التعليم العالي، هذه الملاحظات تدعم بيانات المسح الوطني وتؤكد ظاهرة عدم توافق المهارات والمتطلبات، أما بالنسبة إلى النساء على الرغم من تطور السلوك أعمالهم ويتبين من انخفاض الخصوبة وارتفاع في مستويات تعليمهم، فإنها لا تزال تواجه ارتفاع معدلات

[1] Erhel, Christine. "Institutions et marché du travail." *Idées économiques et sociales* 1 (2010): 41-45.

[2] Emilie, Bourdu. L'évaluation des Dispositifs Institutionnels Territoriaux sur les marchés locaux du travail. Le cas du Service Public Régional de Formation professionnelle en Poitou-Charentes et de l'expérimentation sociale" Groupement d'Activités.Diss. Université de Poitiers, 2011.

البطالة، وخاصة بين النساء غير المتزوجات الذين يشكلون أكثر من نصف النساء العاملات هذا يؤكد بوضوح أهمية عدم المساواة الحالية بين الجنسين في سوق العمل الجزائري.

- الدراسة التي قام بها Abdoul ganiou Mijiyawa [1] في اطار اطروحة الدكتوراه حول دور المؤسسات في تحقيق التنمية والتي تمحورت إشكاليتها حول إمكانية تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين انطلاقا من مجموعة من التصحيحات والإصلاحات المؤسساتية من خلال ضمان حقوق الملكية، التنظيم الفعال للمعاملات الاقتصادية، حرية المشاركة السياسية مع معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في ذلك بأخذ عينة من الدول النامية وكانت فترة الدراسة من 1960-2005 وتشير نتائج الدراسة أن الزيادة في مستوى تطبيق الديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى أن عامل الاستثمارات يتحسن مع تحسن نوعية المؤسسات و يؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل أي أن نتائج الاحصائية كانت إيجابية ولكن غير معنوية على مدى القصير ولها أثر إيجابي على المدى الطويل لأثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية(PED) مع العلم أن مؤشر الديمقراطية المستعمل من طرف الباحث يعبر عن مؤشر الحرية السياسية لـ Freedem House، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية المطروحة من طرف الباحث حول ان نجاح الكفاءة الاقتصادية في دول النامية في حاجة ماسة إلى إصلاح مؤسساتي فعال.

ومن بين الدراسات الخاصة بالأداء المؤسساتي في الدول العربية نجد منها دراسة (Fahmi Ben Abdelkader)[2] خلال بحثه معرفة عوامل إعاقة مسار التقدم في الدول النامية عامة والتركيز على الدول العربية في فهم التغيرات المؤسساتية بها، من خلال استعمال الباحث لبيانات قاعدة MINEFE خلال سنة 2006 حول وضع 85 دولة، وكذا استعمال نتائج البيانات لسنة 2001 مع مجموعة دول PECO، ليتطرق الباحث إلى دراسة مقارنة الميكانيزمات الأداء المؤسساتي بين دول PESM و PECO[3]، وقد ركز في تحليله أكثر على تحديد العوامل المؤسساتية والتنظيمية التي تسمح بمراقبة تحركات مسيري المؤسسات والمديرين السياسيين والبيروقراطيين. ولتسهيل عملية التحليل قام الباحث بتشكيل مؤشرات العلمية خاصة بكل بلد على حدى بمعنى تقييم نوعية مؤسسات الدولة الخاصة والعامة لكل بلد على حدى (الحقوق السياسية وأداء المؤسسات السياسية (الحرية والعدالة والشفافية في الانتخابات)، الحريات العامة واستقلالية المجتمع المدني، تعدد مصادر الإعلام والقوى الاجتماعية، تعدد النقابات وحريتها، حرية انتقال الأشخاص والمعلومة، مستوى احترام قواعد السوق والتعاقدات، مستوى احترام حقوق الملكية)، وتوصل الباحث في دراسته أن هناك فرق شاسع بين المجموعتين محل الدراسة اذ تمتاز دول PECO بارتفاع في مستوى نوعية مؤسساتها (العامة والخاصة) مما انعكس إيجابيا على المستوى الجيد للدخول الفردية وبالتالي التحسن في مستويات التنمية الاقتصادية، ووجود ضعف في أداء المؤسسات العامة والخاصة في دول PESM باستثناء المغرب مع احتلالها المرتبة المشرفة ضمن أداء مجموعة الدول العربية المختارة.

---

[1] Mijiyawa, Abdoul'Ganiou. *Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de reformes institutionnelles dans les pays en développement*. Diss. Clermont-Ferrand 1, 2010.

[2] Labaronne, Daniel, and Fahmi Ben-Abdelkader. "Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est. Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance." *Revue d'économie politique* 118.5 (2008): 743-776.

[3] الدراسة تضمنت مجموعة دول (PECO) أوروبا الوسطى والشرقية حيث كل من بلغاريا ورومانيا تمثل دول الشرقية (PEO)، هنغاريا وليتوانيا، بولندا، جمهورية التشيك تمثل دول أوروبا الوسطى(PEC)، بينما مجموعة الدول جنوب وشرق البحر المتوسط (PSEM)، تضمنت الجزائر والمغرب وتونس التي تشكل دول جنوب البحر المتوسط(PSM)، ومصر وسوريا دول شرق البحر المتوسط(PEM).

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا الى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر سواء المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية وكذلك الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بمبادرة محلية والمتمثلة في البرامج وما ترتب عليها من تطبيق في تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ولما لها من الآثار والانعكاسات على سوق العمل وتقييمها خلال فترة تطبيق ومدى التنسيق بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، لمعرفة اذا ما كانت الأبعاد المؤسساتية المحققة بفعل الإصلاحات مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار التنمية بمفهومها الشامل.

الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة

مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي مكن تلخيصها فيما يلي

قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة المباشرة بين الاقتصاد المؤسساتي وسوق العمل، وصعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية خاصة تلك المتعلقة بقياس تطور سوق العمل ومؤشرات قياس البيئة المؤسساتية خاصة منها التنافسية، كما أن تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات.

خطة البحث

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية الموضوعة وإثبات مدى صحة الفرضيات الموضوعة، سيتم تقسيم البحث إلى اربعة فصول رئيسية مرفوقة بمقدمة عامة للموضوع تتضمن إشكالية الدراسة والفرضيات المقترحة، إضافة إلى أهداف، أهمية ومبررات اختيار البحث وكذا منهجية وحدود الدراسة، كما سيتم إنهاء البحث خاتمة عامة تتضمن مختلف النتائج المتوصل إليها إضافة إلى مجموعة من التوصيات المقدمة.

الفصل الأول: الذي تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول الاقتصاد المؤسساتي والنظريات الخاصة به والتغيير المؤسسي ومناهجه التي توضح طرق تغير المؤسسات، وختمنا هذا الفصل بتحديد الأبعاد المؤسساتية من خلال محددات الجودة المؤسساتية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الأسواق.

الفصل الثاني: قدمنا من خلاله الجانب النظري المتعلق بسوق العمل والتفسير المقدم من مختلف النظريات ووجهات بما في ذلك دور بروز الاقتصاد المؤسساتي في تحليل أسواق العمل لنتوصل الى توضيع العلاقة النظرية للأبعاد المؤسساتية واسهامها في تعزيز سوق العمل في ظل التغيير المؤسسي.

الفصل الثالث: بالنسبة للفصل الثالث تضمن دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤسساتي في الجزائر وتطور سوق العمل فيها، وكما تم التطرق الى الأجهزة المؤسسية الداعمة لسوق العمل في الجزائر.

الفصل الرابع: بالنسبة للفصل الأخير تم من خلاله توضيح علاقة الابعاد المؤسساتية بسوق العمل في الجزائر وذلك بالتطرق الى اختبار صحة علاقة اوكن في الاقتصاد الجزائري وهل أن النمو الاقتصادي المحقق سيساهم في خلق الوظائف، لنتطرق فيما بعدها الى إختبار أثر الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسساتية على سوق العمل في الجزائر لمعرفة مدى تماشي الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية واسهامها في تطوير أداء سوق العمل في الجزائر، وباستناد الى دراسة مقارنة بين الدول العربية حول التنافسية وعلاقتها بسوق العمل، لنتحقق في الأخير عن علاقة السببية لكل من الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

الأبعاد المؤسساتية في الفكر الاقتصادي

تمهيد

إن الاقتصاد المؤسسي الجديد هو حقل كبير نسبيا ومتعدد التخصصات يشمل جوانب الاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، والعادات والإيديولوجيا والتقاليد وجميع الشؤون المتعلقة بمعتقدات الناس وثقافتهم العامة، فهو بذلك يتعامل مع الحراك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وواقع المجتمع من جميع الوجوه. وقد صاغ (Oliver Williamson) عبارة "الاقتصاد المؤسسي جديد أو الاقتصاد نيو المؤسسي (NIE)" لتمييزه عن "الاقتصاد المؤسساتي القديم (OIE)" رائدها (Commons، Veblen)، حيث جادلت المدرسة المؤسسية القديمة مسألة المؤسسات كونها عاملا رئيسيا في شرح والتأثير على الأداء الاقتصادي الى جانب أعمال الآخرين التي احدثت ثورة في الاقتصاد بمن فيهم North (2000)، هذا الاتجاه الجديد للاقتصاد يعتبر أن تكلفة المتعاملين (التي تحددها المؤسسات والترتيبات المؤسسية) هي مفتاح للأداء الاقتصادي، والغرض من تقييم الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) هو "شرح محددات المؤسسية (اي محددات الجودة التي تعكسها ابعاد المؤسساتية) وتطورها عبر الزمن، وتقييم اثرها على الاداء الاقتصادي و الكفاءة والتوزيع (Nabli & Nugent، 1989) وتم التوصل الى أن هناك سببية ذات اتجاهين بين إصلاحات المؤسساتية واصلاحات الاقتصادية، لكن في الواقع التأثير على تكاليف المعاملات وامكانيات التنسيق يمكن المؤسسات من التسهيل في النمو والاصلاح الاقتصادي أو تأخيره وهذا ما يفسر الاختلافات بين البلدان من ناحية التطور وكذلك مسارات التنمية الاقتصادية"[1].

وخلال مدى العقود الخمسة الماضية خضعت اصلاحات استراتيجية في افريقيا لتغييرات كبيرة وهي نتيجة لتدخل مجموعة من العوامل الداخلية مثل السياسية والثقافية والظروف المالية وضغط الجماعات ولكنها أيضا لنتيجة تأثير كبير والمبذول من قبل العوامل الخارجية وخاصة ضغط من المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال قراءة التاريخ الاقتصادي الذي يساعد في تحديد مراحل الاصلاحات رئيسية في سياق محدد والذي يحدد شروط والأداء، ليبرز الدافع من وراء تطبيق الاقتصاد المؤسساتي في فهم الأسباب التي ادت الى فشل الاستراتيجيات المنتهجة والموضوعة منذ ثمانين عاما بالإضافة الى العقبات المؤسسية وأيضا مسألة بطء وتيرة التغييرات المؤسسية التي تحدد الطريقة التي تتطور بها المجتمعات في الوقت الحالي، ومن المسلم به عموما أن المؤسساتية قد ظهرت لمعالجة أوجه القصور خصوصا عندما تفشل المؤسسات الرسمية لدمج بعض الحالات أو عندما تكون جامدة أمام ظروف خاصة في حين أن معظم البلدان الأفريقية قد تحسنت بشكل ملحوظ في مؤشرات الحرية السياسية والقدرة على إدارة الاقتصاد الكلي، وكان الهدف هو تهيئة الظروف لظهور اقتصاد السوق لتحسين المشهد السياسي والاجتماعي وإرساء قواعد الحكم الرشيد وإعادة النظر في الدستور وإجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية وإعادة النظر في القوانين التي تنظم الإطار القانوني للعمل وتحديث القضاء وتعزيز حقوق الإنسان، وجميع التدابير المتخذة من قبل غالبية الدول الأفريقية ارتبطت بضعف المؤسسات المطلوبة أو غيابها وليس لعدم قناعتها بهذه التوجهات أو مقاومة لها، فالمطلوب هو بناء المؤسسات وتطويرها وتقويتها لتساعد في تسريع التحول نحو ترسيخ الأبعاد المؤسساتية التي تشكل أحد الشروط الرئيسية لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمتماشية مع الإصلاحات المؤسساتية، حيث نسعى من خلال هذا الفصل الى ابراز دور هذه الأبعاد في خلق محددات الجودة المؤسسية، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث والمتمثلة في (الاقتصاد المؤسساتي القديم والجديد، التغيير المؤسسي، الابعاد المؤسساتية الداعمة للنمو والتنمية).

[1] Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. "THE NEW INSTITUTIONAL ECONOMICS: APPLICATIONS FOR AGRICULTURAL POLICY RESEARCH IN DEVELOPING COUNTRIES: "New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality." Oliver Williamson, 2000a."Agrekon 41.2 (2002): 110-133, p111.

I. الاقتـــصاد المؤسساتي القديم والحديث

1. نظـريات الاقتصاد المؤسساتي الجديد

قبل التطرق الى النظريات المؤسساتية يجدر الإشارة الى الاقتصاد المؤسساتي القديم والحديث

الاقتـصاد المؤسساتي القديم (OIE)

خلال السنوات الأخيرة طبقت على مجموعة من المناهج الاقتصادية أو المدارس الفكرية متنوعة مصطلح "الاقتصاد المؤسساتي" والمعروف لدى معظم الناس "اقتصاد المؤسسات الأمريكية" أو "الاقتصاد المؤسساتي القديم" لكن "الاقتصاد المؤسساتي الأصلي" ينطبق على تقليد الاقتصاد المرتبط (Thorstein Veblen، John R. Commons، Wesley Mitchell، Clarence Ayres)[1] حتى وقت قريب كان هو المعنى الوحيد ولكن في السنوات الأخيرة أصبح مصطلح "الاقتصاد المؤسساتي الجديد" راسخا باعتباره اشارة لتقليد نابع في المقام الأول عن نهج تكلفة المعاملات (Coase Ronald، Oliver Williamson، Douglass North)، وما يزيد الأمور تعقيدا انه غالبا ما يتم توسيع هذه التسمية لتغطية المناهج تطور التقاليد الاجتماعية والنظرية اللعبة، وأحيانا إلى المؤسسات والتغيير المؤسسي (النهج النمساوي) الذي تبناه كل من (Carl Menger، Frederick von Hayek) وبالإضافة إلى ذلك يعمل البعض على إعادة تشكيل الاقتصاد المؤسساتي "القديم" عن طريق تجديد صياغة المواضيع التي يمكن مناقشتها [2]، باعتماد على حركات واسعة، ومن اهم المساهمين (Gustav Schmoller، Thorstein Veblen، Wesley Mitchell، John R. Commons وothers) حيث عملوا على جعل النظرية الاقتصادية حساسة لظروف خاصة الثقافية والتاريخية وباعتقاد ان النظرية في نهاية المطاف ستكون في ظل التطور الدائم للمؤسسات القائمة في المجتمع ورفض فكرة التوازن العادي الطبيعي[3].

إن وجهة النظر من المؤسساتية التقليدية هي أن "المؤسسين" Thorstein Veblen، وWesley Mitchell، و John R. Commons و بدقة اكثر يمكن القول ان (Thorstein Veblen) مؤسس الرئيسي للمؤسساتية الأمريكية قدم الكثير من الالهام الفكري للمؤسساتية على رغم التأثيرات وانحصر إطاره العام والتأكيد على طبيعة (cumulative and pathdependent) التي تعتمد على مسار التغيير المؤسسي ودور التكنولوجيا في إحداث هذا التغيير، لينظر بذلك إلى الاقتصاد على أنه جزء من المجتمع، ويربط كل ما يحدث في عالم الاقتصاد بالتغيرات السياسية والاجتماعية المصاحبة له. والمؤسسة لديه هي نظام اجتماعي يضع للفرد الإطار الذي يجب أن يقوم فيه بأفعاله، مثل نظام الملكية الخاصة أو نموذج رائد الصناعة Captain of Industry أو نموذج مقاول الأعمال Entrepreneur أو الطبقة، ليتميز بتأكيده على أهمية تحليل المركزي للمؤسسات والتغيير المؤسسي، حيث يقول إن التغييرات في "النسيج المؤسسي هي نتيجة سلوك مجموعة أفراد"، بينما في الوقت نفسه "هذه المؤسسات تعمل على توجيه وتحديد الأهداف ووضع حد للسلوك"، كما وضع في تحليلاته العديد

---

[1] ثورشتاين فبلن (Thorstein Veblen) 1857-1929 عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي، بدا بكشف عن آليات الاقتصاد في عصره منذ سنة 1896 لتغطي اعماله مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتعليم. واشتهر بكتابه "نظرية الطبقة المترفة" The Theory of the Leisure Class1899، حيث قدم تحليلا لظهور فئة في المجتمع تؤهلها إمكاناتها المادية لأن تعزل نفسها عن الأعمال الشاقة وتعيش نمطا استهلاكية وترفيا في الحياة، وتتبوأ المكانة العليا في مجتمعها وتضع لكل الطبقات الأخرى معاييرها في التفضيل الجمالي وأسلوبها في قضاء وقت الفراغ وأسلوب الإنفاق الترفي على المظاهر، ليساهم بعدها في علم الاقتصاد بكتابة "نظرية مشروع الأعمال" سنة 1904 The Theory of Business Enterpriseوالذي نفضل ترجمته ب"نظرية المشروع الاستثماري"، لساهم أيضا في تحليل النظام الاقتصادي المعاصر بكتابية المصالح المكتسبة ورجل الشارع" The Vested Interests and the common"، وللمزيد حول نظرية الطبقة المترفة انظر:

ثورشتاين فبلن، من الفكر السياسي والاشتراكي - نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمود محمد موسى ومراجعة إبراهيم سعد الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الإسكندرية 2003.

[2] Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. Op, cit, p 111- 173.

[3] Hodgson, Geoffrey M. "Institutional economics into the twenty-first century."Studi e Note di Economia 14.1 (2009): 3-26, p 6.

من المواضيع الأخرى (1899، 1904)[1]، وما أصبحت عليه المؤسساتية ليس ذلك راجع إلى تأثير (Veblen) فقط بل العديد من المؤسساتيين بما في ذلك (Hamilton، J. M. Clark، Commons، Robert) لما لهم من إسهامات كبيرة في مسائل القانون والاقتصاد، الا أنه في الواقع يعد تصنيف Commons[2] كأحد المؤسسيين الأوائل و تطويره لمفهوم "الصفقة" باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل وبالمقابل حدد شروط المعاملات من قبل هيكل "قواعد العمل" بما في ذلك الحقوق القانونية والواجبات والحريات، و(المساومة) القوة الاقتصادية.

امتدت هذه الأعمال لمناقشات "(Veblen) للفصل بين الملكية والسيطرة وكذلك حول قضايا سوق العمل، كما أسهم بقدر كبير للعمل في النقابات سواء من خلال الدراسات التجريبية من عضوية النقابة (Wolman، 1924)، والمناقشات النظرية مثل نظرية (Selig Perlman) لحركة العمل (1928) بإضافة الى مناقشة قضايا تحديد الأجور والتحكم بها بصفة عامة عن طريق (Walton Hamiltonو Stacy May)(1923)، وكذلك من حيث "صفقة الأجور، the wage bargain" أو "صفقة العمل، the labor bargain" من قبل أعمال الاقتصاديين المؤسسي آخرين مثل Commons (1924) و Sumner Slichter (1931)، لكن الاهتمام الأكبر وجه لقضايا علاقات العمل والمفاوضات الجماعية ونظم التوفيق والوساطة ودورهم في تطوير قانون العمل، وسياسات التأمين ضد البطالة، والتعويض عن حوادث العمل، وتنظيم المرافق العامة، وفي تعزيز "التخطيط" الحكومي لخلق الاستقرار ومستويات عالية من الانتاج، وقد برز (Commons)كرائد لتنظيم المرافق العامة والتأمين ضد البطالة وتعويضات العمال في ولاية Wisconsin وكان العديد من أعضاء المؤسساتية فاعلين ضمن الجمعية الأمريكية لتشريع العمل بما في ذلك Mitchell، Hamilton، Slichter، Commons والعديد من طلابه"[3].

لذا ظهور الاقتصاد المؤسساتي الجديد يعتبر امتداد للاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يفترض منهجية فردية والتركيز على الكفاءة[4] North (1994)، Kingston وCaballero (2009)، ويعتبر كل من Ronald Coase، Douglass North، Oliver Williamson و Elinor Ostrom المراجع الرئيسية لتقييم الاقتصاد المؤسساتي الجديد.

وعلى هذا الإطار النظري لاقتصاد المؤسسي الجديد الذي جمع بين فكرة (coasean notion) لتكاليف المعاملات مع فكرة (northian notion) للمؤسسات وهي وسيلة لخفض تكاليف المعاملات والحصول على قدر أكبر من الكفاءة في الأداء الاقتصادي، ومن ناحية (Coase،1937) تم إنشاء نهج التحليل الجزئي للمنظمات(microanalytical) ضمن مقالته "طبيعة الشركة، The Nature of the Firm" التي أدت إلى ظهور "اقتصاد تكلفة المعاملات" (Williamson، 1975، 1985)، ومن جهة أخرى انشأ (Coase، 1960) نهج التحليل الكلي (macroanalytical) الذي درس من خلاله علاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي الذي تضمنته مقالته "مشكلة التكلفة الاجتماعية، The Proplem of Social Cost" سنة 1960، فضلا عن

---

[1] تعود تسمية "الاقتصاد النيوكلاسيكي الذي يضم عدد من المدارس الفكرية" الى الرائد فبلن لتظهر تسمية "النيوكلاسيك" رسميا سنة 1900 في مقال له بعنوان "الرؤى المسبقة لعلم الاقتصاد" The Preconceptions of Economic Science والمنشورة في The Place of Science in Modern Civilization، وبكونه رائد في مجال الاقتصاد السياسي يعتبر من أوائل نقاد "الاقتصاد النيوكلاسيكي"Neo - Classical Economics من خلال تحليلات اقتصادية يكشف فيها عن أخطائهم وتحيزاتهم الأيديولوجية في الوقت الذي كانت فيه النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية في بداياتها تتمثل في اعمال كارل منجر Menger (المدرسة النمساوية وتضم بافرك وفون فيسر)، وليون والراس Walras (المدرسة الفرنسية)، ووليام ستانلي جيفونز Jevons وألفريد مارشال Marshal (المدرسة الإنجليزية والتي ضمت اتباع لها من امريكان مثل كلارك Clark)، كما سبق النقد الماركسي للنيوكلاسيك من قبل هلفر دنج الذي نشر كتاب باسم "رأس المال المالي" سنة 1910، وكاو تسكي و بوخارين الذي نشر كتابه "الإمبريالية والاقتصاد العالمي" سنة 1917 تزامنا مع نشر لينين لكتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" باللغة الروسية سنة 1917.

[2] انشأ كتاب له (The Legal Foundations of Capitalism) عام 1924،

[3] Rutherford, Malcolm. "Institutional economics: then and now." The Journal of Economic Perspectives 15.3 (2001): 173-194, p 181.182.

[4] Richter, Rudolf. "The new institutional economics: its start, its meaning, its prospects." *European Business Organization Law Review (EBOR)* 6.2 (2005): 161-200.

عمليات التغيير المؤسسي (North، 1990)، وقد أدرج الاقتصاد المؤسساتي الجديد كلا النهجين ذات الصلة المتبادلة، بإضافة الى دراسة المؤسسات وكيفية تفاعلها مع الترتيبات التنظيمية داخل الاقتصاد (Menard و Shirley، 2005)[1].

وعليه "إن الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) يستخدم افتراضين: الأول " اهمية مسألة المؤسسات institutions do matter" وثانيا "محددات المؤسسية عرضة للتحليل بواسطة أدوات النظرية الاقتصادية"[2]، وقد جعلت بعض اسهامات هؤلاء الاقتصاديين مصدرا رئيسيا للإلهام للمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ...) وللسياسات الجديدة المقررة للدول النامية والتي قدمت آليات تنسيق جديدة وعمليات اقتصادية تطورية[3].

الاقتصاد المؤسساتي الجديـــــد(NIE)

في مواجهة عدم وجود تعريف مقبول عالميا للمؤسسات والتعقيد لتحديد ودراسة التغيير المؤسسي ومحددات الجودة المؤسسية هو عملية صعبة، حيث اصبحت المؤسساتية تشرح الكثير من الاسباب لعدم المساواة في الدخل وتزايد فجوته بين البلدان مما اكسبها في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية قاعدة لشرح العديد من الظواهر (النمو، عدم الاستقرار السياسي، الفساد...)[4]، "فمنذ تشكلها اواخرا 1970م حققت النجاح الذي أدى الى وضع قاعدة بحوث تجريبه واسعة بإضفاء الطابع المؤسسي لتقييم الاقتصاد فاتحا بذلك اقسام متعددة مجالات ومتميزة من الفكر، وارتكزت المدرسة بتحديد على عمل (Coase، Williamson) فيما يخص حقوق الملكية والعقود وتحليل البيئة المؤسسية ودور الدولة الاوسع مع اعمال (Douglass)، ولكن طرق الاقتصاد المؤسسي الجديد في الواقع ارتكزت على المفاهيم الثلاثة: تكاليف المعاملات، وحقوق الملكية، والعقود برغم انها ليست هي المفاهيم الوحيدة التي وضعتها المؤسساتية جديدة على مر السنين ولكن تعتبر النقاط الاصلية لتقييم والاختلاف والتميز عن الاقتصاديات المؤسسية في وقت مبكر والسبب الكامن وراء ذلك قبول NIE للمشاكل الأساسية في الاقتصاد الحديث (الندرة والمنافسة) والتي هي بمثابة النواة الرئيسية ولعدم قبول الافتراضات معلومات كاملة والعقلانية المثالية، وتكاليف المعاملات معدومة مما جعلها تختلف جذريا عن النهج التقليدي والسعي وراء البحث عن نموذج ديناميكي للتغيرات الاقتصادية ومغايرة للنماذج ثابتة للاقتصاد القياسي الحديث، و المخطط التالي يوضح المفاهيم الأساسية للاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)[5].

الشكل رقم (I - 1): المفاهيم الرئيسية لـ (NIE) " المثلث الذهبي golden triangle

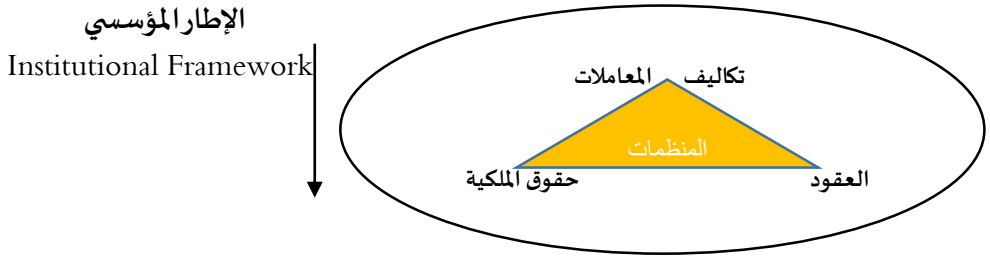

Source: Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics: From Early Intuitions to a New Paradigm? No. 8. Working Paper, 2012, p 49

(1) CAbAllero, GonzAlo, and DAviD Soto-oñAte. "Why transaction costs are so relevant in political governance? a new institutional survey." Revista de Economia Política 36.2 (2016): 330-352., p332.

(2) Williamson, Oliver E. "The new institutional economics: taking stock, looking ahead." Journal of economic literature 38.3 (2000): 595-613 – P596.

(3) Dutraive, Véronique. "Economic development and institutions. Anatomy of the New New Institutional Economics' research program." *Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs* 6 (2009), p1.

(4) Keneck Massil, Joseph. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. No. 2016-4. University of Paris West-Nanterre la Défense, EconomiX, 2016.

(5) Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economic, Op, cit , p 11.

1.1. نظـرية تكالـيف المعـامـلات

هذه النظرية هي فرع من اقتصاد المؤسسة الحديث، والتي نتجت عن مختلف التيارات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وموضوع دراستها هو الفضاء التعاقدي الذي يربط المتعاقدين. حيث يرى (Commons، 1932) نظرية تكاليف المعاملات باعتبارها نظرية اقتصادية للترتيبات المؤسسية، تتخذ أساسا الصفقة كوحدة للتحليل. ليظهر مفهومها بعد أن "تأسست NIE على عمل (Ronald Coase)[1] ولعل أهم أفكاره خصوصا حول تكاليف المعاملات، والتي ظهرت بودرها سنة 1937 ضمن مقالة "طبيعة الشركة - The Nature of the Firm"، ونتيجة تأثره البالغ برجال الاعمال خلال فترة الكساد ومقارنة ما تم تلقيه في الواقع مع صياغة ادم سميث لمبدأه حول اليد الخفية، تنسيق النظام الاقتصادي بواسطة نظام التسعير، حيث أوضح "آدم سميث" بأن إنتاجية النظام الاقتصادي تعتمد على التخصص (يسميه تقسيم العمل)، ولكن التخصص لا يكون ممكنا إلا إذا كان هناك تداول، كلما كانت تكلفة التداول[2] (التعامل) أقل كلما أصبح هناك تخصص أكثر وزيادة في إنتاجية النظام، وبالتالي التركيز على تدفق السلع والخدمات الحقيقية بمرور الوقت.

يرى رونالد برغم من صياغة النظرية فإن الطريقة التي ننظر بها إلى عمل النظام الاقتصادي ظلت ثابتة عبر الزمن، هذا دفعه الى وصف الفكرة "الشركات وتنظيم تكاليف المعاملات" لأن تنظيم المعاملات تنتج عنها التكاليف التي تتحدد من خلال ما يتم إنتاجه لمختلف السلع والخدمات وقدرة استفادة أي اقتصاد من تقسيم العمل والتخصيص وهكذا تؤثر تكاليف المعاملات على حجم أنشطة الاقتصاد بأكمله وليس على الشركات فقط[3].

وكالمحة بسيطة حول طبيعة الشركة رغم صعوبة الأمر لكشف العوامل التي تحدد التكاليف النسبية للتنسيق عن طريق الإدارة في الشركة أو التعاملات في السوق (خيار بين الشركة أو السوق)[4]، ووفق نظرة "رونالد" إلى أن الشركة هي منظمة التي يمكن أن تقلل من تكاليف الصفقة[5] في ظل ظروف معينة، حاول رونالد تحديد الأسباب التي من أجلها يوجد إلى جانب السوق أشكال أخرى بديلة لتنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين خاصة المؤسسات. لأنه تتم في السوق عملية المبادلة عن طريق عقود قصيرة الأجل بين الأفراد أي هناك تكاليف لإجراء المعاملات (كيفية الحصول على المعلومة الخاصة بالسعر والجودة، عقد الصفقة وتنفيذها) [6]، حيث أن الفرد يقوم بجمع المعلومات، تنفيذ وأداء الحسابات، وإعادة توزيع المعلومات...، فهو بذلك يقوم بالكثير من النشاطات اللازمة لتحقيق التوازن، باعتبار أن التبادلات التجارية تتم وفق قانون العرض والطلب حسب منطق و تفكير المدرسة النيوكلاسيكية[7]، و تعد هذه النقطة رئيسية في بناء تحليل "رونالد كوز"

---

[1] رونالد هاري كوز" Ronald Harry Coase"(2013 - 1910) اقتصادي بريطاني حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في 1991 وأكثر ما يشتهر به كوز مقالته في تحديد طبيعة الشركة (1937)"، التي تقدم مفهوم من التعاملات ليشرح طبيعة وحدود الشركات، ومقاربته لتكاليف المعاملة التي تحظى الآن بنفوذ كبير في نظرية التنظيم الحديثة، حيث قام بإعادة تقديمها اوليفر وليامسون، و مقاله الثاني" مشكلة التكلفة الاجتماعية (1960)"، التي تقترح أن حقوق الملكية المعرفة جيدا يمكن أن تتغلب على المشاكل الخارجية.

[2] تكلفة التداول تعتمد على المؤسسات في بلد ما، نظامه القانوني، نظامه السياسي، نظامه الاجتماعي، نظامه التعليمي، ثقافته ...

[3] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics. Op, cit . p7.

[4] عبد الفتاح بوخمخم، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15 -17 ديسمبر 2012.

[5] يقصد بتكاليف الصفقات الكلفة المتحققة نتيجة تبادل اقتصادي بصفة عامة أي تكلفة المشاركة في السوق.

Mahamoud, Ismael. "Contraintes institutionnelles et réglementaires et le secteur informel à Djibouti." (2008), p 64.

[6] Some, Seglaro Abel. *Economie des institutions et performances économiques nationales*. CAPES, 2003, p 8.

https://www.capes.bf/IMG/pdf/dt_8eco-institutions.pdf

[7] المقاربة النيوكلاسيكية اعتبرت المنشأة متغير خارجي، وأعطيت الأولية الكاملة للسوق أين المبادلات تحدث بدون احتكاك، لكن وفق " رونالد كوز" يرجع سبب وجود المنشأة بالضبط لأن السوق غير كامل.

الذي أعطى تفسير لبحث عن التنسيق التجاري أي عن طريق الأسعار، لأن النشاطات الضرورية للتنسيق والتحفيز التجاري لها تكلفة تضم نوعين[1] أطلق عليها فيما بعد " تكاليف الصفقات"، ليركز في تحليله للصفقات من حيث إجراءها و تنظيمها على التقليل من تكاليفها لتعتبر الصفقة فعالة جدا، فحسبه لكل صفقة تكلفة تتغير بدلالة طبيعتها و بطريقة تنظيمها سواء حدثت في السوق أو المؤسسة أو تنظيم آخر، وبما أن السوق والمنشأة تشكلان معا الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، ويعتبران أهم وسيلتين للتنسيق، حسب "رونالد" تظهر مسألة الاختيار بينهما، فالسوق هو آلية تنسيق لامركزية (غير ثابتة) تعتمد على ميكانيزم أو مؤشر السعر (على أساس الأسعار) بينما المنشأة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ (شكل من أشكال التنسيق المركزي القائم على السلطة)، ففي حالة إمكانية تلاشى نظام السعر واستبدله بنظام آخر هو السلطة، نتيجة لذلك يجب المرور بالمنشأة عوض السوق وذلك لتخفيض تكاليف الصفقات، وبهذا يؤكد "رونالد" أن الفاعلين يفضلون اللجوء إلى نوع من التنسيق البديل والمؤسس على التسلسل وليس على الأسعار وهذا انطلاقا من اللحظة التي تكون فيها تكاليف الصفقة المرتبطة بالتنسيق التجاري أكبر من تلك المرتبطة بالتنسيق الإداري التسلسلي، فحسبه يعتبر السوق والتسلسل الخيارات البديلان للتنسيق [2]. وتزداد صعوبة التنسيق الفعال للسلطة والنشاطات، كلما كانت المنشأة واسعة ومعقدة[3]، غير أن تحليله لذلك كان غامضا في إيصال المعلومة، وأسباب إخفاق هذه النظرية في العلاقات الاقتصادية إطلاق تعبير تكلفة صفقة. وفي حقيقة الأمر وبشكل عام وواسع، الشيء الذي يمنع أو يعيق تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اقتصادية هو تكلفة صفقة بحد ذاتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات أكثر فهما وتنظيما حيث تعتبر أعمال "Williamson " في سنة 1985 قد شكلت فهما جيدا لهذه التكاليف [4].

الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو نتاج رؤية "رونالد" للهدف الأساسي من علم الاقتصاد، والمتمثل في فهم كيفية عمل النظام الاقتصادي الذي لا يعمل في عزلة، وإنما يتفاعل ويتأثر بالنظم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، بغرض تأكيد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات وسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى، والمخطط التالي يوضح الاصول الفكرية لمختلف التوجهات ومصادر المعتمدة لتطوير(NIE):

---

[1] إن حصول على المعلومة الخاصة بالسعر والجودة تعتبر "تكاليف التنسيق"، أما عقد الصفقة وتنفيذها تعتبر "تكاليف التحفيز".

- **تكاليف التحفيز** (تكاليف التفاوض وابرام العقود) تضم تكاليف ناتجة عن لجوء الأطراف لنفقات إضافية من أجل الحماية من التصرفات الانتهازية، وتكاليف ناتجة عن التخوف من عدم احترام العهد من الأطراف أو أحدهما والتي تتضمن (**تكاليف البحث والإعلام، التفاوض واتخاذ القرار، الرقابة والمتابعة**).

- **تكاليف التنسيق:** تكون تكاليف الصفقات المرتبطة بالتنسيق في نظام السوق هي المشكلة الناجمة عن الحاجة إلى تحديد أسعار الصفقة (التامة).

Demsetz, Harold, O. E. Williamson, and S. G. Winter. "The theory of the firm revisited." The Theory of the firm. Critical perspectives on business and management (2000): 102-122, p105-110.

[2] Wikipedia, l'encyclopédie libre, "économie des organisations", Voir: https://fr.wikipedia.org/wiki/Économie_des_organisations

[3] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. *New Institutional Economics. Op, cit* p12.

[4] أفيناش ديكسيت (Avinash K. Dixit) ، "صنع السياسات الاقتصادية، منظور علم سياسة تكاليف الصفقات"، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1998، ص 25.

الشكل رقم (I - 2): الاصول الفكرية للاقتصاد المؤسساتي.

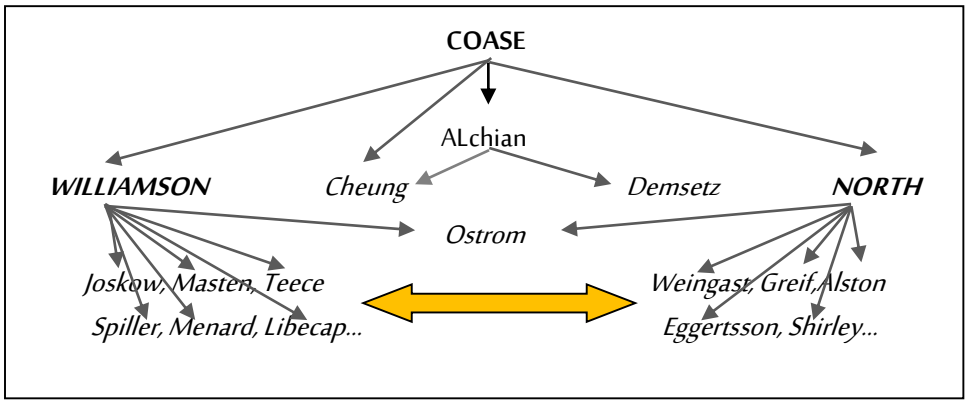

Source: Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics. Op, cit p 50.

- تحليل ويليامسون[1] "لنظرية تكاليف الصفقات"

لقد قام ويليامسون بتفعيل مفهوم تكاليف المعاملات[2] وبهذا يبرز النهج المؤسسي الجديد دور تكاليف المعاملات في التبادل الاقتصادي وشرح الكيفية التي تؤثر بها المؤسسات على حجم تكاليف المعاملات والكفاءة الاقتصاديه (Coase، 1984، Williamson، 2000)[3].

إن الخلفية التي تطورت بها افكار(Williamson) اقتصاديات السلوك (1964) هي استكمال وتوسيع طرح (Coase، 1937) حالة وجود الشركات وادوارها وما هي حدود الادارة؟ لتشمل بحوث (Williamson) منذ (1970) قضايا تتعلق بتطوير نظرية الأشكال التنظيمية الداخلية من عدة نواح، أي تكاليف المنظمة الداخلية التي تطرق لها "رونالد" الذي لم يكشف سر جذور هذه التكاليف وأكتفى بإشارة إليها من خلال ارتفاعها مع نمو حجم المؤسسة، ليضع (Williamson) مكانا خاصا له في المقاربات الاقتصادية للمنظمات، ويحدد بذلك قواعد جديدة لاقتصاد السوق، اعتمادا على التحليل المؤسساتي المقارن أي البحث عن المؤسسات التي تكون فيها تكاليف المبادلات أقل ما يمكن مركزا على دور المعلومات في السوق والتي بقيت المرجع الوحيد للفعالية وذلك من خلال إدخال فرضيات عوامل سلوكية (الرشادة المحدودة، والسلوكيات الانتهازية الأعوان الاقتصاديين....)[4]، والتي تقاربت مع تزايد اهتمامه بالتكامل العمودي[5] الذي سمي "صنع أو شراء" ليطور نتائجها وضعا اعتبارات فشل السوق "فشل المعاملات" الذي فتح الطريق إلى المزايا النسبية للشركة المبعدة عن المنافسة، باستناد إلى دراسة تكاليف الصفقات ما بين المراحل، فالصفقة هي عبارة عن انتقال منتوج أو خدمة نتيجة اعتماد مرحلة على نتائج المراحل السابقة، هذا الانتقال يمكن أن يكون مكلفا، وكذلك تركيز على الصفقات ما بين مختلف مراحل الإنتاج التي يفرض

[1] أوليفر إيتون ويليامسون من مواليد 27 سبتمبر 1932. وهو كاتب بارز في مجالات نظرية تكاليف المعاملات، والتكامل الرأسي، والمؤسسية الجديدة. انتهج تأثير رونالد كوس، هيربرت سيمون وريتشارد سيبرت. تخرج في الإدارة في عام 1955 (بكالوريوس علوم) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا سلون للإدارة. ثم حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستاندفورد عام 1960 وحصل على درجة الدكتوراه عام 1963 في جامعة كارنيجي ميلون. وقد تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مع إلينور أوستروم بتاريخ 12 نوفمبر 2009.

[2] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. The contribution of Douglass North to new institutional economics. Cambridge University Press: Cambridge, 2011, p 6.

[3] Rutherford, Malcolm. . Op, cit, p 181.182.

[4] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. The contribution of Douglass North to new institutional economics. Op, cit.

[5] التكامل العمودي نقصد به إمكانية الشركة في مراقبة أحد نشاطاتها المتتالية، اما عدم التكامل العمودي هو اللجوء إلى مؤسسات أخرى من أجل شراء عوامل الإنتاج أو منتجات لصنع أو توزيع منتجاتها الخاصة وللتكامل العمودي أنواع (التكامل نحو: الأعلى، الأسفل، الجانبي).

أنها منفصلة تكنولوجيا، أي مبادلة المعلومات أو السلع أو الخدمات ذات القيمة الاقتصادية بين متعاملين خلال مختلف مراحل دورة الإنتاج في ظل التحكيم بين تكاليف التفاوض المتعلقة بالإنتاج الداخلي وتكاليف الصفقة المتعلقة بالسوق أو الاثنين معا وهذا ما يعرف بالشكل الهجين وهذه النظرية تعتبر فرع من اقتصاد المؤسسة الحديث وموضوعها الفضاء التعاقدي الذي يربط المتعاقدين،وأطلق عليها اسم "هياكل الحوكمة" ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق، من خلال تفعيل دراسة حول آثار تكاليف المعاملات على العقود سنة 1979 وهي مفصلة بثلاثية Williamson معروفة بميزات المعاملات (خصوصية الأصول، التعدد، عدم التأكد)، حيث قام بتحليل كيف ان أنواع العقود وهياكل الحكم البديلة جزء لا يتجزأ و بأنها مختلفة قد تتماشى أو تنفصل مع هذه الصفات الثلاث [1].

لذا ما جاء به ويليامسون عن نظرية تكاليف الصفقة يعتبر ذو أهمية بالغة جراء تطويره العديد من وسائل تحليل النظرية، ليقدم العوامل المسببة لتكاليف الصفقات ليغطي بذلك مجموع التكاليف الناتجة عن سلوك الأفراد المشاركين في الصفقة والأهداف الخاصة بالسوق، حيث "ركز على فرضيات سلوكية واقعية [2] ومرتبطة من جهة بقدرات الأفراد ضعيفة ومعقدة في معالجة المعلومات أو التنبؤ بكل الحالات الممكنة عند إجراء العقود، لذلك يعجز الأفراد عن تحديد البدائل المتاحة أمامهم، الحالية منها و المستقبلية، متخذين قرارات راضين عنها باستناد إلى معلومات محدودة مما لا يمكنهم من اتخاذ قرار عقلاني كامل وبالتالي الرشادة هنا ليست مطلقة ولكن محدودة باعتبار أن الصفقات ليست آنية وإنما تتم عبر الزمن، و هذا ما يبينه مبدأ الرشادة المحدودة، هذا المفهوم أشار اليه "هاربر سيمون (1947) ، إضافة إلى الفرضية السلوكية الثانية والمتمثلة في سلوكيات الانتهازية التي تجعل العقود المبرمة بين الأفراد بالضرورة غير مكتملة، مما يمهد الطريق للإنتهازية عن طريق استعمال المعلومة غير الكاملة من خلال البحث عن الأهداف والمصالح الشخصية باللجوء إلى الحيلة والاشكال المختلفة للغش لتحقيق مكاسب تتجاوز فوائد شروط التبادل التجاري، وقد تطرق إليها Alchian et Demsetz سنة 1972 وأعادها "Williamson" سنة 1985، أما خصائص أو ميزات المرتبطة بالصفقات منها خصوصية الأصول[3] المطبقة في الصفقات، حيث نقول عن نوعية الفاعلين تخلق علاقة ارتباط شخصية بين طرفي العقد. هذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل المتعلقة بالسلوكيات الانتهازية، حيث أن الأشياء المراد تبادلها تختلف حسب طبيعتها، فبعض الأصول يمكن أن تتكرر في عملية التبادل، بينما البعض الآخر قد يتم استبدالها مرة واحدة، إذا نوعية الأصول هي السبب الأساسي لوجود المؤسسة ويمكن لهذه الأخيرة أن تكون معرضة إلى مشاكل في اتخاذ القرار الأمثل بسبب حالة عدم التأكد السلوكي أو الداخلي(التوقع باحتياجاتها المستقبلية)[4].

وبالنسبة لـ (Williamson) عوامل الأخرى تعتبر منظماتية (التكاليف الناتجة عن التصرفات البيروقراطية، الرشوة)، وبالتالي فإن "الوظيفة الرئيسية للتنظيمات هي أن تقتصد في تكاليف الصفقات والتي من المرجح أن يتم تكبدها خلال محاولة الاستفادة من السوق عن طريق ابرام عقود، هذه الصيغ التنسيقية يسميها ويليامسون "هياكل الحوكمة (Structure de Gouvernance)، والشكل التالي يوضح الاصول الفكرية المعتمد عليها في تطوير أفكاره.

---

[1] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics, Op, cit,, p 17.

[2] ترتكز فرضيات سلوكية واقعية لنظريات التكاليف على: الرشادة المحدودة وانتهازية الأفراد، ونوعية الأصول

Oliver Williamson, "the Economic institutions capitalisms: firms, markets, relational contracting", New York, Free press, London, collier Macmillan, 1985, p169.

[3] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics, Op, cit,

[4] **تتحدد تكاليف الصفقات** من خلال مواصفاتها، والتي يمكن حصرها في ثالثة عناصر أساسية: نوعية الأصول (أصل ذو خصوصية)، عدم التأكد، التعدد (كثرة المبادلات).

الشكل رقم (I - 3): الاصول الفكرية لمدرسة (Williamson)

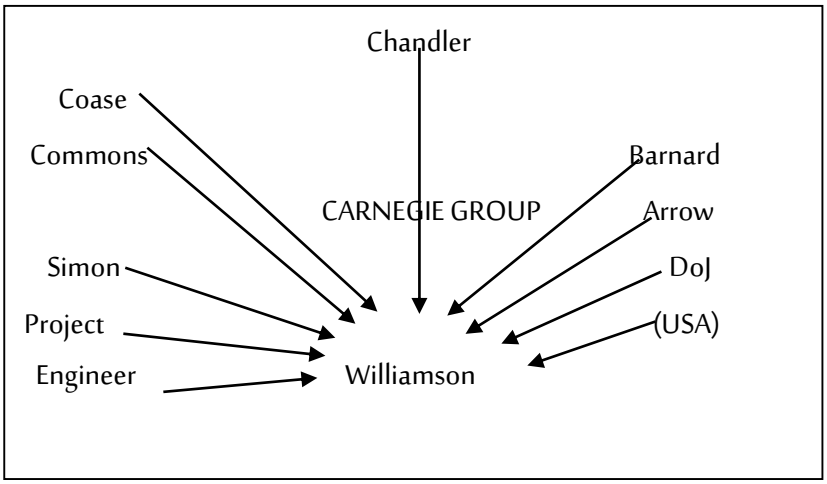

Source: Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics, Op, cit, p 51.

2.1. نظريـة حـــقوق الملكية

حقوق الملكية كان المفهوم الرئيسي الثاني و جزءا من حجة Coase في "مشكلة التكلفة الاجتماعية" (1960)، حيث كشف عن الآثار السلبية (أو العوامل الخارجية) التي تحدث عند ممارسة مالك واحد لحقوقه مسببا بذلك بعض الضرر أو التكلفة لأصحاب الحقوق الأخرى، وبذلك فإن مفهوم اقتصاد المؤسساتي الجديد لحقوق الملكية تم تطويره من قبل(Armen Alchian) على أنها مجموعة إجراءات المسموح بها والمتخذة للاستخدام حقوق نقل أو استغلال أو التمتع بالممتلكات أي أنها الحق المعترف به اجتماعيا لشخص ما، والذي يتيح له استخدام مورد من الموارد الموجودة، في حين قال Coase أن حقوق الملكية مع واجبات وامتيازات يحددها النظام القانوني، وأشار Alchian إلى أن حقوق يمكن تنفيذها بموجب القانون ولكن في غالب الأحيان تفرضها عادات وتقاليد الاجتماعية، والاقصاء الاجتماعي، وقد أكد أن التغيير في حقوق الملكية له تكلفة، باعتباره عملية تبادل لحقوق الملكية بين الأطراف ذات العلاقة[1] و"لكون المؤسسات الاقتصادية هي المطبقة لحقوق الملكية وحقوق التعاقد تضم كل العلاقات الاقتصادية التابعة في العمليات الإنتاجية، التبادلات والتوزيع، ومن جهتها المؤسسات السياسية هي التي تحدد هيكل الدولة والمسار السياسي، وهي المسؤولة عن السهر على إحترام والقواعد من أجل الأداء الجيد للإنتاج والتبادل[2].

إن صياغة مفهوم حقوق الملكية ظهر أكثر توسعا من المنظور القانوني البسيط من خلال تحليل Alchian et Demsetz باعتبارهما مؤسسي نظرية حقوق الملكية، بحيث أنهم استطاعوا إدراج كل العادات، القواعد والمعايير التي تسمح لأشخاص بمعرفة تطلعاتهم مسبقا بدون إفراط في علاقتهم مع الأعضاء الأخرى للمجتمع، في ظل اتفاق من أجل التصرف بطريقة معينة والترقب لمنع الآخرين بالتداخل مع نشاطاتهم الخاصة بشرط أن لا تكون محظورة[3]، بهذا تتمثل نقطة الانطلاق لهذه النظرية اعتبار أن كل تبادل بين الأعوان هي علاقة مهما كانت طبيعتها يمكن اعتبارها تبادل لحقوق الملكية بالنسبة للأشياء، فهي

---

(1) Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics, Op, cit,, p 9.

Demsetz, Harold, O. E. Williamson, and S. G. Winter. "The theory of the firm revisited, Op, cit,

(2) Borner, Silvio, Frank Bodmer, and Markus Kobler. "L'efficience institutionnelle et ses déterminants." *Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique* (2004), p1-28.

(3) Demsetz, H, "Toward a theory of property rights", American Economic review, May 1967, Vol 57, p347 - 359.

econ.ucsb.edu/~tedb/Courses/Ec100C/.../Demsetz_Property_Rights.p.

Simon, Yves. "Théorie de la firme et réforme de l'entreprise: Revue de la théorie des droits de propriété." *Revue économique*(1977): 321-351.

تعبر عن "علاقات مقننة بين الأشخاص ولها علاقة بانتفاع تلك الأشياء Furubotn et Pejovich، 1972"[1]، لذلك يعد وجود حق الملكية المضمون وقابل للتحول شرط في تسيير اقتصاد لا مركزي وكذلك تنسيق نشاطات الإنتاجية المتخصصة[2]،فتوكل إلى شخص خاص مع قابلية تحويلها بالتبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع أخرى (Alchian، 1987)[3] مما يجعلها حق اجتماعي لاختيار استعمال سلعة اقتصادية بهدف الوصول إلى أمثليه اجتماعية للوضعية التنافسية من خلال اندفاع الأشخاص نحو الإبداع، وذلك في ظل توفر الحرية التامة للمالك في استعمال الأصول التي يمتلكها وخاضعة لرقابته مع إمكانية مبادلة بطريقة ارادية، ففي حال ما إذا كان اقتصاد السوق يقوم على حرية المبادلات ويضمن بشكل كامل حقوق الملكية فإن كل متعامل في مثل هذا النظام الاقتصادي الذي يتصف بالمثالية يتمكن من تعظيم المنفعة، "فالأعوان الاقتصاديين يندفعون بطبيعتهم للبحث عن المصلحة الشخصية مهما كانت نوعية النظام الاقتصادي الذي يتعاملون فيه ومهما كانت حقوق الملكية التي يملكونها[4]، لذا قوانين الملكية ترتكز على مبدأ الحق وقابلية التحويل، لتتشكل بعدة أنواع سواء كانت حقوق الملكية الخاصة، الحقوق المشتركة...[5] وفي ظل ما تشهده المؤسسات الاقتصادية من التوسع الكبير خصوصا تزامنها مع العولمة والنمو الاقتصادي العالمي المتزايد، اقتضى أن توكل إدارتها إلى مديرين محترفين، وهذا ما انجر عنه حتمية حدوث صراع مصالح في المؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والتسيير بين المسيرين والمساهمين، يعتبر هذا الفصل من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة.

1.2.1. نظرية الوكـالة

دخلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية سبعينات القرن الماضي، وكانت نقطة انطلاقها خلال النص المعلن في 1976 من قبل "Meckling Jensen" إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي[6] Adam Smith من مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم، أين اتضح عدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم إدارتها من قبل عون غير مالك، وهذا الأخير غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها والتي يتحصل عليها المساهمين أو الملاك، إلى جانب اسهامات نظرية الملكية والتي إرتكزت في تحليلها على فهم العلاقة بين الملاك والمسيرين الذين بإمكانهم التسيير وفقا لمبادئ قد لا تخدم مصلحة الملاك والذين يكون من مصلحتهم اللجوء إلى استخدام أنظمة رقابية ينتج عنها ارتفاع في التكاليف، وبالتالي اعتبرت المساهمة محدودة لفهم عمل وهيكلة المنظمات، مما أدى إلى ظهور نظرية الوكالة كامتداد واستمرارية مباشرة لنظرية حقوق الملكية، إذ تعتبر علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل التنظيمات والتي تربط المساهمين بالمسيرين، فهي "تعبر عن كل عقد يربط طرف

(1) Furubotn, Eirik G., and Svetozar Pejovich. "Property rights and economic theory: a survey of recent literature." *Journal of economic literature* 10.4 (1972): 1137-1162.

(2) Alchian, Armen A., and Harold Demsetz. "Production, information costs, and economic organization." *The American economic review* 62.5 (1972): 777-795.

(3) Tinel, Bruno. "Que reste-t-il de la contribution d'Alchian et Demsetz à la théorie de l'entreprise?." Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy 1 (2004): 67-89.

(4) Simon, Yves. "Théorie de la firme et réforme de l'entreprise: Revue de la théorie des droits de propriété." , *Op, cit.*

(5) Koenig, Gérard. "De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIe siècle." (1999).

(6) Charreaux, Gerard, and Jean-Pierre Pitol-Belin. La théorie contractuelle des organisations: une application au conseil d'administration The contractual theory of organizations An application to the board of directors of French firms. No. 0851101. Université de Bourgogne-CREGO EA7317 Centre de recherches en gestion des organisations, 1985, p6.

أو عدة أطراف المالك أو الأصيل (الموكل) بطرف آخر (الوكيل) يسمح بإجراء وتنفيذ مهمة أو عمل كيف ما كان والذي يتضمن منح سلطة القرار للوكيل. وبالتالي أي علاقة شرطية بين طرفين يمكن اعتبارها علاقة وكالة"[1]، "وعقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل"[2].

لذلك تعرف نظرية الوكالة المؤسسة على أنها مجموعة من التعاقدات، فتعمل نظرية الوكالة على معالجة مشكلات العلاقة بين الطرفين من ناحية انفصال الملكية عن التسيير، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها"[3]، لذلك الفصل في الوظائف (ملكية- قرار) يؤدي إلى نشوء "تكاليف وكالة ناتجة عن نزاع المصالح بين المالكين ومتخذي القرارات وتحت عدم تناظر المعلومات سيقود هؤلاء إلى الإدارة وفق مصالحهم الخاصة[4]، و"تعظيم منفعتهم الشخصية حتى لو كان ذلك يتعارض مع مبدأ تعظيم قيمة المؤسسة أو تحقيق ثراء المساهمين كإحدى استراتيجيات التجذر، وذلك عن "طريق الاستفادة من الثغرات الموجودة في العقود المرتبطة بخاصية عدم التأكد في المحيط وعدم القابلية للرؤية وبالتالي صعوبة تقييم نجاعة الأداء [5].

وفي هذا الصدد مشكلة علاقة تطرح التضارب والنزاع في المصالح، ويظهر هذا النزاع انطلاقا من إشكالية عدم التماثل في المعلومات والسلوك الانتهازي لدى الأطراف، وبالتالي ينتج عنها تكاليف تتعلق بالوكالة والتي بدورها تخلق مشكلة تحديد المؤسسة المثلى لتخفيض التكاليف المتعلقة بالوكالة، حيث يرى كل من Jensen et Meckling على أن "المؤسسة هي عبارة عن تركيبة رسمية مهمتها تحقيق عمليات معقدة للموازنة بين الأهداف المتنازعة للأفراد داخل إطار علاقات التعاقدية، وفي هذا المنحى يكون سلوك المؤسسة انعكاسا لسلوك السوق"[6].

- تكاليف الـــوكـــالة

بما أن النظرية تستند حول ترشيد سلوك المسيرين Managers"[7]، كجزء من الفكرة الخاصة بعلاقة الوكالة (أو علاقة التوكيل)، والتي تهدف للحد من مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى المؤسسة على أنها سلسلة من العقود او التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في المؤسسة من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى، أين يسعى كل طرف إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل تعظيم المصلحة العامة وفق فرضية الرشادة، وبما أن تقويم سلوك "المسير الذي يفترض أنه يعلم أكثر من الأطراف الأخرى، يتم من خلال اتخاذ تدابير تقويمية ورقابية بواسطة نظام للرقابة على سلوك الإدارة بهدف التخفيف من حدة النزاع القائم بينهما، في ظل تبني أطراف علاقة الوكالة سلوكا انتهازيا الذي يتولد عنه تكاليف الصفقات، فتنظيمات للحث والتحفيز الوكيل ورقابته مكلفة، وبالتالي مجموع نفقات

---

(1) Eisenhardt, Kathleen M. "Agency theory: An assessment and review." *Academy of management review* 14.1 (1989): 57-74.

Chahar, Vijit Singh. *The Influence of Direct Democracy on Agency Costs: Lessons from Corporate Governance*. Diss. alma, 2014, p 37-40.

(2) Jensen, Michael C., and Clifford W. Smith. "Stockholder, manager, and creditor interests: Applications of agency theory." (1985), p2.

3 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ، التجارب"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 67.

(4) Chatelin, Céline, and Stéphane Trébucq. "Stabilité et évolution du cadre conceptuel en gouvernance d'entreprise: un essai de synthèse." *Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Jeudi* 20 (2003).

Chahar, Vijit Singh. , *Op, cit,* p 41.

(5) Charreaux, Gérard. "La théorie positive de l'agence: positionnement et apports." Revue d'économie industrielle 92.1 (2000): 193-214.

(6) Charreaux, Gerard, and Jean-Pierre Pitol-Belin. , Op, cit,, p 5.

(7) Charreaux, Gérard. , Op, cit.

حث وتحفيز ورقابة الوكيل تشكل تكاليف الوكالة والتي تتمثل في تكاليف (الرقابة والتحفيز، الإخضاع (التعهد والالتزام)، المتبقية (الفرصة الضائعة))، بذلك تكون تكاليف الوكالة تضم تكاليف المراقبة والمتابعة المعتمدة من طرف الأصيل التي يتحملها لمراقبة سلوك المسير بهدف إقصاء السلوك الانتهازي، وتكاليف الواجبات المأخوذة من طرف الوكيل تعبر عن التنفيذ الجيد للعقد ليبرز كفاءته في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المؤسسة، وأما الخسائر المتبقية المتعلقة بضياع الفعالية التي يمنى بها الأصيل نتيجة تباعد مصالحه مع الوكيل واستحالة تطبيق رقابة شاملة على سلوكه وتصرفاته"[1].

- عـلاقات النزاع القائمة من وجهة نظرية تكاليف الوكـالة

إن الحاجة ملحة والمشتركة بين كل الأطراف المصالح هي بقاء المؤسسة قوية لأن فيها مصلحة للجميع، وذلك من خلال مواجهتها للمؤسسات الأخرى المنافسة، إلا ان اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وأهداف المسيرين والمساهمين يؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الأطراف لتنتقل بعد ذلك إلى الأطراف الأخرى، وهذا الوضع أو الموقف تتأثر به موضوعية واستقلالية قرار ووظيفة معينة بمصلحة شخصية مادية أو معنوية، مما يسمح بتمييز نوعين من تضارب المصالح وفق كل من MECKLING و JENSEN، فجزء من التضارب يكون بين المساهمين والمسيرين والجزء الأخر بين المساهمين، المسيرين والدائنين[2]، وقد اهتمت نظرية الوكالة بفهم التأثير الذي من الممكن أن يمارسه المساهمون مهما كانت طبيعتهم، وكذا السلوك التسيري الممارس من طرف المسير على تباعد مصالح بينها، ففي حالة الإخلال بشروط العقد الذي يربط المسير بالمؤسسة يلجا المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي للحفاظ على مصالحهم ليتكبدوا تكاليف الوكالة، باتخاذ تدابير الرقابة الداخلية المباشرة وخارجية ممارسة من طرف الأسواق، فحول المؤسسة تتواجد أسواق تسمح بتقييم فعالية الخيارات التعاقدية للمؤسسة، ويكفي الرجوع إليها لحل مشكل الوكالة بموجب نظامها، لأن السوق يضمن تناسق المصالح بطريقة عفوية بمنع الأفراد من الغش وفق النظرية النيو كلاسيكية، وأفضليته تكمن في كونه يحول المعلومة بصفة كاملة إذا تم احترام المبادئ، ونتيجة لذلك، يظهر كنموذج ضبط أو تنظيم يمكنه الحد من عدم التناظر المعلومات. في هذا الإطار[3]، إن السوق المالي وسوق العمل هما من يسمحان بتدنية تجذرية الأعوان والحد من الانتهازية وتقييم تكاليف الوكالة. ففي السوق المالية اين يتم تبادل الأصول المالية، وعملية تقييم المستمرة لقيمة السهم، لذلك العديد من المسيرين تكون أهدافهم في مستوى أهداف المساهمين، يؤسسوا أجرهم بناء على أدائهم المقدم وباعتمادهم على الأسهم، ففي حالة انخفاض الربح الناجم أن انخفاض السهم فإن القيمة السوقية للمؤسسة تنخفض وبالتالي ينعكس سوء إدارة المؤسسة من طرف المسير خدمة لمصلحته، فتظهر احتمالية لجوء المساهم إلى بيع أسهمه تعبيرا عن عدم رضاه لما يدرك أن المسير لا يخدم مصلحته، أو الى الموازنة بين ما يفقده في شكل تكاليف الرقابة (انخفاض القيمة) وبين الزيادة التي يحصل عليها من خلال الحد من الانخفاض في قيمة الأسهم، فإن كانت تكلفة الرقابة أعلى من فقدان قيمة السهم فلا يوجد أي حافز لتأسيس

---

(1) Chahar, Vijit Singh. , *Op, cit,*, p 41-44.

(2) Alfadhl, Moayad Mohammad Ali Fadhl, and Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah. "Determinants of the Managerial Behavior of Agency Cost and its influential extent on Performance: A study in Iraq." *International Journal of Humanities and Social Science* 3.6 (2013).

- Charreaux, Gerard, and Jean-Pierre Pitol-Belin. , Op, cit.

(3) Wirtz, Peter. "Compétences, conflits et création de valeur: vers une approche intégrée de la gouvernance." Finance Contrôle Stratégie 9.2 (2006): 187-201.

- Jaubert, Guillaume. L'invention de la gouvernance managériale des associations-gestionnaires du secteur du handicap: une approche sociohistorique de la construction d'un modèle institutionnel. Diss. Lyon 3, 2014, p 85-95.

النظام الرقابي، وبالتالي يمكن حل مشكلة الوكالة من خلال إرسال إشارات إلى المتعاملين في السوق المالية والتي تعتبر سوق لحقوق الملكية.

أما بالنسبة لسوق العمل فإن تقييم أداء المسيرين، يتم من خلال البحث عن الأداء الأفضل بالأجر الأحسن، لذا كل مسير محفز ومدفوع لخلق أفضل سمعة على المدى القصير، ففي هذه الحالة هدفه الأول انطلاقة قوية بامتلاكه للسلطة وتسيير المؤسسة بهدف الحصول على أجر مرتفع، وبناء سمعة حسنة من خلال العمل بما يتناسب ومصالح المساهمين هذا يدفع لاحتلال مكانة في سوق العمل خصوصا في حالة اشتداد المنافسة (Hart)، أما في حالة التسيير غير المناسب للمؤسسة والذي يؤدي إلى زيادة خسارة الفرصة للمساهم فيجبر على معاقبة المسير، وذلك بعزله مما يسيء إلى سمعته ويكون عائقا أمام الحصول على منصب في المستقبل، هذا يدفع المسير إلى تحفيزه والحد من السلوك الإنتهازي، ونتائج كلها تؤثر في تحديد الأفراد الذين يتولون مناصب عليا من خلال سلطة التدرج، فالتدرج يظهر المؤسسة كسوق داخلي للعمل.

لقد تضمنت فلسفة نظرية الوكالة تحليلا للعلاقة بين الملاك والمسيرين، أين القت الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين، فهي بذلك تبحث في النظام التحفيزي والرقابي الذي قد يضمن أن المسير سيسلك في المحافظة على مصالح الأصل من خلال استخدامه السلطة المفوضة إليه.

كما تشير النظرية إلى وجود تباعد بين مصالح الأصل والوكيل حيث يمكن تخفيفه من خلال آليات الضبط المختلفة لإحداث التطابق بين منفعة المالك والمسير، لذا مفهوم النزاع لا يجب أن يأخذ في معناه العدواني كما هو في نظرية الوكالة، لأنه بمجرد عدم تطابق المصالح (توافق) في علاقة يفهم بأن أحد الفاعلين يبحث عن استغلال الجانب الأخر، مما يؤثر على الأداء ففي بعض الأحيان حتى لو تطابقت المصالح بين الأصل والوكيل لا يؤدي إلى تحسين أداء[1] المنظمة نتيجة تغير الخيارات الاستراتيجية للمسير تحت تأثير رغبات المساهم، وإلى جانب وجود فرضية مهمة جدا متعلقة باللامركزية الوكيل لكي يتمتع ولو بجزء من الانفراد في اتخاذ القرارات دون الحاجة الملحة إلى الرجوع إلى الأصيل في القيام بالتصرفات الضرورية لمصلحة المؤسسة.

- علاقة الوكـالة بين المساهمين والإدارة

إن تعريف المؤسسة كمجموعة من العقود، هو نتيجة إبرام الملاك العقدين رئيسيين أولهما يتمثل في توكيل مسيرين من أجل إدارة شؤون المؤسسة، وثاني العقد المبرم مع الدائنين الذين تلجأ إليهم المؤسسة لتغطية احتياجاتها التمويلية، لان "جميع المؤسسات تحتاج للأموال للحفاظ على بقائها واستمراريتها، ولتغطية هذه الاحتياجات تتخذ جملة من القرارات المالية،

[1] نظرية الوكالة ترى أن السوق فعال لان الحصول على السعر الصحيح يكون عن طريق التفاوض، المنافسة، غياب التقنين مما يكمل العقد لذلك هو يحتوي على تنظيمات للحث والتحفيز والتي تكون ضمنية. أما العقد يعرف بأنه التنظيمات التعاقدية الصريحة التي تحث وتجبر الوكيل على التصرف وفق مصلحة الأصيل.

فالنظام الفعال يكون له القدرة على بناء التحالف الذي يقدم النمو لكافة الأطراف المشاركة ولا يعمل على حل الأزمات فقط، بل يحقق الوقاية (Prahald، 1994)، وذلك من خلال تقديمه للأداء الجيد الذي يقلل من تكاليف المعاملات (نقصد نظام الحوكمة)، ويمكن تقييم النظام الفعال على أساس أداء المؤسسة، ويتدخل بعدين في تقييم الأداء، الأول يتمثل في طبيعة أهداف الأطراف المشاركة، والثاني يتمثل في العلاقات التشاركية التي تكون أكثر أو أقل فعالية والتي ترتبط وفق:

- العلاقة التعاقدية الصريحة: من خلال عقد كتابي، الذي "يحدد طرق التعاون بين مختلف الأطراف، وتقسيم الأرباح الناتجة عن التعاون واحترام التعهدات"(Brosseau، 1993).

-العلاقة التعاقدية الضمنية: لا تكون كتابية، تعطي الأهمية للثقة التي تنشأ بين الأطراف المشاركة، وكذلك لثقافة المؤسسة.

هدفها الأساسي تدبير هذه الاحتياجات المالية من مصادر مختلفة"[1]، محددة بذلك عملية اختيار هيكل التمويل معين من أجل تدنية التكاليف الناتجة عن النزاع، لذا التركيز سيكون على الأبعاد المؤسسية التي لها علاقة مباشرة بسياسة التمويل.

في البداية لا بد من توضيح أن هيكل الملكية يعتبر من المحددات المهمة التي تعرف مدى انفصال السلطة عن التسيير في المؤسسات، فاختيار الهياكل المشتتة أو المركزة يرتبط بمحاسن و بتكاليف تنتج عن اختيار كل هيكل، فتشتت الملكية يسمح بامتلاك جزء من أسهم المؤسسة سواء من طرف المستثمرين الأفراد أو من طرف المسيرين، كما يعطي فرصة الاستفادة من توزيعات الأرباح، السيولة و فرص التنويع،(Pagano et Roell، 1998) لكن انطلاقا من التعارض القائم بين المسيرين و المساهمين، فإن تشتت المساهمين يفقدهم إمكانية قيام هذا الأخير بمهام الرقابة المباشرة على المسيرين، مما يجعل تبني آليات للرقابة مكلف بالنسبة لهؤلاء المساهمين الأفراد فتتحول مشاكل الوكالة التقليدية القائمة بين المساهمين و المسيرين إلى مشاكل وكالة من نوع آخر(بروز نوع من أنواع المساهمين المسيطرين)، وعلى عكس ما أشار اليه كل من شلفر و فزهيني (A Shleiffer et RW Vishny) إلى أن تركز ملكية أسهم المؤسسة في أيدي عدد محدود من المساهمين، يحفزهم لجمع المعلومات، مراقبة أعمال الإدارة، ممارسة حق الرقابة على القرارات التسييرية و حث المسيرين بممارسة الضغط عليهم من أجل اداء الجيد، و بالتالي تفادي المشاكل التقليدية الخاصة بصغار المساهمين، ومع تجاوز حصة كبار المساهمين 50% من ملكية المؤسسة فإنهم يملكون حق تحكم مطلق و التعامل مع مشكل الوكالة من منطلق أن لديهم مصلحة أساسية في تعظيم أرباح المؤسسة[2].

وفي نفس هذا الإطار إستنتج العديد من الكتاب وجود علاقة ارتباط بين الخصائص التسييرية للمؤسسات و بين طبيعة نظام الرقابة، حيث أظهرت دراسات فاما و جسن Fama et Jensen أن الفعالية بالنسبة للمؤسسات غير المعقدة تتحقق من خلال ارتباط وظائف الملكية بوظائف إتخاذ القرار بوظائف الرقابة، على العكس من ذلك فإن الفعالية بالنسبة للمؤسسات المعقدة، خاصة التي تتميز بكبر حجمها و تشتت ملكيتها، تقوم على إلزامية فصل الوظائف السابقة[3].

لكن من منطلق فكرة مفادها أن المسير الذي يمتلك حصة معتبرة من رأس مال المؤسسة يلجأ إلى التحكم في جميع الوسائل الرقابية الموضوعة أمامه، بهدف تحقيق منافعه الشخصية وإدارة المؤسسة في خدمة تلك المنافع هذا يؤدي إلى الغاء تأثير هيكل الملكية على أداء المؤسسات، لذا يتأثر دور الإدارة بدرجة وضوح الفصل بين وظائف القرار والملكية والرقابة، ومدى انتشار وتناثر ملكية رأس المال بين عدد كبير من المساهمين، ليشكل نموذجا خاصا من علاقة الوكالة بين المساهمين والمسيرين.

- الاستدانة في ظل وجود تكـــلفة الوكـــالة

في إطار إلقاء الضوء علي المكانة التي حضيت بها سياسة الاستدانة، و كيف اختلفت أبعادها في تأثير على شكل الهيكل التمويلي، خاصة من حيث إستعماله من قبل المسيرين أو من قبل المساهمين كوسيلة لتحقيق أهدافهم عن طريق تغيير تشكيلة هذا الهيكل، و ذلك من منطلق التعارض الموجود بين مصالح هذه الأطراف، و هو ما حاولت نظرية الوكالة ونظرية

[1] محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال"، درا النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص9.

[2] نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات "دراسة حالة الجزائر بالإسقاط على عينة من مؤسسات المساهمة خلال الفترة 2010-2013"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 79، ص 52-53.

[3] Ibid, p.465.

تكاليف الصفقات معالجته، بما أن الهيكل المالي يختلف من المؤسسة لأخرى، فبعض المؤسسات تعتمد كليا على أموال الملكية، في حين يتوسع البعض الآخر بشكل كبير في استخدام الأموال المقترضة بأنواعها المختلفة، وهذه الاختلافات هي نتيجة تداخل العديد من العوامل عند تحديد أنواع الأموال التي تستخدمها المؤسسة، لذا المؤسسة تنتفع بأفضلية استخدام حجمها عند التخطيط لهيكلها المالي، فالمؤسسات الكبيرة لديها مرونة أكبر في تكوين هيكلها المالي، حيث تستطيع الحصول على القروض بشروط ميسرة و إصدار أسهم عادية و ممتازة و سندات، و بسبب كبر حجم الإصدار تصبح تكلفة أي مصدر مالي في هذه المؤسسات الكبيرة أقل من المؤسسات صغيرة الحجم[1] والتي قد تجد هذه الأخيرة صعوبة كبيرة في الحصول على القروض مما يجعل هيكلها المالي غير مرن، لذا تعتمد على التمويل الذاتي و الفائض المحجوز لديها كمصادر تمويل، الى جانب الطبيعة القانونية للمؤسسة وعملياتها التي تتضمن قدرا من مخاطر الأعمال، فالاعتماد المتزايد على الديون يحدث اختلالا في هيكل التمويل، لينقل تركيز أثر مخاطر الأعمال على مصادر التمويل الذاتية، هذا إلى جانب المخاطر المالية المصاحبة لقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة عليها في مواعيدها. أو ما يضطرها للجوء إلى تقديم ضمان في حالة وجود أصول (هيكل الأصول)، من شأنه أن يجعل تكلفة الوكالة للقروض أقل من تكلفة الوكالة لحقوق الملكية، فإن لم توجد أصول يمكن تقديمها كضمان فسوف ترتفع تكلفة الوكالة للقروض، مما يدفع المقرضين لوضع شروط يترتب عليها في النهاية ارتفاع تكلفة الاقتراض، ليجعل المؤسسة مضطرة للاعتماد بدرجة أكبر على حقوق الملكية[2]، كون المؤسسات التي تتركز ملكية أسهمها في يد عدد محدود من الملاك، تفضل الاتجاه إلى الاقتراض عن زيادة حقوق الملكية بدخول شركاء جدد، ذلك أن رغبة المساهمين الكبار في السيطرة على المؤسسة قد تجعلهم يفضلون الاقتراض عن التمويل بالملكية، لأن إصدار أسهم جديدة يفقدها السيطرة على المؤسسة، وفي حالة ما إذا اتسم الوضع المالي للمؤسسة بالضعف فسوف تصدر أسهم جديدة خوفا من مخاطر عدم القدرة على سداد ديونها ومن ثم التعرض إلى الإفلاس، الأمر الذي يعرض أفراد الإدارة الحالية لفقدان وظائفهم، كما أن تخفيض الاعتماد على القروض، في هذه الحالة، يعرض المؤسسة إلى مخاطر الاستحواذ و الاستلاء عليها من مستثمرين آخرين (جيسن و مكلنيج)[3].

- علاقة الوكـــالة بين المسير- المساهم والدائن

ان المصاريف المدفوعة لتأكد من حسن تأدية الوكلاء لمهامهم تعتبر تكاليف الوكالة التي يتكبدها الملاك بهدف الاطلاع من أن الإدارة تسعى إلى تحقيق مصالحهم، فعلى هذا الأساس تراعي الإدارة مصالح الملاك وليس المقرضين الأمر الذي ينجر عليه نزاع فيما بينهم بسبب قدر كبير من المخاطرة الذي تنجر عليه قرارات إستثمارية للإدارة بعد الاقتراض، مما قد يضر بمصالح الدائنين وهو ما يلزمهم على متابعة ما يجري داخل المؤسسة، فعمليات المتابعة تكبد المقرضون تكاليف يطلق عليها تكاليف الوكالة، والتي تدفعهم إلى رفع معدلات الفائدة على الأموال التي يقرضوها، وعلى هذا النحو يتم نقلها إلى الملاك الذين يجبرهم هذا الوضع من رفع العائد الذي يطلبونه على الاستثمار وهو ما يوجب الإدارة على الموازنة بين العائد الذي يحصل عليه مصدر تمويلي معين و المخاطر التي يتعرض لها نتيجة ارتفاع تكلفة الأموال و انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، لكن في مثل هذه الحالات يصعب على المسير بلوغ أقصى حد للقيمة السوقية للمؤسسة بسبب الصياغة غير دقيقة للعوائد والتكاليف الملازمة للاقتراض، ليظهر بأنه هناك هيكل مالي أمثل لكل مؤسسة، يتغير عبر الزمن مع التغير الذي يطرأ على

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية "، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 259- 260.

[2] احمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص95.

[3] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 405.

ظروف المؤسسة و على أسواق رأس المال، فوضع ترتيب أفضليات مصادر التمويل الأرباح المحتجزة في المقدمة كنتيجة التراكمية للقرارات المالية (نظرية التمويل السلمي) ومشاكل المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة و تكاليف الوكالة، تضارب المصالح ... إلخ[1].

- سياسة الاستدانة ودورها في حل تعارضات المصالح

ان سياسة الاستدانة تنشئ تعارض وتقارب في المصالح بين المسير ومختلف الأطراف ذات المصلحة، فتخفيض تكاليف الوكالة يتحقق عند مستوى معين للاستدانة، والتي تعتبر كأداة تحث المسير على إدارة المؤسسة بطريقة فعالة تضمن من خلالها تسديد الديون و الدفع المنتظم للفوائد، لأن ترك القرار للمسير يدفعه إلى تفضيل استعمال الأموال الخاصة لتمويل استثمارات المؤسسة، بسبب التخوف الدائم من الرقابة التي تنتج في حالة اللجوء للاستدانة إضافة إلى الزاميته بإظهار فعالية أكثر في التسيير من أجل تحقيق مردودية مرتفعة تسمح بتسديد مستحقات الاقتراض (Jensen، 1986)، ووفق وجهة نظرهم فإن المؤسسة التي تقوم بتمويل احتياجاتها المالية من القروض والتي تصبح جزءا من هيكل رأس المال ينشأ عنه خطر المالي الذي يؤدي إلى زيادة التقلبات في عائد المساهمين و اِحتمال العجز عن الوفاء بالديون، وبالمقابل المؤسسات التي تقوم بتمويل احتياجاتها المالية المختلفة بأموال الملكية بالكامل لا تتعرض للخطر المالي[2]، لهذا تستعمل الاستدانة كوسيلة لتحقيق انضباط أكثر للمسير خاصة في ظل سياسة توزيع الأرباح التي تشكل وسيلة للمراقبة، وعلى عكس ذلك أين تفضل الاستدانة بشكل أكبر من طرف المساهمون المتحكمون في قرار التسييري للمؤسسة من أجل زيادة القيمة السوقية للمؤسسة وهو ما أشار اليه (Sarig et Ravid، 1991) حيث كلما ارتفعت القيمة المؤسسة تكون استدانتها أكثر، لكن مع أخذ وضعية عدم تماثل المعلومات بعين الاعتبار، وفي حالة اذا ما توفرت المعلومات متاحة للجميع وبشكل كامل، فإن نفس المؤسسات تستعمل الاستدانة بشكل أقل، وللإشارة في حالة زيادة القيمة السوقية للمؤسسة من خلال التدفقات النقدية الناجمة على المشاريع الخطرة (حالة تفضيل المسير استخدام اموال الاستدانة) ستعمل على حل التعارض القائم بين المسير والمساهم لكنها في نفس الوقت تخلق تعارضات أخرى بين الدائنين والمساهمين تتولد عنها مصدرا لتكاليف وكالة من نوع آخر، فإذا ما حققت المشاريع الخطرة عوائد فستعود إذن جميع الفوائد على المساهمين، لكن في حالة عدم تحقيق هذه المشاريع الخطرة عوائد فإن المقرض سيشارك في التكلفة، مما يدفعه إلى استخدام أساليب رقابية تخوفا من تصرفات المسير لصالح المساهمين، لهذا يمكنه أن يضع شروطا تتعلق بقدرة المؤسسة على الاقتراض في المستقبل، أو محددات لتوزيع الأرباح،...[3]، وفي هذا الإطار أفضل الية يتم اعتمادها لتحقيق تباعد الصراع بين المساهم والمقرض هي الرفع من مساهمة الرقابة المنفذة [4]. لذا يمكن القول أن الاستدانة أداة فعالة في تخفيض تكاليف الوكالة و بالتالي تقريب مصالح كل من المساهمين و المسيرين.

---

[1] نعيمة عبدي، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

- أشار مايرز Myers عام 1984 إلى أن الهيكل المالي هو ببساطة النتيجة التراكمية للقرارات المالية التي ترتب أفضلية مصادر التمويل انطلاقا من التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) أولا ثم التمويل الخارجي (الديون والأسهم العادية)، بدون أن تتدخل في تحديد الخليط المستهدف من القروض وحقوق الملكية والسبب في وقوع التمويل الداخلي في قمة سلم التفضيل، يبعد المؤسسة عن الوقوع تحت تأثير منطق سوق رأس المال في حالة إصدار المزيد من الأسهم، فإصدار السندات مثلا ينطوي على معارضة أقل كما أن تكلفة الإصدار المصاحبة لها عادة ما تكون أقل، و ذلك مقارنة بإصدار الأسهم العادية، بناءا عليه من الأفضل للمؤسسة أن تعطي الأولوية في التمويل للأرباح المحتجزة بدلا من إصدار أسهم عادية أو اللجوء إلى الاقتراض، و يرجع ذلك إلى كون السياسة المالية تقضي بعدم زيادة نسبة الأموال المقترضة، بل يرجع إلى أنها ليست في حاجة إلى ذلك، طالما أنه بإمكانها تغطية احتياجاتها باحتجاز جزء من الأرباح، و العكس صحيح.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.284.

[3] نعيمة عبدي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[4] نعيمة عبدي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2.2.1. نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات

رأت النظرة التقليدية لنهاية النظرية الكلاسيكية أن المؤسسة تشبه العلبة السوداء، وهناك تقارب المصلحة وتماثل المعلومة بين الفاعلين، إلا أن هذا الافتراض تم اسقاطه كما أسقط مفهوم السوق الكامل الذي يقضي بأن جميع المتعاملين لديهم نفس القدر من المعلومات، إذن يوجد عدم تماثل للمعلومات بين الطرفين أي أن أحد الطرفين يمتلك معلومات أكثر، وهذا ما يعني بديهيا أن المعلومات غير كاملة، فالكفاءة التخصيصية للسوق تصبح غير متوفرة والصفقات في ظل هذا الوضع تصبح مكلفة، وفي اطار العقد لا يمكن التنبؤ بالأحداث المستقبلية مما يجعل العقد غير مكتمل نتيجة استغلال المعلومة كونها غير متوفرة، مخفية أو أنها على مستوى عالي من عدم اليقين، بسبب التصرفات الانتهازية للأفراد أي السلوك الانتهازي، الذي يظهر خطر معنوي عندما يمكن لأحد أطراف العقد إلحاق الضرر بالطرف الآخر، وعلى هذا السياق اِهتمت نظرية الوكالة[1] ببناء نظام تحفيزي ورقابي يعيق الوكيل في أن يتبنى سلوكات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الأصل مع إمكانية تصميم نظام وكالة يقترب أكثر من الكفاءة التي تتحقق في نظام المعلومات التامة كما تتحدد في ظل ميكانيزمات السوق في ظل المعلومات غير التامة.

3.2.1. نظـرية التـجذر

لقد جاءت النظرة إلى "المنظمات على أنها مجموعة من العقد تتخلل العقود بين مختلف الجهات الفاعلة، والتي يتوجب عليها تقليل تكاليف الوكالة وتكاليف المعاملات القدرة على الاستمرار، على ضوء محاولة شرح كفاءة الأشكال التنظيمية من قبل نظريتي تكاليف المعاملات والوكالة، إلا أن هذه الرؤية لفعالية المنظمات لا تتطابق دائما مع الواقع، لذلك ظهرت نظرية التجذر كامتداد لنظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات، محاولة شرح استمرارية وجود أشكال تنظيمية غير فعالة في سوق يفترض أنه تنافسي، و أن الميكنزمات التي من المفترض أنها وضعت لدعم فعالية المنظمة يمكن استعمالها من طرف الفاعلين للتجذر في وظائفهم.

وتقترح نظرية التجذر الإطار النظري الذي يسمح بالأخذ بعين الاعتبار أهمية المصلحة الشخصية في الفكر التسييري فرضية تعظيم المنفعة التي امتدت إلى الخيارات الفردية المتخذة من طرف الأشخاص المعنيين بتسيير المؤسسة[2] فأوضحت تأثيرات الجانب السلوكي للمسير خاصة فيما يتعلق بالخيارات المالية، واستعمالها كوسيلة من طرفه لأجل إضعاف الآليات الانضباطية الموضوعة أمامه، وذلك ببناء وتطوير الاستراتيجيات التجذريه خاصة به للحفاظ على مكانته داخل المؤسسة من خلال إبعاد المنافسة الحقيقية [3]، و قد جاءت النظرية على ضوء أعمال كل من (شلفر و فزهيني، A Shleiffer et RW Vishny) [4] فحسب رأيهما المسير له إمكانية الالتفاف حول آلية المراقبة الخاصة بنظرية الوكالة، من خلال اتخاذ بعض الخيارات الاستراتيجية التجذرية التي تمكن من خلق وضعية السيطرة والتحكم الصعب بفعل النظام الأساسي كركيزة إجراء

---

(1) Couret, Alain, and Hubert de La Bruslerie. "Analyse économique de l'appropriation de la richesse dans l'entreprise et évolutions récentes du droit français." Revue internationale de droit économique 16.4 (2002): 575-601.

(2) Couret, Alain, and Hubert de La Bruslerie. Op, cit.

- Eisenhardt, Kathleen M. Op, cit.

(3)Alexandre, Hervé, and Mathieu Paquerot. "Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants." Finance Contrôle Stratégie 3.2 (2000): 5-29, p12-13.

(4) Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny. "Management entrenchment: The case of manager-specific investments." Journal of financial economics 25.1 (1989): 123-139.

اتخاذ القرار، التي تتيح له ميزة التحكم في المعلومات وقدرة على إحداث عدم التماثل فيها (Asymétrie d ' information) مما يمنحه خيار أخذ القرار بعدم زيادة ثروة المساهمين، وتقوية مكانته الداخلية ما يجعله متجذر في المؤسسة[1]. لهذا التجذر يهتم أكثر بثبات المسيرين وإعطائهم ضمان للحفاظ على مكانتهم التي تربحهم جزء من القيمة La valeur التي شاركوا في إيجادها. فهم لا يقبلون زيادة القيمة إلا في حالة اليقين أنها لا تؤدي إلى ترك مكانتهم واستبدالهم بمسيرين منافسين، لذا يلجئون إلى الاستراتيجيات التجذرية التي تهدف إلى دمجهم مع توفير الوقاية لهم عن طريق "الاستثمارات النوعية التي تسمح لهم بالإفلات من رقابة المساهمين وربط المردودية بوجودهم [2]مستحدثين بذلك ميزة تنافسية للمؤسسة سعيا لرفع عدم اليقين في استراتيجياتهم وربط استثمارات ذات النشاطات خاصة بمقدرتهم ومهاراتهم و كفاءاتهم، والتي عملوا على "تنميتها لجعلها صعبة الفهم بالنسبة للمساهمين، الأمر الذي يؤدي لإنشاء واستغلال عدم تناظر المعلومات مع مختلف الشركاء في المؤسسة[3]. وتمكنهم هذه الميزة من الاستفادة في الحصول على دعم من الإطارات المؤسسة أو تابعيهم باعتماد على مكافأت الترقية التي تنمي تعقد الهيكل الداخلي، ووضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجين للمؤسسة[4]، بذلك يكون المسير قد سعى إلى زيادة قيمته عند المساهمين، وتحسين سمعته في سوق العمل، على خلاف المسير الذي لا يقدر على التجذر في مؤسسته بل يعمل على تنمية سلوكه[5]وإدماجه ضمن استراتيجية مهنية خارجية، معناه زيادة قيمتها في سوق العمل من خلال اصناف لأنشطة معينة، وبالرجوع الى السلوك التجذري من خلال "سياسة التمويل، حيث يظهر التأثير غير المباشر من خلال الاستراتيجية التجذرية التي تسعى إلى تحديد الهيكل التمويلي كأساس أو كمبرر لتمويل الأصول الأكثر خصوصية، أو تمويل المجالات الاستثمارية التي يمتلك فيها هذا المسير مهارة خاصة"[6]، وفي الأخير يمكن القول أن التجذر له أثر سلبي على المساهمين يمكن أن يسبب تكاليف عالية عليهم ويمكن أن يكون ذات ميزة إيجابية يريح المؤسسة شبكة العلاقات الضرورية مع محيطها للحافظ على بقائها.

إن المقارنة بين النظريات السابقة أدى الى التساؤل عن الشروط اللازمة لضمان فعالية أنظمة المراقبة، فنظريتي تكاليف الصفقات والوكالة تحاول تقديم آليات الرقابة والحوافز اللازمة لرفع كفاءة المسيرين، أما نظرية التجذر، تفترض أن هذه الآليات لن تكون دائما كافية لإجبار المسيرين للعمل وفق مصالح المساهمين. لذا نظرية التجذر تجاوزت الإطار المؤسساتي الذي اعتمدت عليه نظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات، لتأكد أن السلوك التجذري للمسيرين يمكنه أن يتجاوز الآليات الرقابية الموضوعة من طرف الإطار المؤسساتي، ليبرز دور الحوكمة في تجنب الأداء الضعيف الناتج عن النزاعات في المصالح بين الأطراف المشاركة.

---

(1) Charreaux, Gérard, and Philippe Desbrières. "Gouvernance des entreprises: valeur partenariale contre valeur actionnariale." *Finance contrôle stratégie* 1.2 (1998): 57-88.

(2) Morck, Randall, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. "Do managerial objectives drive bad acquisitions?." *The Journal of Finance* 45.1 (1990): 31-48. - Wirtz, Peter. Op, cit.

(3) Alexandre, Hervé, and Mathieu Paquerot. Op, cit.

(4) Gomez, Pierre-Yves. Le gouvernement de l'entreprise: modèles économiques de l'entreprise et pratiques de gestion. Paris: InterEditions, 1996., p15.

(5) يتميز المسير داخل المؤسسة بسلوك إما فعال أو غير فعال. السلوك غير الفعال يفسر بالمحدودية النسبية لدور المسير بحيث لا يستطع إبطال تأثير النظام الانضباطي للمؤسسة، اما سلوك فعال واقعي هو الذي لا تصحبه تصرفات احتيالية داخل المؤسسة.

(6) Ibid, p. 738.

3.1. نظرية العــقـود

ان المفهوم الأساسي الثالث للإطار المؤسساتي يتمثل في العقد، مما جعل الفكر المؤسساتي بمختلف مداخله يتميز بالتطور المستمر وبتنوع وثراء أفكاره وتكاملها، لتقدم نموذجا متميزا في تسيير المنظمات، فمقاربة التعاقدية المدركة من طرف المؤسسة كمركز للمتعاقدين تمثل تجمع العقود، انطلاقا من أفكار التي تطرق اليها رائد هذا العمل Coase (1937) في عمل المؤسسة و نظامها يكون مبني على أساس العلاقات التعاقدية، لتظهر المؤسسة ككيان قانوني، يضم تجمعا للعقود الخارجية والداخلية المعلنة أو الضمنية التي تعالج العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين الداخليين للمؤسسة[1]، وتلك التي تتم بينهم وبين الغير. لتطعي طرح النظريات التقليدية للمؤسسة باعتبارها "علبة سوداء"، أضف إليها عمل Williamson على الاقتصاد التنظيمي والعقود موضحا بذلك التكاليف التي تترتب عن العقود وانتقال الملكية بين أطراف العقد أي "الاختيار التعاقدي وهيكل الملكية للمؤسسة"[2] حيث تسمح العقود الداخلية للمؤسسة بتحديد حقوق كل عون (خاصة الحقوق المادية أو المالية)، وأنظمة المتابعة والتقييم، فالهيكلة التعاقدية تتداخل تزامنيا مع التكنولوجيا والإلزاميات القانونية الخارجية لتحديد وظيفة الإنتاج للمؤسسة، فالمؤسسة تظهر كسوق داخلي، والأمر يتعلق بنظام معقد في حالة توازن يشكل عقودا موضوعة بين مجموعة من الأفراد يبحثون عن منفعتهم الشخصية بأهداف متباعدة.

وكما ان مستويات تحليل النظريات التعاقدية اكسبت التحليل المؤسساتي تميزا عن غيره من التيارات، فهو يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد غير الحسابية في الانضباط الاقتصادي والتنظيم العفوي، أي تحليل للمؤسسات غير الرسمية، العادات، التقاليد، القيم، الأعراف والدين. مركزا على مستوى المحيط المؤسساتي المتضمن قواعد اللعبة، لذلك المؤسساتية حاسمة بالنسبة لمفهوم العقد ويتحدد ضمن افتراضين: العقود هي اتفاقيات بين الطرفين، مكتوبة أو غير مكتوبة، التي لم يتم تنفيذها تماما (غير مكتملة) والتامة.

2. تطوير الاقتصاد المؤسساتي الجديــد (NIE)

لقد ساهم في تطوير الاقتصاد المؤسساتي الجديد كل من [3] North (1981)، La Porta و آخرون (1997، 1999)، Rodrik (2000، 2005)، North و آخرون (2010)، Acemoglu و آخرون (2014)". " Stiglitz و Ostroms و Bardhan و Fafchamps و Hayami و Platteau" [4]

تطور الاقتصاد المؤسساتي الجديد الى "جزئيين متكاملين[5] الأول يتناول الظروف و الشروط التي تشكل الخلفية أي له صلة بالبيئة المؤسسية والمتمثلة في مجموعة القواعد الاجرائية السياسية والاجتماعية والقانونية الأساسية، وبحكم التعاون او التنافس يتم الترتيب بين الوحدات الاقتصادية أي الترتيب المؤسسي (Davis و North، 1971)، أما الجزء الثاني انعكس في اليات الإدارة والتي وصفت بمؤسسات الادارة وهيمن عليها علم اقتصاد تكاليف الصفقة (Williamson)".

هذه الأعمال ساهمت في انتشار الدراسات النظرية والتجريبية عن أثر المؤسسات في تفسير الأداء الاقتصادي من ناحية وشرح تغيير المؤسسات والمسارات المؤسسية من جهة أخرى الشيء الذي أدى الى تواجد تعاريف ومفاهيم مختلفة

---

(1) Brousseau, Eric, and Jean-Michel Glachant, eds. *The economics of contracts: Theories and applications*. Cambridge University Press, 2002.

(2) Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. Op, cit, p 116.

(3))Keneck Massil, Joseph. Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique. No. 2016-4. University of Paris West-Nanterre la Défense, EconomiX, 2016.

(4)) OBARE, GA. "Institutional Economics and Institutions."

(5) Oliver E.Williamson ,Jon Elster , Andrei Shleifer ،المؤسسات و الاقتصاد ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2009،ص6 .

للمؤسسات، وهو مأكده (Ménard) أننا نواجه تعقيدات لفهم المؤسسة ولا نعلم تعريف مقبول عالميا وبذلك نختار لتعريف المؤسساتية ثلاثة مجالات [1] المؤسسات بأنها "القواعد والقيود"، المؤسسات بأنها " أداة للحكم"، وأخيرا المؤسسات مثل "توازن لعبة".

1.2. المؤسسات بـ "القواعد والقيود"

هذا النهج هو وجهة نظر مشتركة على نطاق واسع في دراسة المؤسسات، ونجد هذا التيار من النهج ضمن عمل (Commons، 1931، Veblen، 1987) واشتهر بعد ذلك الى حد بعيد ضمن أعمال North (1989، 1990، 1997، 2005)، ففي المؤسساتية الأصلية (Commons) يرى ان المؤسسة هي "العمل الجماعي المتمثل في السيطرة والتحرير وهي امتداد لنطاق العمل الفردي[2]، بذلك الكل الاجتماعي هو أكثر من مجموع أجزائه[3] والاجتماعي ينتج التأثيرات ويقيد سلوك الأفراد من قوانين، أو غايات، أو قوى اجتماعية أو عامة والتي هي فريدة أو متميزة وتنطبق على النسق الاجتماعي ككل، ومن مواقف (أو وظائف) الأفراد داخل الكل. لهذا المؤسسة وفق (Veblen) هي انتظام في السلوك أو مقبولة من جانب مجموعة اجتماعية من ناحية اساسية نتيجة لنوع من الاجماع يتم بلوغه من خلال "نظام" أو "انضباط" وهكذا تصل هذه المجموعات على نحو اعتيادي الى التصرف والتفكير على نفس الاسس. وعبر الزمن تصل هذه القواعد المقبولة الى أن تتخذ اهمية معيارية [4]، وبذلك المؤسسة هي مجموعة من المعايير والقيم التي يتم إنتاجها واستدراجها من قبل الأفراد بفعل العادة، وهذه المؤسسة تشكل دافعا وموجها لسلوك الأفراد، وفبلن بذلك يخالف الكلاسيك والنيوكلاسيك في نظرتهم إلى الاقتصاد.

إن أنسب بداية لصياغة نظرية اقتصادية لدي فبلن ليست سلوك الأفراد بل الأطر الاجتماعية والثقافية التي تفرض على الأفراد سلوكهم، أي السياق المؤسسي Institutional Context للفعل الفردي. ليتوصل أن عادات الأفراد وتوارثها بين الأجيال هي ما يضمن للمؤسسة الاستمرار وإعادة إنتاج ذاتها (Veblen، 1914)[5]، ونفس هذه التعابير موجودة في أعمال "(Schotter، 1981) لكن مع تحديد طرق التكوين لها إما تكون ذاتية التنظيم أو الضبط أو تضبط وتنظم من قبل سلطة خارجية"[6]، وضمن إطار التحليل لـ Veblen تمكن Commons من وضع استنتاجاته الخاصة بمفاهيم الصفقة وقواعد العمل التي تحتوي في مفهومها على قواعد اجتماعية (مثل المعايير والقوانين الاجتماعية)"[7]،ليتطور هذا النهج فيما بعد مع أعمال (Douglass North) فالمؤسسات باعتبارها أنظمة محفزة، وبصفتها هذه تقدم دليلا موجها للسلوك الإنساني، وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء. فإذا تم منح المكافآت للعاملين لكونهم منتجين ومبدعين، وفرض العقوبات على السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة، فإنه عندئذ تتشكل مؤسسات كما نريدها أن تكون. وبهذا النحو تصبح فيه معقدة، ومكونة من أجزاء أساسية فمن جهة قواعد رسمية تتمثل في دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة موضوعة

---

[1] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

[2] Commons, John R. "Institutional economics." The American economic review (1931): 648-657, p6.

[3] المجتمع هو أكثر من مجرد تجميع الأفراد مستقلين. إذن للمجتمعات نظاما متماسكا وبنية تجعلانها أكثر من مجموعات من الأفراد الفاعلين فقط. وتنطبق ليس فقط على المجموعات الاجتماعية ولكن على عدد ضخم من التجمعات، لذا يعتبر الفرد كاجتماعي يضفي طابعا ذاتيا على معايير وقيم المجتمع الذي يعيش فيه أو يتبناها بوصفها خاصة به.

[4] مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص137.

[5] Keneck Massil, Op, cit.

[6] مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص261.

[7] مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص146.

موضع التنفيذ من قبل الحكومة، ومن جهة أخرى قيود غير رسمية تتمثل في أنماط السلوك، والأعراف والاتفاقيات والأخلاق والأيديولوجيا"[1] لتترسخ على أساس نظم وقواعد الاجتماعية ضمن تفاعلات هذا الهيكل الاجتماعي[2].

2.2. المؤسسات بـ "أداة للحـــكم"

يعتبر أنصار المؤسسية القديمة بشكل متكرر المؤسسات بوصفها تخدم مصالح بعض المجموعات على حساب مصالح أخرى او على حساب الانتفاع الاجتماعي في المدى الطويل، وعلى نحو أوضح من سواه، توجد هذه الفكرة في تحليل (فيبلن 1924-1975) بشأن الطبقة المرفهة والنخبة المالية"[3]، هذا كله يهدد نزاهة السوق ويشوه أوجه المنافسة وبالتالي تدهور النشاط الاقتصادي، وفي الاقتصاد المؤسساتي الجديد غالبا ما يكون له نفس هذه دلالات فمعالجته لمسألة الدولة، خصوصا مقاربات السعي وراء الريع والأعمال عن تأثير مجموعات الضغط والتحالفات التوزيعية (Mueller، 1989، Olson، 1982)، ففي ظل المناخ الذي تزداد فيه حوافز الفساد وتكثر الفرص لممارسته، يتم أحيانا إدراك أن المؤسسات يمكن أن تخدم فقط مصالح لهذه الشريحة أو تلك ويمكن أن تعمل بهدف الحاق الأذى بمجموعات أخرى أو بالمجتمع ككل، في هذه الحالة يمثل القانون العام محاولة من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية (Posner، 1977)، ووظيفة رئيسة لحقوق الملكية هي تصيير الوفورات او الاثار الخارجية الداخلية (Demsetz، 1967)[4]، مما يظهر مفهوم الحكم الواسع الذي يشمل جميع الجوانب في كيفية تنظيم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون، لذلك تتجلى في الأفق كيفية صناعة القرار ولماذا خاصة في ظل تزايد فرص الانتهازيين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الأخرين، لتبرز معها الأنظمة الرقابية والتحفيزية لتتمكن من رصد السلوكات الفردية وتوقعاتها ومدى إلتزامها بالقواعد ليتم على إثرها إسناد مفهوم المؤسسات إلى مصطلح من المنظور السلوكي والذي يشمل تصميما مؤسساتيا لتحليل مسيري المؤسسات الحكومية، أي مجموعة القواعد والقيود الرسمية وغير الرسمية التي أنشأت من طرف الأفراد ضمن الهيكل التفاعلي والتي تنظم سلوكاتهم وتحصر السلوكات الانتهازية المؤثرة على المجتمع.

ولذا فإن فصل بين الملكية والإدارة في المؤسسات واتساع الهوة بينهما في ظل ممارسة السلطة الحديثة والتي أفرزت إهمالا وإحكاما للسيطرة على إدارة المؤسسات. والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين، الدائنين، الموردين وحتى المجتمع المدني"[5] وتعزيز ولائهم من خلال الثقة التي تظهر كآلية أساسية لتنظيم ومعالجة المعاملات بين الأطراف المشاركة وتحقيق المصلحة العامة وكأحد الحلول المقترحة لمشكلة الوكالة، والتي من شأنها التأثير على أداء المؤسسات والتأثير على الأداء الاقتصادي للدولة ككل[6].

---

(1) Menard, Claude. « L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats », Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy, vol. 44, no. 1, 2003, p 103-118.

(2) Hodgson, Geoffrey M. "Institutions and individuals: interaction and evolution." *Organization studies* 28.1 (2007): 95-116.

(3) مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص120.

(4) ضمن خصائص المؤسسات الصيرورة التي تتجسد من خلال النظم أو البرامج الاجتماعية أو القواعد وغيرها وهي نسبية تتحقق بدرجات متفاوتة ويمكن التدرج فيها وزيادة وتيرتها أو تخفيضها، أو إعادة تشكلها، كما أنها مزدوجة تعكس حرية التصرف والضوابط المقيدة لهذه الحرية في آن واحد. (Tolbert & Zucker,1996)،

(5) HANDBOOK, A. "Instituting corporate governance in developing, emerging and transitional economies." *Center for International Private Enterprise* (2002).

(6) سامح محمد رضا رياض احمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجامعة الأردنية، الأردن، 2011، ص 47-48.

وللتوضيح درس "ويليامسون" الإطار التعاقدي الواضح أي الصريح، أو الضمني (أي يتم آليا) للعقد الذي من خلاله تتم الصفقات، بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة للوحدة الاقتصادية، ولكن الوصول إلى هذا الهدف باعتبار المؤسسة عقدة العقود أو نظام عقد يبقى غير ممكن لظهور مشاكل والتي حاولت النظريات (نظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة، نظرية تكاليف الصفقات) التطرق اليها، فكانت حلولها لها مؤقتة، ليتم تفعيل مفهوم الحوكمة أو ما يطلق عليه الأبعاد الحوكمة المؤسسية التي اعتبرت بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[1].

1.2.2. مراحل تضمين أبعاد الحوكمة المؤسسية

تعود الإضاءات الأولى لهذا الموضوع الى ممارسات وطروحات أدم سميث Adam Smith في كتابه ثورة الأمم، والتي حذر فيها من المشاكل المحتملة للملكية الغائبة للمؤسسات[2]، إلى جانب توجهات نظرية الإدارة وفي مقدمتهم (Berl et Means)، ولأسباب أخرى عديدة توجهت الأنظار نحو زيادة الاهتمام بهذه الممارسات فمنذ الفترة الممتدة من عام 1920 لغاية عام 1932، والتي صاحبتها الأزمة المالية والركود الاقتصادي ظهرت على اثرهما ردود الأفعال الفكرية، خاصة في ظل تزايد عمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح، فتبلورت المطالب المتزايدة للسيطرة على المؤسسات، وإثر الاختيارات المالية التي حصلت في ول سترت Wall Street عام 1929، بدأ التصور الجديد لتطور المؤسسة وعلاقتها بالمحيط، لتظهر المطالبة الصريحة بفصل الملكية عن الإدارة جراء الممارسات السلبية التي زادت في اتساع الفجوة بين مديري ومالكي المؤسسة لتنص على اتخاذ الوسائل والتدابير من أجل أحكام السيطرة، وهو ما ذهب اليه (Chester Bernard) سنة 1938 الى أهمية اشراك جميع الأفراد العاملين في المؤسسة ضمن ادارتها ليشكلوا أصحاب المصالح معها، وفي عقد السبعينات اين ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة التي أطلقها كل من جيسن ومكلنيج Jensen et Mecking سنة 1976 وطالبا بإيجاد آليات لمنع حدوث هذه المعضلة (معضلة الوكالة) من خلال تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال، وجراء الانهيار المالي الذي برز خلال ثمانينات القرن العشرين في أمريكا وإنكلترا وألمانيا والبلدان الآسيوية زادة حدة المعضلة، ومع بداية سنوات التسعينات التي قد طرحت مصطلح الحوكمة استجابة لدوافع توفير البيئة السوقية التنافسية للمؤسسات للعمل عبر الحدود الدولية وتحقيق النمو والاستقرار لها من خلال وضع معايير تلتزم بها من أهمها مبادرات منظمة التجارة العالمية التي تعد تمهيدا لتوسيع الاهتمام بالحوكمة، إلى جانب تقارير ومواثيق حوكمة المؤسسات التي هدفت الى تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والمالية تعزيزا لمبدأ الشفافية والمساءلة، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (بريطانيا) من أوائل دول العالم في هذا مجال، ففي المملكة المتحدة صدر سنة 1992 تقرير كادوبري Cadbury تحت عنوان "الجوانب المالية لإجراءات حوكمة المؤسسات"[3] لتكن البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، لتتواصل فيما بعد الجهود من اجل تطبيقها وتفعيلها حتي ضمن القطاع العام، ففي يوليو 1995 صدرت توصيات قرينبوري Greenbury الخاصة بها، الى غاية بلوغ هدف تأسيس مبادئ ومعايير، لتنفيذ ممارسات الحوكمة، حيث شهدت سنة 1999 صدور تقرير ترنبول Turnbull والخاص بإلزام إدارة المؤسسات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها، لتتعزز بأحسن القواعد وافضل المبادئ من خلال صدور تقرير

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] مؤيد الفضل، "التفكير الإداري والإستراتيجي في عالم متغير"، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، عمان، 2010، ص.25.

[3] Wirtz, Peter. Les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise. La Découverte, 2008, p.22-23.

بعنوان مبادئ الحكم الراشد ومدونة الأفضل الممارسات في المملكة المتحدة سنة 2000 لتتنوع بذلك الجهات المسؤولة الداعمة لتطبيقه منها المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد تفاوتت جهود واهتمامات الدول في ممارساتها لذلك المفهوم[1].

ونتيجة تطبيق مفهوم حوكمة (Governance) الذي يتداخل مع العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات وهو الأمر الذي يؤثر في المجتمع والاقتصاد بشكل عام[2]، جعل بعض الدول تتبناه من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال النهوض بالاقتصاديات، لتدخل بذلك مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة منذ سنة 2001 وضرورة توثيقها، خاصة بعد "حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية"[3] في كبريات المؤسسات الأمريكية إذ يمثل هذا النظام نقطة تحول في اقتصاد تلك الدول تمهيدا لحقبة جديدة من التعاون الإقليمي والدولي بما يصب في خدمة اقتصادها، لتظهر مرة أخرى قائمة جديدة لمعايير حوكمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[4] سنة 2004 والتي تضمنت نسخة جديدة لمبادئ تغطي ستة مجالات اساسية، أما في الآونة الأخيرة، فقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة في تحسين الأداء المؤسسي لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاه الاجتماعي للاقتصاديات والمجتمعات.

2.2.2. مفهوم حوكمة المؤسسات

الحوكمة لفظ مستمد معناه من الانضباط والسيطرة والحكم، بدأ "استخدامه مع بداية عقد التسعينات من قبل خبراء الإدارة و المنظمات الدولية، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و مشروع الأمم المتحدة الإنمائي و غيرها من المنظمات الدولية و الإقليمية و المحلية"[5]، ليتضمن مجموعة القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل المؤسسة"[6] التي تهدف الى تحقيق النجاعة* لبلوغ رضا كافة الأطراف المشاركة (Freeman et Reed)، خاصة عند إنحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين وبذلك تكون النظام الذي يتم من خلاله توجيه منظمة أعمال ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[7].

لذلك هي "نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية عن طريقه يتم إدارة الشركات والرقابة عليها (لجنة كادبري سنة 1992)، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة،" قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين"[8]، أي مجموعة القواعد والحوافز التي تسعى من خلالها الإدارة لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين، فهي مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة

* نظام الحوكمة الأكثر نجاعة هو: " الذي يسمح بنمو التحالف بين الأطراف المشاركة وكذلك إرضاء مجموع المشاركين لكي تبقى المؤسسة، وتجنبها الأداء الضعيف الناتج عن النزاعات في المصالح بين الأطراف المشاركة" (Charreaux، 1997)

(1) Mintzberg, Henry. *Pouvoir et gouvernement d'entreprise*. Editions Eyrolles, 2004.

- HANDBOOK, A. "Instituting corporate governance in developing, emerging and transitional economies", Op, cit.

(2) أبو العطاء نرمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم: مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 8، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص.47.

(3) Oman, Charles, Steven Fries, and Willem Buiter. "Corporate governance in developing, transition and emerging-market economies." (2004).

(4) OECD, OCDE. "The OECD principles of corporate governance." *Contaduría y Administración* 216 (2004).

(5) زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.7.

(6) Cattrysse, Jan. "Reflections on Corporate Governance and the role of the internal auditor." (2005), p3.

(7) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص 03.

(8) HANDBOOK, A. "Instituting corporate governance in developing, emerging and transitional economies", Op, cit.

بالشركة"[1]، لتتمحور الى "العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[2]، وعلى ذلك حوكمة الشركات تعطي اهتماما للهياكل التي تستطيع من خلالها الشركة تحديد أهدافها و الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و العمل على مراقبة الأداء"[3].

ليتوسع المفهوم و يعكس "الحالة التي يتم من خلالها بلوغ هدف التنمية بواسطة إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، أي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات و عمليات و مؤسسات تمكن الأفراد و الجماعات من تحقيق مصالحها"[4].

3.2.2. أبعـاد الحــوكمة المؤسسية

في ظل اتساع العولمة التي تشهدها الأسواق العالمية واستحداث أدوات مالية بصورة مستمرة جعلت مجال حوكمة المؤسسات رغم مداه الاقتصادي يتسع ليشمل أبعادا قانونية واجتماعية وسياسية[5]، وهذه الأبعاد تعكس طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها، ومدى تمتع الإدارة العامة والحكومة بالكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع، الى جانب مدى حيوية بنية المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة وطبيعة السياسات العامة وتأثيرها على المواطنين، ومدى سيادة القانون على الجميع، وعلاقات الخارجية الاقتصادية وعلاقات التواصل بالمجتمعات الأخرى، وهذه الأبعاد في تنسيق متكامل فيما بينها.

- **البعــد السياسي:** يتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها، فالتنظيم المؤسساتي الذي من شأنه أن يكرس الاستقرار السياسي يتطلب مجموعة من العمليات التي تقوم بها السلطات العمومية باسم المواطن وتتضمن عمليات الانتخاب وتعويض واستبدال المسئولين وعمليات صياغة ووضع ومتابعة وتقييم السياسات العامة[6]. وبمرور الوقت، تشير ممارسات الحكم وخاصة التي تتم بطريقة شرعية ونزيهة وشفافة الى وجود مجموعة من المؤسسات التي تمثل الشعب في الدولة بكل ديمقراطية، هذه المؤسسات تقوم بمهامها من خلال شبكة من القواعد التنظيمية والمسؤولة، هدفها هو إنجاز الأحسن لكل فرد في المجتمع من خلال اتاحة الفرص لأكثر نظم التسيير للشروع في تطوير المشاريع.

- **البعــد الاقتصادي:** هي تحدد طريقة النشاط الاقتصادي، ولها تأثير قوي على تخطيط الأعمال ونشاط الاستثمار. لضمان كفاءة الأسواق من خلال دعم ميزها التنافسية وذلك بتوفير حماية حقوق الملكية التي تخفض التكاليف وتنفذ الاتفاقيات، ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وصولا لتحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

- **البعــد الاجتماعي:** يتدلى من خلال دعم مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، فمن خلال تلك الآلية تتوفر الفرص المتساوية للافراد بقدر

---

[1] محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص 15.

[2] Freeland, C. "Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks." Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo. 2007.

[3] كاترين ل، كوشتا هلبلينج، جون سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الإقتصادات النامية والصاعدة والإنتقالية"، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003، ص 03.

- Cattrysse, Jan. Op, cit., p3.

[4] Oman, Charles, Steven Fries, and Willem Buiter. Op, cit.,

[5] عمار حبيب جهلول، "النظام القانوني لحوكمة الشركات"، دار نيبور للنشر، العراق، 2011، ص 22-23.

[6] TABET-AOUL, Mahi. "Développement et environnement au Maghreb." (2010), p96.

مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات ومن ثم تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات[1].

- **البعـــد القانوني:** من خلال هذا البعد الذي يعكس مرجعية وسيادة القانون على الجميع، لان أهمية حوكمة المؤسسات يجب ان تتسم فيها الأطر القانونية بالعدالة وتوخي الحياد في إنفاذها وقد جاءت للتغلب على السلبيات المرافقة لتنفيذ التعاقدات التي من الممكن أن ترافق صيغ العقود المبرمة أو القوانين والأنظمة الأساسية، وكذا المنظمة لجميع أنواع المؤسسات المطبقة لمبادئ الحوكمة الخاصة بالمؤسسات[2]. لذلك فإن أهمية الحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويسند إلى المشاركة، المحاسبة والشفافية. لتحسين أوضاع المواطنين من خلال تمكين الادارة السياسية وعامة فاعلة في تحقيق انجازات السياسات العامة التي توافق بين مختلف القوى السياسية والمجتمعية المقبولة من مختلف الأطراف، لانه بدون حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية، ووجود إطار شامل للقوانين، يستحيل تحقيق التنمية المنصفة. ويجب على الحكومات أن تضمن وجود نظام من قوانين الملكية والعقود والعمل وقوانين الحقوق الشخصية والعناصر الأخرى لنظام قانوني شامل يطبقه بفعالية وحياد ونزاهة جهاز قضائي وقانوني ولهذا البعد يعطي صفة المشروعية التي تؤثر على ابعاد الأخرى لترابط مع بعضها البعض في تكوين الحوكمة المؤسساتية.

3.2. المؤسسات بـ" لعـــبة التـــوازن"

إن التحليل المؤسسي لدوغلاس نورث وباعتباره من بين المدارس الفكرية والاتجاهات التي أثرت على الاقتصاد المؤسساتي الجديد، الى جانب مجموعة كبيرة من الاتباع اثرت على هذه الحركة الجديدة (Steven Cheung، Harold Demsetz، Elinor Ostrom)[3]، نجد أن نهج دوغلاس نورث لتحليل المؤسسي تأثر من خلال عدة تجارب خاصة تجربته في التجارة البحرية خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثره بأفكار (Joseph Schumpeter) واقتصاديين بما فيهم (Solomon Fabricant، Simon Kuznets)، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (I - 4): الأصول الفكرية لمدرسة (NORTH)

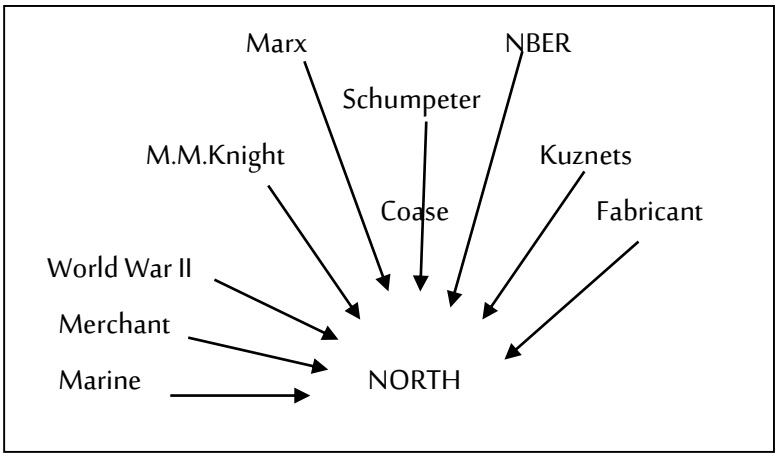

Source: Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. Op, cit., p 52.

(1) Champion, Emmanuelle, Corinne Gendron, and Alain Lapointe. *Les représentations de la responsabilité sociale des entreprises: un éclairage sociologique*. Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, ESG, UQAM, 2005.

(2) مصطفى يوسف كافي،" الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات"، دار الرواد، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 218.

(3) Ménard, Claude, and Mary M. Shirley Op, cit., p15.

لقد تم تطوير هذا التمييز الذي عرضه North (1990، 2005، 2010) والذي يأخذ بعين الاعتبار سياق نظرية اللعبة لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسساتية (قواعد اللعبة واللاعبين، المنظمات) حيث يعتمد الترتيب المؤسسي على البيئة المؤسسية التي تحددها قواعد والمؤسسات، والتي تعتبر هذه الأخيرة وفق (North) على أنها قواعد اللعبة (Les règles du jeu) المؤطرة لصفات وتصرفات الافراد، أي تحقيق هدف "توازن بين كل استراتيجيات الوكلاء المشاركين في نفس اللعبة (بمعنى نظرية اللعبة)"[1].

المؤسسات هي "قواعد اللعبة في المجتمع"، والدور الرئيسي لها في مجتمع هو للحد من عدم اليقين عن طريق إنشاء هيكل مستقر للتفاعل المجتمعي[2]، وكنتيجة للتغيير في قواعد الرسمية وغير الرسمية وتعلم المزيد عن التفاعل بينهما هو شرط ضروري لتحسين الاداء الاقتصادي[3].

1.3.2. المؤسسات و المنظـــمات[4]

المؤسسات هي قواعد اللعبة من مجتمع أو أكثر رسميا هي القيود الموضوعة إنسانيا وتحدد هيكل تفاعل البشري، تتألف من القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية[5] فهي بذلك تضم مجموعة المعتقدات والأعراف والقواعد الرسمية القانونية وكل القواعد التي تحدد للأفراد ما يجب القيام به، هذا ما يجعل وجود تصنيفات للمؤسسات[6] التي تضم البيئة المؤسسية (Institutional environment) وهي تشتمل على كل من القواعد الأساسية السياسية والاجتماعية والقانونية التي تعتبر أساس الانتاج والتبادل والتوزيع (Davis و North، 1970)، والترتيبات المؤسسية (institutional arrangements) التي تحتوي على طرق وأساليب لإدارة المعاملات (العقود وغيرها) ونميز منها الرسمية (البيئة القانونية و حقوق الملكية (المكتوبة والمطبقة من قبل الدولة)) إضافة الى غير الرسمية (المعايير والاتفاقيات (غير مكتوبة وغير مصرح بها بشكل غير رسمي)) وبشكل عام إن التغير في المؤسسات غير الرسمية أبطئ بكثير مقارنة بالرسمية (باستثناء للدستور)، أما المنظمات و اللاعبين تتمثل في مجموعات من الأفراد ملزمة بتحقيق الأهداف مشتركة وتشمل الهيئات السياسية (الأحزاب السياسية، وكالة تنظيمية ...)، الهيئات الاقتصادية (الشركات والنقابات والمزارع العائلية، والتعاونيات..)، الهيئات الاجتماعية (الكنائس والنوادي والجمعيات الرياضية..)، والهيئات التعليمية (المدارس والكليات ومراكز التدريب المهني...)، لذلك تظهر حتمية التمييز بوضوح بين المؤسسات و المنظمات فالمؤسسات (Institutions) هي قواعد اللعبة (ules of the game)، أما المنظمات (Organisations) هي لاعبين ضمن اللعبة (players of the game).

---

(1) Menard, Claude. « L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats », Op, cit.,

(2) North, Douglass C. Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge university press, 1990, p2.

(3) Mantzavinos, Chrysostomos, Douglass C. North, and Syed Shariq. "Learning, institutions, and economic performance." Perspectives on politics2.01 (2004): 75-84, p 6 -9.

- Dutraive, Véronique. Op, cit., p2.

(4) OBARE, GA. "Institutional Economics and Institutions."

(5) North, Douglass C. "The new institutional economics and third world development." *The new institutional economics and third world development* 21 (1995).

(6) OBARE, GA. Op, cit.,

2.3.2. التفاعـل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمـية

كجزء من نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد المؤسسات غير الرسمية " ووفقا ل Morgan (1997) المؤسسات غير الرسمية تشير إلى إجراءات سلوك نفس الأنماط والعادات وأكثر أو أقل اتفاقات ضمنية"، وفي اشارة الى عمل (Baechler، 2008) فإنه يمكن تصنيف المؤسسات غير الرسمية إلى ثلاث فئات: الأعراف الاجتماعية والقواعد الأخلاقية التي يسيطر عليها الأفراد والمعايير الاجتماعية التي تفرض من قبل أعضاء الشركة أو مجموعة التقاليد الاجتماعية"[1]، أما فيما يتعلق بقواعد قانونية، فإنها تنتج عن مجموعة من الأفكار والمعتقدات، ومبادئ السلوك (Durkheim، 1893)، و"تعتبر ذات أهمية في كثير من الحالات، تكون مكملة للقواعد غير رسمية و في بعض الحالات فإنها في الواقع تبطل قواعد غير رسمية من أجل زيادة كفاءة[2] المؤسسة وأنها سوف تحدد في الواقع القيود السلوكية. ووظيفتها عموما مواجهة عدم اليقين من خلال تسهيل التبادل السياسي أو الاقتصادي، والمؤسسات لا توافق على النظرة الساكنة التي تحاول اكتشاف الحقائق الاقتصادية الأبدية دون الأخذ في الاعتبار الاختلاف الزمني والمكاني اي نظرية التطور[3].

4.2. فـــــــروع الاقتـــصاد المؤسساتي[4]

لقد تم التطرق الى فروع الاقتصاد المؤسساتي من طرف العديد من الباحثين، وهو ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم (I - 5): فروع الاقتصاد المؤسساتي

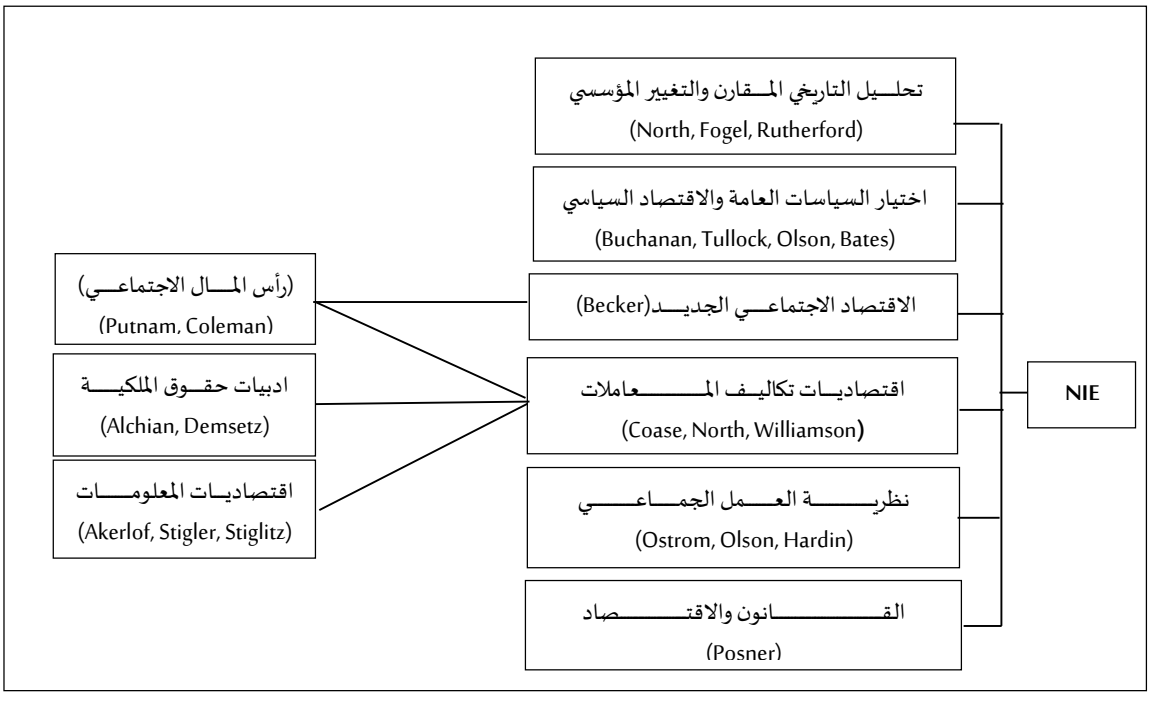

Source: Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. Op, cit., p 114.

بعد أن تم تعرف على مراحل تضمين لمختلف المفاهيم الرئيسية للاقتصاد المؤسساتي، فمن المنطقي لتحليل كيف أن هذه المؤسسات تتغير وتتطور، في هذا المنظور فإن نظرية التغيير المؤسسي هو ما نتطرق اليه.

---

[1] El Morchid, Brahim. "ةملوعملا تلاوحتلا قايسيف دغلا ايقيرفأ شعب: قافآ و تاناهر".

[2] الفاعلية والكفاءة: ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد عن طريق الرؤية الاستراتيجية والتي تتوقف على توفر كل من الشفافية والتنافسية، اين يمكن للشعب أن يتعرف على مجريات سير أمور الدولة من خلال توفر قنوات المعلومات، والقدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أدائها.

[3] North, Douglass C. *Understanding the Process of Economic Change*. Vol. 32. Princeton University Press, 2010.

[4] Kherallah, Mylene, and Johann F. Kirsten. Op, cit, p 113-127.

II. التغـــيير المـؤسســـي (نـظريـات التغـيير المؤســـــسي[1])

إن القضية الرئيسية التي تواجهنا والمتمثلة في التحدي الاكبر لشرح التغيير وبشكل أدق تحرير الاجتماعي ،السياسي، الاقتصادي[2]. وحسب Kingston et Caballero (2009) فإنه من المنطق تحليل كيف أن هذه المؤسسات تتغير وتتطور، لتظهر حتمية اختيار النهج الزمني في هذا المنظور الذي تم الكشف أنه لأول مرة، باختيار النهج التقليدي لـ (Veblen، Commons)، الى جانب فحص الرؤى northiennes لتغيير المؤسسي[3] كونها أثرت إلى حد كبير في بناء هذه النظريات في وقت لاحق.

1. النظريات التقليدية لتغـــيير المؤسسي

أن عرض النظريات التقليدية للتغيير المؤسسي تركز عادة على العمل (Commonsو Veblen). وأسباب اِختيار هؤلاء المؤلفين الإثنين لمساهمتهم في هذا المجال (Bazzoli، 1999)، حيث يرى (Commons، 1950) المؤسسات كقواعد تخلق "تبادلية عملية" (Mutuality) من نزاع المصلحة وتولد سلامة التوقعات[4]،أي أن العنف والنزاع ما هو إلا مظهر من مظاهر تضارب المصالح بين القوى السياسية التي تسعى للسيطرة على تطور المؤسسات[5]، لكنه يميل الى الدفاع عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجماعية وليس فردية وبالمثل "يجادل (Alchain) و (Demsetz) 1973 أن المؤسسات توفر طرقا لحل المشاكل الاجتماعية المرافقة لندرة الموارد ونزاعات المصلحة المتصلة بهذه الندرة"[6].و عليه فإن عملية التغيير المؤسسي و الصراع في نهج Commons هو سياسي، وللوقاية منه يتطلب ترتيب بسيط من الجماعات السياسية التي تسعى للحفاظ على مصالحها[7].

من جانب Veblen (1909) " فقد خفف بعض الشيء من حدة نهج الصراع، ويرى أن بناء نهج التغيير المؤسسي يقوم على الصراع والتوتر"[8]، وذلك من خلال اعتقاده أن "الاعراف والقواعد المقبولة والمعايير الاجتماعية تلعب دورا في تشكيل اهداف، وطموحات، وسلوك الاعضاء الفرديين في المجتمع، اي أن أنماط التفكير والسلوك التي تشتق أصلا من طرق العيش السائدة حينذاك، وتشكل الشروط المادية والتكنولوجية أنماط الحياة، وهذا النوع من التغير الأساسي يمكن ان يظهر حسب رأي (Veblen) عندما تغير تكنولوجيا جديدة الانماط الاساسية في العيش وعادات الحياة والتفكير"[9]. ولهذا فإن الشكل المؤسسي القائم يسعى الى الابتكار المؤسسي الذي من شأنه تحسين صورته، حيث هذا التغيير المؤسسي يتعارض من ناحية مع فئة من المجتمع التي تستفيد من النموذج المؤسسي القائم وغيرها من الطبقة المحرومة التي تبحث عن ترتيبات مؤسسية جديدة، لذلك التقدم العلمي وتغيير التكنولوجي والصراعات والتوترات عادة ما تكون وسيلة لإنهاء النزاع وتبعا للظروف يمكن أن يكون التغيير أكثر أو أقل عنفا.

---

(1) Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

(2) Mantzavinos, Chrysostomos, Douglass C. North, and Syed Shariq. Op, cit., p2.

(3) North, Douglass C. "Institutional change: a framework of analysis." Institutional change: Theory and empirical findings (1993): 35-46, p 1-6.

(4) مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص120.

(5) Massil, Joseph Keneck. Op, cit.

(6) مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره ، ص120.

(7) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.

(8) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.

(9) مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص137 -142.

اذن مساهمة المؤسساتية التقليدية في نظرية التغيير المؤسسي اخذت توجهات وفق منظريها[1]، فالصراع من أجل التغيير قد يؤدي الى المواجهة بين الطبقات الاجتماعية حسب Veblen، في حين أن تحليل Commons وفي الوقت نفسه فإن الصراع في المجال السياسي، والتغيير المؤسسي هو نتيجة لمواجهات بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية.

2. نظرية التطور الديناميكي (نهج نورث)

بدء نهج التغيير المؤسسي يتأثر بالنظرية الكلاسيكية الجديدة (North و Thomas1973، North، 1981)، وقد قام North (2005) بتطوير هذا النهج التغيير المؤسسي لتأثره بالمعتقدات والسياسة الايديولوجية وتوصل الى إمكانية استمرار المؤسسات غير الفعالة (North، 1990، 1997، 2005، 2010).

ورغم الإطار النظري الذي وضعه North وما تضمن من الشرح المفيد للتغيير في التاريخ الاقتصاد الاوروبي والأمريكي، لكنه أبدى عدم اقتناعه لبعض الاجابات لأسئلة اساسية مثل لماذا تتغير المؤسسات؟ ولماذا بعض الدول فقيرة واخرى غنية؟ وفي هذا النحو "عرفت نظرية northienne للتغيير المؤسسي تحول ويمكن تميزها لفترتين وهذا ما تؤكده (Mantzavinos، 2006)"[2]، يفترض إطار الاولي لـ North"ان المؤسسات كانت فعالة، وعلى وجه التحديد الدافع وراء ظهور "ترتيب مؤسسي جديد عن طريق المزيد من الربح أو الكسب أي هناك ابتكار في الأشكال المؤسسية القائمة، ويشير North (1971) إلى مفهوم باريتو التوازن الأمثل حيث ان هذا التحليل الأول يكشف عن نظرية التغيير المؤسسي تتأثر بشدة الأسعار النسبية، والبحث عن الربح والكفاءة"[3].

لكن كيف يتم تبرير صحة هذه الافتراضات وقد عانت العديد من الدول الخاضعة للمؤسسات غير الفعالة لعدة قرون وبشكل مستمر مما تسبب في ضعف الأداء الاقتصادي باستمرار؟ أراد North تفسيرا واقعيا لماذا المجتمعات اختارت المؤسسات بهذا الشكل ولما يتم اللجوء الى اختيار التغيير، وبدا بتطوير النماذج الاقتصادية وتخلي عن الافتراضات الكلاسيكية الجديدة المتمثلة في العقلانية وبإدراج السياسة والايديولوجية والمعتقدات (North، 1990).

في كتاب North (1990) "المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، يبين أن التغيير يحدث في ظل المشاريع الاقتصادية أو السياسية التي لديها قوة المساومة لتغيير المؤسسات" يمكن فعل ما هو افضل من خلال تغيير بعض الهوامش للاطار المؤسسي القائم، لذلك فإن تفسير السبب وراء التخلف المستمر لمعظم الدول في العالم راجع الى طبيعة متغيرة المعتقدات والمؤسسات"[4]، ولفهم افضل للمعتقدات المشتركة انتج سلسلة من الأعمال (1994، 2000، 2005، 2010) وهي بمثابة محرك لبناء نهج التغيير المؤسسي ويسلط الضوء على الآليات التي تشكل التغيير المؤسسي ويرجع ذلك إلى النقص في الأسواق الاقتصادية والسياسية، واشترط التغيير المؤسسي من خلال الشروط المسبقة للنظام السابق ويدعو هذا "بمسار التبعية، path dependency" وأوضح أنه "لا يتم إنشاء المؤسسات لتكون فعالة ولكن لخدمة مصالح أولئك الذين لديهم القدرة على المساومة لإنشاء قواعد جديدة" (North، 1994، 2005، 2010) و على هذا يتم التمييز بين القواعد والمنظمات واللاعبين ويبين كيف ان إدارة التغيير هي مصدر الصراع والتوتر والجمود، في هذه المرحلة عملية التغيير المؤسسي تتعارض

(1) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.,

(2) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.,

(3) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.,

(4) Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. Op, cit., p21.

Dutraive, Véronique. Op, cit., p14.

فيها القواعد الرسمية مع القواعد غير الرسمية، والدافع وراء التغيير المؤسسي يحدث من الارتفاع أو اسفل"، ومن مقترحات نورث حول التغيير المؤسسي[1] على النحو التالي

- التفاعل المستمر بين المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة أي المنافسة وهي الوسيلة للتغير المؤسساتي.
- تفرض التنافسية على المنظمات الاستثمار المستمر في التأهيل والمعرفة من أجل البقاء ولاستغلال الفرص وتجديد الاختيارات بفعل تصورات الافراد المكتسبة والتي من شأنها احداث تغيير تدريجي للمؤسسات في المستقبل.
- يحدد الإطار المؤسساتي أنماط التأهيل والمعارف المطلوب توفيرها لضمان التطور (الحوافز تعمل على اعادة التوزيع والانتاج).
- تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات (شبكة) على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها.
- التصورات تستمد من البنى العقلية للأفراد (شرح وتفسير المعلومات من حولهم نتيجة جزئية لتراثهم الثقافي او مشاكل اليومية او التعليم غير المحلي او مزيج بين المصادر)

3. ملحقات نظرية التغـيير المؤسسي لنورث

يأخذ بعين اعتبار مسألة ان المؤسسات يمكن أن تكون مخططة ومنفذة بشكل مدروس أو يمكن أن تنشأ وتتطور بواسطة عمليات غير مخططة أو عفوية، فيما يشدد (كومونس) على العمليات النقيض، والتأكيد على التخطيط والتطور يختلف بشكل مهم في المؤسسية الجديدة، وتحتوي الادبيات النيوكلاسيكية على النمطين كليهما من العملية، وتفسر بشكل متكرر حقوق الملكية والتنظيمات الاجتماعية العلاقة بجهود مقصودة ومدروسة باتجاه التخطيط[2].

لذلك فإن مناهج التغيير المؤسسي لكل من (Lin 1989، Williamson 2000، Amable 2005، Aoki 2006، Acemoglu و Robinson2008) إستندت في مرجعها على دراسة التغيير المؤسسي لـ (North)، حيث أن هذه النظريات تقوم على أساس الكفاءة ومنها ما يقوم بسبب العفوية، ولهذا يمكن تصنيف هذه النظريات في مجالين هما: التغيير المؤسسي عفوي والتغيير المؤسسي المنسق، حيث المجال الأول ينطوي على نهج كل من Lin (1989) للتغيير المؤسسي الذي تسببه العفوية، وبإضافة الى نوع التغيير المؤسسي التطوري لأعمال Kingston وCaballero (2009)، وكذلك Williamson(2000) من خلال نظرية تكلفة المعاملات بعد أعمال Alchian (1950) ضمن منهج التغيير المؤسسي العفوي[3]، وللتفصيل أكثر سنتطرق الى مختلف هذه النظريات على نحو التالي:

❖ الدافـع العفوي للتغيير المؤسسي

ان فكرة عمليات عفوية هي فكرة يمكن تتبع جذورها على الاقل الى عمل المفكرين الاسكتلنديين في القرن الثامن عشر (David Hume) و(Adam Ferguson) و(Adam Smith) (Hayek، 1967) و يعلن (Ferguson، 1767) تعثر الامم بالصدفة

(1) North, Douglass C. "Five propositions about institutional change." Economics Working Paper Archive at WUSTL (1993).

(2) مالكولم رودرفورد Malcolm Rutherford، مرجع سبق ذكره، ص121.

(3) Massil, Joseph Keneck. Institutions, Op, cit.,

على مؤسسات نتيجة للفعل الانساني، إلا أنها ليست تحقيقا لأي تخطيط انساني[1] وعليه يمكن أن تنشأ المؤسسات وتستمر بشكل غير مخطط بوصفها النتائج غير المقصودة لأفعال مقصودة.

و تشير Lin (1989) إلى "أن التغيير المؤسسي الذي تسببه العفوية" نابع من خلال منظور الإصلاحات المؤسسية التي تقوم بها الفعاليات الاقتصادية بهدف زيادة أرباح فبذلك التغير في المؤسسات يكون نتيجة للفوائد أو الفرص في الاقتصاد على وجه التحديد، حيث تحدد عوامل وراء هذا التغيير[2].

❖ التغـيير المؤسسي التطوري

تم بناء نظرية التغير التطوري باستخدام المنطق القائم على التشكيك في مفهوم العقلانية وعلى النظر في المعلومات الناقصة، وحقيقة أن المؤسسات تعمل على الحد من عدم اليقين ويتم إنشاؤها بواسطة عملية روتينية، وكان "(هايك) أول من فكر بخصوص التطور المؤسسي بلغة الانتقاء الطبيعي البيولوجي، واستخدم (فيبلن) أيضا في عمله مبكرا، لكن مناقشاته لا تظهر فعليا أنها تحاكي عن كثب نموذج التغير والانتقاء كما هو الحال فيما يتعلق بمناقشات هايك بحيث يستخدم (هايك 1967) مجادلات تنطوي مباشرة او بشكل صريح على عنصر انتقاء طبيعي تطوري لكنها لم تكن واضحة في الصيغ أبكر، حيث جرت مجادلته بالعلاقة "انتقاء الجماعي"، ويتحدث عن قواعد التصرف والتي لم تتطور بوصفها الشروط المدركة لتحقيق غرض معروف، ولكنها تطورت لأن المجموعات التي مارستها كانت أكثر نجاحا وحلت محل أخرى"[3]. ويتحقق التحديد أو ظهور مؤسسات جديدة في "النهج التطوري ضمن مجموعة وليس دائما نتيجة للكفاءة على سبيل المثال فيما يتعلق بحجم الابتكار المؤسسي بحيث تنشأ مؤسسة جديدة وهذا قد يكون راجعا إلى إرادة الفرد أو الشخصية"[4].

❖ نهـج التغـيير المؤسسي من أثر فاعلية تكـاليف المعاملات

تعتبر اعمال كل من (Williamson 2000، Alchian و 1972Demsetz، Coase 1937) أهم محاولات لتوضيح التغيير المؤسسي من خلال نهج تكاليف المعاملات.

وتعتقد نظرية تكاليف المعاملات في هذا الصدد أن الأشكال المؤسسية الأكثر فعالية هي تلك التي تقلل من تكاليف المعاملات وهكذا المؤسسات تتطور وتتغير من أجل تحقيق المعاملة المثلى على سبيل المثال Alchian و Demsetz 1972 بالنظر إلى البحث عن الكفاءة باريتو هو السياق الوحيد من التغيير المؤسسي الذي يأخذ بعين الاعتبار القدرة المعرفية محدودة للعوامل الاقتصادية والقيود البيئية التي تواجهها، وحسب Williamson (1985) أن الدافع وراء تقليل تكاليف المعاملات هو اختيار هياكل الحكم، وفي نفس هذا السياق تناول (Kingston وCaballero، 2009) نظرية التغيير المؤسسي هامشيا بنسبة لنظريات تكاليف المعاملات وشرح عملية باستخدام الاقتصاد المؤسساتي الجديد على أساس الافتراضات الكلاسيكية الجديدة (الاختيار العقلاني، والمنافسة الكاملة، البحث عن التوازن) حيث تضطر المؤسسات غير الفعالة (السيئة) للاختفاء[5].

---

(1) مالكولم رودرفورد Malcolm Rutherford، مرجع سبق ذكره، ص123.

(2) Massil, Joseph Keneck. Op, cit.,

(3) مالكولم رودرفورد Malcolm Rutherford، مرجع سبق ذكره، ص123.

(4) Massil, Joseph Keneck. Op, cit.,

(5) Massil, Joseph Keneck. Op, cit.,

أما المجال الثاني للتغيير المنسق يندرج ضمنه التغيير المؤسسي من أسفل إلى أعلى ونوع من أعلى إلى أسفل.[1] كوجهة نظر بديلة للتغيير المؤسسي عفوي فإن إرادة الفرد تعتبر نتيجة للتغيير الذي يمكن أن يكون إما مفروض من القمة (أعلى إلى أسفل) أو يكون مدفوع من أسفل (من أسفل إلى أعلى)، حيث التغيير المؤسسي المفروض من أعلى (من أعلى إلى أسفل) الذي يعود الدور المبدئي فيه لأي عملية تغيير مؤسسي غالبا الى الدولة، ويتم وصف هذا النوع من التغيير المؤسسي حسب (Lin 1989) بالتغيير المؤسسي المفروض، وفي نفس هذا المنطق يرى كل من Amable و Palombarini، 2005 ان التغيير المؤسسي هو نتيجة لصراعات اجتماعية تمليها الطبقة السياسية المهيمنة لتحقيق مصالح المعنية وحالة التغيير هذه ممكنة حقا إذا كانت هناك حالة عدم التوازن بين مختلف الفرقاء وهو الدافع وراء عدم تكافؤ القوة السياسية التي تحدد التغيير المؤسسي من قبل الكتلة الاجتماعية الغالبة أو تحت تأثير الأزمة السياسية والنظامية، لذلك عدم تكافؤ القوة هو الذي يحدد التغيير المؤسسي والمؤسسات ماهي إلا تعبير عن تسوية سياسية، وعليه "المؤسسات تظهر نتيجة السلوك الاستراتيجي للوكلاء في سياق تباين السلطة"(Amable، 2005) حيث هذه الفكرة هي محاكاة لقوى التغيير المؤسسي المماثلة لفكرة Marx حول دور البنية الفوقية في وضع معايير حوكمة الشركة ورؤى North (1990) بشأن نقص في الأسواق السياسية، ويرى هذا المنظور من التغيير المؤسسي أن القادة يجدون أنفسهم تحت تأثير الجماعة السياسية المهيمنة Aoki (2006)، وحسب Lin (1989) فإن عوامل مثل صراعات بين جماعات المصالح والجمود الإيديولوجي والقدرات المعرفية محدودة للسياسيين والمشاكل البيروقراطية ومستوى المعرفة في مجال العلوم تكون عرضة لجعل عملية التغيير المؤسسي و المؤسسات غير مستدامة وفعالة هذا كله يعمل على ظهور الاصلاحات الاجتماعية، وفي ظل غياب الترويج من قبل الدولة للتغيير المؤسسي أي من قبل الجماعة السياسية المهيمنة، فإنه في المقابل هناك طلب على التغيير المؤسسي من قبل السكان أو الكتلة الاجتماعية وهذا يشير إلى النهج الثاني على التغيير المؤسسي المدفوع من الأسفل. ولذا يجب أن يكون التغيير المؤسسي عملية محلية منبثقة عن الإرادة الجماعية للأشخاص مختلفين لتكون فعالة "التغيير المؤسسي يكون نتيجة قيام العديد من الأفراد بمعالجة مشكلة اجتماعية جديدة من خلال اللجوء الى العمل بشكل جماعي" (Mantzavinos،2008)، لذلك الدافع من وراء اختيار الشكل الجماعي للأفراد هو ابتكار المصفوفة المؤسسية في إطار البحث عن ظروف أفضل.

ان الاختلاف بين النهجين السابقين، حيث النهج الاول يقف وراء التغير المؤسسي من قبل القاعدة وينتقل من أسفل إلى أعلى وهو يتبع تطور المجتمع، كما يوضح التزام سياسة التدريج للتغيير المؤسسي من الاسفل ولا يعطي مصداقية لعملية التغيير مدفوعة من قبل القادة السياسيين والمؤسسات الدولية في إطار سياسة التنمية (أعلى إلى أسفل،Easterly ،2008).

هكذا يمكننا القول بأن التغيير المؤسساتي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي، ويضمن بالتالي الحلقة المفقودة في سيرورة النمو والتنمية، لأن ما من الدول إلا ولها تراكم تغييرات مؤسسية وتنظيمية، إلا أن لهذا التراكم أمر بالغ الأهمية للانتقال D. North (1994) "المستقبل مرتبط بالماضي من خلال المؤسسات الرسمية لكل المجتمع"، ولهذا تبرز أهمية بالغة للتغيير المؤسساتي لضبط سلوك الأفراد في المجتمع وسلوك النخبة الحاكمة في ظل مواكبة التغير الاجتماعي، كما له أهمية بالغة في ضبط سلوك الأعوان الاقتصادية من خلال رسم المسار الذي عليها أن تسلكه والذي يستند بدوره على نظرية الحوافز.

[1] Massil, Joseph Keneck. Op, cit.,

III. الأبعاد المؤسساتية الداعمة للنمو والتنمية

1. الأداء التنموي خلال القرن العشرين

نظرا لدرجة تعقيد قضية التنمية الاقتصادية والتي ظهرت بشكل واضح كمفهوم اقتصادي نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتقاد السائد آنذاك هو أن المشكلة في جوهرها هي مشكلة نقص في التمويل والاستثمارات، ويكفي توفر الموارد المالية لحل مشكلة الفقر والبطالة، ولكن تجربة العالم خلال أكثر من نصف القرن أوضحت أن قضية التنمية أكثر تعقيدا من مجرد اختلاف توافر الموارد الطبيعية أو الإمكانات المالية بل إلى اختلاف السياسات والمناهج المتبعة، وهو ما أدى إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، وظهر اقتصاد التنمية كأحد الفروع الاقتصادية التي اهتمت بدراسة مشكلات التخلف، ومع ظهوره توالت الإصدارات للعديد من الدراسات التي تناولت الكثير من القضايا الهامة المرتبطة بعملية التنمية مثل أسباب انخفاض مستويات الدخول، ودور الدولة في تحقيق التنمية، والاهتمام بكيفية تنمية الموارد البشرية وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الواجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ففي بداية الأمر اعتبرت التنمية الاقتصادية مرادفا للنمو الاقتصادي حيث كانت تعني الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن هذا المفهوم قد تطور تدريجيا، فقبل خمسينات القرن العشرين حاول المفكرون عبر مختلف المدارس الاقتصادية إعطاء أفكار عامة لتفسير ظاهرة التنمية، وقد شكلت أفكارهم أساسا لنظريات التنمية بعد الخمسينات.

- الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية

لقد سادت الليبرالية حتى نهاية العشرينات من القرن الماضي وبالرغم من الأزمات الدورية العديدة التي شهدتها الاقتصاديات الغربية، إلا أن النهج الليبرالي لم يستطع توفير الحلول للازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، ليبرز بذلك في الفكر الاقتصادي عدة استراتيجيات تنموية منها إستراتيجية للتنمية تعتمد على الإمكانات المحلية والسوق الوطنية، وأخرى تعتمد على السوق والإمكانات الخارجية، ليتبين أن دور الدولة كان تنظيميا أي سن القوانين والتشريعات وحفظ النظام والأمن ليتوسع ويشمل الصحة العامة وبناء الطرق وهذا الدور محدود نسبيا، مما تطلب اقتراح بدائل لها حتى لا تقع الاقتصاديات الغربية في الاشتراكية، وبمان نهاية الحرب العالمية الأولى كانت مناسبة لمولد أول نظام اقتصادي اشتراكي يأخذ بالمذهب الماركسي[1]. وقد قام نظام اقتصادي جديد يرفض فكرة الملكية الخاصة وقوانين السوق، وفي ظل تواصل عجز على مواجهة مشكلات الاقتصادات القوية خاصة الأزمة المالية العالمية الشاملة أو أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 أدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية تنتقد أفكار الكلاسيكيين والمناداة بتدخل الدولة لمواجهة الأزمة[2]، وكان على رأس أصحاب تلك الأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي أعطى تحليلا جديدا للظواهر الاقتصادية وبذلك توافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية وأهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على أساس يخالف أسس النظام الرأسمالي، فمن جهة نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد "الخفية السوقية" بإعادة إعماره وبنائه، الأمر الذي يستدعي

[1] بعد الثورة الصناعية ظهرت نظريات والافكار الفكر الماركسي نسبة الى ماركس الذي حمل النظام الرأسمالي مسؤولية الاستغلال و دعى إلى التخلي عنه و التحول إلى النظام الاشتراكي، من خلال توجيه انتقادات لممارسات النظام الرأسمالي في استغلاله للعمال بطول ساعات العمل و قساوة ظروف القيام به و ضعف الأجور، بهذا فإن الرأسماليين عرضة أيضا للبطالة بسبب قوة المنافسة وهذا ما يؤدي الى تناقص عددهم وسيطرة عدد قليل منهم على كميات متزايدة من رأس المال، مما يترتب عنه حدوث أزمات دورية في النظام الرأسمالي بسبب ضعف الاستهلاك الناتج عن الرغبة فب الادخار ومن ثم الاستثمار، وهو ما يزيد من اتساع رقعة الفقر،

[2] تبرير تدخل الدولة في ظل إخفاقات السوق هو الافتقار الى شروط المنافسة الكاملة، إضافة الى أثر وفرات الحجم على المنافسة حيث تنخفض التكلفة إذا زاد حجم الشركة، وهذا ما ينتج عنه قضاء الشركات الكبرى على الشركات الصغرى.

تدخلا محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير والتنمية، لتظهر "استراتيجية التنمية التي تعتمد على الدور الرائد للدولة والقطاع العام. واخرى تقوم تلقائيا وتدريجيا على النشاط الخاص"[1]. ليتسع دور الدولة الاقتصادي من حفظ الأمن وتقديم الخدمات الأساسية في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال حماية قيمة النقد والتوازن المالي[2]، أي حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة.

- الفترة ما بعد الخمسينات

لقد تم طرح قضية التنمية الاقتصادية على الكثير من الدول الحديثة الاستقلال، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ضعفت مؤسساتها الاقتصادية وتبعية معظمها للدول المستعمرة، وعدم تمكن السوق المحلية من تحقيق الاكتفاء وضعف التنظيم بالنسبة للأفراد، ولهذا فقد كان لزاما على الحكومات أن تتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.، وهو ما "جعل مفهومها يخلق جدلا كبيرا، حيث اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين الرأسماليين والاشتراكيين[3]، حيث أن معظم مؤسسات التمويل الدولي، كانت تنادي بضرورة عمل الحكومات بمسؤوليات التنمية[4]، أي دفع التنمية الاقتصادية.

إن الدول الاشتراكية وبعد تبنيها للنظام الاشتراكي[5] والقضاء على الملكية الخاصة الأدوات الانتاج، شرعت في إدارة الاقتصاد القومي عن طريق خطط مركزية وتوصف هذه الخطط عادة على أنها خطط كمية تشتمل على أهداف محددة تخصص للقطاعات المختلفة، وانتقل نظام التخطيط من الاتحاد السوفييتي إلى مختلف الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية وفي الصين وتأثرت به العديد من الدول النامية في امريكا وآسيا وافريقيا[6].

وقد أشارت تجربة الخمسينات والستينات أن العديد من الدول النامية حققت نموا اقتصاديا غير أن مستوى المعيشة لم يتحسن لدى الأغلبية من سكانها، واتضح بذلك ان تعريف التنمية لايزال ضيقا[7]، وبداية من منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين فإن مفاهيم التنمية نفسها قد عرفت اجتهادات متعددة، واختلافات جوهرية، حيث أصبح يعني تحقيق نمو اقتصادي مع التوزيع العادل لهذا النمو وهو ما ينطبق على التعريف الثاني الذي قدمه ماير للتنمية حيث يقول أن "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة"[8].

و"كانت معظم الدول النامية قد أخذت بسياسات التدخل الاقتصادي الحكومي[9] واتباع سياسات إحلال الواردا والانكفاء على الداخل وتقليل الاعتماد على الخارج (هذا هو الوقت الذي سادت فيه نظريات التبعية Dependencia في أمريكا اللاتينية، ووفق "النظرية الدول النامية تعاني من جمود مؤسسي واقتصادي وسياسي محليا ودوليا أوقعها في علاقة التبعية

---

[1] اسعد جواد كاظم، التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي الى رحاب الإنسانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17) ك 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص5.

[2] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998، ص 36- 37.

[3] جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام الاسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص154

[4] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 36- 37.

[5] في الوقت الذي بادرت المجتمعات الصناعية المتقدمة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي، تبنت دول اشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي منذ 1929 أسلوب التخطيط الاشتراكي من خلال خماسية للاقتصاد القومي، وتضمنت هذه الخطط تحديدا الأهداف وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك

[6] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[7] ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 52.

[8] اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو) استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997، ص.51.

[9] صلاح عبد الشافي، السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001، ص 10-11.

- اصبح دور الدولة يتسم بالدور الإنمائي، ونموذج انمائي يتكون من ركائز تتمثل في رأس المال المادي، الزراعة، التجارة الخارجية، فشل السوق.

للدول المتقدمة"[1] فقد عمدت دول عدة في جنوب شرق آسيا إلى الأخذ بسياسات اقتصادية مختلفة تماما تعتمد على اقتصاد السوق وأسواق التصدير مع الاستمرار في إعطاء دور كبير للدولة في توجيه الاستثمارات[2]. وقد ترتب على ذلك أن فترة السبعينيات التي فرضت على معظم الدول النامية أعباء ثقيلة، كانت فترة نجاح مجموعة هذه الدول الآسيوية التي استطاعت تحقيق معدلات نمو عالية جدا وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة NIC، New Industrial Countries وأشير إليها أحيانا باسم النمور الآسيوية، تضم كل من كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ولم تلبث أن لحقت بهم إلى حد ما ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند، وهي دول اعتمدت سياسة الاندماج في الأسواق العالمية والأخذ بسياسة تصدير السلع الصناعية إلى السوق العالمية وخاصة في الولايات المتحدة واليابان[3].

رغم نجاحات كبيرة التي حققتها الاشتراكية خاصة النجاحات المذهلة إلا أنها عجزت تماما عن المواجهة في ميدان التقدم الاقتصادي، وتزايدت معها بيروقراطية في المجال السياسي و الاقتصادي لتفرض نوعا من التحكم في السلطة و الثروة بواسطة فئة محدودة من السكان وأصبحت تمارس شتى أنواع الاستغلال و الوصاية باسم المصلحة العليا للدولة الاشتراكية[4] فبدأت بوادر الضعف تنتشر و بدأ الأداء المؤسساتي يتدهور على جميع المستويات وفي جميع القطاعات و أصبحت الدولة عاجزة عن التحكم في حركية الحياة الاقتصادية والاجتماعية فانهارت تحت ضغط الواقع المعيشي للمجتمع[5] وفي جانب الأخرى " أصبح دور الدولة الاقتصادي محل مناقشة في الدول الصناعية والتي ظهرت فيها أيضا بوادر الوهن الاقتصادي في معظم هذه الدول، حيث قام تيار فكري محافظ والذي ينسب هذا الوهن إلى التوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية مطالبا بذلك في حكومة أصغر، وهكذا عادت الفكرة المركزية في الليبرالية الى البروز بوسائل احدث خاصة في ظل تأييد من طرف حكومة تاتشر Margaret Thatcher في بريطانيا في 1979،بعد نجاحها، ثم انتخاب ريجان Ronald Reagan في الولايات المتحدة الأمريكية في 1980، فكانا اول من اعتمد السياسات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة كمنهج اقتصادي[6].

---

[1] محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 155-157.

[2] ظهرت عدة استراتيجيات منها استراتيجية "للنمو المتوازن" في كافة قطاعات الانتاج تقوم على دفعة قوية من حد أدنى واخرى للنمو غير المتوازن الذي يبدأ بالتركيز على بعض القطاعات، وكما اشار "رودان" أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق الدفعة القوية للاقتصاد وأيده في ذلك "هيرشمان" الذي دعى إلى وضع الدول السياسة حمائية ضد الواردات والاستثمار الأكثر في البنية التحتية وفق مدحت القريشي فكرة النمو المتوازن قابلة للتطبيق بعد مراحل لاحقة من النمو المستدام، الا انها لم تستطع كسر حالة الجمود المؤسسي الذي تميزت به البلدان النامية.

Perkins, Dwight H., Steven Radelet, and David L. Lindauer. *Economie du développement*. De Boeck Supérieur, 2008.

[3] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الى نهاية الحرب الباردة)، علم المعرفة، سلسلة الكتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 95-96.

[4] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مرجع سبق ذكره، ص 95-96-100.

[5] مثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي Robert Clawer, 1966 بعنوان "النمو بدون تنمية" والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلا.

محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 39.

[6] ان تجديد الفكر الليبرالي كان عبر تياراته العديدة منها تيار المدرسة النقدية، المدرسة التقليدية الحديثة، مدرسة الحرية والحرية الحديثة، نظرية رأس المال البشري ونظرية الاختيار العام.

- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وبالإشارة الى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد الثمانينات[1]. جعلت نماذج التنمية تتعرض للنقد من جهة ضعف محتواها التطبيقي وهشاشة وعدم دقه أطرها النظرية، وهكذا تحول مفهوم التنمية من مجرد تحقيق للنمو الاقتصادي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بتوسيع فرص العمل وإشباع* الحاجات الأساسية[2].

1.1. الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الجديدة: (دور الأسواق والدولة في التنمية)

إزاء ما واجهته الدول النامية من مشاكل متعددة، ظهرت منذ بداية الثمانينيات سياسات اقتصادية جديدة تبناها صندوق النقد الدولي، وإلى حد كبير البنك الدولي، وهي ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي والتي أخذ فيها دور الدولة الإنمائي يتراجع وبدأ دورها التصحيحي يتقدم والتخلي عن مركزية القرار وعن التخطيط ليكتسب الدور التصحيحي دفعة قوية[3].

وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت منذ الثمانينيات، وبوجه خاص في التسعينيات، بهذا التوجه الجديد يتطلبها ليس فقط تحقيق التوازن المالي والنقدي في الكميات الاقتصادية الكلية Macro economy، بل تجاوز ذلك إلى ما يسمى بالإصلاح الهيكلي Structural Reform، والذي يتطلب التحول إلى اقتصاد السوق[4].

وقد عرفت مجموعة هذه الترتيبات للإصلاح الاقتصادي من قبل البنك والصندوق باسم "توافق واشنطون Washington Consensus"[5] أو ما يسمى بالجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية[6]، هذا "التوجه الجديد المكرس في إطار إجماع واشنطن يؤكد أن هدف السياسات الليبرالية الجديدة هو إدماج الدول التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد الرأسمالي[7].

إن سياسات اليبرالية التي أطلق عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي[8] (Programmes d ' Ajustement Structurel-PAS) تنطلق من مبدأ أن الاختلالات التي تعاني منها الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل اختلالات هيكلية تحتاج مدة

---

[1] على توفيق الصادق، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماى 2000 دمشق، سوريا، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001، ص 40.

* ويعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية مفهوما يهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل، وهذا المدخل هو عملية مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الاعتماد الذاتي من قبل مجتمعات مدعومة بالنشاط المنسق بين القطاعات.

أصبح دور الدولة الاقتصادي محل مناقشة في الدول الصناعية والتي ظهرت فيها أيضا بوادر الوهن الاقتصادي في معظم هذه الدول، حيث قام تيار فكري محافظ والذي ينسب هذا الوهن الى التوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية مطالبا بذلك في حكومة أصغر، وهكذا عادت الفكرة المركزية في الليبرالية الى البروز بوسائل احدث خاصة في ظل تأييد من طرف حكومة تاتشر Margaret Thatcher في بريطانيا في 1979،بعد نجاحها، ثم انتخاب ريجان Ronald Reagan في الولايات المتحدة الأمريكية في 1980، فكانا اول من اعتمد السياسات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة كمنهج اقتصادي

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص.126.

[3] Perkins, Dwight H., Steven Radelet, and David L. Lindauer. *Op, cit.*, p 185-186.

[4] عملية المرور من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تسمى بعملية الانتقال أفضلية لما يسمى بالمعالجة بالصدمة (Therapie de choc) أو الإنفجار الكبير (Big Bang) وهو ما يعني استبدال نظام التخطيط المركزي باقتصاد السوق عن طريق موجة واحدة من الإصلاحات.

-Dutraive, Véronique. Op, cit. p6.

[5] انظر ملحق رقم (1) الذي يضم عناصر توافق واشنطون/نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة تستند إلى البيان الذي قدمه جون وليامسون صاحب عبارة "توافق واشنطون" والتي تتمحور حول ثلاثة أمور أساسية: إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية.

Perkins, Dwight H., Steven Radelet, and David L. Lindauer. *Op, cit.*, p186.

[6] El Morchid, Brahim. Op, cit.

[7] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص. 40.

[8] خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي اعلنت الولايات الأميركية المتحدة عن إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، لتنتهي بذلك المهمة الرئيسية التي وجد صندوق النقد الدولي FMI من أجلها، ووكلت له وظيفة جديدة تمثلت في متابعة مشكلة استقرار الاقتصاديات النامية خصوصا في ظل الازمات (ازمة النفط الثانية نهاية السبعينات و ازمة النفط سنة 1986)، ومع تسارع الدول النامية بطلب الحصول على قروض التكييف الهيكلي التي استحدثت من طرف البنك الدولي BM سنة 1979 ليتشارك بذلك نفس اطار عمل لـFMI، ومن خلال تسهيلات التكييف الهيكلي سنة 1986-1987 تم ربط التعاون ضمن إدارة هذا البرنامج، لتصبح 70 دولة نامية خاضعة لهذا البرنامج نهاية الثمانينات.

أطول لمعالجتها[1]. فهي بذلك تطبق فلسفة واحدة على كل الدول مهما اختلفت ظروفها، متجاهلا خصوصيات المجتمعات واختلافها من حيث العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية والتاريخية، لذلك هذه البرامج كانت بمثابة أداة لـ البنك الدولي وFMI التي شهدت موجة رفض[2] وذلك بعد الفشل الذي منيت به هذه البرامج في أمريكا اللاتينية خلال عشرية الثمانينات (العشرية الضائعة)، بسبب انخفاض في معدلات النمو، والتكاليف الاجتماعية الكبيرة، إضافة الى الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، وكذا جهاز تنظيمي وسياسي، ورغم ذلك ظلا خبراء البنك الدولي وFMI يدافعون عنPAS[3]، خصوصا فكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفة الجمركية على الواردات وقد استمر في تمسكه بهذا الرأي حتى في دراسته عن "المعجزة الآسيوية" التي نشرت في سنة 1993،رغم ان الدول الآسيوية طبقت استراتيجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية.

إلا أن بنود هذه البرامج والتي تمكن الاقتصادي "جون وليامسون Jhon Williamson" في حصرها في عشرة عناصر[4]، هي في حقيقتها تحويل للاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق تحت واقع ضغط الاختناق التنموي، وتبني الإصلاحات الاقتصادية "استجابة لدعاوى الالتحاق بالعولمة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي[5]، ومنذ منتصف التسعينيات هذه الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة (زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي)[6].

2.1. التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق (إصلاحات الجيل الثاني)

ان ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في كل من أمريكا اللاتينية، إفريقيا، الدول الاشتراكية سابقا، وفي آسيا أيضا، كان السبب الذي أثار حفيضة المؤسسين لتحليل "هذه الإخفاقات التي كانت أصل التغير في توجهات السياسة العامة التي انتقلت من"الخوصصة، التحرير، الاستقرار" إلى إصلاحات الحوكمة[7]، وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية

---

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص 55.

[2] ان برامج PAS رفضت من طرف العاملين في المنظمات الدولية مثل UNESCO و UNCTADوUNDP، فضلا عن بعض المنظمات الإقليمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل ECAوCEPAL.

[3] إن برامج التكييف الهيكلي PAS تستند في أسسها النظرية على نماذج تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات والنظرية النيوكلاسيكية في التنمية التي برزت في الثمانينات من القرن العشرين تدعو إلى تحرير الأسواق ومعالجة كل ما يشوب اليتها في إنتاج السعر الحقيقي بمقابلة العرض بالطلب، وإطلاق المبادرات الفردية وإزالة كل ما يقف في طريق فعالية أدائها، وهي تدعو في هذا الصدد إلى اعتماد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتفكيك الملكية العامة، وإلغاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارتها له مركزيا، وتشجيع المنافسة والحرية الاقتصادية، وتحفيز التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

اما السياسات الاقتصادية المتبعة والتي تعد شرط للحصول على القروض تمثلت اولا في سياسات الاستقرار الاقتصادي (سياسات التثبيت) ولها ثلاث جوانب (السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف)، ثانيا **سياسات التكييف الهيكلي** (الخوصصة، التحرير، الحد من تدخل الدولة).

[4] Berr, Eric, and François Combarnous. *Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits*. No. hal-00244108. 2005.

gretha.u-bordeaux.fr/sites/default/.../icw_economie_appliquee_2.pdf

[5] إبراهيم العيسوى، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية "، في بيروت، وذلك بومى (20 و21 مارس 2006)، ص 2.

[6] Dutraive, Véronique. Op, cit. p 6.

[7] الدراسات الحديثة حول نظريات النمو والتنمية الاقتصادية (Barro، 1991) وجد أنه هناك اتجاها عاما لدى الباحثين في اقتصاديات التنمية لدراسة أثر بعض المتغيرات غير التقليدية على النمو ويعود السبب في ذلك إلى أن المتغيرات الاقتصادية التقليدية أصبحت غير قادرة لوحدها على تفسير أسباب النمو والاختلاف في معدلاتها بين مختلف البلدان، وكمحاولة لتقديم تبرير علمي للفارق في النمو تم التعمق في دراسة المتغيرات المؤسساتية، ليصبح بذلك الاقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة، ليحل هذا التطور محل النظرية النيوكلاسيكية المعيارية التي بقيت لعقود طويلة كنظرية مجردة بعيدة عن الواقع، إذ استندت إلى فرضيات من النادر إمكانية اختبارها (تجانس السلع والأذواق، توفر المعلومات الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، رشادة المتعاملين...) وركزت هذه النظرية على هدف تعظيم الربح من طرف المؤسسات وعلى كيفية تحقيق التوازن العام.

- Dutraive, Véronique. Op, cit., p6.

الإصلاحات المؤسساتية (إصلاحات جزئية) في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات (إصلاحات كلية)[1]، وعليه يمكن القول أن الانتقاد الموجه إلى الجيل الأول من الإصلاحات كان السبب الرئيسي في ظهور ما يسمى بالاقتصاد المؤسساتي الجديد، وهذا النهج يرتبط بقوة أكبر بأعمال Douglass North وقد أصبح موضوعا لعدد من الدراسات الاقتصادية خاصة من طرف[2] Daron Acemoglu, Simon Johnson, James Robinson، لتتجاوز هذه الاعمال حدود برامج التعديل الهيكلي، "الذي تجاهل الهياكل الداخلية للدول والذي فرض "من فوق" دون أي تشاور"[3] خاصة بعد أزمة شرق آسيا والتي "استمرت في نجاحاتها طيلة ما يقرب ثلاثة عقود حتى واجهتها أزمة مالية اعتبارا من 1997، ثم اقتصادية طاحنة خلال السنوات الأخيرة من القرن. وعلى رغم ما تتمتع به من أوضاع اقتصادية مستقرة، مكنتها من كسب مدخرات محلية كبيرة، أو قدرات تكنولوجية معقولة، وأيدي عاملة مدربة، وسياسات اقتصادية متوازنة[4]. و هي بذلك تعتبر إصلاحات ضرورية ولكنها ليست "شروط كافية لتحقيق النمو المستدام، حيث أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية، والتي تعرف بـ " الأسس الميكرو إقتصادية للنمو"[5]. ويؤكد "جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz"[6] (1998) في هذا الصدد أن الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر وهي المحرك للنمو الاقتصادي ،إلا أن " إجماع واشنطن " عجز عن فهم آلية عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى "الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، وكذلك فإن الحكومات لا تستطيع ولا يجب أن تعوض السوق أو جزء منه، فالاقتصاد يحتاج إلى توفير الإطار المؤسساتي الذي تساهم الدولة في بناءه أي بنية تحتية مؤسساتية، لأن الخوصصة تتجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية[7]، فالتغيير التدريجي يربط بين التعديل الماكرو إقتصادي، والإصلاحات الميكرو إقتصادية والإطار المؤسساتي.

"ليتوصل الفكر التنموي الى أن حقيقة مفهوم التنمية معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات[8]، لذا فان الإطار الجديد للتنمية يقوم على عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل[9] الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يتناول الثقافة الوطنية ويجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية

---

(1) Williamson, John. "Un train de réformes, consensus de Washington: bref historique et quelques suggestions." *Finances et développement, septembre* (2003), p13.

(2) للمزيد من التوضيح الرجوع الى مراحل تطور الاقتصاد المؤسساتي سابقا لربط الاحداث.

(3) El Morchid, Brahim. Op, cit.

(4) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(5) Hallberg, Kris, and R. Jammi. "An Evaluation of World Bank Investment Climate Activities." *Operations Evaluation Department, World Bank, OED report* (2004).

(6) جوزيف ستجلتز (Joseph E. Stiglitz، 1943 الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 ورئيس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون، وكان نائبا لرئيس البنك الدولي وقت وقوع الأزمة الأسيوية في صيف 1997، والذي أقصى من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة، وهو من أكثر المنتقدين للعولمة إلا أنه من أكثر المبشرين بنتائجها الايجابية إذا ما تم تطبيقها بشكل سليم وعادل. وفي كتابه العولمة وسوءاتها وجه ستجلتز انتقادات قاسية للنظام الاقتصادي العالمي، تلك الانتقادات التي لم يستثن منها الكيانات الدولية الاقتصادية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

(7) Dutraive, Véronique. Op, cit. p6.

(8) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 36.

(9) سعى البنك إلى إبراز العناصر أو المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية، فالجانب الهيكلي يتمثل في (الحكومة الجيدة، الجهاز القانوني والقضائي الفعال، النظام المالي الجيد التنظيم والخاضع للإشراف، شبكة الأمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية)

إحياء وتحديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"[1]، أي مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة القوى خارجية.

لذلك جاءت توصيات و تحاليل اقتصاديات التنمية لتركز على المؤسسات institutions، وإدراك بدورها الحاسم في السماح للاقتصاد بالعمل بطريقة فعالة[2]، مما أدى الى زيادة التأكيد على التنمية المؤسساتية، حيث أصبحت الأولوية الاقتصادية للانتقال أكثر سياسية، مؤسساتية، وتنظيمية، وعليه قدمت مرحلة ثانية للانتقال أكثر مؤسساتية[3]، كجيل ثاني للإصلاحات تأكدت أهميته "والتي تنطلق من منطق الاستمرارية والتصحيح،ودعم اقتصادات لعملية إعادة الهيكلة وشرعت البلدان في مرحلة جديدة تسمى بإصلاحات الجيل الثاني"[4]، وكذا على خلفية المشاكل الناتجة عن إجماع واشنطن، فحينها ظهرت المواقف المضاد لاقتصاد السوق كأعمال جوزيف ستيجلتز (1998) [5] الصادرة في كتابه "la grande disillusion"، إضافة الى صدور تقارير البنك الدولي وتوقعات صندوق النقد الدولي عن أهمية الإصلاحات المؤسساتية لتفعيل كفاءة التدخل الحكومي وتحديد مواطن هذا التدخل وآلياته وتدعيم نظام السوق[6]

2. بروز الأبعاد المؤسساتية

إن الحكومات تقوم بوضع سياساتها الاقتصادية بما يتماشى وتحقيق الأهداف العامة، لذلك يبرز دورها المهم في اقتصاد السوق، وتعمل على التنسيق بين الأنشطة الإنسانية المختلفة، وتلك هي وظيفة المؤسسات[7] الفعالة (البنك الدولي) التي من شأنها ان تحقق تنمية المطلوبة والتي تتطلب استدامتها ضرورة الإصلاح الذي يمس إصلاح الحكم وإصلاح البيئة المؤسساتية [8]، وبهذا ركزت المقاربة الجديدة لاقتصاد المؤسسات على تحسين نوعية المؤسسات و أساليب إدارة الحكم (Good Governance)، فنجاح السياسات الاقتصادية مرتبط بمدى قيام المؤسسات بوظائفها، لتظهر هذه المقاربة الأخيرة مع أعمال داني رودريك (طرح Dani Rodrik (2003)، (2004)) وهي مراجعة للأوامر العشر لوليامسون[9]، وفكرة لتوسيع إجماع واشنطن(Consensus de Washington augmente) (توافق واشنطن الثاني)[10] بإضافة مقاييس تكميلية استنادا الى تجارب كل من كوريا وتايوان، لكن مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية[11]، ليتوصل بذلك الى دور الإصلاحات المؤسساتية وابعادها في التنمية من خلال أنواع المؤسسات والتي وضحها بـ المؤسسات التي تخلق السوق، والمؤسسات التي تنظم السوق، مؤسسات استقرار السوق،

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، الحوار المتمدن، العدد 816، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2004، ص 1.

[2] Williamson, John. Op, cit.

[3] Dutraive, Véronique. Op, cit, p 8-9.

[4] El Morchid, Brahim. Op, cit.

[5] Andreff, Wladimir. *Economie de la transition: La transformation des économies planifiées en économies de marché*. Editions Bréal, 2007.

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص. 208-225.

[7] جيمس. د. وولفنستون (رئيس البنك الدولي)، الفصل الرابع، الإطار الإنمائي الشامل، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس، 5 - 2 ماي 2000 دمشق، سوريا، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001، ص 86.

[8] Some, Seglaro Abel. *Economie des institutions et performances économiques nationales*. CAPES, 2003.
https://www.capes.bf/IMG/pdf/dt_8eco-institutions.pdf

[9] Berr, Eric, and François Combarnous. Vingt ans d'application du consensus de Washington à l'épreuve des faits. No. hal-00244108. 2005.
gretha.u-bordeaux.fr/sites/default/.../icw_economie_appliquee_2.pdf

[10] Dutraive, Véronique. Op, cit., p 26.

[11] Berr, Eric, and François Combarnous. Op, cit.

مؤسسات شرعية السوق، ولقد تم تأكيد على أن وضع سياسة فعالة للنمو تتطلب معرفة معمقة بالاقتصاد المعني[1]. فالإصلاحات المطبقة في العديد من البلدان لم تؤد إلى تحقيق نفس النتائج لاختلاف أبعادها خاصة المؤسساتية، لذا التركيز يكون موجه الى معرفة العوائق الحالية للنمو، بل يجب دراسة العوائق المحتملة في المستقبل. وهو نفس اتجاه (D. Rodrick، 2004) [2] فدول مثل الصين وكوريا وفيتنام حققت نجاحات نموذجية لأنها ركزت على ابعاد المؤسساتية التي تزيل العوامل التي قد تعترض مسيرة النمو في المستقبل، وهي تلك الخاصة بتأهيل رأس المال البشري، أو الهياكل القاعدية أو تحسين القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد، ووضع سياسة اقتصادية تشجع المنافسة بين كافة المتعاملين وتضمن حقوق جميع الأطراف.

1.2. تحليل الاقتصادي للأبعاد المؤسساتي

إن تحليل الأبعاد المؤسساتية التي تعمل على خلق محددات الجودة المؤسسية تكمن في العديد من المجالات البحثية النهج الاقتصادي والسياسي، والنهج الفكري والثقافي، والأصل القانوني، والمنهج التاريخي، والنهج الجغرافي، لدرجة أن الأدبيات الاقتصادية حول الجودة المؤسسية تجعل الدراسات التجريبية في غالبها تركز على مؤسسات معينة ففي كثير من الأحيان أبرز محددات الجودة المؤسسية هي السياسية والاقتصادية.

- الأبعاد الاقتصادية والسياسية (خلق محددات الاقتصادية والسياسية لجودة المؤسسات)

في الواقع خلق محددات السياسة والديمقراطية تتمثل في توفير المؤسسة التي تضمن الوفاء لغيرها من المؤسسات الأخرى، فهي بذلك المؤسسات الفوقية التي تسمح بتحقيق السير حسن للعمل لغيرها من المؤسسات المختلفة في بلد (Rodrik، 2005، Clague وآخرون ،1996)[3]، وكذا نوعيتها الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام، وفي ظل "الاعتماد على فكرة أن المؤسسات السياسية والاقتصادية ماهي إلا انعكاس للقوى الاجتماعية تملك أداة بسيطة متاحة هي النخب السياسية لإدارة المشاكل الاجتماعية"[4]، وهو ما يعكس لنا مدى تركيز الدول النامية على اصلاح البنود الديمقراطية الذي كان غير كافي لمساعدتها على الاصلاحات الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى استنتاج أن مدة الديمقراطية [5]تعكس نوعية جيدة و حافز لحقوق الملكية الخاصة (Rodrik، 2005، Acemoglu وآخرون، 2005)، وهو ما فشلت الدول النامية في تحقيقه كما يعتبر الحلقة المفقودة في نهج الاقتصاد النيوكلاسيكي لفهم الأليات التي تترجم الشروط المسبقة (المعتقدات و المؤسسات ....) إلى نتائج سياسية بما في ذلك التنظيم والفوضى، ورغم أن معظم الاقتصاديين تجاهلوا مشكلة اضطراب، فان خلق النظام السياسي هو الصالح العام الذي يجب أن يتم بناؤه بعناية وهو مهمة أساسية لإرساء

---

(1) Zagha, Roberto, N. Godin, and G. Indermit. "Repenser la croissance." *Finances et Développement* (2006).
https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2006/03/.../zagha.pdf

(2) Le Merrer, Pascal. « Peut-on renforcer la croissance économique de la France par une stratégie de réformes ? », *Idées économiques et sociales*, vol. 156, no. 2, 2009, pp. 32-40.

(3) Keneck Massil, Joseph. Institutions, Op, cit.

(4) Richter, Rudolf. Op, cit.

(5) الديمقراطية هي نظام حكومة يشارك بها جميع أفراد الشعب، ويمكن أن تتخذ الديمقراطية أشكال عدة، تبعا للتقاليد والمجتمع والتاريخ الخاص بكل دولة، إلا أن للديمقراطيات الحقيقية سمات مشتركة، وصفات تتمحور حول تحكم بقرارات الحكومة حول السياسات العامة، مما يجعلها تعمل خارج أي إكراها خارجي كالتعرض إلى ضغوطات من قبل التحالفات والتكتلات الداخلية والخارجية. لهذا توصف الديمقراطية بأنها الشكل الوحيد من أشكال الحكومة الذي يخلق المجال الذي يستطيع الأفراد من خلاله التمتع بحقوق الإنسان كاملة، فالديمقراطية تسمح بالالتزامات والأحكام التي تتأقلم مع الظروف السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

دعائم النمو الاقتصادي على المدى الطويل[1]، ولهذا يتطلب النمو الاقتصادي على حد السواء نظام سياسي يضمن تطبيق العقود ويوفر استقرار الاقتصادي، ومجموعة من الحوافز الايجابية"[2]، وبالتالي الاستقرار السياسي يعكس قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستندا إلى الشرعية السياسية[3].

أضف الى ذلك يشير (North، 1994) على أن التركيز في دور الفعال والجيد "للأنظمة السياسية الحاكمة وأنشائها هو ما يزيد من حدة مشكلة الثقة[4]، وعليه إن تكاليف المعاملات السياسية هي عنصر أساسي لفهم الحكم السياسي وبما أن المؤسسات هي قواعد اللعبة التي تحدد مستوى المعاملات و تكاليفها في كل عملية السياسية، فالحكم السياسي هو وسيلة لخفض تكاليف المعاملات عن طريق هياكل مختلفة من التسلسل الهرمي والتنظيم"[5]، وهذا ما يقودنا إلى الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الحكومية في توحيد الأنظمة التي تعمل على ضبط الأداء المؤسساتي و هو ما نلمسه في تقديرات "(Ayres) المتفائلة الى حد بعيد بشأن العمليات الديمقراطية كعمليات تستطيع من خلالها المجتمعات كلها أن تصل الى اِتفاق على أساس المعرفة العلمية الاحسن توفرا" [6]، فتاريخ البلدان النامية غني بالأمثلة الدالة على أن الصراعات الداخلية والحروب من أهم أسباب التخلف، وسبب في التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة، مثل الاقتصاد الفيتنامي سنوات الخمسينيات والستينيات، واقتصاد كمبوديا سنوات السبعينيات والثمانينيات، والقائمة طويلة تشمل بلدان أخرى كبوليفيا، باكستان، غانا، اثيوبيا، سلفادور، الصومال، رواندا، وليبيا واليمن وتونس في الآونة الأخيرة (2011 فيما عرف بالربيع العربي).

وفيما يتعلق بالمحددات الاقتصادية تظهر الأدبيات الاقتصادية أن التفاوت في الدخل هي جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، وهو ما يوضحه عرض (Keefer وKnack) حول عدم المساواة بإضافة إلى العديد من الدراسات توصلت الى إقامة علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل والجودة المؤسسية (Alesina و Perotti، 1996، Chong، 2004، Easterly، 2002، 2007)،

و هناك العديد من الباحثين مثل "John Locke، Adam Smith، John Stuart Mill، Arthur Lewis ، Douglass North و Robert Thomas وآخرون قدموا دراسات مختلفة والتي تخص النمو والتنمية، حيث تم تأكيد على أهمية المؤسسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي، لذلك المؤسسات الاقتصادية لها أثر على مجموعة من النتائج الاقتصادية، بما في ذلك توزيع الموارد في المستقبل (أي توزيع الثروة، من رأس المال المادي أو رأس المال البشري)، وبعبارة أخرى فإن تأثيرها ليس فقط على حجم حصة الإجمالية، ولكن الإشكالية كيف يتم تقسيم هذه الحصة بين مختلف الجماعات والأفراد في المجتمع"[7]، وعليه تقوم المؤسسات بدورين متناقضين الأول مقيد والثاني محرر، فالأول يعمل الى حد ما على تقييد سلوكات المتعاملين الاقتصاديين من خلال عمليات الضبط والرقابة وفرضها لبعض القوانين ومن ناحية أخرى هي تسمح بتطوير نشاط

---

[1] الاستقرار والدوام هي عناصر مهمة لتحديد خصوصية قواعد اللعبة التي تميز المؤسسة. فالاقتصاد المؤسسي الجديد يفترض أن هناك تغيير بالنسبة للمؤسسات بمرور الزمن خاصة فيما يتعلق بنوعية الحوكمة ونوعية التنظيم، مما يستدعي التعامل مع المؤسسات بدلالة الأجيال.

[2] North, Douglass C., William Summerhill, and Barry R. Weingast. "Order, disorder, and economic change: Latin America vs. North America." Governing for prosperity 19 (2000), p 1-7.

[3] هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص 225.

[4] Williamson, Oliver E. "The new institutional economics: taking stock, looking ahead." *Journal of economic literature* 38.3 (2000): 595-613, p 609.

[5] CAbAllero, GonzAlo, and DAviD Soto-oñAte. Op, cit., p331.

[6] مالكولم رودرفورد Malcolm Rutherford، مرجع سبق ذكره، ص145.

[7] Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. "Institutions as a fundamental cause of long-run growth." Handbook of economic growth 1 (2005): 385-472, p388-390.

المعاملات من خلال التحسين من مناخ الأعمال وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على العمل في ظروف أحسن، ولذا فإن المؤسسات الاقتصادية هي مصممة كخيارات جماعية من المجتمع، وهذا الأخير الذي يحدد جزء كبير منه الآثار الاقتصادية، و مع ذلك ليس هنالك أي شيء يضمن أن جميع الأفراد و الجماعات في المجتمع سيفضلون نفس المؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات الاقتصادية المختلفة تؤدي إلى توزيعات مختلفة للموارد، ونتيجة لذلك سيكون هناك تضارب في المصالح بين مختلف الجماعات والأفراد في اختيار المؤسسات الاقتصادية، إذن كيف يتحدد توازن المؤسسات الاقتصادية في حالة وجود مجموعتين لهما تفضيلات مؤسسية مختلفة أي تفضيل مؤسسي سيسود، لذا فإن الأمر يتعلق بالسلطة السياسية للمجموعتين فالسلطة السياسية لها الحكم النهائي في تفضيلات المؤسسات الاقتصادية، فمن له قوة سياسية أكبر له قدرة أكبر على تحديد تفضيلات المؤسسات الاقتصادية[1].

إن فكرة تحديد السلطة السياسية للمؤسسات الاقتصادية تنطوي على فكرة أن هنالك مصالح متضاربة حول توزيع الموارد، لكن بطريقة غير مباشرة الفئات ذات المصالح المتضاربة لا توافق على المؤسسات التي تحفز النمو ومن ثم تستخدم سلطتها السياسية ببساطة لتحديد توزيع المكاسب، وعلى هذا النحو تؤدي ممارسة قيادة السلطة السياسية إلى الفقر وعدم الكفاءة الاقتصادية، لأن المشاكل تكمن في الالتزامات الكامنة في استخدام السلطة السياسية فالأفراد الذين لديهم السلطة السياسية لا يمكنهم أن يلتزموا بعدم استخدامها لصالحهم[2].

إن هذا التحليل يقودنا إلى تطور واحد من متغيرات الدولة الرئيسية وهو المؤسسات السياسية، المتغير الأخر هو توزيع الموارد المؤسسات السياسية و توزيع الموارد هي متغيرات الدولة في هذا النظام الدينامكي فهي عادة ما تتغير ببطء نسبيا، والأهم من ذلك فهي تحدد بشكل مباشر و غير مباشر المؤسسات الاقتصادية و الأداء الاقتصادي، حيث إذا وضعت المؤسسات السياسية السلطة السياسية في يد فرد أو مجموعة صغيرة تصبح المؤسسات الاقتصادية والتي توفر الحماية للحقوق الملكية وتكافؤ الفرص صعبة الاستمرار، حيث تحدد المؤسسات السياسية توزيع شرعية السلطة السياسية وهذا بدوره يؤثر على المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية وعلى الرغم من تغيرها البطيء إلا أنها هي أيضا عامل داخلي، حيث أن الأفراد أو المجموعات الذين لديهم نفوذ السلطة السياسية يؤثرون على تطور المؤسسات السياسية كما يؤثر واقع السلطة السياسية في المؤسسات السياسية أيضا. إن المؤسسات السياسية تضع الضوابط على الذين يسيطرون على السلطة هذه المؤسسات مفيدة لظهور مؤسسات اقتصادية جيدة فبدون ضبط السلطة السياسية سيتم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والتي تعود بالنفع على أصحاب السلطة وسوف تفشل هذه المؤسسات الاقتصادية بحماية حقوق الملكية، كما أنه بدون المؤسسات السياسية لا يوجد حد لأصحاب السلطة في استخراج الريع والاستفادة منه لأن مداخيل الريع تشجعهم على خلق مؤسسات اقتصادية تجعل من مصادرة أملاك الآخرين أمرا ممكنا، ويلخص هذا النقاش، على النحو التالي[3]:

شكل رقم (III - 6): تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي وتوزيع الثروة عبر الزمن.

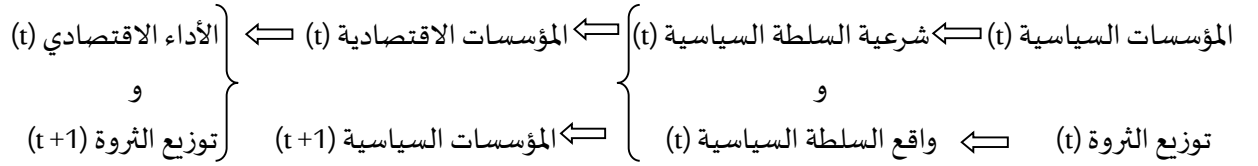

Source: Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit, p 392.

(1) Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit., p 390.

(2) Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit. p 391.

(3) Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit, p 391-392.

لذا التفكير في المؤسسات الاقتصادية الجيدة التي توفر أمن حقوق الملكية وعلى قدم المساواة نسبيا الوصول إلى الموارد الاقتصادية لشريحة واسعة من المجتمع، لكن في ظل المجتمعات التي يستفيد جزء صغير جدا من سكانها لحقوق الملكية المنفذة بشكل جيد، لا تملك مؤسسات اقتصادية جيدة، وللإشارة تم التوصل الى ايجاد فرق بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية كان كفيلا بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل نوع اتجاه الرفع من الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يوضح دور المؤسسات في تحسين الكفاءات الاقتصادية يتطلب دمج مفهوم تكلفة الصفقات التي جاء بها (رونالد كوس) والتي تأخذ تكاليف الصفقة بعين الاعتبار وضمها إلى تكاليف الإنتاج في السوق وهي أساس الفكر الاقتصاد المؤسساتي الحديث المتطرق إليه سابقا، وفي النهاية يتبين أنه يوجد نوعين من المؤسسات ضمن محددات السياسية والاقتصادية الخاصة بجودة المؤسسات، وهي مؤسسات اقتصادية تمثل حقوق الملكية وحقوق التعاقد تضم كل العلاقات الاقتصادية التابعة في العمليات الإنتاجية، التبادلات والتوزيع ومؤسسات سياسية تحدد هيكل الدولة وضوابط القرارات السياسية وهي المسؤولة عن السهر على احترام القواعد والقوانين من أجل الأداء الجيد للإنتاج والتبادل، ويمكن زيادة التركيز على أهمية الجودة المؤسسات من خلال مقارنة مع حالة الفساد التي قد تدمر رأس المال الاجتماعي (Dinesen،2006، & Rothstein 2006،Eek)"[1].

- الابعاد الأيديولوجية (أثر أيديولوجية وتجزئة)

تم تحديد على أن الأبعاد الإيديولوجية تهتم بالمحددات الهامة لجودة المؤسسات ومتعلقة بالإيديولوجية الدينية والثقافية، حيث يشير Guiso وآخرون 2006 إلى أن "المؤسسات تعرف أساسا من الثقافة وهو نظام "المعتقدات والقيم المشتركة لجماعة العرقية والدينية وفئات اجتماعية و التي مرت من جيل لجيل إلى جميع أعضائها إلى حد ما"[2]، "فمسالة الإيديولوجية تتألف من النماذج الذاتية للأفراد التي تمكنهم من شرح وتقييم ما يحيط بهم، ودورها ليس في الخيارات السياسية فقط وإنما تعتبر منفذ لخيارات الفردية التي تأثر على الأداء الاقتصادي.

وفي الحقبة الأخيرة الممتدة من أواخر التسعينيات وبدايات الألفية الثالثة شهدت تحولات كبيرة في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا في الجوانب الثقافية من قيم ومعايير وسلوكيات. والتي تزامنت مع العولمة[3]، مما يجعل تفسير النمو الاقتصادي يرتكز على "اختلاف المجتمعات (مجموعات العرقية لها ثقافات مختلفة) و السبب راجع الى التجارب المشتركة أو الديانات المختلفة، وعليه هذه الاختلافات تلعب دور هام في تشكيل الأداء الاقتصادي، وعند مستوى ما للثقافة يمكن التأثير على نتائج توازن مجموعة معينة من المؤسسات في ظل وجود توازنات متعددة مرتبطة بأي مجموعة من المؤسسات، واختلاف في الثقافة يعني أن المجتمعات ستنسق على توازنات متعددة ومختلفة"[4]، كما يشير كل من اسيموغلو وجوهانسون وروبنسون أن سبب الاختلاف في نوعية المؤسسات راجع أيضا إلى أثر الاختلاف في القيم الثقافية والمعتقدات الموروثة عن الدول المستعمرة وخير دليل على ذلك ما ورثته أغلب الدول النامية التي كانت مستعمرة سابقا.

[1] Rothstein, Bo. "Anti-corruption: the indirect 'big bang'approach." Review of International Political Economy 18.2 (2011): 228-250, p4.

[2] Dutraive, Véronique. Op, cit, p 15.

[3] رشيد جرموني، التحولات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجا، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد8، خريف 2009، ص 159-160.

[4] Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit, p400-401.

ويرى في هذا الصدد هيرسكونتس أن المشكلات التي تواجه تطبيق مشاريع التنمية في العالم النامي هي عدم وجود توافق بين الأنماط الثقافية التقليدية السائدة والمشروعات الجديدة[1]، وعلى النقيض من ذلك، فإن نهج ما يطلق عليه أحيانا "الاقتصاد المؤسسي القديم" يؤيد رأيا أوسع نطاقا للمؤسسات (Hodgson، 2004)"[2]، فتجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة ومن بينها تجربة الصين في مجال انتشار القيم الملائمة وتمسك بالعادات والتقاليد للانطلاق التنمية واستمراريتها بين أفراد المجتمع يعتبر شرطا ضروريا وضمانة رئيسية في النجاح الاقتصادي، ومن جانب أخر يركز مجموعة من الباحثين على" أهمية الدين لتهيئة الظروف لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنصفة (Noland 2005،Hull و Bold 1994...). لأنه في واقع يمكن للمعتقدات الدينية أن تساعد على ظهور مناخ من الثقة والتسامح اللازمة لحماية حقوق الملكية"[3]، وفي دراسات اخرى[4] مثل دراسة ميدانية لـ Fish (2002) يحلل من خلالها أثر الإسلام على نوع النظام السياسي Stulz و Williamson(2003)، الى جانب أثر التجزئة الأخلاقية واللغوية على ابعاد المؤسساتية حيث انه ليس هناك شك في أن مجتمع مجزأ للغاية يسعى كل حاكم لتعزيز انتماءه العرقي، فالتجزئة قوية تعمل على استحالة تشكيل ائتلاف سياسي بإضافة الى تجاوزات معارضة السلطة السياسية، وكذلك يمكنها أن تدعم النزاعات العرقية مسببة بذلك عدم الاستقرار السياسي، وفي هذا الصدد تم تسليط الضوء على الآثار السلبية للتجزئة العرقية على ابعاد المؤسساتية، ووفق Mauro(1995) يدل على أن تجزئة العرقية تزيد من الفساد في البلاد.

- الأصل القانوني ونوعية المؤسسات

إن فرضية نظام القانون العام على أنه النظام القانوني الذي يسمح للمؤسسات بالحصول على أفضل الأشكال القانونية الأخرى تم فشله في تحقيق صحتها وهو ما يتضح ضمن حالة البلدان النامية ذات الأصل القانوني المسمى القانون المدني الفرنسيCivil law لأنها توفر حماية أقل لحقوق الملكية مقارنة بنظيرتها التي تستخدم نظام قانوني قائم على القانون الموحد Commonlaw، وهذا ما أكدته دراسة Mahoney 2001 التي أجريت على عينة تضم 102 من البلدان النامية والمتقدمة حيث يدافع فيها عن فرضية أن البلدان ذات القانون العام (الموحد) تميل إلى أن تكون أفضل من ناحية معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان التي تطبق القانون المدني.

تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية الفعالة على بناء أسس اقتصاد قوى بل تمتد تلك الأهمية إلى ضمان بناء قيم ديمقراطية راسخة. إلا أنه في بعض الدول النامية، تتسم النظم القانونية بعدم الاتساق خاصة اذا كانت الملامح المؤسساتية تم غرسها للبلدان المستعمرة (إن غرس المؤسسات الغربية كان بفعل استقرار المستعمرون الذي وفر امن حقوق الملكية، لذا غرس المؤسساتية كان مفيدا في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا من طرف إنجلترا وعلى عكس الدول النامية التي شهدت مستعمراتها غرس سيء)، إضافة الى انه في كثير من الأحيان تفشل القوانين الجديدة في إيجاد حلول للقضايا التي تتناولها[5]، لذا فعالية النظم القانونية أصبحت مسألة هامة عند حماية حقوق الملكية ونفاذ الشروط التعاقدية. فبدون حماية حقوق

---

[1] هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 275-277 .

[2] United Nations Trade and Development Report (Arabic); Trade and Development Report 2006 (Arabic language) Global Partnership and National Policies for Development Series: United Nations Trade and Development Report (Arabic)25 Jan 2008

[3] El Morchid, Brahim. Op, cit. p10.

[4] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

[5] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

- Shleifer, Andrei, et al. *The new comparative economics*. The World Bank, 2003.

الملكية، تظل الأصول غير قابلة للتحويل إلى استثمارات، وبدون نفاذ العقود، تكون التعاملات التعاقدية محدودة النفاذ. ليصبح كل من سيادة القانون والديمقراطية عاملان رئيسيان لا ينفصلان من أجل تفعيل الأسواق، وبالنسبة لـ" Tolbert و Zucker 1996 الأبعاد المؤسساتية تهتم بدراسة العوامل التي تتشكل فيها الممارسات الإدارية والتنظيمات المرتبطة بها على اختلاف أنواعها، بتسليط الضوء على كيفية تفاعل منظمات الأعمال والمؤسسات مع بيئاتها المتعددة"[1].

- أسس تاريخية لأبعاد المؤسساتية

أوجدت الدراسات الحديثة بأنه هناك علاقة بين الاستعمار والابعاد المؤسساتية، وتم توضيح أن جودة المعاصرة للمؤسسات التي تم خلقها يمكن ارجاع تأثرها الى التاريخ الاستعماري للبلاد، وذلك بفعل الجغرافيا وفترة الاستعمار وطريقة الحكم السياسي الاستعماري ومدى تمركز الدولة الاستعمارية وهو ما أظهرته التجارب الاستعمارية[2]، حيث أن تشكيل الأداء الاقتصادي في فترة الاستعمار يتميز بوجود نوعين من المؤسسات الاقتصادية، فالمستعمرات الأوروبية التي سيطر عليها مجموعة قليلة من المستعمرين خاصة في المناطق التي عرفت تعداد كبير لسكان الاصليين، أين تم استغلالهم في الأعمال الشاقة وفرضت عليهم الضرائب والهدف من وراء كل هذا هو خلق مؤسسات اقتصادية استخراجية (استخراج الموارد الطبيعية) للاستفادة منها مما أدى إلى عدم حماية حقوق الملكية وذلك راجع الى نوعية المؤسسات الاقتصادية السيئة، وهذا الاتجاه من الطرح احتوته اعمال أسيموغلو حول خلق الأوربيون لهذه المؤسسات لإفادة أنفسهم اين اعتبرت أوضاع تلك الدول غير مشجعة على الاستقرار مما ساهم في اضعاف الابعاد المؤسساتية وخلقها لمحددات الجودة المؤسسية السيئة حتى بعد الاستقلال خاصة في دول إفريقيا أو أمريكا الجنوبية، أما النوع الأخر من المستعمرات القليلة الاستخراج حيث اصبح المستعمرون هم الأغلبية من السكان، وبهذا كانت مصلحتهم تقتضي توفير حماية أفضل للحقوق الملكية من خلال انشاء مؤسسات اقتصادية جيدة، أي ان المستعمرات التي توفرت على محيط الجيد للاستقرار قد عرفت قبولا للأوروبيين الذين عملوا على نسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان و التي تتميز بحماية حقوق الملكية واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال[3] والتي ساهمت في تجسيد الابعاد المؤسساتية الخالقة لجودة المؤسسات وهو الامر الذي شهدته كل من "الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و أستراليا التي ورثت مؤسساتها من بريطانيا"[4].

وفيما يتعلق بمدة الاستعمار ونوع الحكم السياسي الاستعماري، هناك إجماع على أن مدة الاستعمار في البلاد، من المحتمل أن تساهم في رفع الأداء الاقتصادي والمالي كل هذا يفسر من خلال عملية التعلم التي استفاد منها المواطنين الأصليين من المستعمرين خلال الفترة الاستعمارية طويلة، وكذلك تساعد مستويات التعليم في فترة ما بعد الاستقلال في تفسير الكثير للفجوة التنموية المرصودة اليوم بين المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة في أفريقيا، فبعض الدراسات تبين نوع الأثر الإدارة (مباشرة أو غير مباشرة) أثناء الاستعمار، وخاصة التي تمارس تأثير على المؤسسات المعاصرة في أفريقيا. فعلى سبيل المثال دراسة Grier (1999) لعينة من 63 المستعمرات السابقة في 1961-1990، وجدت أن المستعمرات التي شهدت فترة طويلة من الاستعمار تميل في المتوسط أن يكون الاقتصاد أفضل من تلك البلدان التي شهدت فترة تسوية أصغر، وفي نفس

(1) Tolbert, Pamela S., and Lynne G. Zucker. "The institutionalization of institutional theory." Studying Organization. Theory & Method. London, Thousand Oaks, New Delhi (1999): 169-184.

(2) Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit, p405.

(3) Stöver, Jana. "Do institutions affect sustainability?." (2009).

- Shleifer, Andrei, et al. *Op, cit.*.

(4) Shleifer, Andrei, et al. *Op, cit.*

السياق Olsson (2009) يسلط الضوء على الأثر الإيجابي لمدة الاستعمار على الجودة المعاصرة للديمقراطية، بينما يشير Lange (2004) الى أن الوضع غير مباشر للإدارة أثناء الاستعمار وعلاقته سلبية وبقوة مع مختلف مؤشرات التنمية السياسية في مرحلة ما بعد الاستعمار. وبالتالي فإنه يوفر أدلة على أن الاختلافات في المستويات الحالية لوضع السياسات بين المستعمرات البريطانية السابقة لها جذور تاريخية (طريقة الحكم مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة الاستعمارية)، وفي منظور مماثل Iyer (2010) يرى بان حالة الهند ومناطق التي كانت تحت الحكم البريطاني غير المباشر لا تزال متخلفة من حيث توافر الخدمات العامة مثل المدارس والمرافق الصحية والطرق في الفترة الاستعمارية مما كانت لها عواقب وخيمة على التنمية مثل الفقر ووفيات الأطفال عالية بعد الاستعمار كما اتجهت بعض "الدراسات لتوضيح نوع أنظمة التعليم في هذه البلدان التي كانت في الغالب نسخة طبق الأصل للنموذج التعليمي الذي إتبعته الدولة المستعمرة الغربية، وهو نموذج تمت صياغته تحت فلسفة "الحكم غير المباشر" الذي هدف إلى تخريج أجيال من المتعلمين تكرس تبعية هذه الدول للاستعمار، دون أن يكون إحداث التنمية هدفا محوريا. وفي ظل هذا النموذج التعليمي الموروث، وإخفاق نماذج التنمية المتبعة، ظل الإلحاح قائما على إعادة النظر في العلاقة بين التعليم وسوق العمل وعوائد الاستثمار البشري"[1].

وفي الآونة الأخيرة تم اظهار أن الديمقراطية التفاضلية في البلدان المنتجة للنفط يمكن تفسيرها من خلال المسافة الفاصلة بين تاريخ بداية الإنتاج النفط وتاريخ الاستقلال، ووفقا لتاريخ الانتاج غير بعيد من تاريخ الاستقلال، يمكن للبلد أن يكون ديمقراطية أفضل مقارنة مع حالة بداية إنتاج النفط قبل تاريخ الاستقلال، وبحسب داني رودريك 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة"[2]، لهذا ابعاد التاريخية مهمة لاستكشاف طبيعة ودور المؤسسات (North 1981، Greif 1998، Aoki 2001)[3].

- المحددات الجغرافية للجودة المؤسسية ووفرة الموارد الطبيعية

إن الأبعاد المؤسساتية و تطورها في الواقع تتأثر من ناحية "بالجغرافيا والتي يمكن اسنادها الى حجتين"[4] والمتمثلة بقاعدة الموارد الطبيعية، والثانية بكثافة السكان ما قبل الاستعمار، أما الناحية الأخرى على دور الطبيعة أي البيئة الجغرافية، لذا الموارد الطبيعية "تساهم في تدهور نوعية المؤسسات السياسية من خلال رغبة القادة السياسيين للبقاء في السلطة للاستفادة من العوائد المتحصلة من الموارد الطبيعية والتي تشكل عقبة أمام تطوير المؤسسات الديمقراطية ساكس وارنر (1995)، مما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يسهل انتشار الفساد وضعف الأبعاد المؤسساتية Ross (2001)، ويمهد لظهور الأنظمة الاستبدادية خاصة التي وجدت في أفريقيا، كما أن ظهور الدولة الريعية[5] التي تستغل حكوماتها الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم اللجوء الى فرض ضرائب أقل

---

[1] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001، ص45-46.

[2] Cubbin, John, and John Stern. Regulatory effectiveness and the empirical impact of variations in regulatory governance-electricity industry capacity and efficiency in developing countries. The World Bank, 2005., p 2.

[3] Menard, Claude. Op, cit. pp. 103-118.

[4] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

[5] Carbonnier, Gilles, and Natascha Wagner. "Oil, gas and minerals: The impact of resource-dependence and governance on sustainable development." (2011), p3.

الدولة الريعية: وهي الدولة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منها إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد استخدام هذه الثروة على غالبية السكان حيث تصب هذه الموارد مباشرة في خزينة الدول

على سكانها وتحقيق دولة الرفاه لتصبح مسألة تحقيق التنمية مرتبط بتلك الأنظمة مما يخفف ضغط المطالبة بالمسائلة والشفافية، فالثروة المتولدة من مداخيل الموارد الطبيعية تعتبر من جهة مداخيل كافية ومن جهة أخرى تؤدي الى إنفاق أكبر على المحسوبية التي تخفض الضغط لأجل الإصلاحات، وهو ما يسبب عدم خلق مؤسسات قوية بفعل لجوء موظفو الدولة والمواطنون العاديون على حد سواء إلى الطبقة ذات الريع من أجل تحصيل على مكاسب من الريع، إضافة الى استخدامها كوسيلة للهبات من أجل عدم تكوين مجموعات اجتماعية مستقلة من الدولة.

كما تم التوصل إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي تتجه لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة بالدول التي لا تمتلك موارد، والتاريخ الاقتصادي يؤكد على تلك النظرة، وهذا ما يقودنا الى التأكيد على المقاربة وقوع هذه البلدان ضحية ما يسمى بلعنة الموارد[1]، ولكن الملاحظ ان بعض اقتصاديات البلدان الغنية بالموارد كان لها أداء جيد على مستوى النمو مثل النرويج، بوتسوانا، ماليزيا ، الشيلي، تايلاند، مما يوحي الى تخلصها من هذه اللعنة (تجنب نقمة الموارد) بفضل الأبعاد المؤسساتية المجسدة التي ساهمت في إيجاد مؤسسات ذات النوعية الجيدة والتي عملت على الحد من سلوك البحث عن الريع وشكلت كذلك قيود على أصحاب السلطة السياسية، بينما الدول التي لم ترسخ للأبعاد الداعمة للتنمية والنمو لم تستطع تجنب اللعنة وذلك بفعل امتلاكها مؤسسات ضعيفة التي ساعدت في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة[2].

كما تلعب "الكثافة السكانية دورا هاما من بين العوامل الجغرافية، وعلى أساس الجغرافي خلال فترة الاستعمار ففي دراسة لـ Acemoglu وآخرون (2002) من حيث كثافة السكانية المنخفضة بالنسبة لسكان الدول الاستعمارية، لذلك هناك عدة عوامل مسببة لاختلاف الأبعاد المؤسساتية والتي تضمنت الدولة والتاريخ والارث الاستعماري الى جانب الموارد الطبيعية والجغرافيا، لكن الفروقات المؤسسية هي سبب تفسير الفروقات في الدخل والنمو والتي تستند الى فرضية الاختلاف في المؤسسات الاقتصادية واختلاف الثقافات وكذلك راجع الى الجغرافيا "لأن النظريات المؤسسية تأكد على اهمية العوامل التي تعتبر من صنع الانسان بتشكيل الحوافز، إلا أنه يوجد بديل يركز على دور الطبيعة أي البيئة الجغرافية وفي سياق فهم الاختلافات بين البلدان من ناحية الاداء الاقتصادي، هذا النهج يرجع سبب الاختلافات إلى الجغرافيا [3]وتعود هذه الفكرة الى الفيلسوف الفرنسي الشهير Montesquieu (1748)، وكذلك الى مؤسسي الاقتصاد الحديث Marshall (1890)، وفي الآونة الأخيرة كان الخبير الاقتصادي Sachs بين دور واهمية المتغيرات الجغرافية والإيكولوجية (مثل المنطقة المناخية وإيكولوجيا الأمراض وبعد المسافة عن الساحل) لها أثر مباشر كبير على الأداء الاقتصادي. وأن الاختيارات المؤسسية في الماضي تأثرت بالآثار المباشرة للجغرافيا على نظم الإنتاج وصحة الإنسان والاستدامة البيئية. ويشير اينغرمان وسو كولوف Engerman and Sokoloff، 2002، إلى أن المناخ والظروف المتعلقة بتوافر عوامل الإنتاج في منطقة البحر الكاريبي والبرازيل كانا مناسبين جدا لزراعة مما اسفرا عن إنشاء مؤسسات مختلفة اختلافا كبيرة عن المؤسسات التي أنشئت في وقت لاحق في المناطق المعتدلة من أمريكا الشمالية (مقارنة المنطقة المعتدلة بالمنطقة الاستوائية... " Sachs (2001)، و الفرضية التي

---

(1) Stöver, Jana. Op, cit, p 3-4

(2) Carbonnier, Gilles, and Natascha Wagner. Op, cit, p1.

يعتبر سلوك البحث عن الريع بمثابة توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس للوصول إلى الإيرادات الريعية، ويبرز هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة من فات الشعب، بينا الاستيلاء على الدولة يعني استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين والسياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة.

(3) Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. Op, cit, p398-401.

ترتبط بالفقر المنتشر في مناطق عديدة من العالم المصاحب للأمراض واعبائها الكبرى التي تقلل من معدل النمو السنوي وبالتالي تؤثر على الدخل الفردي Sachs (2000). Bloom وSachs (1998).

وخلاصة من هذا النموذج المستند الى عوامل الجغرافية والثقافية في تفسير فروقات النمو اعتبرت أسباب غير مباشرة للاختلاف فمن خلال المقارنة بين الكوريتين والتي اعتبرتا كدولة واحدة، منطقة جغرافية واحدة، ثقافة واحدة، إلا أن يوجد اختلاف بين الشمال والجنوب، هذا ما يؤدي الى اسناد التفسير الى الأبعاد المؤسساتية المجسدة التي جعلت من الجنوب ثريا بفضل خلق مؤسسات ذات نوعية جيدة، بينما الشمال يعاني الفقر بسبب المؤسسات ذات النوعية السيئة.

3. التكامل بين المؤسسات الداعمة للأسوق[1]

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الأدبيات الاقتصادية نقاشا حيويا ومتناميا بشأن دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي، وعموما فإن المتوقع من الإصلاحات التي أجريت في فترة التسعينات كانت نتيجة لعملية التحول للجانب الاقتصادي والسياسي، حيث ارتكزت العديد من الدراسات على التكامل بين المؤسسات، كون الأدبيات الموجودة مؤخرا بأغلبية ساحقة تشير إلى التأثيرات المباشرة للمؤسسات على النمو والتي تتجاهل إلى حد كبير الدور غير المباشر للمؤسسات وتأثيرات التفاعل بين الأبعاد المؤسسية المختلفة في التأثير على عملية النمو على المدى الطويل، مما تشير مختلف المجالات إلى أن المؤسسات مترابطة في توازن كامل، مع أي تغييرات في مجال واحد قد تؤثر على بقية المجالات ما يسمى "فرضية التكامل المؤسسي"، وذلك باستخدام تصور رودريك (2000، 2005) لتفكيك المؤسسات الداعمة للسوق(MSI) إلى المؤسسات التي تنشأ الأسواق (MCI) والمؤسسات التي تعمل على تنظيم الأسواق(MREGI) ومؤسسات تضمن استقرار الأسواق (MSTABI)، و مؤسسات تضفي الشرعية على السوق (MLEGI).

كما أن نماذج النمو الأخيرة تتنبأ بأن المؤسسات يمكنها أن تعوق الاقتصادات في أقل توازن مثالي، ويستند هذا النموذج الحديث من مؤسسات المناسبة على حجج من قبل Acemoglu وآخرون 2006 وAghion و Howard 2009، حيث ضعف الجودة المؤسسية يمكن أن يعرقل ويعوق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من ترتيب نمو غير ملائم (أي استراتيجية النمو القائمة على الاستثمار) إلى توازن أفضل (أي الابتكار على المدى الطويل)[2]، وفي هذا الصدد تكمن أهمية النظر في الأبعاد التكميلية الأخرى للمؤسسات الداعمة للسوق في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الحفاظ على أداء أفضل وكفاءة أكبر للأسواق. فالمؤسسات التي تنظم السوق هي إحدى المؤسسات التي تعمل على توفير أطر تنظيمية، مثل السلع والخدمات والعمالة والأسواق المالية...، ومن أجل الحيلولة دون إخفاقات السوق المختلفة والحفاظ على تعزيز النمو على المدى الطويل رودريك Rodrik، 2000، وتقوم مؤسسات التي تضمن استقرار السوق بإدارة وحماية الاقتصاد من مختلف الصدمات التي يتعرض لها، مثل الأزمات المالية والتقلبات الدورية الأخرى، وأخيرا تعمل مؤسسات إضفاء الشرعية على السوق بالتعامل مع الصراعات الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية.

وهكذا من المتوقع أن تتفاعل مختلف الأبعاد المؤسسية مع بعضها البعض في التأثير على النمو الاقتصادي، حيث يعني أن تلك البلدان ذات مسار النمو المنخفض، والذي تحدده القيود الضعيفة (أي المؤسسات التي تخلق الأسواق) من المرجح أن تكون قد عانت من صفات ضعيفة في تنظيم السوق واستقرار السوق، وحتى المؤسسات التي تضفي الشرعية على السوق،

(1) Slesman, Ly. "Market-Supporting Institutions, Institutional Complementarities And Economic Growth: New Evidence On The Nonlinear Relationship." (2017).

(2) Dutraive, Véronique. Op, cit, p 29.

مما يعزز وجود توازن منخفض في النمو، وهنا تبرز أهمية تحسين أداء المؤسسات بالنسبة لعملية النمو في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصاعدة و المتقدمة وفق Owen وآخرون 2009، وبالتالي مختلف المؤسسات الداعمة للسوق ليست مستقلة بل تكمل بعضها البعض، وهو ما يتفق مع النتائج المحققة والتي يتم تفسيرها على سبيل المثال من خلال نصيب الفرد من الدخل ضمن اقتصاديات الأسواق الناشئة، ولاسيما اقتصاديات شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة (التي وجدت أنها تنتمي إلى نظام MCI منخفض) تفشل في الانتقال إلى المجموعة ذات الدخل المرتفع في حين أن كوريا الجنوبية وسنغافورة (التي تنتمي إلى نظام MCI العالي) نجحت في الانضمام إلى اقتصاديات الدخل المرتفع.

خلاصة الفصل

الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) الذي تشكل مؤخرا 1970م هو حقل واسع من الدراسات حققت النجاح رغم غموض بعض المبادئ والمفاهيم ليتحول في وقت مبكر الى ادوات تحليلية التي ادت الى وضع قاعدة بحوث تجريبيه واسعة بإضفاء الطابع المؤسسي لتقييم الاقتصاد من خلال جودة المؤسسات فاتحا بذلك اقسام متعددة مجالات ومتميزة من الفكر، وارتكزت المدرسة بتحديد على عمل (Coase، Williamson) فيما يخص حقوق الملكية والعقود على مستوى الشركة وتحليل البيئة المؤسسية الاوسع ودور الدولة مع أعمال (North) وهذا النموذج الجديد المتضمن المؤسسات التي زادت من حركة التفاعلات الى حد كبير بين السياسة والاقتصاد والاجتماع ويبين أن التغيير يحدث في ظل المشاريع الاقتصادية او السياسية التي لديها قوة المساومة لتغيير المؤسسات "يمكن فعل ما هو أفضل من خلال تغيير بعض الهوامش للاطار المؤسسي القائم... إن المهم في تقييم الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو العمل على مستويين الكلي والجزئي (Williamson) المستوى الكلي يتضمن صفقات مع البيئة المؤسسية او القواعد اللعبة والتي تؤثر على سلوك واداء الفعاليات الاقتصادية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الأشكال التنظيمية والمعاملات (Williamson، 1993) التي يصفها على أنها القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية الاساسية التي تحدد الانتاج والتبادل والتوزيع، ومن ناحية اخرى تحليل على مستوى الجزئي المعروف باسم الترتيب المؤسسي يتعامل مع مؤسسات الحكم و البحث عن دور التغيير المؤسسي لتعزيز الاصلاح اقتصادي شامل وشرح الاختلاف ما بين مستويات التنمية لمختلف البلدان اعتمادا على المؤسسات (البيئة المؤسسية) والعوامل التي تؤثر على نوعية المؤسسات منها الاقتصادية والسياسية والعقائدية والثقافية والتاريخية والجغرافية وفي نهاية المطاف يبدو أنه يتم انشاء المؤسسات التي تتغير، لكن العملية التي توجه هذا التغيير في منطق ليست فعالة دائما مما يدل على أن خلق محددات الجودة وتحليلها يتضح في واقع المؤسسات الحالية التي تعكس الابعاد المؤسساتية.

حيث إن هذا الانعكاس يتجلى في إضفاء الطابع المؤسساتي المتمثل في الاصلاحات لمختلف الصيغ المؤسسية التي يتم انشاؤها للمساهمة في انجاز الاهداف المتوخية للمصلحة العامة وهو اسلوب يسمح للمؤسسات المناسبة للعمل على تحقيق استقرار في التوقعات المؤدية الى قدر اكبر من الامن في المعاملات وهذه العملية تسير مع تكاليف المعاملات المنخفضة، وتشجع التجارب وتصحيح الاخطاء من خلال اتخاذ القرارات التي تسمح للمجتمع اكتشاف البدائل للحلول مع توفير تكاليف منخفضة لحقوق الملكية وحوافز لصنع القرار و أسواق تنافسية فعالة وهو ما نحاول اسقاطه على سوق العمل مما يتيح التفكير في هذه المؤسسات الاقتصادية الجيدة على أنها تتكون من كتلة مترابطة لمتغيرات حتى يكون لدى جميع الأفراد حافز للاستثمار والابتكار والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وكذلك قدر كاف للتكافؤ في الفرص داخل المجتمع مثل المساواة أمام القانون، حتى الفرص الاستثمارية جيدة يمكن الاستفادة منها وفي النهاية أداء عالي للاقتصاد.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لسوق العمل والبطالة

تمهيد

يعتبر سوق العمل من أهم الأسواق المكونة لاقتصاديات الدول، وذلك لما يحظى به عنصر العمل من اهمية بالغة في عملية الانتاجية، وما ينتج عنه من سلع وخدمات من جهة اخرى، فاصبح يفرض نفسه او بمعنى اخر اصبح علم اقتصاد العمل يوفر مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الافراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة وتفسير ظواهر البطالة وتجزئة الأسواق ...الخ، ان اختلال هذا السوق يعتبر احد مؤشرات تدهور الاداء الاقتصادي، فمنذ ظهور الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي و الكينزي الى غاية يومنا هذا اصبحت مشاكل وقضايا سوق العمل من اهم التحديات بالنسبة للدراسات في مختلف العلوم، وحاليا يمكن القول ان سوق العمل قد دخل في مرحلة جديدة حيث اخذ حيزا هاما في رسم توجهات مختلف حكومات الدول في تسطير برامج اصلاحية اقتصادية واجتماعية وحتى السياسية رغم اختلاف دراجات نموها، ونميز ذلك من خلال تطورات الفكر الاقتصادي رغم اختلاف انتمائها ايديولوجي، والى جانب ذلك الدراسات الاجتماعية التي اعطت بعد اخر لهذه الانعكاسات على المجتمعات والتي قد تتعدى الى تهديد استقرار انظمتها السياسية، فكان لزاما على حكومات الدول الاخذ بعين الاعتبار جميع التدابير اللازمة لتفعيل سياساتها، واللجوء الى مختلف الاليات المعتمدة، يحدث كل هذا في ظل غياب إطار مؤسسي مناسب والذي يعتبر الحلقة المفقودة في سيرورة التنمية للدول النامية، وبذلك يتضح تباين الدور الذي تلعبه المؤسسات في الاصلاحات اقتصادية، مما يعكس لنا تجاهل النظرية الاقتصادية لأهمية المؤسسات في الحقل الاقتصادي. حيث اعتبرت النظرية النيوكلاسيكية "المؤسسات" على أنها متغير خارجي (variable exogène) ليس لها تأثير في تخصيص الموارد، وأن هذا التخصيص مكفول لميكانزيم السوق وهو الميكانزيم الوحيد، انطلاقا من هذا الواقع الحاد نجد أن إحلال النظرية النيوكلاسيكية (Néo-classique) محل النظرية الكلاسيكية قد تسبب في حرمان علم الاقتصاد من أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي المتمثلة في" المؤسسات"، ولعل الإفراط الكلي في الاعتماد على دور الدولة وحده ثم الإفراط الكلي في الاعتماد على آليات السوق وحدها أدى إلى ظهور طرفي نقيض، لم يستطع كل منهما بمفرده أن يخرج الدول النامية من مأزق التخلف، مما أعاد الاعتبار إلى الفكر المؤسسي ليطفو على واقع الاقتصاد فكرا وممارسة ويحل معضلة التطرف الكل دولة أو الكل سوق" [1].

وعلى ضوء كل هذا نحاول من خلال الفصل الثاني التطرق الى جانب النظري المتعلق بسوق العمل والاحاطة بمختلف المفاهيم، بإضافة الى البطالة وانواعها ثم تناول مختلف التفسيرات المتعلقة بالجانب التوازني للسوق وتحليل ظاهرة البطالة من خلال تطورات الفكر الاقتصادي، وكذا ابراز مكانة الاقتصاد المؤسساتي من خلال فتح المجال واسع أمام العودة القوية للمؤسسات لتفسير وتحليل مختلف الظواهر والمشاكل التي يعاني منها سوق العمل و كشف هذا التطور في السيرورة نظرية الفكر الاقتصادي وعليه إن عملية اصلاحات واقع سوق العمل ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسساتية -بامتياز- لا يمكن إغفالها في إحداث تغيير مؤسسي معمر ومستديم، لذلك تتطلب عملية إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي باتجاه تحسين الإنتاجية ورفع مداخيل الأفراد وتعديلات جذرية في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارة وربما حتى في العادات والقناعات، وكل ذلك يشكل تحديا كبيرا للدول النامية للانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى.

[1] الاخضر عزي، تصدير أطروحة الدكتوراه الموسومة: (الحكم الرشيد واشكالية التنمية: مقاربة مؤسسية (الاشارة الى حالة الجزائر) للباحث غالم جلطي، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، شبكة الضياء للمؤتمرات والدراسات، الجزائر، 16 جوليه 2015، ص6.

I. مفاهيم عامة حول سوق العمل

1. مفهوم العمل والقوة العاملة

يمكن تعريفه على أنه" كل الجهد اليدوي والذهني الذي يبذل لقاء مكافأة ومتمثلة في الأجر "من هذا التعريف نجد أن ما ينتظر من العمل عبارة عن مقابل أو عائدا وهو الأجر الذي يعد هدف العامل في الجانب الاقتصادي، يوفر له تحقيق متطلباته المختلفة[1]، وهو "بذلك النشاط الواعي والاجتماعي معا المتولد من إمكانية التواصل والمساعدة المتبادلة العفوية بين أعضاء هذا النوع، وهو الوسيلة التي يؤثر بها الإنسان على وسطه الطبيعي"[2] وبهذا يشير مصطلح العمل اقتصاديا لتعبير على مدلولين، يتمثل الاول في الجهد البدني او الفكري المبذول بهدف خلق المنفعة او زيادتها، اما المدلول الثاني نعني به حجم العمال او القوة العاملة[3]، وليتجسد الى بعد الاجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل[4].

- القوى العاملة

يطلق اسم القوة العاملة على السكان النشيطين اقتصاديا، حيث تحتوي التركيبة السكانية في اي مجتمع ما على عدة فئات من بينها القوة العاملة التي "تشير الى مجموع القوى البشرية الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة في النشاط الاقتصادي"[5]، وحتى نتمكن من دراسة مكونات هذه الفئة علينا التميز بينها وبين الفئات الاخرى من المجتمع، حيث ان مجموع السكان (PT) يتكون من فئتين، فئة بلغت السن القانوني للعمل (15– 65) ونطلق على هذه المجموعة مصطلح السكان في سن العمل (PAT) وفئة اخرى لم تبلغ هذا السن او تجاوزته (اقل من 15سنة أو أكثر من 65سنة)، وينقسم السكان كذلك الى سكان ينتمون للقوى العاملة (PA) وسكان خارج القوى العاملة (PNA) ويطلق الاقتصاديون على هذين الصنفين السكان النشطين وغير النشطين[6] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (I - 1): القوى العاملة

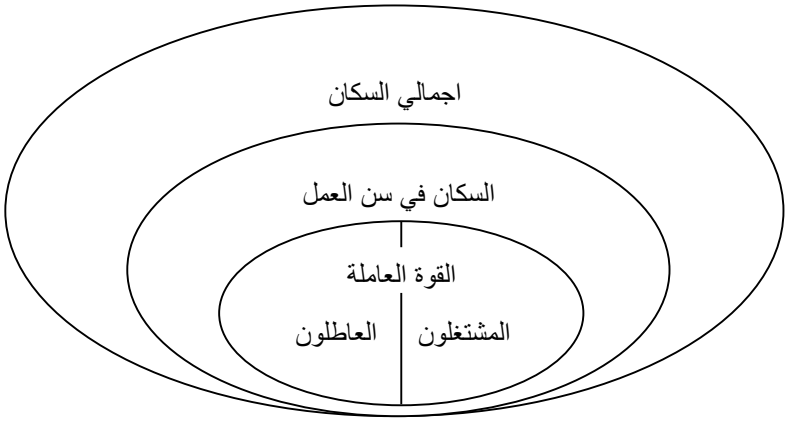

المصدر: البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر، 2008، ص178.

---

(1) طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص24.

(2) باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2006، ص 15 الى 17.

(3) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2007، ص17.

(4) دحماني محمد درويش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2012 - 2013، ص42.

(5) احمد الاشقر، السكان والتنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، 1983 – 1984، ص115.

(6) البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص177.

- السكان ذوي النشاط الاقتصادي (القوة العاملة)

تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصادا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح اعمارها بين 15-65 عاما، بعد استبعاد ربات البيوت والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات[1]، وبهذا تعرف هيئة الامم المتحدة السكان النشطين على أنهم اولئك الذين تتراوح سنهم 15 و65 سنة ويساهمون في عملية انتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة الى السوق، بالإضافة الى اولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل، ويتم تقسيم قوة العمل الى قسمين هما السكان المشتغلين [2]،اما القسم الثاني يتمثل في السكان العاطلين[3].

- السكان غير النشطين (خارج القوة العاملة)

تمثل باقي أفراد المجتمع بعد تمييز الفئة النشطة اقتصاديا و هي تضم[4]:

- الأفراد خارج الفئة العمرية وهو الأمر الذي يختلف من دولة الى أخرى، ووفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الافراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش.

- الأفراد غير القادرين على العمل مثل: المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل: الطلبة.

- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

- الإعالة الاقتصادية

يمكن حساب معيار مهم في الاقتصاد، ألا وهو معدل الإعالة ويمثل نسبة عدد الأشخاص غير النشطين اقتصاديا إلى عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل، وعادة ما يوضح كنسبة مؤوية.

فمعدل الإعالة في اقتصاد ما، يقدم دلالة على التوزيع العمري للسكان في الاقتصاد. وللتعبير عن هذا المقياس "بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا، إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا، حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعالة. وطبقا لذلك التعريف، فإن معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل .ومنه فإن معدّل الإعالة يساوي"[5].

$$\frac{\text{عدد الافراد في السن (0-14)} + \text{عدد الافراد(64 فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد في سن(15-64)}} \times 100$$

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص179.

السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل يشمل مجموع الافراد من الجنسين الذين صرحوا انهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الاقل ساعة واحدة خلال فترة المرجعية اما الديوان الوطني للإحصائيات يعتبر أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

[3] السكان العاطلين وهم كل الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولكنهم لا يعثرون على فرص عمل متاحة لهم في ظل مستويات الاجور السائدة، وهم بدورهم قسمان متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل.

[4] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2005، ص12.

[5] محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008. ص111.

2. ماهية سوق العمل

تمتاز سوق العمل بعدة خصائص، وهي أن خدمات العمل تؤجر ولاتباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة"[1]، كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الالية (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل) التي تتحدد من خلال مستويات الأجور والتوظيف[2]، اما كودمان (Goodman) يعطي تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي ويعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين[3]، وعليه سوق العمل تتسم بجانبين، **الجانب السوقي** في سوق العمل (Le Côté Marchand) والمقصود به هنا سوق التشغيل، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق، اما **الجانب غيرالسوقي** في سوق العمل (Le Côté Non Marchand) وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق. وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعية[4]، إن التدخلات التعديلية في سوق العمل ببعديه السوقي وغير السوقي يمثل جوهر مفهوم الوساطة المؤسسية، لذا تتواجد العديد من الفروق الموجودة بين سوق العمل وأسواق السلع الأخرى من ناحية جانبي العرض والطلب"[5].

- **الطلب على العمل**

يعتبر الطلب على العمل احدى مكونات سوق العمل وله مدلول اقتصادي على استيعاب أو عجز في توظيف الأيدي العاملة وفق المحددات والمتغيرات التي تحكم هذا الطلب (الطلب على الأيدي العاملة على مستوى المحلي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين) ويمثله أصحاب وأرباب العمل أو المستخدمين من مؤسسات طبيعية أو معنوية عمومية كانت أو خاصة[6]. وبهذا يعبر عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب (أرباب) العمل مقابل اجر معين[7]الحاصلة في الأجور، وينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوب ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية[8].

- الطلب الكلي على العمل (الطلب السوقي)

الطلب الكلي على العمل يعبر عن الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل أصحاب العمل الممثلين للمؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، حيث يأخذ الميل السالب، وعلى هذا يعبر عن الطلب الكلي على العمل بدالة التالية[9]:

$$W/P = w = f(L) \quad \text{.....(1- I)}$$

$$W = P.f(L) \text{.....(2- I)}$$

حيث يمثل W الاجر الاسمي و w الاجر الحقيقي، بينما تمثل L عنصر العمل و P السعر.

---

(1) حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2003، ص4.

(2) نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001-2002، ص15.

(3) ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2007. ص11.

(4) jarrosson, Bruno, and Michel Zarka. De La Défaite Du Travail À La Conquête Du Choix. Dunod, 1997.

(5) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص21.

(6) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

(7) محمد طاقة واخرون، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2008، ص49.

(8) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص32.

(9) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "لتحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 318.

الشكل رقم (I - 2): الطلب الكلي على العمل

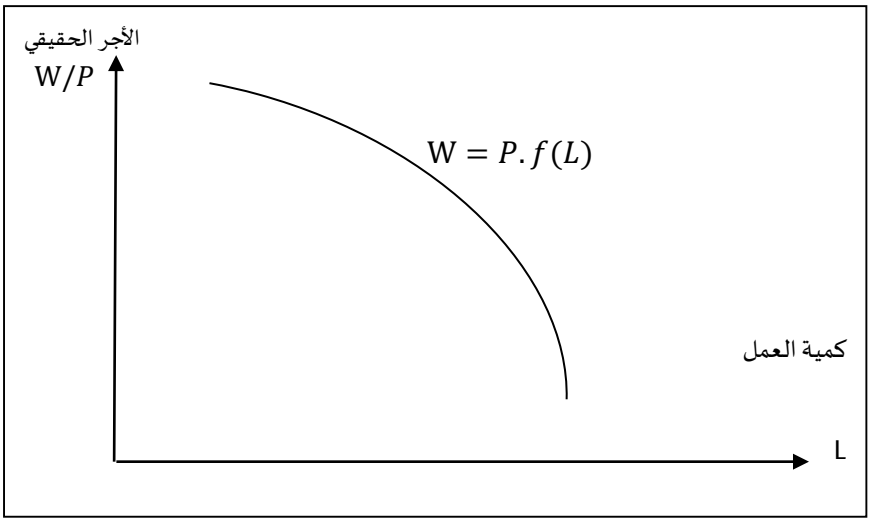

المصدر: رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، ترجمة فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 48.

- **عرض العمل**

عرض العمل يعبر عن حجم قوة العمل من السكان المشتغلين والعاطلين الذين يبحثون عن العمل ممن هم في سن العمل في مجتمع معين، ومصدره العمال (أو العائلات)[1]، حيث خدمة العمل هي (السلعة محل التبادل في السوق) والتي لا يمكن فصل بينها وبين العامل الذي يقوم بتأديتها، لذلك عرض خدمات العمل لن يتحدد فقط بالاعتبارات النقدية كالأجور، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى غير نقدية كتفضيل العمال واختياراتهم بين وقت الفراغ وعدد ساعات الاسبوعية للعمل والدخل، كلها عوامل إلى جانب عامل التكاليف تدخل في تحديد عرض العمل[2].

- عرض العمل الكلي

عند افتراض تجانس وحدات العمل (باختلاف الصناعات واختلاف الأشخاص) مع وجود أجر حقيقي واحد يدركه جميع العمال، تصبح امكانية جمع منحنيات عرض العمل الفردية[3] لـ (j) للحصول على منحنى عرض العمل الكلي، كما هو موضح في الشكل رقم (I - 3).

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص 13- 14.

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة مركز دلتا للطباعة، الاسكندرية 2000، ص271.

[3] يعتمد عرض العمل الفردي على المفاضلة بين الأجر أو الدخل الحقيقي ووقت الفراغ أو الراحة

ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، مرجع سبق ذكره، ص38.

- للمزيد من الاطلاع على نموذج عرض العمل الفردي انظر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 320.

الشكل رقم (I - 3): عرض العمل

ا- **العلاقة بين كمية العمل المعروضة والأجر الحقيقي الذي يدركه عرض العامل.**

ب- **عرض العمل الكلي.**

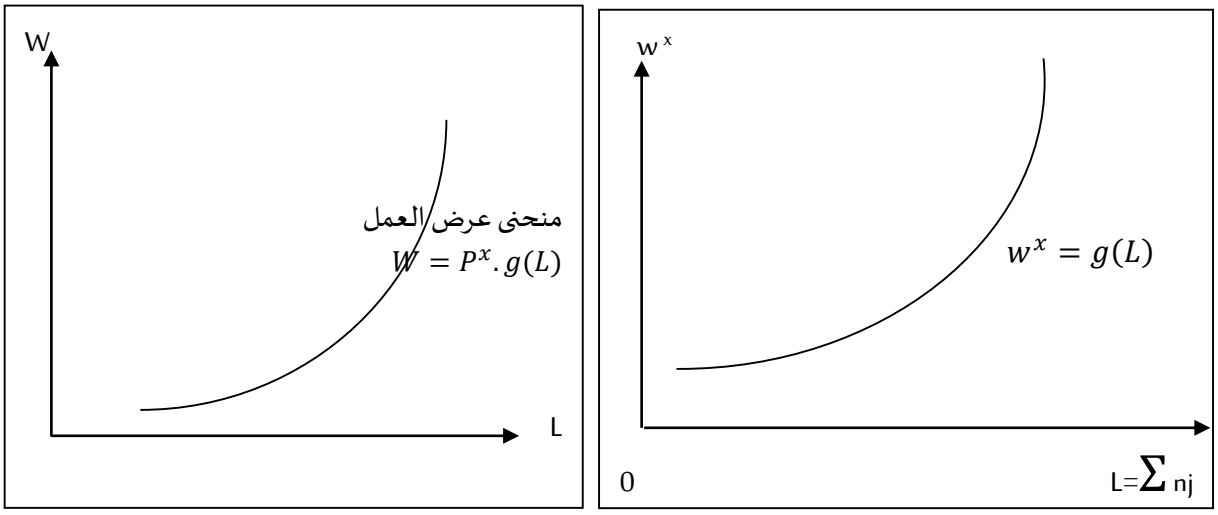

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 323-324

يبين الشكل رقم(I - 3-ا) علاقة بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العامل (w^x) ويمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة: $w^x = g(L)$ .....(3- I)

بحيث: $w^x = W/P^x$ و(P^x) يمثل مستوى الأسعار الذي يواجهه العامل الذي يختلف عن مستوى الأسعار الفعلي.

وحتى نتمكن من ايجاد منحنى العرض لكمية العمل مقابل معدل الأجر الحقيقي (W) بدلا من معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال (w^x)، وذلك حتى يكون ملائما لمنحنى الطلب ويسهل عملية التوصل الى التوازن في سوق العمل، وانطلاقا وفق المنحنى السابق وحسب المعادلة رقم (2-3) التي يمكن كتابتها بالشكل التالي[1]:

$$w^x = W/P^x = g(L) \quad \text{.....(4- I)}$$

$$W = P^x . g(L) \quad \text{.....(5- I)}$$

ويمكن في الاخير الحصول على منحنى العرض الكلي كما هو مبين في الشكل رقم (I - 3- ب) حيث نلاحظة وجود علاقة طردية بين كمية العمل وزيادة الأجور[2].

3. توازن سوق العمل

كنتيجة لتفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل يحدث التوازن في سوق العمل، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة والمطلوبة[3]، ومن خلال معادلتي الطلب الكلي والعرض الكلي على العمل يمكننا الحصول على شرط التوازن في سوق العمل عندما تتساوى هاتين المعادلتين كما يلي:

معادلة الطلب الكلي على العمل: $W = P . f(L)$

معادلة العرض الكلي $W = P^x . g(L)$

عند التوازن يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل وبالتالي معادلة التوازن تكون على النحو

---

(1) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 323.

(2) نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص274.

(3) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص111.

$$P \cdot f(L) = P^x \cdot g(L) \quad \text{.....(6- I)}$$

يتضح من المعادلات الثلاث السابقة أنه عند أي مستوى سعر معين (P)، وسعر يدركه العمال (P^x)، ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل وعرضه، كما يمكن الحصول على نقطة التوازن من الشكل البياني كما يلي:

الشكل رقم (I - 4): التوازن في سوق العمل

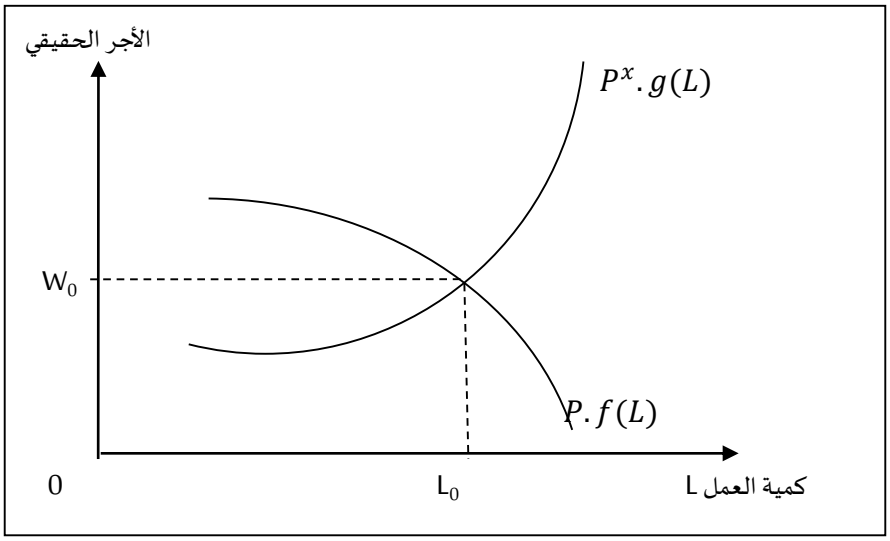

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 325.

II. البطالة

1. مفهوم البطالة

تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما(فهي تمثل الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة[1]) رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[2]، وتنصب على الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه وذلك عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل[3]، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطالا أي فئة العاطلين لانهم لا يبحثون عن العمل مثل الذين يدرسون في الثانويات والجامعات والمعاهد العليا والأثرياء ولا ننسى الذين أحبطوا تماما من البحث عن العمل فانه لا يمكن القول عن أحد عاطل عن العمل، الا الذين هم في سن العمل طبقا لما هو محدد في الوضع المعين، أي النشطين اقتصاديا وكانوا ضمن الفئات[4] (الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص، الذين هم في انتظار عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص، الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص).

- **البطالة حسب المكتب الدولي للعمل**[5]**:** تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات (بدون عمل، متاح للعمل، الباحث عن العمل).

---

(1) كشاد رابح، مسدور فارس، ندوة عربية حول البطالة (أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع) خلال أيام 26 إلى 28 أفريل 2006.

(2) خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص265.

(3) شبل بدران، التعليم و البطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 8.

(4) أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1988، ص19.

(5) Bureau international du travail.

Dollo, Christine. *Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES?:(l'exemple du chomage)*. Diss. Aix-Marseille 1, 2001, p266.

- **البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التي تتضمن[1] أن يكون في سن يسمح له بالعمل(بين 15 سنة و 64 سنة) ولا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق، إضافة الى ذلك أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل بشرط أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

لذا البطالة في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أي "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى"[2]، أما المفهوم العلمي للبطالة فهي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا وبذلك يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه[3].

2. أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة مع اختلاف طرق علاجها ودرجة خطورتها ومدتها، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعان رئيسيان: البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

1.2. البطالة السافرة (الصريحة)

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى[4]، ويمكن تمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية فهي بذلك تقتصر حسب نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[5].

1.1.2. البطالة الإجبارية

هي حالة التعطل التي يكون الفرد مجبرا عليها رغم بحثه ورغبته في العمل[6]، وتحدث عن طريق تسريح العمال أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف في ظل الأجور السائدة، وهي تأخذ عدة أشكال حسب الأسباب المؤدية لها، ونجد منها:

- البطالة الاحتكاكية

البطالة الاحتكاكية تتمثل في الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بصفة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا..) و"تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل، وتتوقف مدتها على تكلفة البحث عن عمل المتمثلة في تكلفة التنقلات والنشر والاعلان في وسائل الاعلام، وهذا النوع من البطالة قليل الاهتمام لدى الاقتصاديين لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات

---

(1) L'office national des statistiques; L'emploi et le chômage; données statistiques; n°226; Algérie; 1995 ;p8.

(2) زينب صالح الاشوح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2003، ص75.

(3) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص08.

(4) زينب صالح الاشوح، مرجع سبق ذكره، ص78.

(5) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص17.

(6) محمد طاقة، وحسن عجلان، مرجع سبق ذكره، ص142.

الاقتصادية " [1]كونها ترتبط بعوامل وقتية تؤول الى الزوال بشكل ذاتي غير أنها قد تساهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

- البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه[2]، وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منه زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التحديث التقنية مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب والتغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف المتاحة أي عدم تطابق المهارات مع الوظائف و دور الأسواق المحلية (عدم توافق بين المناطق تواجد فرص العمل ومناطق تركز الأفراد الراغبين في العمل)، والاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية الخام، الا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب و تكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة[3].

- البطالة الدورية

تعود أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش والكساد في الفعاليات الاقتصادية (الدورات) عندما يكون الطلب الكلي اقل بكثير من مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج أو الدخل الكلي[4]، ويوصف هذا النوع من البطالة بالبطالة الكينزية أو بطالة العجز في الطلب أو النقص[5]، ويهتم الاقتصاديون و واضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع للمحاولة من حد خطورته، وذلك من خلال المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي[6].

- البطالة الموسمية

البطالة الموسمية تحدث بسبب بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب على اليد العاملة في هذه القطاعات خارج مواسمها فيرتفع معدل البطالة تبعا لذلك .كما نجد البطالة الموسمية تشترك مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما[7].

2.1.2. البطالة الاختيارية

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حين يختار الفراغ، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل بالمقابل معرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على عمل[8].

---

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص235.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، ص 224.

[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص234.

[4] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 137.

[5] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص234.

[6] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

[7] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[8] محمد طاقة، حسن عجلان، مرجع سبق ذكره، ص142.

2.2. البطالة المقنعة

وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل (عدم وجود قوة عاملة عاطلة)، بحيث لا يتأثر حجم الإنتاج بفقدان أو التخلي عن العمالة الزائدة أو بمعنى أن الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال تعادل الصفر. ويمكن في هذا الصدد رصد مفهومين لهذا النوع تتمثل في الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى. اما المفهوم الاخر يتمثل في الأفراد الذين يشتغلون أعمالا تنعدم فيها الإنتاجية، بحيث يظهر هؤلاء في حالة عمالة بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج، أي أن الإنتاجية الحدية لهم تكون معدومة[1].

3. قياس معدل البطالة

من الضروري معرفة معدل البطالة (unemployment Rate) لأهميته كونه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في الدراسات ورسم البرامج عن الأداء الاقتصادي وأوضاع العمل، ويتم إتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام في حساب معدلات البطالة، وذلك لما يتطلبه من وقت وتكاليف مرتفعة وتكون بصفة دورية ومنتظمة (شهرية أو فصلية أو سنوية).

و يقاس معدل البطالة من خلال نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل(القوة العاملة بالمجتمع)عند نقطة زمنية معينة وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

يؤخذ على هذا المقياس الذي يعتبره الاقتصاديين مقياسا رسميا للبطالة فهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمئة، كما يعتبر أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا والمقياس الذي تأخذ به كافة الدول وكذلك منظمة العمل الدولية، الا أنه يركز على البطالة السافرة فقط ويهمل الأنواع الأخرى للبطالة بإضافة الى انتقادات الاخرى والمتمثلة في عدم الأخذ في حسبان الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه أو الذين لا يبحثون عن عمل.

نجد في مقابل المقياس الرسمي مقياسا علميا يتم قياس معدلات البطالة من خلاله، والذي يأخذ في الحسبان كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت سافرة أو مقنعة وغيرها، إن المقياس العلمي للبطالة يرى بأن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، فيكون بذلك معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي. أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي المفهوم العلمي للبطالة الذي يحدث وفقا له إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2010 ، ص54.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 10-14.

منظمة العمل الدولية "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2014، 28.

[3] للمزيد من الاطلاع حول طريقة حساب معدل البطالة انظر الى: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن معدل البطالة يتم حصول عليه وفق المقياس العلمي الذي يراعي كافة انواع البطالة في المجتمع

III. الاسس النظرية المفسرة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل والبطالة

إن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض اهم المدارس الاقتصادية على اختلاف مناهجها، في التصدي لتفسير اختلال سوق العمل وتفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة.

1- النظريات في الفكر الكلاسيكي

1.1. النظرية الكلاسيكية

ان التيار الليبرالي الكلاسيكي في الحقيقة امتد للتيار النيوكلاسيكي[1]، ووفقا للتحليل النيوكلاسيكي للظواهر يقتصر على الاجل القصير[2]، ولذلك نجد النظرية تتناول موضوع العمل انطلاقا من "دالة الإنتاج"[3]، وفي ظل اعتقاد الكلاسيك في تحليلهم لسوق العمل يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه.

- التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الكلاسيكيين عند نقطة تقاطع كلا من منحنى العرض ($L°$) مع منحنى الطلب (L^d) [4]، و يتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي التوازني الذي يرضى به كل من المنتج و العامل في آن واحد، و الذي يمكن تمثيله بيانيا بنقطة التقاء منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل.

الشكل رقم (III - 1): التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.

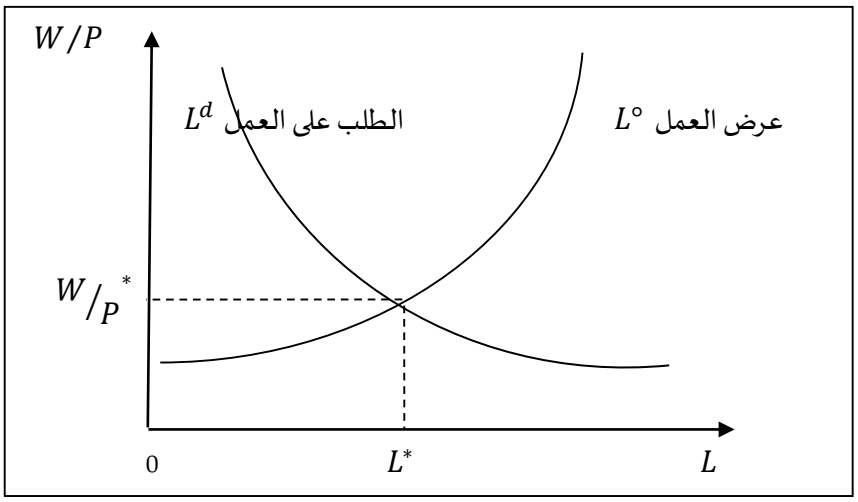

Source : Christine DOLLO, op. cit., p 276.

من الرسم البياني يتحقق توازن سوق العمل عند معدل أجر حقيقي $(W/P)^*$ ومستوى استخدام (L^*)، و الجدير بالملاحظة أن تحقيق التوازن في مستوى الاستخدام يعني بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية الاستخدام الكامل، أي تنعدم وجود

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول قانون المنافذ لساي- Say ونظرية "التوازن العام" انظر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 14، 37، 38.

[2] Dollo, Christine. *Op, cit,*, p275.

[3] Fève, Patrick, and Javier Ortega. *Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine*. Dunod, 2004., p 72.

ان الاقتصاد الكلاسيكي يقول أن مستوى الإنتاج الحقيقي (Q) يعتمد على عنصر العمل (L) وحده في المدى القصير مع فرضية ثبات العوامل الأخرى والتي تدخل في عملية الإنتاج مثل رأس المال (K) والعامل التكنولوجي

للمزيد من الاطلاع حول **دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل** انظر الى: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007، ص37.

[4] للمزيد من الاطلاع حول منحنى العرض انظر الى: عمر صخري .التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2000، ص43.

- منحى الطلب انظر الى: ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت،1967، ص 134- 138.

Duthil, Gérard. "Economie De L'emploi Et Du Chômage." (1994)., P 16.

شرط تعظيم الربح: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص4.

بطالة في الاقتصاد الكلاسيكي، وبعبارة أخرى أي بطالة يمكن أن تحدث لابد أن تكون بطالة إرادية (Voluntary unemployment) بسبب رفض العامل العمل بالأجور السائدة.

- البطالة وفق التحليل النيوكلاسيكي

يرى اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، يمكن توضيح هذه الفكرة باستخدام الشكل التالي

الشكل رقم (III - 2): البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك

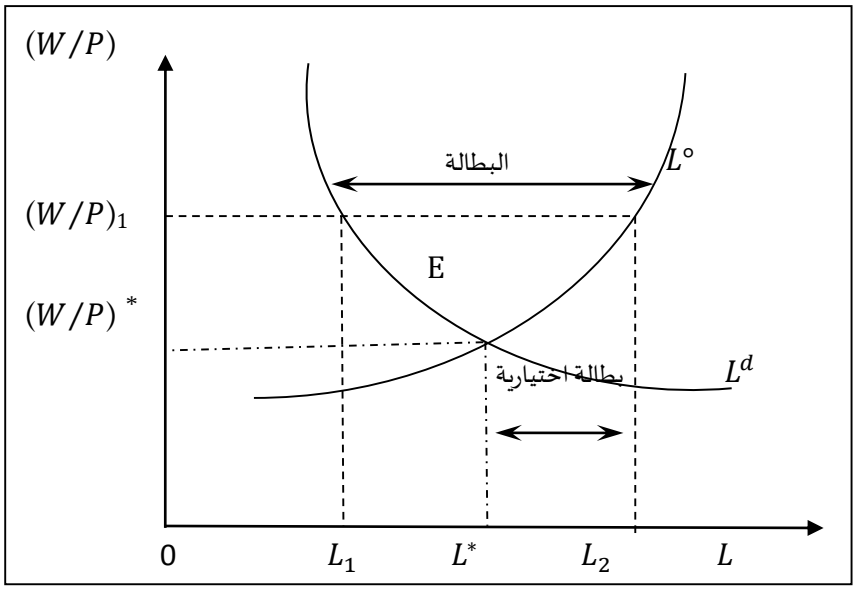

Source : Rueff J., "l'assurance-chômage, cause du chômage permanant", Revue d'Economie Politique, mars-avril, 1931, P.211-250.

فمن خلال الشكل البياني نجد تقاطع منحنى الطلب على العمل (L^d) مع منحنى عرض العمل ($L°$)، وفي ظل المنافسة السوقية بين أرباب العمل على العمال وبين العمال على الاستخدام، سيتجه الأجر الحقيقي ومستوى العمالة إلى وضع التوازن عند نقطة (E)، حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، أما إذا كانت الأجور الحقيقية عند المستوى $(W/P)_1$يكون عدد العمال الباحثين عن العمل عند المستوى (L_2)، ومستوى الطلب على العمال عند نفس مستوى الأجور الحقيقية يكون عند المستوى (L_1) فتكون المسافة بين (L_1, L_2) تمثل فائض العمال الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور الحقيقية السائد حاليا .لكن في إطار المنافسة القائمة بين العمال في هذه الحالة، يلجأ البعض من هؤلاء العمال إلى خفض أجورهم مما يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من العمل وخفض الكمية المعروضة منه في المقابل إلى أن يعود السوق الى نقطة التوازن (E)، ذلك هو جوهر التفسير الكلاسيكي لمستوى التشغيل الكامل وكيفية تقريره، ولابد أن يكون مستوى توازن العمالة الذي يتحدد عند تقاطع منحنيي الطلب والعرض للعمال مستوى عمالة كاملة .وإذا بقيت أي بطالة ما عدا البطالة الاحتكاكية بعد تحقق التوازن الذي رأيناه، فتلك بطالة اختيارية (L^*, L_2) تمثل عدد العمال القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، وذلك لسببين جوهريين، أولهما أن الكلاسيكيين يرون أنه إذا بقيت بطالة غير احتكاكية بعد وضع التوازن، فسببها أن بعض العمال يطلبون أجورا أعلى بكثير من الإنتاجية الحدية للعمل، ولذلك تعتبر بطالة اختيارية، اما السبب الثاني فنجد مستوى العمالة لدى الكلاسيكيين هو مستوى العمالة الكاملة، ولهذا بإمكان العمال أن يقوموا بمساومات على الأجور النقدية مع أرباب العمل، الأمر الذي يجعل منهم قادرون على تحديد أجرتهم

الحقيقية بواسطة المساومة على الأجور النقدية وبالتالي تحديد مستوى العمالة .فيكون نوع البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي هي بطالة اختيارية.

من هذا المنطلق فإن الكلاسيكيين لا يؤمنون بوجود بطالة إجبارية، وتبريرهم لذلك يعود إلى تقبلهم لنظرية تدعى قانون" ساي" للأسواق، والتي ترى بأن وجود بطالة جبرية ناجمة عن وجود فائض عام في الإنتاج مستحيلة الوقوع، أو بعبارة أخرى لا يمكن حصول بطالة جبرية بسبب قصور في الطلب، معناه أن العمالة الكاملة هي الوضع الطبيعي في الاقتصاد. كما نجد قانون "ساي" يعتمد على مبدأ أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي عدم وجود فائض في الإنتاج وإن كان هناك فائض في الإنتاج فإنه لا يحصل بالنسبة للاقتصاد بمجموعه، وأن جهاز الأسعار يعمل على تصحيح الأوضاع ويعيدها إلى الوضع التوازني وسريعا ما تختفي البطالة الاجبارية[1].

لهذا فقد عبر بعض الاقتصاديين عن شكوكهم بصحة قانون" ساي" والاقتصاد الكلاسيكي وتعتبر النظرية الاقتصادية (البديلة) التي جاء بها كينز في سنة 1936بمثابة التحدي للنظرية الكلاسيكية.

2.1. النظرية الكينزية

إن أغلبية الأسس الفكر الكينزي التي بنى عليها "جون مينارد كينز- Keynes John Maynard♠" (1883- 1946) أفكاره تنطلق من انتقاداته لتلك المسلمات التي أسس لها النيوكلاسيك، مدخلا بذلك طرحه لمفاهيم جديدة في علم الاقتصاد ومنصبه أساسا في معالجة أزمة البطالة و الكساد التي عاشها العالم مكتسحا بذلك الفكر الاقتصادي عقب نشره لكتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود - The General Theory of Employment Interst and Money " سنة 1936م، حيث "استهدف نقاط الضعف و القصور في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أين أصبحت حالة التوازن لا تتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، منتقدا فرضية مرونة الأجور المسببة لذلك، فانخفاض الأجور سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع، واعتباره اول من تطرق الى مشكلة البطالة الإجبارية في حالات الركود الاقتصادي"[2]، بذلك نفى قانون "ساي- قانون المنافذ- Loi des débouchés" و مؤسسا لمبدأ الطلب الفعال، حيث أصبح الاقتصاد حسب كينز" اقتصاد طلب".

كما توصل Keynes عبر الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال (طلب متوقع)، هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف[3]، وبناءا عليه فإن التشغيل الكامل للسكان النشطين يكون مضمون إلا في ظروف خاصة جدا وهي التوازن بين الاستهلاك و الاستثمار. و لا يعتقد أن السوق يمكن أن تضمن دائما هذا توازن[4] وبهذا حجم التوظيف يتقرر عن طريق الطلب الكلي الفعال أي زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وحسب النظرية الكنزية فان الطلب على العمل مشتق من الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم عندKeynes إلى الطلب على سلع الاستهلاك و الطلب على سلع الاستثمار، لذا تدخل الدولة ضروري لرفع مستوى إجمالي

---

[1] ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت،1967، ص 142.

♠ جون مينارد كينز عالم اقتصادي بريطاني "1883-1946" صاحب المؤلف الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود سنة 1936م، قاد الثورة في الفكر الاقتصادي أحدث انقلابا في الفكرة التي كانت سائدة آنذاك وهي أن الاسواق الحرة توفر تلقائيا التوظيف الكامل.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص199.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1988، ص297.

[4] Map SUM, marché du travail et emploi au Cambodge : Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, thèse de Doctorat en Sciences Économiques, université Lumière Lyon 2, 2007.

الطلب الفعال لضمان التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وحتى يتسنى لنا الاطلاع على الفكر الكينزي وتحليله لسوق العمل وتوازنه، نتناول هذا الأخير من خلال دراسة التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل[1].

- التوازن في سوق العمل حسب كينز

إن توازن سوق العمل تتحدد بتقاطع منحنيي الطلب وعرض العمل (لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه

$$L^S = L^d \quad \text{.....(1- III)}$$

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل البياني التالي

الشكل رقم (III - 3): توازن سوق العمل عند كينز

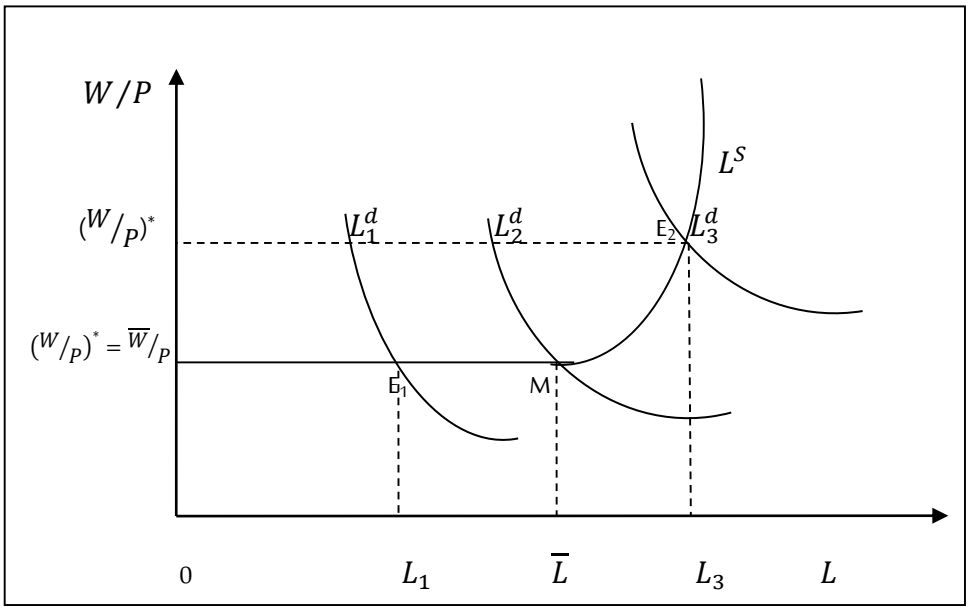

المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص273.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل والطلب على العمل في النقطة (E_2) تمثل بلوغ التوظيف الكامل جراء زيادة الطلب الكلي الفعال مما أدى إلى زيادة الطلب عل العمل مثلا من (L_1^d الى L_2^d الى L_3^d) وبالتالي تقليل معدل البطالة، أما النقطة (E_1) التي يقابلها ($\overline{W}/P$) كأجر أدنى و (L_1) كمية العمل فهي نقطة الفصل بين التحليل الكلاسيكي للبطالة الاختيارية وتحليل الكنزي للبطالة الاجبارية التي يمثلها الفرق بين (E_3-E_1) ويرى كينز أن سبب ظهور هذا النوع من البطالة هو انخفاض إجمالي الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج بحيث أن هناك عددا من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد ولكن المشاريع الإنتاجية تطلب حجما أقل أي أن الرفض يصدر عن المنتجين وليس عن العاملين، ولكن هذا الرفض يفسر بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض ومنه التوازن المحصل عليه في نهاية الأمر هو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية.

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول منحنى العرض انظر الى: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 320.

ظاهرة الخداع النقدي (Illusion monétaire) حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار، كما يرى Keynes أن معدل" الأجر الاسمي ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض"، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب (حالة الجمود) وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون،

- عمر صخري .مرجع سبق ذكره، ص 275.

- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص273.

- البطالة عند كينز (البطالة الاجبارية)[1]

لقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لإستعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لإستعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية وبالتالي بطالة إجبارية. والفجوة الانكماشية تقاس بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمجتمع.

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد السوقي لا "يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التوازن "عند مستوى التوظف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما كان الكلاسيكيون يتوقعون، ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال، وقد توصل إلى التأكيد على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة (تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام) التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل" [2]،كما أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين، أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا ويطلق على البطالة الكينزية اسم البطالة الإجبارية.

2. النظريات الحديثة

1.2. التحكيم بين البطالة والتضخم

كان لظهور الفكر الكنيزي الجديد أثر واضح في التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية التي عرفتها أوروبا بعد خروجها متعافية من أزمة 1929. وقد لقي هذا الفكر قبول كبير من طرف الطبقة السياسية في أوروبا. وأصبح التحليل الاقتصادي لهذا التيار مجال إلهام للسياسات الاقتصادية من قبل صناع القرارات الاقتصادية في تلك البلدان، سواء للاستعانة به في دراسة أوضاع اقتصاد ما، أو الاسترشاد به في صياغة السياسات الاقتصادية المختلفة. وتعد علاقة فليبس من أشهر العلاقات التجريبية للفكر الكنيزي الجديد، حيث تناولت أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام. وظهرت بعد ذلك العديد من الأبحاث النظرية لتقصي الأسباب التي كانت وراء نشوء العلاقة التبادلية بين المعدل التي تنمو به الأجور الاسمية والتغير في معدلات البطالة. ولعل أهم تلك المحاولات هي التي قام بها الاقتصادي ريتشارد ليبسي عام 1960.و P. Samuelson و R. Solow[3] وكانت النتائج تأييد وتدعيم للفكر الكينيزي الجديد.

- عرض منحنى فليبس

تعتبر فكرة المبادلة بين التضخم والبطالة المكونة الأساسية للمعتقدات النقدية للمفكرين الكلاسيك♠، ولكن اول من تطرق إلى هذه العلاقة المفكر النيوكلاسيكي Irving Fischer (1926).برغم توصله الى أن السببية تمر من التضخم الى البطالة عوضا عن العكس، وتطورت محاولات من طرف Tim Berger (1936) و Klein (1955)، وفي الأخير تم رسم العلاقة في شكل انتشاري وبياني بواسطة Brown (1955) و Sultan (1957)[4] رغم ذلك ظل هذا التحليل مهملا الى غاية سنة (1958) حين

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (2004-1990)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.، ص 20.

[3] نشرت هذه الدراسة في مجلة الاقتصاد الأمريكية (American Economics Review)

P. Samuelson and R. Solow, "Analytical Aspects of Anti-inflationary Policy", American Economics Reviews. Papers and Proceedings of the. Seventy-second Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1960).

♠ المفكرين الكلاسيك أمثال David Hume (1752)

[4] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 358.

نشر الاقتصادي النيوزلندي (Alban William Phillips) مقالا في British Journal of Economic وذلك بعنوان: " The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money wage in the United Kingdom 1861-1957" وقد جزء فليبس دراسته إلى ثلاث سلاسل زمنية، السلسلة الاولى من 1861 إلى 1913، والسلسلة الثانية من 1913إلى 1948، والسلسلة الثالثة من 1948 إلى 1957، طور من خلالها رسما بيانيا (دون قانون) بين معدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، أطلق على هذه العلاقة اسم "منحنى فليبس".

الشكل رقم (III - 4): منحنى فليبس المبسط كما جاء في المقال الأصلي.

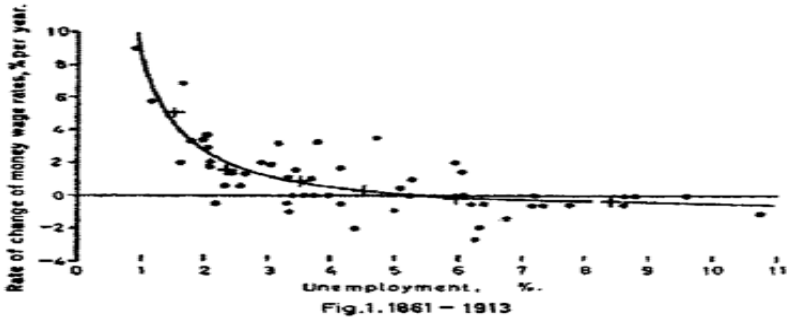

المصدر: محمد بخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الاول، الجزائر، 2014، ص 201.

من خلال الشكل السابق يتضح انه توجد علاقة عكسية بين نسبة تغير الأجور الإسمية والبطالة، حيث تكون نسبة تغير الأجور الاسمية مرتفعة تكون البطالة منخفضة، أما ارتفاع معدل البطالة فيوافق التغير الضعيف أو السلبي للأجور الاسمية، وعليه العلاقة غير خطية[1]، لذلك قام فليبس بصياغة علاقته الشهيرة بالشكل التالي[2]:

$$y + a = bx^c \quad \text{.....(2- III)}$$

أي: $$\log(y + a) = \log b + c \log x \quad \text{..... (3- III)}$$

وتوصل فليبس في دراسته الشهيرة إلى صياغة العلاقة الجبرية والمبينة كالتالي:

$$y + 0.900 = 9.638x^{-1.394} \quad \text{.....(4- III)}$$

أو: $$\log(y + 0.900) = 0.984 - 1.394 \log x \quad \text{.....(5- III)}$$

ويمكن شرح منحنى فليبس انطلاقا من الشكل التالي:

شكل رقم (III - 5): شرح منحنى فليبس

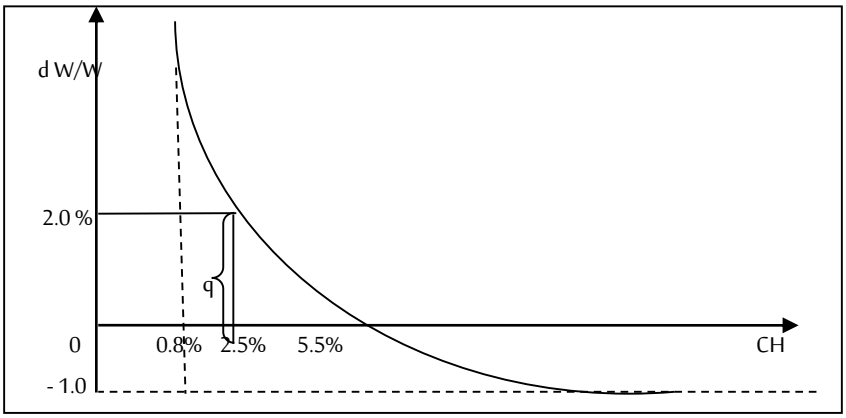

المصدر: محمد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[1] محمد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] دحماني محمد أدربوش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

من الشكل البياني يتضح أن العلاقة غير الخطية تقع ضمن "خطي مقاربة"، أو نهاية " asymptotes" الأول، ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى مستوى 0.8%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى - 1.0% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل[1]، وملاحظ من البيان أن النقطة 5.5% التي تمثل تقاطع منحنى فليبس مع محور البطالة تعكس استقرار الأجور، في حين أن أي نقطة على اليمين تضع الأجور في حالة تباطؤ (الأجور الاسمية في حالة تقهقر نتيجة لارتفاع معدل البطالة عن نسبة 5.5%)، وعكس وجود أي نقطة على اليسار هذه النقطة تسارع الأجور نحو الارتفاع، وبالتالي خلص الاقتصادي النيوزلندي فليبس إلى أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية غير خطية بمعدل التغير في الأجور النسبية. لكن تم فيما بعد التأكيد على أن الارتباط السابق للعلاقة العكسية غير الخطية خلقت مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف كل من P.A.Samuelson و R.Solow (1960) وذلك لتحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم في آن واحد[2].

2.2. مدرسة الكلاسيكيون الجدد

تعتبر الفترات الزمنية للسبعينات والثمانينات فترة تم من خلالها اختبار مدى صحة منحى فليبس، حيث برزت ظواهر مثل التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي مع بطالة مرتفعة، كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية في سنوات التسعينات، حيث كان هناك انخفاض في معدل البطالة ومستوى التضخم في الوقت نفسه...، إن النقد الشديد الذي تعرض له منحنى فيلبس، دفع بالمنظرين الاقتصاديين المعاصرين لظاهرة الركود التضخمي إلى البحث عن نموذج أكثر ملائمة للواقع، وبالفعل تم تصحيح إن صح التعبير منحنى فيليبس، باقتراح فريدمان ممثل المدرسة النقدية عام 1968 نموذجا جديدا بأسلوب يتسم بالقدرة تحت اسم فرضية المعدل أو النسبة الطبيعية مما مهد لظهور نظرية معدل البطالة الطبيعي (معدل البطالة غير معجل للتضخم).

- معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فليبس في المدى الطويل

إن ظاهرة الركود التضخمي ادت إلى البحث عن نموذج أكثر ملائمة للواقع، فرضية النسبة الطبيعية كون السمة الرئيسية في هذا النموذج وفي النماذج المماثلة المتعاقبة، هي أن البطالة إذا كانت أقل من المعدل الطبيعي ففي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على مجرد وجود مزيد من التضخم كما هو الحال في نموذج فيليبس، بل سيوجد تضخم يتسارع أو يتعجل في خطاه، وإذا كانت البطالة فوق النسبة الطبيعية فسوف تتباطأ الزيادات في الأجور والأسعار، ثم يتحركان من بعد في اتجاه عكسي ونمضي الأسعار في الهبوط بشكل غير محدود. وبموجب بعض الصيغ لهذه النظرية، يحتمل الاستمرار في وجود التناوب بين الأجور النقدية والبطالة خلال الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فإن منحنى فيليبس يصبح عموديا[3]، وبذلك أصبح مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة الذي تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن و بشكل أدق هو ذلك المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع أو تخفض الأسعار والأجور في حالة توازن مما يجعل معدل تضخم الأسعار والأجور في حالة استقرار[4].

---

[1] أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007، ص196.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 215.

[3] ج .دن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة د .محمد عزيز، د .محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط1 ليبيا 1997، ص198.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

إن سبب ظهور نظرية معدل البطالة الطبيعي هو معالجة مشكلة البطالة والتضخم بما يراه فريدمان لعدم قدرة وصحة علاقة منحنى فيليبس في حل المشكلة على الأمد الطويل، ولكن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، والواقع أن عرض وطلب العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي والشكل البياني التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (III - 6): منحنى فيليبس في المدى الطويل

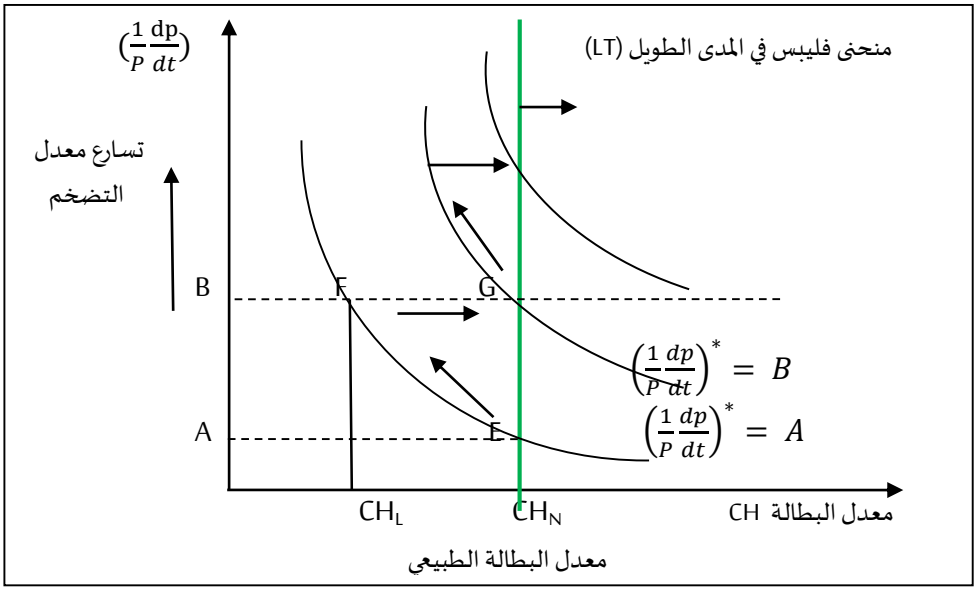

Source: Milton Friedman, Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 (Jun., 1977), pp457.

يتضح من خلال المنحنى البياني منطق فريدمان حيث أن سياسة الإنفاق التوسعية في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية تدفع إلى ارتفاع غير المتوقع لمعدلات التضخم لأن معدلات الاجور والأسعار لن تتكيف بنفس السرعة، وحسبه هذه السياسة في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يسمح بتشغيل الطاقات المعطلة التي تخفض معدلات البطالة عن مستواها العادي، وهذا يسبب مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يبقي الأسعار ثابته عند هذا المستوى، ولكن في حالة استمرارية السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، وهو ما يؤدي إلى حدوث التضخم، خاصة في الأجل الطويل وبدون إمكانية خفض دائم في معدل البطالة[1].

وفي محاولة تخفيض معدل البطالة من (CH_N) إلى (CH_L) من طرف السلطات النقدية فإنها تتبع سياسة توسعية عن طريق زيادة العرض النقدي، مما يزيد الطلب والأسعار بفعل تحفيز الإنفاق والدخل كنتيجة لانخفاض معدلات الفائدة، وهذا يدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج ويقابلها زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية. فحين أن العمال يتوقعون حصول على أجور نقدية مقيمة انطلاقا من معدلات التضخم السابقة، هذا يجعلهم يتوقعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها سابقا. مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض معدل البطالة فعليا إلى (CH_L) ويرافقه معدل تضخم قدره (B) وينتقل وضعية الاقتصاد من النقطة (E) إلى النقطة (F)، أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك مما يعمل على زيادة الطلب على اليد العاملة الرخيصة. وفي حين معرفة العمال أن معدلات التضخم قد وصلت إلى النقطة (B) وأن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة

[1] Awad, Ibrahim L. "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical study." *Faculty of commerce, Zagazig University.[Online] Available at: http://econpapers. repec. org/scripts/redir. pl* (2002).

أسرع من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. وهو ما قد يدفع العمال للبحث عن مناصب عمل أخرى تكون فيها الأجور الحقيقية أعلى، ويدرك أصحاب المؤسسات طالبي العمل أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، هذا يدفع إلى خفض كمية الإنتاج ومن ثم خفض الطلب على اليد العاملة. ليرتفع بعدها معدل البطالة إلى أن يصل مستواه السابق (CH_N).

تميزت هذه النظرية كما ذكرنا بين نوعين من المنحنيات، منحنى فليبس قصير المدى ومنحنى فليبس الطويل المدى وتوضح هذه النظرية أنه لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير أما على المدى الطويل فهناك معدل بطالة واحد وهو معدل البطالة الذي ينسجم مع تضخم ثابت، لكن مهما تكن المزايا المنسوبة للنسبة الطبيعية للبطالة بوصفها وسيلة في النظرية الاقتصادية، إلا أن غياب مبررات عدم ثبات المعدل الطبيعي للبطالة وتغيره من مدة إلى أخرى، يجعل من قوة قاعدتها العملية غير كافية تطبيقيا في وضع السياسات[1].

3.2. بروز فكر التجديد

1.3.2. نظرية اختلال سوق العمل (E. Malinvaud, J. P. Benassy)

تعتبر هذه النظرية نتاج المحاولة التي قام بها انصار هذه النظرية لتفسيرهم إشكالية الأجور الغير مرنة، والذين اعتمدوا في تحليلهم لذلك على الاقتصاد الجزئي، لكن يرجع ظهور هذه النظرية الى الفرنسي (MALINVAUD) الذي حاول ايجاد اسباب ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية في السبعينات، بحيث أن هذه النظرية تأخذ بجمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، غير أن هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية لا يرجع لأسباب غير اقتصادية (وجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور) بل إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، ولا تقتصر على البحث عن أسباب البطالة في اطار دراستها لسوق العمل، وإنما تسعى لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، حيث استطاع الباحث الفرنسي (MALINVAUD) من خلال كتابه "Réeamen dela chômage théorie" التمييز بين الحالات الثلاثة الاكثر واقعية وهي: البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح:

الجدول رقم (III - 1): البطالة الكنزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح

سوق العمل	سوق السلع	
	عرض زائد $C^d < Y^S$	طلب زائد $C^d > Y^S$
عرض زائد $L^S > L^d$	بطالة كينزية Chomage keynésien	البطالة الكلاسيكية Chomage classique
طلب زائد $L^S < L^d$	//////////////////////////	التضخم المكبوح Inflation réprimée

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص315.

قد ساهمت نظرية الاختلال في تقديم تحليلها الخاص لأسباب البطالة واختلالات سوق العمل، بحيث توصلت فيه كنتيجة أن أهم أسباب البطالة الإجبارية هو انخفاض مستوى الإنتاج الذي يؤثر بدوره على عامل ربحية الاستثمارات بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية (حسب النظرية الكلاسيكية) أو إلى عدم وجود الطلب الكافي (حسب النظرية الكنزية)، لكن في المقابل نجد هذا التحليل لم يسلم من "الانتقادات التي وجهها المعاصرين لها، بحيث رأى المنتقدين أن نظرية الاختلال تهتم بالمدى القصير

[1] ج .دن ورسك، مرجع سبق ذكره، ص200.

فقط ولا توضح أسبابها في الأجل الطويل من جهة ومن جهة أخرى سلمت بإمكانية حدوث بطالة كنزية[1] أو كلاسيكية[2] بافتراض تجانس عنصر العمل، لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياساتها الاقتصادية"[3].

2.3.2. قانون أوكن (Arthur Okun) وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928- 1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي، وفي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث فجوة الإنتاج هي تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن، ومن خلال تطبيق تحليل المعطيات الأمريكية للفترة الممتدة بين سنة 1947 و 1960، والتي نشرها في مقاله الشهير[4] سنة 1962 حيث لاحظ وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجد خلال تلك السنوات أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند استعمال الأعظم لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط في الولايات المتحدة الأمريكية، تنخفض البطالة بنقطة واحدة[5]، لتوصل بذلك إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، عرفت في البداية بعلاقة **معامل أوكن**، ليفسر أوكن فيما بعد العلاقة بين معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي بصيغتين مختلفتين.

الصيغة الأولى: "نموذج الفرق"[6] التغير في البطالة (ΔCH) بالتغير في الناتج المحلي (ΔY_t):

$$\Delta Y_t = B_0 - B_1 \Delta CH_t + e_t \quad \text{..... (6- III)}$$

او التغير في الناتج المحلي (ΔY) بالتغير في البطالة (ΔCH_t):

$$\Delta CH_t = b_0 - b_1 \Delta Y_t + v_t \quad \text{..... (7- III)}$$

وعلى هذا النحو عند إجراء الدراسات التجريبية يتحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة لقانون (okun).

الصيغة الثانية[7]: تعبر هذه الصيغة عن علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضًا نموذج فجوة أوكن " gap" وذلك بالشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -B(CH_t - CH_t^*) \quad \text{.....(8- III)}$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي. $\overline{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن.

CH: المعدل الفعلي للبطالة. $\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة. B: معامل أوكن (Okun).

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول بطالة وفق التحليل الكنزي انظر الى: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

[2] للمزيد من الاطلاع حول بطالة وفق التحليل الكلاسيكي انظر الى: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4] Durand, Jean-Jacques, and Marilyne Huchet-Bourdon. "La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: peut-on parler de convergence des structures?." 20th symposium on monetary and financial economics. University of Birmingham, BRIEF, 2003, p3.

[5] Caraiani, Petre. "The relationship between unemployment and output cycles in Korea." *Romanian Journal of Economic Forecasting* 1 (2006): 51-63., p 52.

[6] مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 2009، ص 134- 144.

[7] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 143- 144.

من خلال هذه الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسة لقانون[1] (la loin d'okun) والتي تتوضح من خلال العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة (Relation décroissante)، يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع بـ 1% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل أوكن (β Le coefficient d'Okun) الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن (Croissance potentielle) على معدل البطالة،كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن، و قد تم إجراء العديد من الدراسات حول قانون أوكن كالدراسة التي أنجزت من طرف O. Blanchard و D .Cohen على المعطيات الأمريكية من سنة 1970-2005.

تختلف طريقة تطبيق أحد الصيغتين على حسب قيم المشاهدات، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث أجريت عدة دراسات حول قانون أوكن وبالذات حول معامل أوكن (le coefficient d'Okun) في عدة دول أين تم إجراء بعض التعديلات على الصيغ السابق ذكرهما تتماشى وطبيعة المشاهدات، وتم تطوير هذه العلاقة خلال فترات زمنية معينة ونذكر من أهمها.

- علاقة أوكن المطورة الجديدة

حسب الباحثين Durand و Huchet في دراستهما للاقتصاديات دول أوروبا ما بين 1990-2002 وجدا أن الصيغتين السابق ذكرهما، غير مستقرتين ذلك أنهما لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث تفترض العلاقة الأولى تغيرًا مستقرًا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون أوكن مقترحة من طرف جوردن سنة 1984، بحيث يرى أنه بإمكان تقدير الفارق بين البطالة والناتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة التغير بين البطالة والناتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل.

❖ **التقدير على أساس علاقة جوردن البسيطة**

الصيغة البسيطة لعلاقة جوردن، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين معدل البطالة الظرفية ومعدل نمو الناتج المحلي الظرفي، كما هو مبين في العلاقة التالية: $\mathrm{CH}_t^C = \alpha\, \mathrm{Y}_t^C + \beta + \mu_t$

أين يمثل كل من Y_t^C و CH_t^C الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة والفارق بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي كما يلي: $CH_t^c = log\, Y_T + log\, Y_t^T \quad et \quad CH_t^c = CH_t + CH_t^T$

بحيث CH_t^T و Y_t^T هما الاتجاه العام لكل من البطالة والناتج على التوالي.

هذه العلاقة البسيطة لـ*Gordon*، لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر بين البطالة والناتج المحلي، أي لا تأخذ العلاقة بعين الاعتبار الوقت اللازم لتعتدل فيه البطالة مع النمو الاقتصادي.

[1] Caraiani, Petre. Op, cit.

❖ **التقدير على أساس علاقة جوردن المطورة**

كبديل على ذلك تم إدخال متغيرات مفسرة متأخرة زمنياً، تسمح بالحصول على علاقة ديناميكية جديدة، ويمكن تقدير معامل أوكن المطور انطلاقًا من العلاقة المقترحة من طرف جوردون ويتطلب الأمر أولاً القيام بتقدير العلاقة الآتية من أجل قياس الآثار المتأخرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة كالتالي[1]:

$$\mathrm{CH}_t^c = \sum_{i=1}^{K} b_{t-1}\, CH_{t-1}^c + \sum_{i=0}^{K} C_{t-i}\, Y_{t-i}^c + \mu_t$$

من ثم يتم تقدير أثر التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج الإجمالي الظرفي على معدل البطالة الظرفية في المدى الطويل بحساب مرونة التأثير α_{LT} والتي تساوي:

$$\alpha_{LT} = \frac{\sum_{i=0}^{K} C_{t-i}}{\sum_{i=1}^{K} b_{t-1}}$$

يسمح استخدام التأخر بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي μ_t، أما تحديد عدد التأخر k فيتوقف على طرق الاقتصاد القياسي المعمول بها مثل طرق($BIC, AIC, Liung\ Box$).

وكل هذا نجده ضمن اختبارات تطبيقية لعلاقة أوكن ومن بين أهم الباحثين الاقتصاديين أليا (Alia) وسميث (Smith) سنة (1975)، جوردون (Gordon) سنة (1984)، كونستر (Knosester) سنة (1986)، كوفمان (Kuafman) سنة (1988)، براشووني (Prachowny) سنة (1993)، ويبر (Weber) سنة 1995، عماد موسى (Mossa) سنة (1997)، سيلفابو وآل (Silvapulle) سنة (2004)[2]، لهذا قانون أوكن (Okun) يمثل مفهوم مهم في الاقتصاد على المستويين النظري والتجريبي، فمن الناحية النظرية القانون يعبر عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس (Phillips). ومن الناحية التجريبية معامل أوكن (Okun) يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية، وعلى العموم جاءت هذه الدراسات كدعم عملي لصحة العلاقة، لكن الملاحظ ان تقديرات معامل أوكن عرفت تفاوتا كبيرا بين البلدان وعلى مر الزمن.

3.3.2. نظرية تجزؤ سوق العمل[3]

ارتكزت هذه النظرية في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، والتي تناولت فكرة ازدواجية سوق العمل من خلال أعمال كل من (P.Doeringer وM.Piore) الصادرة سنة 1971، اين تم تفسير أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي، كما تهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة و الكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعايير درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق الأولية (رئيس) وسوق ثانوي يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منها على النحو التالي:

السوق الأولية: تتميز هذه السوق بالاستقرار الوظيفي إذ تضم الوظائف الأكثر أجور والأكثر ثباتا واستقرارا، فهو بذلك سوق المنشآت كبيرة الحجم تستخدم الفنون انتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية تتميز بماهرة عالية التي تهدف للحفاظ على المؤسسة كما تتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار

---

[1] Durand, Jean-Jacques, and Marilyne Huchet-Bourdon. Op, cit, p6.

[2] Moosa, Imad. "Economic growth and unemployment in Arab countries: Is Okun's law valid?." *Journal of Development and Economic Policies* 10.2 (2008): 7-24.

[3] علي عبد الوهاب نجا، ملرجع سبق ذكره، ص 55- 56.

على اليد العاملة المشتغلة فيها، لكن في ظل افتقار الى التشريعات التي تنظم هذا السوق، فالعمال في هذه الحالة أكثر عرضة للبطالة.

السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجر واستقرار وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، وتضم المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، ويتسم هذا السوق لتأثره بالتقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة .أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف النشاط الاقتصادي حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلي عنهم في أوقات الكساد.

3. بروز الفكر المؤسساتي

"ينتقد انصار المؤسسية القديمة اداء الاسواق بسبب عدم العدالة التي تخلقها في توزيع الدخل والثروة والفرصة الاقتصادية وانماط الاخرى من السيطرة الاقتصادية وعدم الفعاليات الانتاجية والبطالة وعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واعاقة التقدم التكنولوجي[1] **(Veblen 1904، Commons 1934، Stryker 1930، Munro، Tugwell 1975، Ayres 1962، Mitchell 1950).**

وقدم Commons فكرة مختلفة بشكل ضئيل عن النمط الاحسن لتدخل في الاقتصاد وكان اقل ميول للتخطيط برغم انه يزال يعتقد ان للحكومة دور جوهري في ترسيخ قواعد العمل وفي تشكيل وكالات ولجان منظمة حيث كان عضوا في حملة اعادة واصلاح قانون العمل (Chasse.1991) وساعد على ادخال اول برنامج لتعويض العاطلين عن العمل سنة 1932 (هدف توفير حوافز لمستخدمي العمال للحفاظ على مستويات التوظيف)، اما المشكلة الأساسية ترتبط بصعوبات التي تولدها التغييرات في توزيع الدخل.

لذا الاقتصاد المؤسساتي تبنى الإصلاح من أجل الوصول إلى أفضل مساواة في توزيع الدخل والثروة، انطلاقا من رفض فكرة أن السوق الغير موجه تقود إلى كفاءة أكبر لتخصيص الموارد وتوزيع عادلا للدخل وأن أسعار السوق كافية كمؤشر لرفاه الأفراد، بذلك فهو يدعم حرية العمل وإعطاء الأفضلية لدور المهم للحكومة في السوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك يسعى لاعطاء إجابات حول المشاكل التي تشهدها أسواق العمل رغم اختلافاتها والمتمثلة في عدم توافق المهارات مع الوظائف المعروضة (نموذج Salop، 1979)، إضافة الى عدم تطابق المكاني (تمركز اسواق العمل في المناطق الحضرية) (نظرية البحث عن الوظيفة Stigler، 1962)، ومشكلة عدم المساواة في الدخل وكذا التوظيف بين الجنسين، وكذا التكامل بين المؤسسات (Williomson)، واثارة مسالة الحكم الاستعماري وعلاقته بجودة المؤسسية من خلال فترة الاستعمار والحكم السياسي والموقع الجغرافي على المدى الطويل لـ. اسيموغلو، 2001، وكل هذا كيف يمكن ان يؤثر على السياسات الاقتصادية التي تعمل على مساهمة في التخفيف من حدة البطالة؟

وقد كان للاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) وجهات نظر عديدة للتدخل في سوق العمل استنادا الى اهم الاعمال

- رونالد كوس 1937-1960 وتكاليف المعاملات - البيئة المؤسسية (Williomson) 1975.
- دوغلاس نورث (Douglss North) نظرية توازن اللعبة (ديناميكيات التغيير المؤسسي 1990)
- رودريك Rodrik (2005) [2]: دور المؤسسات

[1] مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص184 .

[2] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

1.3. تكاليف المعاملات لرونالد كوس (1937-1960)[1]

يرى رونالد ان الطريقة التي ننظر بها إلى عمل النظام الاقتصادي ظلت ثابتة عبر الزمن، هذا دفعه الى وصف الفكرة "الشركات وتنظيم تكاليف المعاملات"، ووفقه الشركة هي منظمة التي يمكن أن تقلل من تكاليف الصفقة[2] في ظل ظروف معينة من أجلها وجدت إلى جانب السوق كالشكل أخرى بديل لتنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين. لأنه تتم في السوق عملية المبادلة عن طريق عقود أي هناك تكاليف لإجراء المعاملات (الحصول على المعلومة الخاصة، الصفقة وتنفيذها)[3] ، ولهذا فان تحليل يهدف الى إظهار وجود تكاليف المعاملات التي تؤثر على طبيعة ترتيبات المختار من قبل اللاعبين على مستوى سوق العمل وسعى إلى خفض التكاليف مثل التكاليف المالية للتعويضات البطالة، والتكاليف المتعلقة بالدعم، أو التكاليف التنظيمية، وذلك بتنفيذ إجراءات أكثر فعالية لتسهيل تدفق المعلومات، كما يؤكد ان التكاليف المتأصلة ضمن علاقات التبادل المحيطة بكل المعاملات، الأمر الذي يسمح في بعض الحالات بتنفيذ المعاملات بتكاليف أقل مقارنة بالسوق واعادة توزيع الدخل مع التركيز على القوانين و حقوق الملكية و التنظيمات للتأثير على القوة الاقتصادية.

2.3. الترتيبات المؤسسية لويليامسون (Williomson) [4]

لقد قام ويليامسون بتفعيل مفهوم تكاليف المعاملات[5] وبهذا يبرز النهج المؤسسي الجديد لدور تكاليف المعاملات في التبادل الاقتصادي وشرح الكيفية التي تؤثر بها المؤسسات على حجم تكاليف المعاملات والكفاءة الاقتصاديه *(Coase*، 1984، *Williamson*، 2000)[6]، ليتضح بان الخلفية التي تطورت بها افكار(*Williamson*) اقتصاديات السلوك (1964) هي استكمال وتوسيع طرح (*Coase*، 1937) وقد اشتملت بحوثه منذ سنة (1970) قضايا تتعلق بالقواعد الجديدة لاقتصاد السوق، اعتمادا على التحليل المؤسساتي المقارن أي البحث عن المؤسسات التي تكون فيها تكاليف المبادلات أقل ما يمكن مركزا على دور المعلومات في السوق والتي بقيت المرجع الوحيد للفعالية وذلك من خلال إدخال فرضيات عوامل سلوكية (الرشادة المحدودة، والسلوكيات الانتهازية الأعوان الاقتصاديين....)[7]، الى جانب ما أطلق عليها اسم "هياكل الحكم" ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق، من خلال تفعيل دراسة حول آثار تكاليف المعاملات على العقود سنة 1979 وهي مفصلة بثلاثية Williamson معروفة بميزات المعاملات (خصوصية الأصول، التعدد، عدم التأكد)، حيث قام بتحليل كيف ان أنواع العقود وهياكل الحكم البديلة جزء لا يتجزأ [8].

نهج التكاليف أمر أساسي لفهم وجود الأشكال بديلة للسوق لضمان التنسيق بين وكلاء وكجزء من سوق العمل، توضح بعض الأعمال التي استلهمت من خلال عمل ويليامسون للتحكيم بين الوسائط المختلفة من التنسيق مثل الوساطة في سوق العمل ودورها في الربط بين الأشخاص الباحثين عن العمل ومؤسسات، حيث مشكلة البطالة لا ترتبط بعدم كفاية قدرات

---

[1] مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] يقصد بتكاليف الصفقات الكلفة المتحققة نتيجة تبادل اقتصادي بصفة عامة أي تكلفة المشاركة في السوق.

Mahamoud, Ismael. "Contraintes institutionnelles et réglementaires et le secteur informel à Djibouti." (2008), p 64.

[3] Some, Seglaro Abel. *Op, cit*, p 8.

https://www.capes.bf/IMG/pdf/dt_8eco-institutions.pdf

[4] Emilie, Bourdu. Op, cit, p31.89.

[5] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. The contribution of Douglass North to new institutional economics, Op, cit, p 6.

[6] Rutherford, Malcolm. Op, cit, p 181.182.

[7] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. The contribution of Douglass North to new institutional economics. Op, cit.

[8] Ménard, Claude, and Mary M. Shirley. New Institutional Economics: From Early Intuitions to a New Paradigm?, Op, cit, p 17.

وامكانيات الاقتصاد على خلق فرص عمل فقط، بل هو أيضا نتيجة لصعوبات التزاوج ما بين العروض والطلبات على العمل وتنعكس هذه الصعوبات لا سيما من خلال تواجد وظائف شاغرة ومعدلات بطالة مرتفعة في ان واحد او بالأحرى كجزء من نقص المعلومات اين عمل *Stigler* على تطوير البحث في مقالته "معلومات في سوق العمل، *Information in the labor market* " (1962) فاتحا بذلك الطريق أمام العديد من الدراسات الاقتصادية تحت اسم نظرية "البحث عن الوظيفة، *job search*" لشرح سلوكيات الوكلاء في البحث من جهة العاطلين عن العمل ومن جهة اخرى المؤسسات.

- نظرية البحث عن العمل Stigler (التجديد النظري للبطالة الطوعية)

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، وقد نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها"[1]، لتغير بذلك أحد أهم المبادئ الأساسية في بناء الفكر الكلاسيكي لسوق العمل، وفكرتها العامة تتمحور حول التكاليف المرتبطة بالبحث عن معلومات المتعلقة بخصائص العمل، وخاصة الأجور والانتاجية،يعني عدم اليقين كافة المتعاملين بالمعطيات الخاصة بهذه السوق لتأسس بذلك لأسباب تراها منطقية في تبريرها لبطالة الأفراد والتي تعتبرها بطالة احتكاكية ذات السلوك الاختياري أي رغبة الأفراد في ترك مناصب عملهم في سبيل البحث عن وظائف جديدة مناسبة لقدراتهم من جهة ومستوى أجور خاص بقدراتهم، وتتسم عملية البحث عن المعلومات بانها في الأصل الوقت اللازم للتنسيق المترتب عنه تكاليف التي يتحملها العاطلين عن العمل من ناحية الوقت المستغرق للبحث استنادا الى العديد من الخطوات المطلوبة للحصول على العمل (الحصول على المعلومات خاصة بعروض العمل وتكاليف السفر لإجراء المقابلات، وتكاليف أخرى ...)، وبينما تتوقف المدة الزمنية الخاصة بالبحث عن العمل على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع لن يتوقف الفرد عن البحث عن منصب العمل حتى يتساوى العائد أو الإيراد الحدي المتوقع مع التكاليف الحدية لاقتناء المعلومات، كما ان الوضع الاقتصاد يعكس إسقاط هذه النظرية، باعتبار أن حالة الرواج تتميز بتعدد الوظائف مما يوفر فرص أكثر في عملية البحث على عكس حالة الكساد الاقتصادي. ونجد على الخصوص الداخلين الجدد إلى السوق خاصة فئة الشباب منهم تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة لانعدام خبرتهم بسوق العمل، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة وبالتالي نجدهم يتعرضون لفترة بطالة أطول[2]، ومن ناحية أخرى تسعى المؤسسات التي تفضل الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة الى اختيار أفضل مرشح لمنصب وبراتب معين مما يدفعها الى التحكيم بين المكاسب والتكاليف المتعلقة باختيار المرشح اضافي وتكاليف البحث تمتد الى مراحل الفرز واختيار المرشحين (الإعلان على المناصب الشاغرة، فرز الملفات واختيار المرشحين، والمقابلات، والتعاقد...). تقوم الشركات بالبحث عن عمال طالما أن المكسب الهامشي أكبر من أو يساوي التكلفة الحدية. ولمواجهة مشكلة نقص المعلومات في سوق العمل بهدف التقليل من تكاليف اختيار المرشحين فان الاستراتيجية وحيدة ممكنة للمؤسسات هي البحث عن "إشارات" التي يمكن ان يرسلها الباحثين عن العمل لأصحاب العمل وتعبر مؤشرات على إمكانيات الإنتاجية للعمال، والتي تم دراستها من قبل نظرية الإشارة والمؤشرات لـ Spence، 1973[3].

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص244- 245.

[3] Emilie, Bourdu. *Op, cit*, p 26-28.

- نظرية الإشارة والمؤشرات

لقد قدم سبنس (1973) تفسير يتعلق بأصحاب العمل الذين يتخذون قرارات التعيين في ظل غياب اليقين، حيث يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعلومات الشخصية عن الباحث عن العمل، والتي يجب أن يستخدمها صاحب العمل ليقرر ما إذا كان سيعين هذا المتقدم للوظيفة وبأي أجر. هناك شق من الإشارات تتعلق بتلك المعلومات الشخصية والتي تعتبر ثابتا (العمر، العرق، الجنس...) بينما شق آخر منها يعتبر مرنا (التعليم، الخبرة العملية، ....) ويشير سبنس إلى أن مجالها يبقى مفتوح للتلاعب. وعلى هذا الأساس يعبر كان من مايكل سبنس (Spence، 1974) وأرو (Arrow، 1973) بعدم اقتناعهم بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري والتي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية. وبدلا من ذلك، اعتقدا بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم هو بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، ولكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية[1]، الا ان تلك القدرات او المهارات العمال المقدمة ولعدم تطابقها مع تلك المطلوبة من طرف المؤسسات تعتبر اهم اسباب البطالة (Zenou، 1997) مما تعمل على خلق مزيد من صعوبات للأشخاص الذين يبحثون عن عمل خاصة الحصول على عمل مستقر، كما ان اختيار المؤسسات لا يميل في صالح الأفراد عديمي الخبرة من الشباب خاصة الفئة التي هي بدون مؤهلات، وكبار السن العاطلين عن العمل أو فئة العاطلين عن العمل لفترات طويلة الأجل، لذلك تعتبر بعض الخصائص الفردية "إعلان ان عدم أهلية" في سوق العمل ليبرز دور سياسات التوظيف العامة، لكن في واقع الامر إن عدم تجانس المهارات التي يقدمها العمال وتطلبها المؤسسات هو مصدر لعدم توافق من حيث المهارات، ورغم ذلك نموذج الاقتصاد الجزئي القياسي يعتبر عنصر العمل سلعة متجانسة، وباستناد الى المهارات التي نحددها كمجموعة من المعارف الفطرية والمكتسبة لتحليل عدم التطابق، يتضح ان لكل فرد لديه مجموعة من المهارات الشخصية المحددة، الأمر الذي تجلى بوضوح خصوصا في نظرية رأس المال البشري (بيكر، 1964) ليتم بذلك التحقق بأن مستوى التأهيل له دور للحماية من خطر البطالة، ويفسر هذا الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو رفع مستوى المهارات المطلوبة من قبل المؤسسات.

- نظرية الرأسمال البشري

يوضح Simonnet أن اعمال كل من مينسر(Mincer، 1958) وشولتز (Schultz، 1961) هي اعمال مرجعية لبيكر حول نظرية رأس المال البشري وهذا ما أدى إلى صياغتها تدريجيا[2]، الا ان "جدور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر سنة 1776، الى جانب اعمال مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة، حيث اتضح مدى أهمية التعليم باعتباره من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات وفق سميث[3]. فالتعليم أو التدريب الرسمي عبارة عن استثمار، يكون المتوقع منه توليد أرباح من الدخل المستقبلي، كطريقة للتعويض عن تكاليف التعليم إضافة الى انه وسيلة للتمييز بين العمالة الماهرة التي تتطلب تعليما والعمالة العادية، ويرى T. W Schultz (1961) على أن إنتاجية الأفراد تتحسن إذا قرر الأفراد الاستثمار في راس المال البشري، لتطرح مشكلة نوعية العمل، من خلال مدى تقارب بين التعليم، التدريب والعمل لان مفهوم "التكوين والتعليم" ظهر مع اعمال Schultz كعامل متبق، يفسر

(1) Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1, 2002/2003, p 16.

(2) Emilie, Bourdu, Op, cit, p 31.

(3) عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، سيتمبر، 2003.

http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CA8LUX6X.pdf

هذا الفارق (أي يساهمان في الرفع من معدلات الإنتاجية) في إطار المنافسة، ويرى الكثير من الاقتصاديين على أن النظرية هي امتداد للنظرية النيوكلاسيكية والتي تخص دالة عرض العمل، فتفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة و الكفاءة المتحصل عليها و الإنتاجية المفترض أن تحصل، وتغيرات الإنتاجية على الأجور، وتشير نظرية رأس المال البشري الى ان تعلم المعارف ممكن بفضل الاستثمار في مجال التعليم والتكوين. حيث كان الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري محاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الراشد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل. وتركز نماذج رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد، وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول، وهي بمثابة الاستثمار في رأس المال المادي، ولهذا يرجع الفضل في تطوير نظرية الرأسمال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر وبيكر ليتضح ان الوكيل يستثمر في رأسماله البشري لأنه يتوقع "العائد على الاستثمار" ومن أجل اتخاذ القرار الاستثمار يقوم الوكيل بحساب تكاليف استثماره في التعليم والتكوين والأرباح المنتظرة ليتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب، كما أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال و أن التدريب يرفع إنتاجية العامل ولهذا التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية، والتكوين الأساسي يستلزم تكاليف نقدية وعندما تكون غير إجبارية تستلزم تكاليف الفرص البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب لذا يتم قياس هذه التكلفة من خلال الأجور التي يتخلى عنها الشخص عن طريق اختيار سنوات الدراسة أو ساعات التدريب الإضافية فإذا كانت الأرباح المنتظرة أعلى من التكاليف، فالفرد يقرر الاستثمار، وإذا كان العكس يقرر عدم الاستثمار، في هذه النظرية تكاليف التكوين تكون عادة مدفوعة بالكامل من طرف العامل او مدفوعة من طرف العائلة في بعض الأحيان أو من قبل الدولة (منحة دراسية على سبيل المثال..)، او من طرف الجماعات المحلية أو الخدمة العامة للتوظيف والتكوين هذا يؤثر على الخيار الاقتصادي الفردي ولقد أكدت الدراسات الحديثة أهمية دور رأس المال البشري في المساهمة بإحداث النمو والتنمية، فمناصب العمل الواجب إيجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري المتاح في البلد. وقد تحدث بطالة هيكلية فضلا عن البطالة الاحتكاكية نظرا لعدم تطابق مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل مما يتطلب في بعض الأحيان على المؤسسات تمويل تكوينات خاصة من أجل أن يستطيع العمال أن يشغلوا المناصب المقترحة[1]، وبمراعاة التكاليف التي تم تحملها من أجل التدريب وتكوين العاملين وتفضيلا لعدم خسارة أو تضيع هذه التكاليف يتم الابقاء على العمال الحاليين مما دفع إلى بروز تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين الناجمة عن الاستثمار في التعلم و التكوين وهو ما يفسره نموذج الداخلين والخارجين.

- نموذج الداخلين والخارجين (Insiders / Outsiders)

من خلال هذه النظرية تبين أن الصراع القائم يدفع رجال الأعمال إلى رفع الاجور وذلك لمراعاة التكاليف التي تم تحملها من أجل التدريب وتكوين العاملين وتفضيلا لعدم خسارة أو تضيع هذه التكاليف يتم الابقاء على العمال الحاليين، وتخلي عن فكرة التوظيف لتفادي تكاليف إجراء عمليات الاختبار والانتقاء والتدريب والتكوين، كون هذه التكاليف تعتبر رسم إضافي

(1) Emilie, Bourdu, Op, cit, p31.

تدفعه المؤسسة حتى يتم دمج الداخلون إلى صفوف العمل بها، وبالتالي الأجور المحصل عليها من طرف العمال أعلى من أجور العمالة الجديدة أو الخارجين عن سوق العمل.

لذلك فان البطالة الناتجة عن التشاورات التي تجمع رجال الأعمال في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كقضية اقتصادية هامة تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة "Insiders" التي لها دور في تحديد مستوى الأجور، مقارنة بالعمال المرشحين للتوظيف "outsiders" وذلك عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي يعانون منها، غير أن العمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل[1].

ولهذا فإن اكتساب المهارات وقدرة على التعلم طوال الحياة يمثل قضية قوية بالنسبة للأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة ولجميع القوى العاملة بشكل عام وبالموزاة مع عمليات الابتكار تميل المؤسسات إلى استبعاد اليد العاملة غير المؤهلة بطريقة منطقية كالشروط انتقاء وتصبح أكثر صرامة، مما يزيد ابراز أنواع الاختلافات بين العمال، وأوضح Blanc و Hild بأن اختيار المؤسسات يكون أقل بالنسبة للشباب بدون خبرة، الأفراد بدون تأهيل و العاطلين عن العمل الكبار في السن. أو العاطلين عن العمل لمدة طويلة. لكن المهارات المطلوبة من قبل الشركات في المجال الصناعي أصبحت أكثر تعقيدًا بعد استخدام الأجهزة الجديدة أو تقديم التكنولوجيا الحديثة على سبيل المثال، او بسبب الطلب المتزايد للمؤسسات من حيث المسؤولية والعمل الجماعي... ويشير (Perrat، 2006) إلى أن نموذج التوظيف القائم على المؤهلات تنتج عن المواجهة بين المؤهلات المطلوبة والمفترض أن يتم اكتسابها من قبل الأفراد والذي يحل محل شهادته نموذج إشارة الذي يشير إلى قدرات الفرد، ومثل هذا النموذج يحل تدريجيا محل النموذج التقليدي للتأهيل، لا سيما في الصناعة.

إن تعزيز المهارات له أثره في إبراز عدم تجانس العمال مما يشجع ممثلي الشركات والموظفين على التفكير في شبكات مهنية جديدة، وبالفعل فإن أصحاب العمل والوسطاء في سوق العمل يعملون تقليدياً للحفاظ على المؤهلات الموحدة. مع هذا النموذج الجديد، فمن المرجح أن تظهر أنواع أخرى من الشبكات القائمة على المهارات وعلى أساس تنازلات جديدة تم التفاوض عليها. وأخيرا تكون جودة المطابقة أفضل كلما كان هناك توافق أكبر بين المهارات التي يقدمها الأشخاص والذين يبحثون عن وظيفة والمهارات التي تطلبها الشركات، وبالتالي يتم تعزيز كفاءة سوق العمل والقدرة التنافسية للشركات. وغالبا ما يتم قياس المطابقة بين المهارات المقدمة والمطلوبة باستخدام دائرة المؤهلات المستوحاة من نموذج (Salop، 1979) بحيث يتم تمثيل عدم تجانس العمال والشركات من حيث التأهيل على شكل دائرة لقياس مدى عدم تطابق المهارات

الشكل رقم (III - 7): إطار تمايز المؤهلات

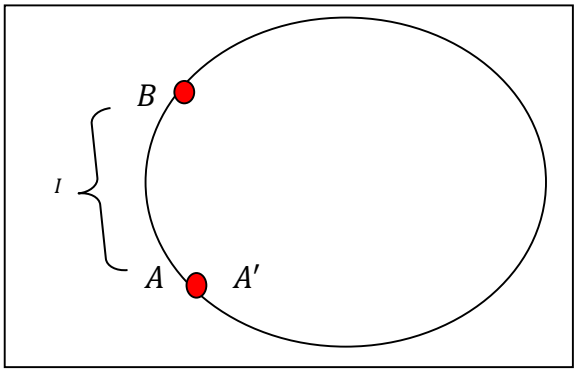

Source : Emilie, Bourdu, Op, cit, p36.

[1] Lindbeck, A., and D. J. Snower. "77ie Insider-Outsider Theory of Employment and Unemployment." (1988), p25.

إذا كان العامل (A') مؤهل حسب ما تتطلبه الشركة (A) لشغل الوظيفة التي اقترحتها، وبالتالي فان تتحقق جودة المطابقة المثلى، وحيث انه كلما ارتفعت جودة المطابقة، كانت إنتاجية العامل أفضل من ناحية أخرى، وإذا كان العامل على النقطة (A) ويقع العمل على النقطة (B) فستظهر مشكلة عدم ملاءمة او عدم الكفاية من حيث المؤهلات. والمسافة الفاصلة بين النقطتين تترجم في النهاية الى مستوى المهاراة. ويشير ثينس وزينو Thisse et Zenou (2000) إلى أن هذه المسافة (l) هي تكلفة التكيف أو تكلفة التدريب التي يجب أن يتحملها العامل مالياً إذا رغب في شغل هذا المنصب، والمسافة تشمل بين 0 و 1، كلما اقتربت هذه المسافة من (1) كلما كان عدم التوافق أقوى، حيث يحدد جورج (2010) أن هناك حدًا أقصى من العتبة لعدم كفاية مع متطلبات الشركات وازدياد هذه العتبة ازدادت عدد المراكز التي تم شغلها، وتدعم مجموعة الاعمال النظرية والتجريبية دور الموارد المعرفية التي يمتلكها الأفراد للعمل لا سيما في ما يتعلق قضية الكفاية او عدم كفاية المهارات المتاحة (المقدمة) والمطلوبة. لهذا فإن الموارد المعرفية وخاصة مستوى التأهيل، تؤثر على كثافة البحث عن وظيفة (قدرات البحث والاختيار وتحليل المعلومات).

وتنعكس حالة عدم التجانس في الاختلافات الإنتاجية التي بدورها تبرر عدم التسوية بين العمال، وهذا ما يبرز دور التكوينات الأساسية والمستمرة التي تشكل مكانة مهمة في تطوير قدرات الأفراد ومع ذلك تتضمن فرضيات تزيل مسألة دور المؤسسات والقيم التي تنقلها الأسرة أو البيئة الاجتماعية في اكتساب المهارات، وفي ظل عدم اليقين في البيئة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب التحول إلى أساليب إنتاجية مرنة واستمرار المنطق المعرفي, تكثيف المنافسة، وتعدد الطلب على السلع الاستهلاكية، وتطور الأسواق المالية أو حتمية الابتكار هي كل العناصر التي ساهمت في التغيير العميق في تطور المؤسسات من حيث المهارات المطلوبة والى جانب الموارد المعرفية يوجد ثلاثة أنواع أخرى نعتبرها شروط للالتحاق بالوظيفة منها الموارد الاجتماعية و المادية، والموارد النفسية.

❖ رأسمال الاجتماعي "(**الاقتصاد اجتماعي لـ *Granovetter* 1985**) واستخدامها للبحث عن الوظيفة والوصول الى مصادر المعلومات ودور الثقة في التنسيق بين الوكلاء و المنظمات، من خلال التطرق للعديد من النظريات المختلفة في علم الاجتماع وخاصة في نظرية رأس المال الاجتماعي (*Bourdieu*، 1980، *Coleman*، 1988) وفي الموارد الاجتماعية (*Lin* ، 1995). لذا تعريف الموارد الاجتماعية يكون من خلال القواسم المشتركة بين النظريات التي هي مناسبة للتحليل وتتحدد الموارد الاجتماعية كمورد مستمر في شبكات العلاقات التي تسهل نتيجة الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة وقد تم دراستها من قبل الرائد في علم الاجتماع الاقتصادي الجديد غرانوفيتر حيث مكنت دراسته سنة 1974 بمعرفة مدى أهمية الموارد الاجتماعية في اكتساب وظيفة بواسطة طرق البحث عن وظيفة في سوق العمل في الولايات المتحدة. وأكد أولا على ثقل العلاقات الشخصية في الربط بين الشركات والعمال، وثانيا على أهمية طبيعة الروابط وهيكل الشبكات الاجتماعية للوصول إلى مصادر المعلومات حول خصائص المتعلقة بالمواقع والمرشحين، حيث توصل ان معظم التوظيفات مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية التي تختلف تبعا لطبيعة التواصل (روابط قوية مقابل روابط ضعيفة)، ويوضح أن البحث عن عمل هو أكثر من عملية اقتصادية عقلانية، وهو جزءا لا يتجزأ بشكل كبير في العمليات الاجتماعية التي قد تعوق السعي نحو العمل.

ومن خلال مجريات المسح الذي أجراه على السكان ضواحي بوسطن من الموظفين الفنيين والتقنيين والمديرين التنفيذيين تبين ان 56% من الحالات التي تم دراستها حصلت على فرص عملها عن طريق شبكة علاقاتهم الاجتماعية، ولهذا أفضل طرق للوصول الى تلك الوظائف هي استخدام الاتصالات المهنية بدلا من العلاقات العائلية أو الصداقات والروابط الضعيفة بدلا

من روابط قوية"، هنا سلط غرانوفيتر (1973) الضوء للتمييز بين الروابط الضعيفة و قوية، فالأفراد التي تمتلك "قوة الروابط الضعيفة" تكون أكثر قدرة للتحرك في مختلف الدوائر، وبالتالي الحصول على المعلومات المختلفة للأعضاء والتي تختلف عن تلك المعلومات المتداولة بين مجموعة من الأفراد وحقيقتها هي الحفاظ على علاقات قوية، والواقع أن الروابط القوية ضمن شبكات تتكون من اشخاص مقربين اجتماعيا، وتتشارك على سبيل المثال المصالح وكذا نفس المهنة و تتطور في نفس قطاع النشاط ولذلك فإن الروابط الضعيفة تتوافق مع العلاقات التي تكون فيها الخصائص السابقة اقل قوة والتي تسمح للوصول إلى شبكات من الأفراد والمعلومات اكبر بحيث لا يمكن بلوغها من خلال الروابط القوية، لذا فان غالبية الروابط الضعيفة هي تنعقد في المسار الدراسي أو أثناء التمهين، وبالتالي يعتبر الافراد الأقل تكوين واقل مسار الدراسي لديهم درجة أقل من تكوين فرص الروابط الضعيفة، وقد أشار غرانوفيتر (1974) إلى هذا من خلال علاقات العاطلين عن العمل لانهم يرتبطون بأصدقاء يعانون من نقص العمالة وبالتالي هم محرومون من الوصول إلى المعلومات حول الوظائف، ويوضح غرانوفيتر أن العلاقات الاجتماعية والشبكات التي تشكلها هذه العلاقات تنتج الثقة باعتبارها كآلية للتنسيق، حيث هذه العلاقات تعمل على توليد الثقة وتعطيل المخالفات وبالتالي فإن تحليل هذا يدعو إلى التشكيك في فرضية ويليامسون "السلوك الانتهازي"، وتستند الثقة الى المعتقدات التي يمتلكها الأفراد والمنظمات والمؤسسات حول التصرفات والقرارات الصادرة من الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات الأخرى(سيمون، 2007)، لهذا الشبكات الاجتماعية هي قادرة على بناء الثقة بين أعضاء (غرانوفيتر، 1985). يظهر الثقة باعتبارها وسيلة لتنسيق أعمالهم وتنظيم سلوكهم، مما يقلل من خطر الانتهازية. وجود العلاقات الشخصية قادرة على بناء الثقة بين الجهات الفاعلة والتي تشكل الشبكات الاجتماعية العاملة على تقليل من عدم اليقين بشأن سلوك الوكلاء والسماح للتدفق المعلومات الموثوقة، وبالتالي عمليات التعاون السابقة بين الشركاء توفر المعاملات، حيث تتدفق المعلومات بشكل أسرع وبجودة عالية بين هؤلاء، ويمكن رؤية هذه الثقة كوسيلة للتنسيق في حد ذاتها وهي في الأصل من تؤدي إلى تقليل في تكاليف المعاملات، وترتبط إلى حد كبير بنوعية وكمية المعلومات المتبادلة بين الجهات الفاعلة (سيمون، 2007). ونجد بعض الباحثين تطرقوا الى دور الثقة في الأداء الاقتصادي وللإشارة إلى العمل الجماعي على المستوى المحلي تقودنا إلى تطوير مفهوم الثقة المشتركة بين المنظمات لتتجاوز الإطار الفردي مما يؤدي إلى سلوكيات تعاونية وتعلم جماعي تتيح روابط طويلة الأجل وتبني شبكة مترابطة من العلاقات التي يعمل حولها النظام بسلاسة وكفاءة [1].

❖ **الموارد المادية والنفسية** [2] يتأثر الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بمواردهم المادية المتاحة للحصول على فرص التوظيف ففي حالة عدم كفاية الموارد يمكن للدولة أو السلطات المحلية اقتراح سياسات أو تدابير تتيح الوصول إلى الموارد المادية مثل تطوير النقل العام، ودعم الحصول على السكن أو الوسائل المعينة على التنقل (مثل تمويل رخصة قيادة أو مجانية في النقل)، ومن جهة أخرى يتأثر البحث عن وظيفة خاصة من حيث كثافة البحث بسبب موارد النفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد Castra (2003) و Fouquereau واخرون (2010).

إن الأنواع الأربعة من الموارد اللازمة للحصول على الوظيفة (الموارد المعرفية والاجتماعية والمادية والنفسية) هي المحددات الفردية للوصول إلى العمل وتكوين لمسارات حياتهم المهنية، لهذا تشجيع تنمية الموارد الفردية (Gazier، 2003) حيث يتم تصميم السياسات العامة "لتمكين الأفراد" وتكمن في سياسة التعليم والتدريب المهني وتوفير النقل أو السكن، وبالإضافة إلى

(1) Emilie, Bourdu, Op, cit, p89-103.

(2) Emilie, Bourdu, Op, cit, p40-43.

ذلك امتلاك أو عدم امتلاك الموارد المادية المتعلقة بالحراك المكاني للتأثير على منطقة البحث عن العمل وتكلفة السفر لها تأثير على قدرة تحرك الأفراد يستخدم Le Breton (2008) المثال عن وسائل النقل العام في المناطق المعزولة.

لذلك يمكن استخدام سياسات[1] سوق العمل النشطة، كالتدريب، من خلال تطوير العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير المنظم لتحسين إنتاجية عمال القطاع غير المنظم، وفي التقديم الذي جاء في بداية الدراسة التي أعدتها الجمعية الأمريكية للتدريب والتنمية ASTD، في محاولة منها لوضع حدود جلية لمعنى التدريب و علاقته بإدارة الموارد البشرية [2]، وتعتبر المانيا من الدول الرائدة في مجال ربط التدريب بالتوظيف من خلال النمط التدريبي التوظيفي الذي أقرته الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات النظام التعليم الثنائي (Dual learning- system) والذي يركز بشكل رئيسي على الشراكة بين المؤسسات التدريبية وقطاع الأعمال[3]، وتعد "المدرسة الألمانية من اقوى المدارس التي تربط المؤسسات التدريبية بسوق العمل[4]، بإضافة الى **امريكا (من المدرسة - الى – العمل، School- To - Work)**[5] يتضح ان عملية ربط التدريب بالتوظيف السائدة في الولايات المتحدة الامريكية الان تدور حول ثلاث عناصر رئيسية، وهي تكامل التعليم الفني والأكاديمي وربط المدرسة بسوق العمل والاهتمام بالتعليم الثانوي وربط مناهجه بالواقع العلمي لكونه الرافد الذي يمد السوق بالطلاب، بينما **بريطانيا (نظام المؤهلات الوطنية) National Vocational Qualification**[6]: فان الوعي لدى رجال الأعمال بأهمية وجود عمالة عالية المهارة تستطيع أن تؤدي أعمالها بقدرات ذات مستويات عالمية عالية كان سبب الدافع لإدخال تعديلات على التعليم في بريطانيا (Stubbs، 1997)،

❖ دور كثافة أسواق العمل المحلية

لقد تم تحقق تجريبيا بأن سوق العمل في معظم البلدان مقسمة على أساس جغرافي (Zenou، 1997) وفي اغلب الحالات يتكون سوق العمل الوطني من مجموعة أسواق العمل المحلية (العمال، الشركات) ولدراستها نثير مسألة النطاق الجغرافي ذات الصلة وبمستويات الجغرافية المختلفة البلديات والإدارات والمناطق ... وهي المناطق الإدارية التي تنتشر فيها سياسات التوظيف مما يثير مشكلة بيانات حول العمل والتوظيف وتعتمد قرارات قبول أو رفض عرض العمل في جزء كبير منها على طول مسافة التنقل بين الاقامة والعمل والتكاليف المادية الخاصة بالنقل، وهو ما تم ادراجه ضمن الاقتصاد الجغرافي الجديد (Combes، 2008) والذي يوضح دور أسواق العمل المحلية في عملية التكتل وتشتت النشاط الاقتصادي حيث قام

---

[1] منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية "دليل استرشادي"، الطبعة الأولى، جنيف، 2014، ص15.

[2] عيسى بن حسن الأنصاري، تدريب وتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل نحو شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، ص 451.
unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006129.pdf
التدريب عبارة عن منظومة متكاملة تشتمل على ثلاثة مراحل أولها مرحلة الاعداد ثم مرحلة التأهيل منها المهني والوظيفي ثم مرحلة التدريب اثناء الخدمة.

[3] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 452-453.

[4] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 454.

[5] عيسى بن حسن الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 454.
ويتكون النظام من المدرسة الى العمل من عناصر أساسية تتمثل في التعليم القائم على المدرسة (school-based learning) والتعليم المبني على العمل (Work-based Learning)

[6] توجد أنواع تعليمية أخرى إضافية تتمثل في الشهادة العامة المتقدمة للتعليم (A level) وهي المؤهل الرئيسي للالتحاق بمؤسسات التعليم، التعليم المهني (Vocational Education) والمؤهل، التدريب للعمل أي مؤهلات لوظائف محددة غرض منها مساعدة على اكتساب المعارف ومهارات، المؤهلات المهنية الوطنية العامة الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-19 عاما والذين يتبعون تعليما على نظام التفرغ الكامل.

Blanc (2005) بإجراء مقارنة بين أسواق العمل في المناطق الحضرية والريفية وزيادة احتمال العثور على شخص لديه المهارات المطلوبة بزيادة كثافة[1].

❖ **دور سياسات التوظيف** تأخذ اتجاهات مختلفة يمكن أن تشمل السياسات الرامية إلى "تجهيز" الموارد البشرية للحد من "عدم توافق المكاني" و "عدم توافق المهارات" ويمكن أيضا أن يكون للسياسات من خلال الأدوات النقدية وغير النقدية أي سياسات مالية ونقدية سليمة والتي يمكن ان ترافقها وضع استراتيجيات بشأن العمل اللائق تعتمد على استثمار منتج ونمو غني بالوظائف وحماية اجتماعية ذات موارد كافية و ذلك بجعل العمالة الكاملة هدفا ذا أولوية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي مما يخلق المزيد من الاتساق مع سياسات سوق العمل والعمالة والحماية الاجتماعية بهدف تسهيل عملية الربط بين الشركات والافراد الذين يبحثون عن عمل بفعل حوافز التوظيف وتبسيط الإجراءات الإدارية أو سهولة الوصول الى المعلومات سواء عن المرشحين او المناصب، والأمر ضروري لدى صياغة سياسات مثل سياسات دعم الأجور ومنح البطالة يجب أن تأخذ في الاعتبار مدى تأثير هذه السياسات على جدية العاطلين في البحث عن عمل، وعلى التزام أرباب العمل بالتشغيل والتدريب مقابل الدعم المقدم لهم.

يبرز بذلك الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) دور العمل الحكومي في حل المشاكل المطابقة في الاسواق العمل المحلية فاتحا المجال للدراسات حول تنوع هياكل الحكم وبالتالي تنوع ترتيبات المؤسسية واستمراريتها هو الحل الأنسب، لجعل التنسيق أسهل بين وكلاء بشكل عام، عن طريق وضع أجهزة و اتخاذ تدابير كجزء من سياسة التوظيف لتزويد الأفراد" (Gazier، 2003)، ولا سيما الحد من معلومات ناقصة[2].

3.3. ديناميكيات التغيير المؤسسي لدوغلاس نورث[3]

يبين دوغلاس ردود الفعل بين هياكل الحكم ومؤسسات الحكم حيث ان الهياكل هي مصممة من طرف الوكلاء ويمكن ان تزعزع استقرار الإطار المؤسسي والتي بدورها تتطور وتدفع اللاعبين لاختيار ترتيبات جديدة (دراسته كانت تعتمد على دور المؤسسات الفعالة فقط قبل 1990) ليطرح تساؤل اواخر الثمانينات ان سبب استمرارية المؤسسات غير الفعالة وهو ما فسره باثار تبعية المسار، حيث ان خلق المؤسسات جديدة تولد تكاليف مرتفعة وهذا هو السبب في غالب الاحيان مما يفضل التكيف مع المؤسسات بدلا من استبدلها و هذا ما يوضح الجمود المؤسسي وقوة اللاعبين المشاركين في توليد القواعد الجديدة وقضايا السلطة و الوساطة السياسية يمكن ان تمنع وضع ترتيبات مؤسسية جديدة، حسب دوغلاس هناك خيارين للتأثير على سوق العمل:

أولا من خلال ادخال ترتيبات جديدة في مجال التوظيف والتدريب والابتكار .....الخ له تداعيات داخلية وخارجية ويمكن لهذه التغييرات احداث توازن مؤسسي جديد وهذا حسب مفهوم التوازن او التكامل للمؤسسات، وفي ظل التغيير الاقتصادي أصبحت مؤسسات سوق العمل غير قادرة على حل العديد من المشاكل المعقدة، مما أدى إلى تدني مستوى أداء المؤسسات بشكل كبير ورغم أن المؤسسات تتغير ببطء لكن المسألة الصعبة من حيث إحداث التغيير المؤسسي والتي كانت محور دراسات راهنة ولا زالت قيد الدراسات غير أنه لا ينبغي الشك في أن المؤسسات يمكن أن تتغير وأن لها تأثير دائما على تنمية

---

(1) Emilie, Bourdu, Op, cit, p 45-46.

(2) أجاي شهيبر Ajay Chhibber ، "الدولة في عالم متغير"، (أسيا تكيف نفسها مع التغير العالمي)، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 03 ، 1997،ص 17.

(3) Emilie, Bourdu. Op, cit, p90-92.

أسواق العمل غير أن ذلك يحتاج الى مدة زمنية طويلة نوعا ما وتختلف من دولة الى أخرى لتعزيز التغيير المؤسسي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعادة تنظيم الإطار القائم وتحسين فعالية المؤسسات ذات الصلة.

ثانيا وفق فكرة استخدام او تقليد لنماذج مؤسسية اجنبية في مجال سوق العمل وللإشارة نموذج "الامن المرن" في الدنمارك من أحسن النماذج ولكن هذه الفكرة قابلة للنجاح او الفشل وخاصة في حالة وجود اختلاف في البيئة المؤسسية، وباعتبار إصلاح سوق العمل مسالة مثيرة للجدل وهذا يعود إلى مبالغة بتنظيم سوق العمل بحيث يؤدي أي إصلاح إلى الحد من دور المؤسسات الرسمية في إدارة سوق العمل ومع ذلك نقل أو تقليد أي تجربة ناجحة بحذافيرها من دولة إلى أخرى امر في غاية الصعوبة، إلا أن استعراض أهم سياسات وبرامج التشغيل التي أسفرت عنها بعض التجارب الدولية المتوفرة تفيد لاستخلاص التوجهات الكفيلة بزيادة فاعلية سياسات وبرامج التشغيل في أي دولة، ويمكن تصنيف التجارب الدولية بين سياسات الانتقال من المدرسة إلى العمل، وسياسات التشغيل النشطة[1]، بالإضافة إلى برامج أخرى، لذا أفرزت التجارب الدولية استنتاجات متباينة حول نوع التعليم الملائم الذي يرفع من قدرة الخريج على الحصول على وظيفة، ويساهم في زيادة دخله المتوقع وفي هذا الإطار فإن تحديد أي نظام تعليمي أفضل يتوقف على المفاضلة بين ما إذا كان التعليم المهني أفضل من التعليم العام، و ما إذا كان التمهن خارج أوقات الدراسة أفضل من التمهن داخل المدرسة بدوام كامل، وتشير التجارب المتاحة إلى أن التعليم المهني يميل لرفع مستوى آفاق التشغيل و رواتب الخريجين مقارنة مع ما تقدمه مدارس التعليم العام خاصة في دول مثل ألمانيا والنمسا والدنمارك، لذا نجد أن هناك حالية توجها متزايدا نحو المزج ما بين التعليم العام و التعليم المهني [2].

- **نماذج سوق العمل النشطة:** ان تطبيق سياسات سوق العمل النشطة تختلف بين الدول وفق الأهداف المراد بلوغها، حيث يأخذ جانب التدريب المسرحين والعاطلين عن العمل من الشباب الحصة الأكبر لخدمات التشغيل ضمن 8 دول من أصل 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول الأوروبية لتتبع توزيع الانفاق على مختلف مكونات سياسات سوق العمل النشطة، وفي 7 دول أخرى، تعود الحصة الأكبر منها لخدمات التشغيل، أما باقي الدول فتخصص الحصة الأكبر من النفقات لدعم البرامج التي تتم بالمجموعات ذات الحاجات الخاصة، وبشكل عام، قد تكون سياسات سوق العمل النشطة مثل خطط التدريب والبحث عن عمل غير فعالة بوجود سياسات غير نشطة مثل المنح السخية للبطالة والتعويضات عن الفصل والأحكام الصارمة في مجال الأمن الوظيفي كما أن اقتران عدم المرونة في الأجور بمعدلات ضرائب مرتفعة على الشركات قد يؤدي إلى نتائج سلبية على التشغيل، لذا ينبغي زيادة التفاعل ما بين المؤسسات والسياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل على صعيد سوق العمل.

4.3. جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz 1997-1998

في هذا الصدد يتطرق الى أن الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر وهي المحرك للنمو الاقتصادي، إلا أنه يوجد عجز في فهم آلية عمل اقتصاد السوق، فيما يتعلق بعدم كمال الأسواق أكد ستيجلتز (1997) بشكل عام، على الدور الذي لعبته مختلف

[1] لا توجد طريقة واحدة لتصنيف برامج الإنتقال من المدرسة إلى العمل و سياسات سوق العمل النشطة يشكل العديد من برامج الانتقال من المدرسة إلى العمل جزء من التعليم النظم و المهني أي التعليم القائم في المدرسة ؛ أما باقي السياسات الخارجة عن إطار المدرسة فيطلق عليها عادة اسم سياسات سوق العمل النشطة."

[2] Ryan, Paul. "The school-to-work transition: a cross-national perspective." *Journal of economic literature* 39.1 (2001): 34-92.
يعتمد نظام التمهين الألماني بشكل كبير على مصادر تمويلية خاصة.

المؤسسات و على الخصوص الدولة في التجارب الآسيوية من خلال تعديل عدم كمال الأسواق[1]، لذا فإن الحكومات لا تستطيع ولا يجب أن تعوض السوق أو جزء منه، فالاقتصاد يحتاج إلى توفير الإطار المؤسساتي الذي تساهم الدولة في بناءه أي بنية تحتية مؤسساتية، ووفقه تأثير في سوق العمل يكون من خلال تدعيم التنمية الصناعية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي (استخدام الصحيح للعولمة وفق ما جاء به ضمن كتابه " خيبات العولمة)، ومن بين الوظائف الأساسية للأسواق هي التنسيق لان نظام الأسعار يعتبر آلية يتم من خلالها تنسيق قرارات الإنتاج لآلاف من الشركات التي يقوم عليها الاقتصاد[2]، وبالتالي أن الدور الرئيسي للمؤسسات ينبغي أن يتمثل في خفض تكاليف المعاملات من أجل خلق أسواق جديدة وتحسين كفاءة عمل الأسواق القائمة، وفي ظل التغيرات فالاقتصاديات تواجه منافسة وذلك لديناميكيات العولمة المتزايدة التي تخلق حاجة ملحة للتغيير مما ينبغي عليها التكييف وعمل على اصلاح قوانين العمل، وهذا ما تعرفه الاقتصاديات ذات الأسواق المتطورة حيث يتم نقل المعلومات بطرق أخرى كثيرة خلاف الأسعار، ومن هنا يكون للحكومة دور اكبر في إنشاء المؤسسات وتسهيل عملية التنسيق[3].

وبالنسبة لجوزيف ما بعد إجماع واشنطن يجب أن يسلم بان التنمية تتضمن أيضا زيادة في مستوى المعيشة والصحة والتعليم، التي يجب أن تكون مستدامة، وهو ما فشل فيه إجماع واشنطن المرتكزة فقط على النمو الاقتصادي. وللقيام بإصلاحات الناجعة دعا ستيجلتز إلى اعتماد تدابير كتعديل النظام المالي، الاستثمار في رأس المال البشري، نقل التكنولوجيا نحو الدول النامية وتقوية دور الدولة[4]، لان التغيير الاجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى عولمة إيجابية والتي يجب أن تكون مصممة مع أهداف النمو وتوقيتها ووتيرتها تشكل عوامل أساسية في عملية التحرير اي خلق وظائف جديدة وإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، قبل إعادة الهيكلة أو تدمير القطاعات المهملة، وتنظيم الأنظمة المالية قبل تحرير الأسواق، كما ان فتح الحدود يجب أن يتزامن مع قدرة الاقتصاديات الوطنية على مواجهة المنافسة، لذا كل إصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الوطني، التاريخي، الموارد و تطلعات الدول، وتحول اقتصادي يجب أن يتم في إطار تغيير نظامي "chengement systemique" لان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون عميقا ومستداما إلا إذا كان يرتكز على التحول السياسي والاجتماعي.

ان اعمال السابقة كان لها دور في بروز تحليل أسواق العمل خاصة في ظل العمل الذي قدمه الخبراء الثلاثة[5] بيتر دايموند Peter A. Diamond، ودال مورتينسين Dale T. Mortensen، وكريستوفر بيساريديس Christopher A. Pissarides، والذي حسن من فهم "أسواق البحث" التي تحدث فيها احتكاكات، مما ساهم في "تطوير نظرية جديدة للبطالة" (قوى البحث والاحتكاكات) وتركزت أبحاث هؤلاء الخبراء حول البحث عن الأسباب التي نقلت ملايين العمال إلى صفوف البطالة، وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية على سوق العمل، وذكر كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تساهم بشكل أحسن في التخفيف من حدة البطالة، لماذا يمكن أن يكون هناك معدل بطالة مرتفع، ووظائف خالية في الوقت ذاته، ومتى يمكن أن يتوقف العاطل عن البحث، واهتمت أعمال الخبراء الثلاثة بالنواقص والاختلالات التي تشوب "ديناميكية سوق العمل

(1) Hammouda, Hakim Ben. "Renouveau structuraliste: contexte, intérêt et limites." *Mondes en développement* 1 (2001): 37-46., p.43

(2) البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق أسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الدين الشامي، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاقتصادية، أبو ضبي، 2000، ص 124

(3) البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق أسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

(4) Berr, Eric, and François Combarnous. Op, cit, p29.

5 الخبراء الثلاثة منحت لهم جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2010 لأعمالهم حول تحليل الأسواق.

"الاحتكاكات" في الأسواق، ليركزا على صعوبة التلاقي بين الشركات والعاطلين عن العمل. وتنجم البطالة عن "مشكلة تزاوج". والواقع بما أن ما يملكه هؤلاء وأولئك من معلومات ليس كاملا استنادا الى اعمال رونالد وويليامسون حول التكاليف أي نظرية التكاليف والعقود، حيث كلما طال الوقت في عملية البحث عن العمل وتتزايد الكلفة وهذا ما يؤدي برأيهم إلى البطالة. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات، كلما كان التوظيف يتسبب بمشكلة، كلما تراجع الاهتمام بخلق مناصب عمل.

5.3. رودريك Rodrik (2005) أسيموغلو وروبنسون Acemoglu et Robinson (2005) [1]

أثبتت التجارب الدولية أن تنفيذ الإصلاحات الشاملة التي تتجاوز سوق العمل لتشمل إصلاحات في أسواق أخرى مثل تحرير سوق السلع والخدمات وسوق رأس المال، وتشجيع المنافسة فيها، لها آثار إيجابية على سوق العمل وعلى التشغيل.

والبلدان تحتاج إلى مؤسسات دائمة لسوق العمل من أجل إدارة التغيير، وتكيفها حسب الظروف الخاصة بكل دولة، وذلك بدعم الوظائف الإنتاجية القائمة، وتصميمها الجيد للوفاء بالهدف المتمثل في التنسيق وتحكم تفاعلات في المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتحدد قواعد في المجال السياسي.

(MSI) market-supporting institutions المؤسسات الداعمة للأسواق ونصنفها الى:

(MCI) Market-creating institutions المؤسسات التي تنشأ الأسواق (حقوق الملكية، تنفيذ العقود).

(MREGI) market-regulating institutions المؤسسات التي تنظم الأسواق (المنظمين، وآليات تصحيح إخفاقات السوق).

(MSTABI) market-stabilizing intuitions المؤسسات التي تعمل على استقرار الأسواق (مؤسسات التنظيم والإشراف).

(MLEGI) market-legitimizing institutions المؤسسات إضفاء الشرعية على الأسواق (الديمقراطية و مؤسسات الحماية و التأمين الاجتماعي).

لذا على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الأدبيات الاقتصادية نقاشا حيويا ومتناميا بشأن دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي، كما أن هذا النقاش كان حاضراً أيضا في أدبيات اقتصاد العمل حيث تم وصف وتحليل تجانس مؤسسات سوق العمل، وعلى الرغم من تزايد عدد الدراسات في هذا المجال، فإن الأدلة المتاحة في الأدبيات لا تزال غير حاسمة وغالبا متناقضة وكما أنه ليس هناك شكوك في أن مؤسسات سوق العمل لها أهمية، ولكن "لماذا وجدت مؤسسات سوق العمل على ما هي عليه لتكون البنية الحالية على الرغم من تأثيرها غير المواتي في بعض الأحيان على أداء سوق العمل، ومن الجدير التنويه باقتصاديات البلدان النامية حيث تم إعادة بناء مؤسسات سوق العمل بشكل شامل في بداية الفترة الانتقالية وتمت مراجعتها بشكل كبير في السنوات اللاحقة و هو ما غير نتائج سوق العمل بشكل كبير ومتباين في هذه البلدان خاصة في مرحلة التحول الاقتصادي والإصلاحات التي تم إجراؤها من أجل تحسين أداء الاقتصاد الكلي وتحويل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والتي عرفت بإصلاحات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادي، وقد عرفت مجموعة هذه الترتيبات للإصلاح الاقتصادي من قبل البنك والصندوق باسم "توافق واشنطون Washington Consensus". ليظهر بأن توازن السوق يتأثر بالعديد من المؤسسات، فهناك مؤسسات تعمل على خفض معدلات البطالة وتساهم في رفع العمالة وبالتالي المؤسسات تؤثر على أداء سوق العمل والاقتصاد ككل، وهناك مؤسسات تشكل عقبة أمام أداء سوق العمل مثل (الحماية الاجتماعية والسياسة العمالية،...) و أن تعزيز الإصلاحات التي تم تجاهلها من قبل العقيدة الليبرالية، يدفعنا إلى خفض التفاوت في الأجور وليس زيادة الفارق من خلال تكثيف آليات الحوافز والمفاوضات الجماعية، وفي هذا المنظور فإن سياسات

[1] Keneck Massil, Joseph. Op, cit.

تعويض البطالة لا تتعارض مع معدلات البطالة إلى جانب سياسات العمل النشطة والفعالة، وعموما فإن المتوقع من الإصلاحات التي أجريت في سوق العمل كانت نتيجة لعملية التحول للجانب الاقتصادي والسياسي. على الرغم من أن تحليل محددات الجودة وأثارها على أداء سوق العمل موجود في الأدبيات ويتم إجراؤها فقط للبلدان المتقدمة للغاية حيث العمليات التشريعية الديمقراطية والتي تغيرت بشكل كبير في السنوات العشرين الأخيرة. حيث أنه هناك ظواهر تكميلية بين المؤسسات والسياسات يعني نظام مؤسسي بوصفه التجمع الذي يوثر على أداء سوق العمل وبالتالي هذا المنظور غني لتحليل علاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي، حيث ارتكزت العديد من الدراسات على التكامل بين المؤسسات، كون الأدبيات الموجودة مؤخرا بأغلبية ساحقة تشير إلى التأثيرات المباشرة للمؤسسات على النمو(ترجمت الى إصلاحات الجيل الثاني الأكثر مؤسساتية) والتي تتجاهل إلى حد كبير الدور غير المباشر للمؤسسات وتأثيرات التفاعل بين الأبعاد المؤسسية المختلفة في التأثير على عملية النمو على المدى الطويل. وتشير مختلف المجالات إلى أن المؤسسات مترابطة في توازن كامل، مع أي تغييرات في مجال واحد قد تؤثر على بقية المجالات ما يسمى "فرضية التكامل المؤسسي"، وذلك باستخدام تصور رودريك[1] (2000، 2005) لتفكيك المؤسسات الداعمة للسوق(MSI) إلى المؤسسات التي تنشأ الأسواق (MCI) والمؤسسات التي تعمل على تنظيم الأسواق(MREGI) ومؤسسات تضمن استقرار الأسواق (MSTABI)، و مؤسسات تضفي الشرعية على السوق (MLEGI).

كما أن نماذج النمو الأخيرة تتنبأ بأن المؤسسات يمكنها أن تعوق الاقتصادات في أقل توازن مثالي، وذلك من خلال منع انتقالها نحو توازن جديد أفضل يتميز بالتكنولوجيا المتقدمة ومسار النمو المرتفع. وبالإضافة إلى الأبعاد المتعددة للمؤسسات يتضح لنا أن ضعف البعد المؤسسي الأساسي الذي يعوق الاقتصادات في مسار النمو المنخفض والذي سيؤثر أيضا على وظائف الأبعاد المؤسسية الأخرى من خلال التكامل المؤسسي.

ويستند هذا النموذج الحديث من مؤسسات النمو المناسبة على حجج من قبل Acemoglu وآخرون 2006 و Aghionو Howard 2009، حيث ضعف الجودة المؤسسية يمكن أن يعرقل ويعوق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من ترتيب نمو غير ملائم (أي استراتيجية النمو القائمة على الاستثمار) إلى توازن أفضل (أي الابتكار على المدى الطويل).

ونظرا لوجود اختلافات في نمو اقتصاديات الدول، فالمؤسسات التي تدعم عملية النمو تتمثل في المؤسسات التي تخلق الأسواق رغم أن هذه المؤسسات ضرورية لوجود اقتصاد السوق وتحسين أدائه، إلا أنها لا تكفي لاستدامته، وفي هذا الصدد تكمن أهمية النظر في الأبعاد التكميلية الأخرى للمؤسسات الداعمة للسوق في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الحفاظ على أداء أفضل وكفاءة أكبر للأسواق. فالمؤسسات التي تنظم السوق هي إحدى المؤسسات التي تعمل على توفير أطر تنظيمية، مثل السلع والخدمات والعمالة والأسواق المالية...، وهكذا من المتوقع أن تتفاعل مختلف الأبعاد المؤسسية مع بعضها البعض في التأثير على النمو الاقتصادي. ويجادل Aoki2001 و Amble 2000 و Boyer 2005 بأن هناك روابط استراتيجية وأوجه تكاملية في مختلف مجالات المؤسسات التي تشكل معا جزءا لا يتجزأ من التوازن المترابط، حيث يعني أن تلك البلدان ذات مسار النمو المنخفض، والذي تحدده القيود الضعيفة (أي المؤسسات التي تخلق الأسواق) من المرجح أن تكون قد عانت من صفات ضعيفة في تنظيم السوق واستقرار السوق، وحتى المؤسسات التي تضفي الشرعية على السوق، مما يعزز وجود توازن منخفض في النمو.

[1] Slesman, Ly. "Market-Supporting Institutions, Institutional Complementarities And Economic Growth: New Evidence On The Nonlinear Relationship." (2017).

وهنا تبرز أهمية تحسين أداء المؤسسات بالنسبة لعملية النمو في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصاعدة و المتقدمة وفق Owen وآخرون 2009، وبالتالي مختلف المؤسسات الداعمة للسوق ليست مستقلة بل تكمل بعضها البعض، وهو ما يتفق مع النتائج المحققة والتي يتم تفسيرها على سبيل المثال من خلال نصيب الفرد من الدخل ضمن اقتصاديات الأسواق الناشئة، ولاسيما اقتصاديات شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة (التي وجدت أنها تنتمي إلى نظام MCI منخفض) تفشل في الانتقال إلى المجموعة ذات الدخل المرتفع في حين أن كوريا الجنوبية وسنغافورة (التي تنتمي إلى نظام MCI العالي) نجحت في الانضمام إلى اقتصاديات الدخل المرتفع. وباختصار نلاحظ أن عملية مستمدة ساهمت في تحسين نوعية المؤسسات وتحقيق نمو أعلى على المدى الطويل ولكن يبدو أن هذه الآثار غائبة في البلدان التي تنتمي إلى نظم الدخل المنخفض.

وبناءا على ماجاء في الدراسات السابقة لمشاكل الجودة المؤسسية ودورها في تحقيق اثر على اداء سوق العمل تم وضع المخطط التالي وفق منهج الاقتصاد المؤسساتي

الشكل رقم (III - 8): الابعاد المؤسساتية الداعمة للأسواق (بما فيها سوق العمل)

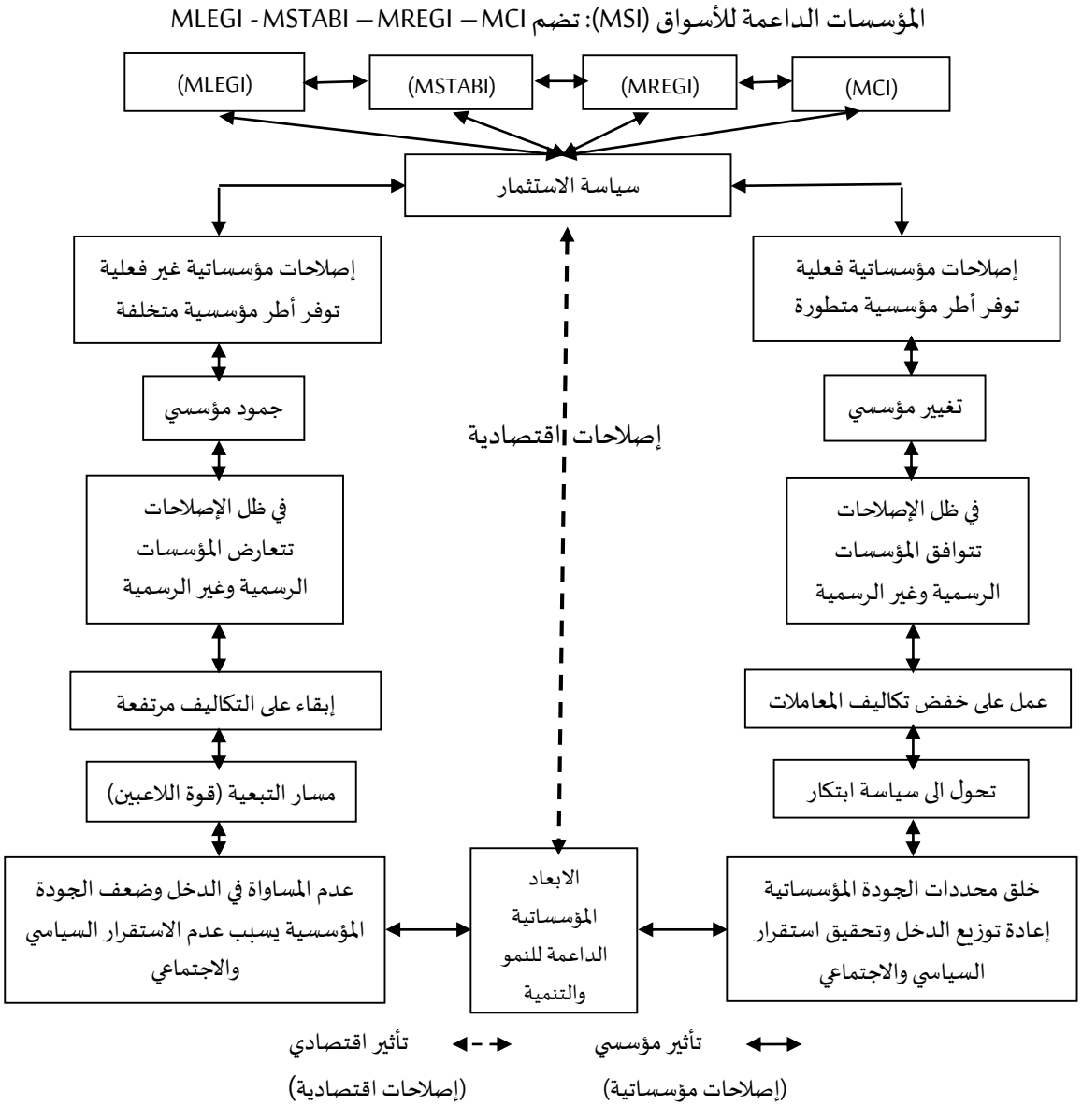

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الدراسات السابقة.

إن أهمية الابعاد المؤسساتية تكمن في مدى تماشي الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية وتأثيرها على أداء الأسواق خاصة سوق العمل ونجاحها يقاس بما يستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دور عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان، وفي ظل التطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة يتم إجراء مقارنات بين دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة تخصصت منظمات دولية مختلفة في اصدارها تبعا لتقارير ومن أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة مؤشرات الحوكمة (مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، مبادئ حوكمة الشركات المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات التنافسية العالمية، مؤشر المخاطر القطرية.

- أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة

❖ **مؤشرات الحوكمة (مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي)**

أطلق على هذا المؤشر اسم المؤشرات العالمية للحوكمة (Indicators Worldwide Governance) أو اختصارا WGI، وبفضل جهود كوفمان وزملائه يحتوي هذا المؤشر على ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة هذه المؤشرات كالتالي[1]:

- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of corruption) (CC): يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة ويشمل كل أشكال الفساد، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح.

- فعالية الحكومة (Government Effectiveness) (GE): يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام بها.

- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political stability and absence of violence) (PV): يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.

- جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality) (RQ): يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

- سيادة القانون (Rule of low) (**RL**): يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع ومدى تطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.

- التعبير عن الرأي والمساءلة (Voice and Accountability) (VA): يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع (تكوين الجمعيات) وحرية الصحافة.

تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحوكمة لدولة ما، وذلك من خلال دليل المؤشر حيث يسمح الترتيب المئوي (0-100)percentile rank بترتيب الدولة ومقارنتها مع الدول، حيث ان الصفر يوافق أدنى ترتيب

[1] بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي "المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بي بوعلي الشلف، الجزائر، 2014، ص12-13.

و100% يوافق أعلى ترتيب وعلى هذا يتم تقييم القيمة أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50 % وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من 10 % وضع مقارن ضعيف، أقل من 10% وضع مقارن ضعيف جدا، اما تقديرات الحوكمة (Governance score) تقاس بسلم يتراوح من – 2.5 إلى 2.5 + القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل[1].

❖ **مؤشر مدركات الفساد**

مؤشر مدركات الفساد أو مؤشر أسعار المستهلك أحد أهم المعايير التي يتم فيها مراقبة حكم الشعب للشعب وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم تهتم بقضايا مكافحة الفساد، ويرمز له اختصارا (Corruption CPI -Perception Index)[2]، وهو من أكثر مشاريع منظمة الشفافية شهرة، حيث تقيم وترتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه حيث يسأل رجال الأعمال عن تصوراتهم عن تأثير الفساد في بلادهم، لهذا يعتبر مؤشر مدركات الفساد وسيلة لتعزيز مفهوم مستويات الفساد بين دول العالم، تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط إلى صفر، حيث أن مؤشر 10 يعني نظيف كليا (أو بمعنى آخر انعدام الفساد حسب تعريفه)، وصفر يعني فاسد كلية أي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة وهذا قبل سنة 2012، ليتم فيما بعد اعتماد مقياسا يبدأ بدرجة 0 (درجة عالية من الفسادالمدرك) الى درجة 100 (درجة دنيا من الفساد المدرك)، ويلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أكثر أهمية في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، وذلك نسبة إلى احتمال تغير الترتيب تبعا لتغطية الدول (زيادة أو نقصان) حسب توفر المعلومات، مما يميل المؤشر الى التركيز على الفساد في القطاع العام ويعرفه بأنه" سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة".

❖ **مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال**

يصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية سنويا تقريرا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال، وهو أداة يتم استخدامها عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، وقد غطى التقرير الصادر سنة 2014 عشر مجموعات من المؤشرات في 189 بلد[3].

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة ببدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري وذلك من حيث مدى تطابقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة، ويرتب تقرير ممارسة الأعمال (2010) البلدان من 1 إلى 183 في كل موضوع من الموضوعات العشرة[4].

❖ **مؤشرات التنافسية العالمي**

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل مقارنات مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية و العالمية حيث يعتبر مؤشرا

[1] World Bank, governance indicators

[2] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

[3] البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006-2014،

[4] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إدارة البحوث والمخاطر القطرية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، وبافتراض ان الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار وكون أن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية تكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها أسرع من الدول الأقل تنافسية، يحتوي تقرير التنافسية على 12 محور (مؤشرات اقتصادية رئيسية) موزعة في ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم المتطلبات الأساسية Basic requirements ولها اربع محاور على النحو التالي(المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي)، المجموعة الثانية محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers تضم المحور الخامس الى غاية المحور العاشر على التوالي(التعليم العالي والتدريب، كفاءة السوق، **كفاءة سوق العمل**، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق)، اما المجموعة الثالثة فهي عوامل الابتكار والتطوير (Innovation &Sophistication Factors) وتضم المحورين الحادي عشر والثاني عشر على التوالي(تطور بيئة الأعمال، الابتكار).

وهناك مؤشر التنافسي العربي الصادر عن صندوق النقد العربي والذي يهتم بتنافسية الاقتصاديات العربية حيث يعتمد الإطار القياسي للتنافسية على مؤشرين رئيسين، هما مؤشر الأداء الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار وهو موضح ضمن الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (III - 9): المؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية

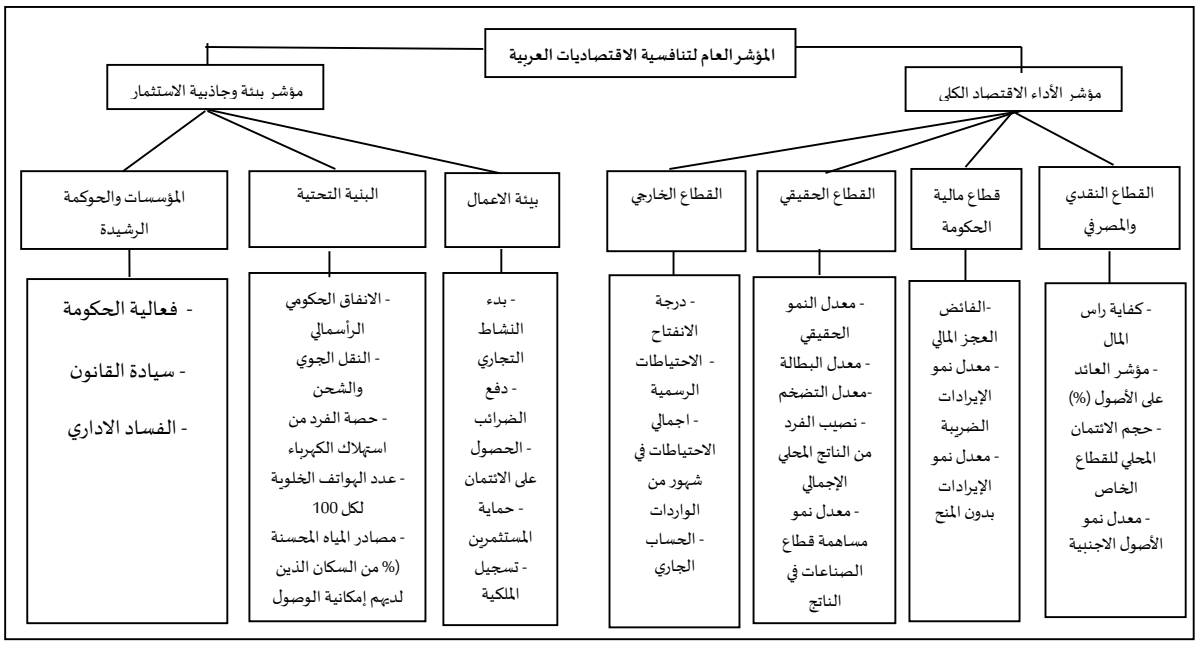

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني، الكويت، ابريل- يونيو2017.

وفيما يلي المراحل الرئيسية الثلاث للتنمية الاقتصادية التي تقابل هذه المعايير[2]

- الاقتصاديات القائمة على الموارد الأولية أو الأساسية: في المرحلة الأولى يكون الاقتصاد قائما على الموارد الطبيعية وتتنافس الدول على أساس الموارد المتوفرة لدى كل منها، وهي تنقسم بشكل أساسي إلى اليد العاملة غير الماهرة والموارد

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني، الكويت، ابريل- يونيو2017.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي واثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص130-134.

الطبيعية. وتتنافس الشركات على أساس السعر حيث تبيع منتجات أو سلعا اساسية وتعكس انتاجيته الضعيفة من خلال تدني الأجور التي تدفعها. وتحتاج المحافظة على التنافسية إلى مؤسسات عامة وخاصة تعمل بشكل جيد. وبنية تحتية متطورة، وإطار اقتصادي مستقر وقوة عاملة كبيرة ذات صحة جيدة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بمايلي: المؤسسات والبنية التحتية والاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي أو الابتدائي.

- **الاقتصاديات القائمة على الكفاءة التشغيلية:** مع تسارع وتيرة التطور وزيادة الأجور، تنتقل الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة حيث تطور عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتزيد الشركات من جودة إنتاجها وفي هذه المرحلة فإن التنافسية وإيجاد الثروات يعتمدان إلى حد بعيد على التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق البضائع وسوق العمل والأسواق المالية المتطورة ووجود سوق محلي أو أجنبي والقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة. وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أو فعالية السوق، كفاءة أسواق العمل، تطور السوق المالي، مستوى الجاهزية التكنولوجية أو التقنية السوق.

الاقتصاديات القائمة على الابتكار: مع انتقال الدول إلى المرحلة القائمة على الابتكار، يمكنها المحافظة على مستويات أعلى للأجور ومستويات المعيشة في حالة قدرة شركاتها على المنافسة مع المنتجات الجديدة والفريدة، ويجب على الشركات في هذه المرحلة المنافسة من خلال الابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة ومختلفة باستخدام أحدث عمليات التصميم والإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق، وتتمثل الركائز الأساسية في هذه المرحلة بما يلي: مدى تقدم الشركات أو المؤسسات والابتكار.

❖ المؤشر المركب للمخاطر القطرية (ICRG)

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية عن مجموعة (PRS-The Political Risk Services) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة، يتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقيم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر[1]، ودرجة المخاطر مقسمة من (0 إلى 100) درجة والتي تنخفض كلما ارتفع المؤشر، ومن بين المؤشرات المؤسساتية الصادرة عن (ICRG) (مؤشر مخاطر الاستيلاء على الملكية، مؤشر عدم احترام العقود، مؤشر تفشي الرشوة في الأوساط الحكومية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر نوعية جهاز البيروقراطي).

ومن خلال كل هذه المؤشرات سيتم التركيز في الفصل الموالي على اسهامات الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في تجسيد الابعاد باستناد الى مؤشرات الحوكمة الى جانب محور المؤسسات وهو المحور الأول، وكذا المحور الثالث استقرار الاقتصاد الكلي والمحور الرابع الصحة والتعليم الأساسي وهي المتطلبات الأساسية الأربعة للمجموعة الأولى(التنافسية)، كما انه نتطرق الى المجموعة الثانية محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers من خلال المحور الخامس التعليم العالي والتدريب، و المحور السابع كفاءة سوق العمل، مع الاعتماد على تحليل واقع سوق العمل وفق الأداء الاقتصاد الكلي و مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار لصندوق النقد العربي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2009.

خلاصة الفصل

إن الدراسات النظرية لواقع سوق العمل والبطالة على اختلاف ايديولوجياتها المذهبية نجدها نابعة من حقائق ومعطيات واقعية قد بنيت عليها خلال ظرف زمني معين، ولهذا نجد الاختلاف في بعض الأحيان يكون جوهري من نظرية إلى أخرى ومن مذهب إلى آخر، ولهذا يعتبر الوقوف على الإطار النظري لسوق العمل ذو أهمية بالغة لدى صناع القرار والخبراء الاقتصاديين لرسم السياسة الاقتصادية، بحيث تطرقنا من خلاله لأهم المحطات التعريفية والنظرية في الفكر الاقتصادي للعمل وسوق العمل والتوازنات والاختلالات الحاصلة فيه، أين أخذنا حيزا كبيرًا في التفسير النظري بعد التعريج على المفاهيم العامة للعمل والمؤشرات والمقاييس الخاصة بسوق العمل، ويتضح من خلال النظريات الاقتصادية أن هناك تباين في الرؤى لذلك اقتصرنا على أهم المذاهب والنظريات التي تعبر عن وجهة معينة على غرار المذهب الكلاسيكي والكينزي بالإضافة إلى بعض النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل بهدف استخلاص أهم الأفكار التي من شأنها أن تضيفي الطابع التحليلي للموضوع.

تعتبر محاولة الإلمام قدر الإمكان لهذه النظريات من خلال تحديد المفاهيم وكذا آليات عمل بها والأهداف المرجوة منها، تضعنا أمام جملة من المعطيات النظرية، والتي يصعب اسقاطها للأسف في البلدان النامية حتى وإن اختلفت درجات التفاوت بين هذه البلدان على عكس ما لها من نتائج في البلدان المتقدمة، وهذا لا يعني أن هذه الأخيرة تحصل بالضرورة على نتائج إيجابية عند التطبيق وإنما المراد هو ملائمتها للواقع بحد ذاته الذي تعرفه البلدان النامية، والمقصود من ذلك هو غياب الطابع المؤسساتي الذي يراعي كل الجوانب المختلفة ليكون كفاءة اجتماعية او على اقل قواعد رسمية وغير الرسمية يتم انشائها للمساهمة في انجاز الاهداف المتوخية للمصلحة العامة يمكن تحقيقها عبر الدولة والسوق وكذلك انطلاقا من التركيبات المؤسساتية للمجتمع المدني أي التجمع الذي يؤثر على اداء العمالة والبطالة وتوقعاتها المستقبلية للتوظيف.

هذا يعكس لنا مدى حرمان علم الاقتصاد من أهم الأدوات التحليل الاقتصادي المتمثلة في "المؤسسات"، مما يجب اعادة الاعتبار إلى الفكر المؤسسي ليطفو على واقع الاقتصاد فكرا وممارسة، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى ابراز مكانة الاقتصاد المؤسساتي من خلال فتح المجال واسع أمام العودة القوية للمؤسسات لتفسير وتحليل مختلف الظواهر والمشاكل التي يعاني منها سوق العمل في الدول النامية جراء الاختلالات التي شهدتها بفعل الانظمة الليبرالية و إبراز هذا التطور في السيرورة النظرية للفكر الاقتصادي وعليه إن عملية اصلاحات واقع سوق العمل ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسساتية -بامتياز- لا يمكن تهوينها أو إغفالها في إحداث تغيير مؤسسي معمر ومستديم، وبهذا ان اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة الى مدى توفر الموارد الطبيعية والامكانات المالية بل في جودة ادارة المؤسسات بأنواعها.

في هذا الفصل وبعد دراسة الأساس النظري لسوق العمل والبطالة ومحاولة معالجة مختلف الآراء المتعلقة بها سنحاول القيام بتحليل واقع سوق العمل في الاقتصاد الجزائري، وذلك بدراسة أهم النقاط التي نراها ضرورية، بدءا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر ومدى تأثيرها على مستوى التشغيل والبطالة إضافة إلى دراسة تحليلية لهيكل البطالة، خصائصها وأسبابها ومع عرض مختلف الأجهزة المؤسسية التي اعتمدتها الجزائر ومدى فعالياتها في سوق العمل، والمشكلة المثارة تتعلق بالسببية العكسية هي أن من المرجح في هذا السياق وجود تأثير متبادل بين الابعاد المؤسساتية الجيدة والأداء سوق العمل.

الفصل الثالث:

الأبعاد المؤسساتية الداعمة والمنظمة لسوق العمل في الجزائر

تمهيد

خلال عقد مضى ولاسيما في السنوات الأخيرة، كانت الجهود منصبة على البحث في الإطار التوازني لسوق العمل، والجدل حول معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة التضخمي، هو ما جعل قضية المرونة في سوق العمل من القضايا الأساسية التي تتعلق بجانبين أساسيين وهما معالجة مشكلة البطالة وتحسين البيئة الاستثمارية، خاصة بعد انتقال نمط الانتاج الصناعي إلى نمط مرن بعد أن كان نمطاً جماعياً (Kilicaslan و Taymaz، 2005) إضافة إلى اعتبار العديد من الأوراق أن عوائق (عدم مرونة، قواعد الفصل وحق العمل، وايضا الحماية الاجتماعية وسياسات التوظيف والمؤسسات وتحدياتها بالنسبة لها لتحليل الوظائف وفق الكفاءات الاستراتيجية للمؤسسة، والتغيير المؤسسي) بسوق العمل، من الأسباب القوية التي تؤدي إلى تعميق مشاكل في الاقتصاد.

وترتبط مشاكل سوق العمل بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، سواء لجهة التأثر أو لجهة التأثير بمعنى أن مشاكل (تزايد معدلات البطالة، انكماش فرص العمل....) تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وإلى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف أو عدمه)، فيما تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقر والتوزيع وانتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة أخلاقياً ودينياً وسياسياً.

ونسعى من خلال هذا الفصل إلى ابراز مكانة الاقتصاد المؤسساتي من خلال فتح المجال واسع أمام العودة القوية للمؤسسات لتفسير وتحليل مختلف الظواهر والمشاكل التي يعاني منها سوق العمل في الجزائر جراء الاختلالات التي شهدتها بفعل الانظمة الليبرالية و إبراز هذا التطور في السيرورة النظرية للفكر الاقتصادي وعليه إن عملية اصلاحات واقع سوق العمل ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسساتية -بامتياز -لا يمكن تهوينها أو إغفالها في إحداث تغيير مؤسسي معمر ومستديم، وبهذا ان اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة الى مدى توفر الموارد الطبيعية والامكانات المالية بل في جودة ادارة المؤسسات بأنواعها المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والادارية والتعليمية والقضائية فهي تؤثر بصورة واضحة في الاداء الاقتصادي السائد في البلد وهو ما ينعكس على أداء سوق العمل، وهذا يدعم الفكرة القائلة بان البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد.

وبناء على ما جاء في الدراسات السابقة لمشاكل الجودة المؤسسية ودورها في تحقيق أثر على اداء سوق العمل والتي سيتم توضيحها وفق منهج الاقتصاد المؤسساتي.

I. تطور مؤشرات الأداء المؤسساتي والاقتصاد الكلي في الجزائر

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الدراسات الاقتصادية التي تشيد بأهمية نظام المؤسساتي من خلال أبعاده الرامية في التنمية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبالارتكاز على نصيب الفرد من الدخل الوطني كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية، أكد العديد من الاقتصاديين على أن سوء العدالة في توزيع الدخول مرتبطة وبشدة بنوعية المؤسسات في الكثير من الدول، واهتم الفكر التنموي بدراسة دور البيئة المؤسسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي فهذا الاخير مفهومه ضيق، أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل[1]. ومن جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد، حيث تتعلق بكل من الدخل و التغيرات الهيكلية، ففي حالة التنمية الاقتصادية، إلى جانب الزيادة في الدخل القومي، يكون هناك تغيير في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلد[2]، ويشار إلى أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار التي تؤدي مجتمعة إلى خفض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي[3].

وعلى هذا سنسعى إلى تسليط الضوء على تطور مسار مؤشرات الاقتصاد وكذا التغيرات اهم العوامل الديمغرافية و تحليل اثر نوعية الأداء المؤسساتي (الأبعاد المؤسساتية) ودورها الفعال في تحسين النتائج الاقتصادية للإصلاحات السياسية والرفع من كفاءة المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ظل التغيير المؤسسي من خلال التحولات الاقتصادية و السياسية التي يشهدها البلد و كذا التغيرات الدولية، وذلك بالإجابة عن السؤال التالي ما هو اتجاه مؤشرات الأداء المؤسساتي ومتغيرات الاقتصاد الكلي و ما علاقتها بتطورات الحاصلة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1962-2017.

1. مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

للتأكيد أكثر على أثر نوعية مؤسسات الدولة على واقع سوق العمل في ظل حركة الإصلاحات التي تقوم بها، لابد من التطرق إلى اهم التغيرات الحاصلة في مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد تم اعتماد معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في هذه الدراسة.

1.1. تحليل معدل النمو الاقتصادي

ان علاقة الإصلاحات المؤسسية بالنمو الاقتصادي أعطيت لها أهمية كبرى لما لها من انعكاسات خاصة على أداء النمو الاقتصادي الذي يعد من أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر[4]، لهذا الإصلاحات المؤسسية لعبت دورا مهما في رفع معدل النمو الاقتصادي وتفسير الاختلافات في مستويات الناتج[5]، كما تجدر الإشارة إلى أهمية تسلسل الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها[6]، حيث تحتاج الدول إلى السياسات الاقتصادية التي تساعد على رفع الانتاجية والنمو

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص77.

[2] ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن، محمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص123.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018.

[4] Vijayaraghavan, Maya, and William A. Ward. "Institutions and economic growth: empirical evidence from a cross-national analysis." Clemson University (2001).

[5] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

[6] توضح عديد من الدراسات في هذا الصدد ان تراجع زخم النمو في دول جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى أن دول هذه المجموعة لم تلتزم بالتسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية زمنية، ففي حين ركزت الإصلاحات التي نفذت خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات على إصلاحات

الاقتصادي والتي من شأنها أن تعمل على ذلك من خلال عدد من المراحل، ولهذا تكون الفترة بين 1970- 2011 قد شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر وتزامنت هذه التذبذبات بظهور تقلبات حادة في أسعار النفط والتي كانت نتيجة أزمات دورية عاشتها الدول العالم، لكن ظهور أزمة المالية لسنة 1986 ساهم في انهيار أسعار النفط لتصل الى مستوى 13 دولار، ليشهد بعد ذلك الاقتصاد الجزائري تحول لاقتصاد السوق عن طريق الصدمة خلال سنوات التسعينات مما انعكس بالسلب على معدلات النمو المقدرة بـ 0.8-% خلال 1993 – 1994، وتم تحقيق معدلات نمو متواضعة بزيادة 18%بين 1994-1999 بعد تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وانطلاقا من سنة 2001 توجهت الجزائر الى إقرار التوجه نحو دعم الأنشطة الموجهة خاصة للمؤسسات والتي تزامنت مع انتعاش السوق البترولية اين عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3 % سنة 2001 إلى 7 %سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، الا ان بروز أزمة مالية عالمية سنة 2008 أزمة الرهن العقاري (جعلت أسعار النفط تتأثر بشكل واضح) وقد صاحب هذا الهبوط الحاد تراجع في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وبقاءه عند مستويات منخفضة. ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة، لتشهد السنوات المتتالية الى غاية منتصف سنة 2014 تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، لتظهر مرة أخرى في الأفق ازمة انخفاض أسعار النفط ويتأثر بفعلها معدل النمو الاقتصادي اين بلغ 3%، وعليه ان الأداء الاقتصادي وعلاقته بالبطالة يشكلان ركنين من أركان المربع السحري للاقتصادي كالدور، فكلاهما يشكل هدفا للسياسة الاقتصادية، فتراجع الاداء الاقتصادي في البلد وانخفاض النشاط عن مستوياته الكامنة، تنتج عنه البطالة بشكل عام، ولهذا سنعتمد في قياس مستوى النشاط على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)[1]، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(I - 1): بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعارثابته (الدينار الجزائري).

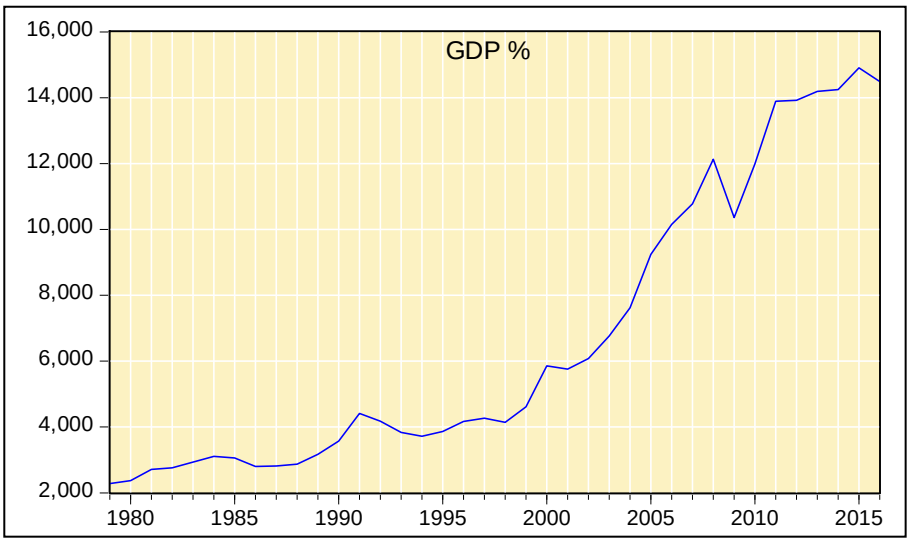

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

الاقتصاد الكلي Macroeconomic Reforms من خلال الإصلاحات في مجالات المالية العامة والسياسة النقدية وسعر الصرف وتحرير الأنشطة الاقتصادية بما يعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في دفع النمو، لم يتم التركيز في أعقاب ذلك على تبني ما يعرف بإصلاحات الجيل الثاني والتي تمس الجوانب الجزئية من الاقتصاد Microeconomic Reformns والتي تهتم بإزالة التشوهات القطاعية وتعزيز مستويات حوكمة وشفافية المؤسسات وتعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

- Rana, Pradumna B., and Wai-Mun Chia. "Economic Policy Reforms in South Asia: An Overview and the Remaining Agenda." (2015).

[1] محمد ابراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي ... الناتج الحقيقي، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6675، جانفي2012.

www.aleqt.com/2012/01/19/article_617679.html

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى انها تتسم بالتقلب بشكل واضح فمنذ الطفرة النفطية الأولى 1973 ارتفعت أسعار النفط والتي صاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى غاية 1986 اين بلغت قياساته 206.37 مليار دينار، غير أنه بدءا في التراجع سنة 1987 ما ترتب عليه حدوث تقلبات في مستوياته بفعل تراجع اسعار النفط ولم يسترد الاقتصاد الجزائري المستويات المهمة من الناتج الحقيقي إلا بحلول عام 1996، عندما بدأت أسعار النفط في التعافي مرة أخرى، هو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل خطر التعرض للصدمات الخارجية. ويرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي كانت مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية (إصلاحات الجيل الأول)، ان الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو استمر طيلة السنوات الموالية خاصة في الالفية الجديدة بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار النفط والتي دامت لأكثر من عقد من الزمان، الا ان انخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، انخفض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام 2016 أي بمعدل تجاوز 72%، وهو ما انعكس على معدلات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية وبسبب هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة والزراعة وهو ما يمثله الشكل التالي إلا أنه يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات.

الشكل (I - 2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

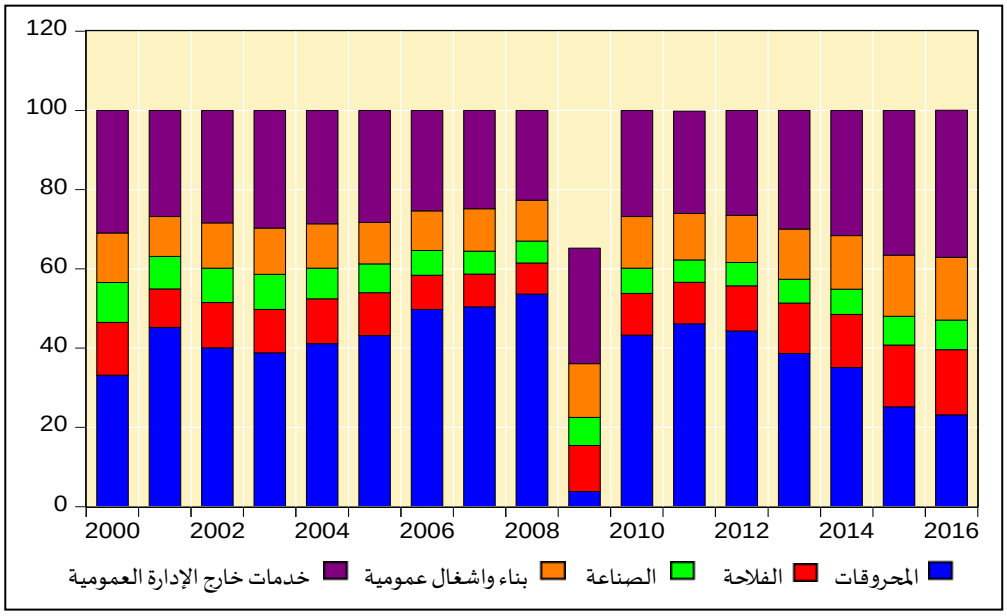

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

بالرغم من بعض التحولات في هيكل الناتج أي فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه إلا أنه يلاحظ أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر[1] لذا فهو يمثل في متوسط الفترة 2000-2016حوالي37.31% من الناتج الداخلي الإجمالي، غير أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، ونلاحظ أن الزراعة تمثل ما نسبته 10.56% في المتوسط، بينما الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 6.69 % من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، بينما بناء والاشغال عمومية شكلت في المتوسط ما نسبته 11.27% اما خدمات خارج الإدارة العمومية بلغ متوسطها 26.80%، وعلى الرغم من

[1] CNES, rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance, 2004, p 22.

التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال هشا بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا[1].

1.1.1. تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة في الجزائر

إن معدلات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن اقتصاد البلد يتعرض من وقت لآخر وبصورة كبيرة ودورية لصدمات خارجية. فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 وتوجه الجزائر مع بداية التسعينات الى تبني الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية حيث سجل تحسن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي ومع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1998 عرف الاقتصاد الجزائري نوع من الانتعاش خاصة من الناحية المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططات والمتمثلة في مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو ومخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و مخطط الخماسي الحالي الممتد من سنة 2015.

الشكل (I - 3): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة في الجزائر 1980-2017.

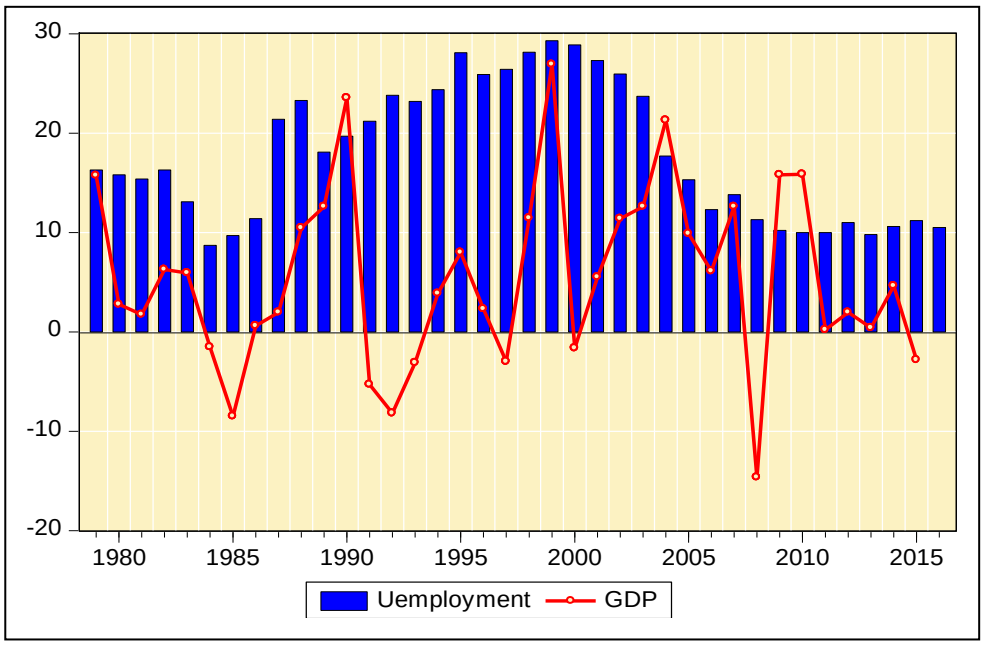

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل، حوصلة إحصائية 1962-2011)

ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), (N° 785, 2007)

البنك العالمي (WDI)

لقد أدت الصدمات الخارجية الدورية التي مست الاقتصاد الجزائري إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسب مرتفعة بسبب التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي، فكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة البطالة وهو ما يظهره الشكل (I - 3)، لكن في بعض الأحيان رغم تحسن معدل النمو الاقتصادي الا ان معدلات البطالة تبقى مرتفعة خاصة على المدى الطويل، فالنمو الاقتصادي يتحقق عن طريق تغيرات هيكلية تؤثر على هيكل الشغل في الاقتصاد، كتعويض المنتجات القديمة، تغيرات في طرق الإنتاج المتقادمة، مغادرة المواقع التقليدية للتمركز، تحويلات قطاعية لليد العاملة والمهن...الخ،

[1] وليد عبد الحميد عايب، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 2010، ص 239.

هذه التحولات تؤدي إلى خصائص جديدة لليد العاملة المحلية، وذلك بفعل تحول الاقتصاد نحو سيادة القطاع الثالث فيه، حيث تنخفض نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتأخذ مهن التكنولوجيات الحديثة والقطاع المالي وزنا متزايدا، لذا يجدر التفرقة بين التغير في مستوى التشغيل وتغير مستوى البطالة، فالنمو الاقتصادي يولد عادة ارتفاعا في الميل للنشاط أي يرفع من البطالة، بمعنى أخر نسبة كبيرة من البطالة الإضافية تأتي من كون أن إرادة الفرد في الحصول على عمل قد تغيرت، وذلك بسبب ظهور فرص جديدة أنتجها النمو الاقتصادي (الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية) وتساعده على تحسين مستوى معيشته، لهذا البطالة لا تتقلص بالرغم من النمو الاقتصادي، بسبب ما يحدثه هذا الأخير على هيكل الشغل في المجتمع[1].

2.1. تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية تستطيع تحسين أداء اقتصادها و توفير الرفاه لسكانها، و يشير (2003)[2] Daron Acemoglu أن للمؤسسات الجيدة دور في توفر مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار وبالمقابل تضبط أعمال النخبة و السياسيين و جماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الآخرين، ويبدوا هذا واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية[3] تعمل على توزيع الدخل بشكل عادل و هو ما نلمسه في دراسة Hali Edison (2003)[4] حيث قام باختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان (أفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط و تركيا، البلدان الأسيوية النامية، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي)، فتوصل من خلال بحثه أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي[5] و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل، وفي "نفس هذا السياق أكدت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على

---

[1] تومي صالح، بختاش راضية، النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية الأخرى، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، سداسية محكمة/ع(05) جانفي 2014، ص 185-186.

[2] أسيموغلو دارون، "الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003، ص 27-30.

[3] من ضمن البحوث الاقتصادية التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الاختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم نجد البحث الذي قدمه (Dani Rodrik & Arvind Subramanian، 2003)

رودريك داني و سوبرامانيان ارفيند، اسبقية المؤسسات (ماذا تعني وماذا لا تعني)، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003، ص 31-34.

[4] اديسون هالي، اختبار الروابط الروابط: ما مدى قوة الروابط بين المؤسسات و الأداء الاقتصادي؟، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003، ص 35-37.

[5] النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد على الرغم من زيادة الإنتاج. ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج وهذا في حالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص73.

الدخل"[1]، والشكل البياني التالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة 1980 إلى سنة 2017 وبالقيم الحقيقية بالدولار في الجزائر .

الشكل رقم (I - 4): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر 1980-2017.

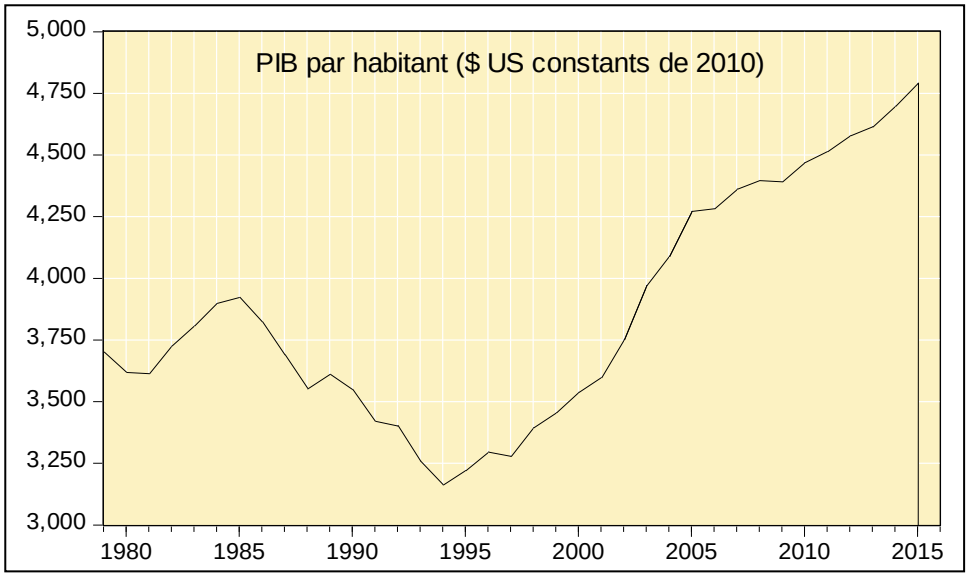

المصدر: البنك العالمي (WDI)

يتضح لنا أن نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي عرف نوع من التذبذب واللااستقرار ولم يكن يتجاوز متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج 3333.47دولار خلال الفترة 1990-1998 وهو مقدار ضئيل جدا مقارنة بالدول العربية المصدرة للنفط. لكن بداية من سنة 1999 عرف هذا المتوسط تحسن ملحوظ، ويرجع ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية بالدرجة الأولى.

3.1. اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري

يوضح تقرير للبنك الدولي أن الدول ذات السياسة الاقتصادية الناجحة هي التي تحاول تجاوز أزمات التضخم لرفع وتحفيز معدلات التنمية الاقتصادية أو استغلال الأزمات التضخمية في إعادة تحفيز التنمية الاقتصادية، لأن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي الى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وخصوصا في بعض الأحيان ينظر إليه بوصفه مؤشرا لدرجة الاستقرار السياسي، وتؤكد العديد من الدراسات وجود علاقة منضبطة وعكسية بين معدل التضخم والنمو طويل الأجل"[2]، الى جانب علاقة فيليبس الشهيرة التي تشير إلى وجود علاقة تبادلية في المدى القصير بين معدل البطالة ومعدل التضخم، إلا أنه من خلال تجربة الركود التضخمي في سنوات السبعينات، جاءت النتائج عكس ذلك وهو ما تأكده الدراسات

[1] Borner, Silvio, Frank Bodmer, and Markus Kobler. "L'efficience institutionnelle et ses déterminants." *Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique* (2004).

[2] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الأمثلة على ذلك كثيرة من بينها دراسات:

Kormendi and McGuire (1985), Grier and Tullock (1989), Cozier and Selody (1992), Fischer (1993) and Barro (1997).

مثل دراسة (PHILIP، 2014)[1] حول العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة في ماليزيا (1980-2011)، وبهذا فإن "ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة مستويات عدم اليقين ويضعف مستويات القدرة الشرائية، ولا سيما بعد تخطي معدل التضخم لمستويات محددة Thresholds[2] في المقابل، خلصت دراسات أخرى إلى أهمية وجود قدر مقبول من معدلات التضخم لدفع النمو الاقتصادي ومن ثم وجود علاقة طردية بين المتغيرين لا سيما في الاقتصادات المتقدمة حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة بما يحفز المنتجين على تشغيل عدد أكبر من العمال وزيادة الإنتاج، وفي هذا الإطار برزت سياسة استهداف التضخم كأحد الإصلاحات المطروحة على صعيد الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار السعري[3]،وبهذا تعد استراتيجية استهداف التضخم أو ما يعرف بـ Inflation Targeting من أحدث وأهم التطورات البارزة على صعيد السياسة النقدية[4]، فحسب دراسة قام بها كل من (Khan and senhadji، 2001)[5] من خلال امكانية وجود أثر العتبة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة للدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، لعينة من الدول تقدر بـ 140 دولة للفترة (1960-1998)، والنتائج التي توصلوا إليها هي أن مستوى العتبة لدى الدول المتقدمة ينتمي إلى المجال 1- 3 % أما الدول النامية في حدود 7-11% أين يبدأ التأثير السلبي لتضخم على النمو الاقتصادي، وفي دراسة لـ علي يوسفات (2012)[6] التي تطرق فيها إلى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2011 باستخدام نموذج "خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم، كانت نتيجة الدراسة أن عتبة التضخم في الجزائر هي 6%، ومعنى ذلك أن معدلات التضخم التي تساوي أو تفوق 6% لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي اشارة لكل من Akerlof و آخرون (1996) إلى أن ثبات معدل التضخم عند مستوى معتدل قد يسمح بتحقيق أقصى حد للعمالة و الناتج. في حين أن مستوى التضخم المساوي للصفر، قد يزيد بشكل ملموس من معدل البطالة الطبيعي، يقلل في المقابل من مستوى الناتج"، فالتغيرات في الناتج المحلي من الناحية الاسمية في حالة الاقتصاد الجزائري بفعل التغيرات في أسعار النفط و التي تنعكس كذلك على المستوى العام للأسعار على المستوى العالمي وتغيراتها عالميا يلعب دور بالغ في تحديد اتجاهات التضخم المحلي[7]، خاصة في حالة الاقتصاد المفتوح، لذلك عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبا خلال السنوات الأخيرة، و تحليل تطور معدل التضخم من خلال الاشكال التالية

---

(1) Philip, Abey P. "Relation between monetary announcement and Phillips Curve? An empirical study from Malaysia." Theoretical and Applied Economics 18.4 (593) (2014): 131-142.

(2) محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص17.

Papademos, l.. "The Contribution of Monetary Policy to Economic Growth", 2003.

(3) أول تطبيق لهذه السياسة في نيوزيلندا سنة 1990 (السياسة النقدية المتساهلة التي ينتج عنها ارتفاع معدل التضخم تخلق بيئة غير مؤكدة، وتؤثر سلبا على الاستثمار، وتسهم في تقلب الناتج (Acemoglu and others، 2003)

(4) محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص17.

تشير الدراسات إلى نجاح تجربة استهداف التضخم في عدد من الدول من بينها تشيلي ونيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة في خفض معدلات التضخم وتحركها في مسارات مستقرة بعد تبني هذه السياسة بما ساعد في تقليل التقلبات وتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي

(5) Khan, Mohsin S., and Abdelhak S. Ssnhadji. "Threshold effects in the relationship between inflation and growth." IMF Staff papers 48.1 (2001): 1-21.

(6) علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

(7) محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي.. الناتج الحقيقي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (I - 5): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1970-2010)

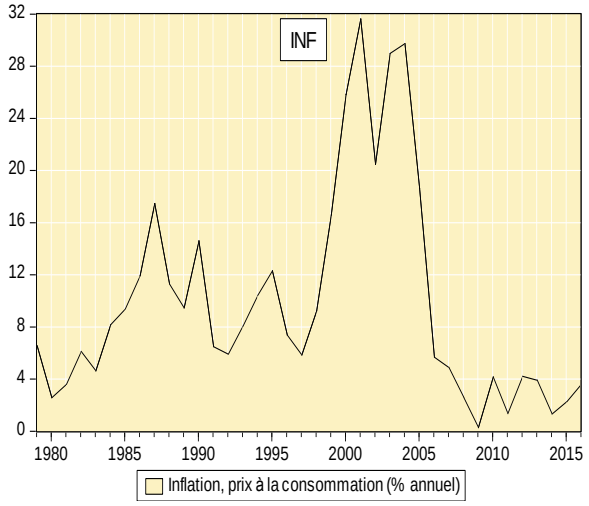

الشكل رقم (I - 6): اتجاه البطالة والتضخم والنمو في الجزائر (2017-1980)

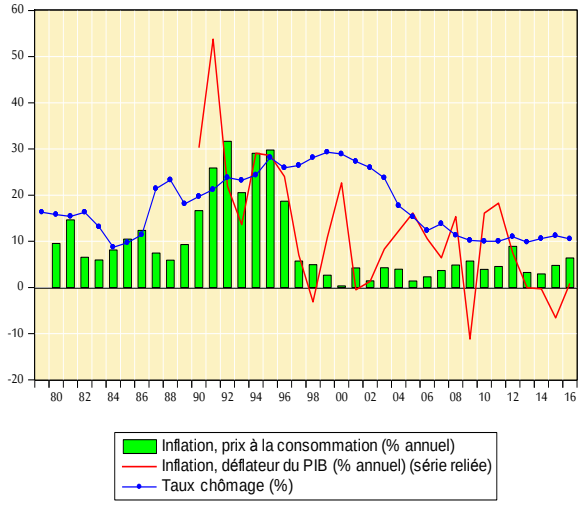

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

Indicateurs du développement dans le monde

نلاحظ من خلال الشكل(I - 5) أنه معدلات التضخم سجلت رقما قياسيا بلغ 31,7% سنة 1992، وذلك تزامننا مع مرحلة التوجه الى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، وتطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي، أصبحت معدلات التضخم تخضع للتطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، ليبدأ هذا المعدل بعد ذلك في الانخفاض ليصل إلى 0.3 % سنة 2000، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي نجم عنها الفسحة المالية والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعلى أثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور نتيجة ضخ أموال معتبرة تم تسجيل ارتفاع في نسبة التضخم حيث بلغت سنة 2007 معدل 3.67% و4.80% سنة 2008 و5.73% سنة2009، مع الإشارة إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت بقسط مباشر و أو غير مباشر في ذلك. ليتراجع سنة 2010 إلى نسبة 3.91%، ثم ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات 2011-2012 ليصل 8.89%، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في كتلة الأجور والرواتب خاصة مع ارتفاعها وبأثر رجعي بداية من سنة 2008، وكذا رفع الأجر الأدنى المضمون من 12000 دج إلى 15000 دج في سنة 2010 وإلى 18000 دج سنة 2012، إضافة الى ارتفاع الكبير للكتلة النقدية في الجزائر منذ سنة 2001، مما ساهمت في ارتفاع حجم السيولة والمرتبطة بمداخيل صادرات المحروقات التي انتقل نموها من (63 % في 2010،الى 69.5% سنة 2012)[1]، وتراكمها في البنوك الجزائرية التي لم تقدر على تحويل هذه الكتلة المهمة من السيولة في شكل استثمارات منتجة تساهم في خلق الكثير من وظائف الشغل الدائمة، والتوسع في الإنفاق العام وذلك بتوفير مبالغ مالية ضخمة لتمويل المخططات التنموية التي عرفتها البلاد، وتميزت سنة 2014 باستقرار معدل التضخم عند 2.92%، لكن بعد ما شهدت أسعار المحروقات انخفاض الامر الذي ترتب عنه زيادة معدلات التضخم لتصل الى 3.39 % سنة 2016 ليستقر بعدها عند معدل 5.59 % سنة 2017.

[1] تقارير بنك الجزائر 2013.

4.1. تطور القطاع المالي في الجزائر

لقي مفهوم التطور المالي اهتماما من طرف الاقتصاديين وذلك منذ ابراز دور النظام المالي والمصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، ويعكس التطور المالي مجموعة التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية[1]، و بالتالي يهدف النظام المالي المتطور الى التقليل من تكلفة المعاملات والمعلومات التي تحد من فعالية وكفاءة خدمات المالية بهدف ضمان التخصيص الأمثل لمدخرات المالية و تعزيز النمو[2]، عن طريق ما تقدمه من خدمات توفير ورفع مستوى السيولة (liquidity services)، وتوفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات والبحث عن فرص استثمارية جديدة وتخصيص الموارد، هنا يبرز دور الوساطة المالية في تخفيض تكاليف المعاملات والتبادلات بهدف تشجيع التخصص (specialization)، الابداع التكنولوجي (technological innovation)، لان "التوسع في النظام المالي ينعكس ايجابا على الاستثمار و النمو الاقتصادي وبالتالي على العمالة بمرور الوقت[3]. وهناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس التطور المالي منها مقاييس لتحديد حجم القطاع المالي، ودرجة العمق المالي، واخرى لقدرته على المنافسة وانفتاحه على العالم الخارجي واستقراره[4]، لان مفهوم التطور المالي متعدد اوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط، لذا فأغلب الباحثين والاقتصاديين عندما يقيسون "التطور المالي (Financial development) يمثلونه بمؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي (private credit to GDP) وهدف معرفة مستوى ودرجة التطور المالي، ولكن التقييم يشمل جزء منه والمتمثل في قياس حجم الوساطة المالية (size of financial system) أو ما يسمى بالعمق المالي (financial depth) في توفير التمويل للقطاع الخاص، ومتغير الأكثر استعمالا تقريبا في جميع الدراسات التجريبية، والعامل الأخرى يتمثل في عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مستوى العمق المالي [5]. ومنذ السبعينات الى يومنا هذا، العديد من دول العالم تخلت عن سياسات الكبح المالي واتجهت نحو سياسات التحرير المالي[6]، لكن رغم ذلك تبقى جل الأسواق المالية في

---

[1] خاطر طارق ومفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، أهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 143.

[2] Kenourgios, Dimitris, and Aristeidis Samitas. "Financial development and economic growth in a transition economy: Evidence for Poland." Journal of Financial Decision Making 3.1 (2007): 35-48.

- Caporale, Guglielmo Maria, et al. "Financial development and economic growth: Evidence from 10 new European Union members." International Journal of Finance & Economics 20.1 (2015): 48-60.

النظام المالي يؤدي إلى التطور في الخدمات المقدمة بشتى أنواعها، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي من خلال التأثير على تراكم رأس المال (معدل الاستثمار) وعلى الابتكار التكنولوجي (الرفع من انتاجية عوامل الانتاج) (Schumpeter، 1912)،

[3] Creane, Susan, et al. *Financial Development in the Middle East and North Africa*. International Monetary Fund, 2003, p18.

[4] سوزان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، رانده ساب. تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،7-8 ديسمبر، 2003، ص 100.

[5] Čihák, Martin, et al. *Financial development in 205 economies, 1960 to 2010*. No. w18946. National Bureau of Economic Research, 2013.

- Cecchetti, Stephen, et al. "Finance and growth—beware the measurement."

- إبراهيم بن صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر: دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية." (2009).

من "المؤكد أن الجهاز المصرفي والمالي والوساطة المالية بصفة عامة لا يمكنها التأثير في زيادة مستمرة في النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بل من خلال بعض القنوات الوسيطية كآلية التأثير وتمكين الوساطة المالية أن تسهم في تحسين نوعية وكمية الاستثمارات ومن ثم الرفع من معادلات النمو الاقتصادي"

[6] على غرار ما أوضحته دراسة البنك الدولي بان "النمو الاقتصادي السريع، الاستثمارات الكثيرة، والعمق المالي كلها تأتي بشكل جزئي من الادخارات الكثيرة، وحسب نظرية التحرير المالي المقدمة من طرف Shaw و McKinnon (1973) على أن سياسة التحرير المالي وخاصة من خلال تحرير أسعار الفائدة (Liberalized of interest rate) هنا لابد من "تمييز بين سعر الفائدة الاسمي (ببساطة سعر الفائدة المعلن في البنوك)، وسعر الفائدة الحقيقي، وهو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم، وبهدف الحصول على أسعار فائدة حقيقة موجبة تعمل على جلب حجم أكبر من الادخارات نتيجة ارتفاع العائد عليها وبالتالي التخصيص الأمثل لهذه الموارد المالية نحو استثمارات انتاجية ذات المردودية الأعلى والتي يكون لها تأثير مباشر وايجابي على معدلات النمو الاقتصادي من خلال قناة زيادة كمية وحجم الاستثمارات وبالتالي أثر رجعي على سوق العمل من ناحية زيادة العمالة و خفض البطالة.

اقتصاديات الدول النامية متخلفة ومنها الجزائر، بإضافة إلى تراجع دور الوساطة المالية، نجد أن القروض المصرفية والقروض الخارجية هي المصدر الوحيد للائتمان المتاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص وممثل بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولان الدراسات بينت أن "القروض الممنوحة للقطاع الخاص ولدت استثمارات كبيرة و ضاعفت إنتاجية هذا القطاع عكس القروض الممنوحة للقطاع العام"[1] وكذلك نوعية الاستثمارات انتاجية Goldsmith (1969) إلى جانب تحقيق عوائد تنافسية ومستقبلية للمدخر، كما تظهر الدراسات ان نفاذ إلى الائتمان مرتبط بالعمالة خاصة (عمالة الأطفال) ففي الدول النامية منخفضة الدخل تتجه العائلات الى تنويع أنشطتها الاقتصادية واتخاذ قرارات الإنتاج والعمل بسبب صعوبة الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى انتشار عمالة الأطفال أي أن غياب سوق الائتمان يمنع العائلات النموذجية من اتخاذ القرار الأمثل بين المكاسب القصيرة الأجل الناجمة عن تشغيل الأطفال والمكاسب الأهم التي يمكن أن تحصل عليها في المدى الطويل نتيجة توفير تعليم أفضل لهؤلاء الأطفال(قرارات الاستثمار في راس المال البشري)"[2]، كل هذا سيكون له أثر على سوق العمل، والاشكال البيانية التالية تعكس تطور عرض النقود بمفهومه الموسع والقروض المقدمة للقطاع الخاص ومعدلات الفائدة الحقيقية واتجاه البطالة في الجزائر 1980-2017.

الشكل رقم (I - 7): تطور عرض النقود بمفهومه الموسع (% من إجمالي الناتج المحلي) وائتمان المقدم للقطاع الخاص(% من إجمالي الناتج المحلي) ومعدلات الفائدة الحقيقية واتجاه البطالة في الجزائر 1980-2017.

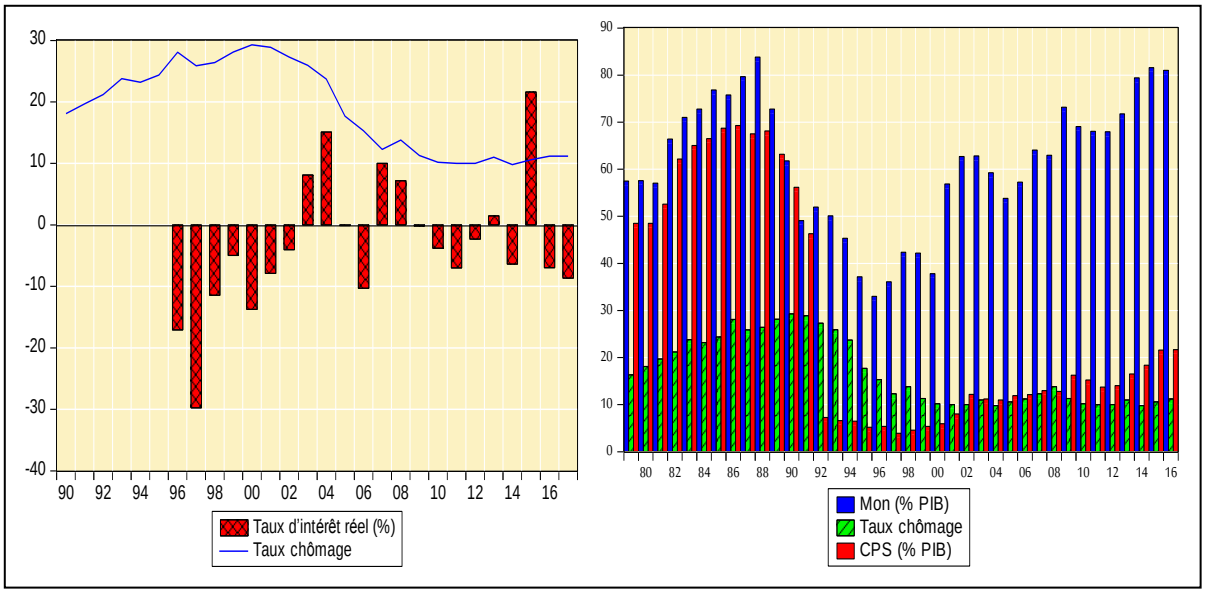

المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات.

رغم اصدار قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 والذي يعتبر نقطة التحول الابرز في هذا السياق، بما حملته نصوصه التنظيمية من قطيعة مع الممارسات السابقة، ورؤية جديدة لدور ووظائف نظام مصرفي أكثر قدرة وكفاءة في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة متمثلة في مجلس

تقرير البنك الدولي، 1989، ص 30. -

- محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي.. الناتج الحقيقي، مرجع سبق ذكره.

- Khalaf, Amar Hamad, and Athawale Sanhita. "Financial liberalization and financial development in Iraq." *Savings and Development* (2009): 377-404.

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، م 18، ع 1، 2004.

[2] Jacoby, Hanan G., and Emmanuel Skoufias. "Risk, financial markets, and human capital in a developing country." *The Review of Economic Studies* 64.3 (1997): 311-335.

النقد والقرض، وشهدت السنوات اللاحقة صدور عدد من القوانين التي تعدل وتتمم بعض نصوص هذا القانون أهمها الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، غير أنه وعلى الرغم من التطورات العديدة على الصعيدين الهيكلي والقانوني وكذا على مستوى الأدوات فإن النظام المالي الجزائري لا يزال يعاني من تأخر ملحوظ في أداء وظائفه ومواكبة التطورات الحاصلة في محيطه، وبالنظر إلى غياب سوق أوراق مالية فعالة في الجزائر فإن التطور المالي بها تقوده بشكل كامل مؤشرات تطور القطاع المصرفي[1]، مما يشير الى ان هذه الاصلاحات ليست كافية إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسساتية مناسبة في ظل وجود بيئة مؤسساتية سليمة من اجل قدرة التطور المالي على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي[2]، وقد حققت الجزائر ضمن تقارير التنافسية مراتب جد متأخرة في مؤشر تطور السوق المالية ليحتل المركز 132 من أصل 134 دولة سنة 2008-2009 والمركز 143 من اصل 148 سنة 2013-2014 والمركز 132 من اصل 138 سنة 2016-2017[3] مما يوضح عدم احراز أي تقدم يذكر في تطوير القطاع المالي و بسبب ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من بطئ وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة الريع النفطي مما يسبب ضعف نوعية المؤسسات واعتماد الكامل على الموارد الطبيعية [4]، لهذا يجب توفير البيئة المؤسساتية السليمة تعمل على "تطوير القطاع المالي الذي بدوره يعزز النمو الاقتصادي"[5]، وكل هذا له انعكاس الإيجابي على النشاط الاقتصادي ثم على أداء سوق العمل.

5.1. اتجاه النفقات والايرادات العامة في الجزائر

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن تلعب دور مهما في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل وذلك من خلال عدد من الأليات التي بمقدورها أن تسهم إيجابيا في الحد من البطالة من خلال ضمان ديناميكية أسواق العمل.

---

[1] خاطر طارق ومفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

[2] دراسة (Beji, S ، 2009) التي وصفت البيئة القانونية "رديئة" التي تعيق تطور النظام المالي وتزيد من درجة تعرضها للمخاطر الكامنة في حالة الانفتاح المالي المتسرع، وذلك في عينة من 10دول في شمال افريقيا والشرق الأوسط للفترة (1980-2005) والدراسة عملت على اختبار طبيعة العلاقة القائمة بين التنظيم المصرفي، التطور المصرفي، والنمو الاقتصادي باستخدام (GMM Panel dynamique)، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي معنوي للنمو الاقتصادي على التطور المصرفي، بينما لا توجد علاقة معنوية بين التطور المؤسساتي والتطور المصرفي، إضافة إلى دراسة كل من Habibuballah وLaw 2006 ودراسة Yahyaoui et Rahmani 2009، ودراسة Gazdar و Cherif 2012، ودراسة Yaya Keho 2012.

- Beji, Samouel. "Financial Development for the South Mediterranean Sea Countries in a Context of Globalization." Université Paris-Nord - Paris XIII, 2009.

- Demetriades, Panicos O., and Law Siong Hook. "Finance, institutions and economic growth." (2004).

[3] بيانات مأخوذة من التقارير التنافسية العالمية.

[4] Rabah, K. A. R. A. "Le développement financier de l'Algérie: quels effets de la dépendance à la rente pétrolière?." *les cahiers du mecas* 13.2 (2017): 97-107.

الاعتماد على الريع يقلص من اللجوء الى التمويل عن طريق فرض الضرائب وبهذا لن تخضع الحكومة للمسألة وضغط لتحسين نوعية المؤسسات ويسبب ضعف حقوق الملكية التي تساهم بدورها في تقليل حوافز الاستثمار وبالتالي الحد من الابتكار والابداع وروح المبادرة المالية ليظهر التنافس بين الافراد للسيطرة على هذه الموارد التي تسهل انتشار الفساد، لذا فان وفرة الموارد (لعنة الموارد) ليس لها تأثير مباشر فقط على النمو الاقتصادي فحسب بل تؤثر بشكل غير مباشر على نوعية المؤسسات وبالتالي على التطور المالي

[5] تشير الدراسات التجريبية التي يقدمها Levine (2003) إلى أن عامل التطور المالي يمكن أن يفسر الاختلافات في معدلات النمو ما بين الدول، مرجعا ذلك إلى اختلاف في تطور البيئة المؤسساتية (Institutional Environment) الذي يكون سببا في اختلاف قدرة تأثير تطوير القطاع المالي على النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، وهو ما يسمح بالتساؤل لماذا الاصلاح المالي ينتهي بالنجاح في دولة و بالفشل في أخرى وفي هذا السياق ظهرت العديد من أعمال البحث التي استوجبت توفير إطار مؤسساتي سليم للإصلاحات المالية مثل Philip Arestis وأخرون(2002)، Demetriades و Law 2006، ودراسة Yaya Keho 2012.

- Levine, Ross. "More on finance and growth: more finance, more growth?." *Review-Federal Reserve Bank Of Saint Louis* 85.4 (2003): 31-46.

- Arestis, Philip, et al. "The impact of financial liberalization policies on financial development: evidence from developing economics." *International Journal of Finance & Economics* 7.2 (2002): 109-121.

وتساعد السياسات المالية المنضبطة على احتواء تكلفة الدين العام وخفض الضغوط التضخمية، حيث ساهمت سياسات الإصلاح الرامية إلى توجيه مستويات الانفاق العام نحو دعم الانفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية في رفع النمو فيما يتراوح بين (20 إلى 40%) من الحالات التي تم دراستها. الأهم من ذلك أن تبني مزيج من سياسات الإصلاح المالي على جانبي الإيرادات والنفقات العامة معا بمقدوره أن يحدث تسارعا في معدلات النمو باحتمال يقدر 60% من الحالات التي تم دراستها. من جهة أخرى، توضح بعض الدراسات أن الإطار المؤسسي الذي يحكم المالية العامة وطريقة تنفيذ السياسة المالية يساهم في تعزيز دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الاقتصادي بالتعاون مع السياسات الاقتصادية الأخرى[1].

تمثل السياسة المالية في الجزائر أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، من خلال أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي إلا أن استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة التنمية، يجعل من السياسة المالية عرضة لمخاطر تقلب الأسواق النفطية، و يتوقع أن يكون "للإنفاق الحكومي تأثير موجب و معنوي إحصائيا، أي طردي على كل من التشغيل و النمو الاقتصادي[2]، و على غرار الاقتصادات العربية و لما عرفته من التطورات و التحولات الاقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، وقد ادى استمرار تأثرات الأوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعيات الأوضاع الداخلية التي شهدتها هذه الدول بخلق ضغوطات على الموازنات العامة من خلال تراجع الايرادات بحوالي 17.9% ليصل إلى حوالي 569.7 مليار دولار، ما يمثل 24.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016،كما انخفض اجمالي الانفاق العام في الدول العربية بحوالي 11.4% ليصل حوالي 804.2 مليار دولار ما نسبته 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، للدول العربية مجتمعة[3]، و في ظل هذه السنوات الأخيرة التي تميزت بارتفاع أسعار البترول، فمعظم البلدان المنتجة له عرفت نفقاتها العامة نموا سريعا وفي المقابل عرفت انخفاض في مؤشر فعالية الحكومة، و هذا ما يطرح بإلحاح مسألة قدرة هذه البلدان على استعمال هذه المداخيل الإضافية بفعالية لتهيئة بنيتها التحتية و مشاريع التنمية المحلية بها، وهو ما يعني ضعف مؤسساتها مما يؤثر سلبا على إدارة مداخيلها المتأتية من تصدير النفط[4].

والجزائر باعتبارها دولة ريعية بامتياز وتعتمد بشكل كلي على العائدات النفطية التي ظلت ملازمة لأسعار النفط، وما يبرر هذا هو توسع مجال تدخل الدول وزيادة نفوذها في الاقتصاد من خلال توجهاتها الإنفاقية التي عكستها خططها التنموية طيلة المدة 1970-2017، ويمكن توضيح مختلف الأبعاد التي أحدثتها على النمو، البطالة، التضخم، ...، وقد شهد عقد

---

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

لسياسة المالية قنوات مختلفة تأثر من خلالها متغيراتها على النمو الاقتصادي عبر اليات الاقتصاد الجزئي والتي تتمثل في التركيز على تنمية الرأس المال البشري(تركيز على التعليم ومستوى صحة العمال) و عرض العمل ومستوى التراكم الرأسمالي، فتركيز على الاستثمار من خلال السياسة المالية في مجال البنى التحتية والبحث العلمي والتكنولوجيا وكذا فعالية نظام الإيرادات الإصلاحات الضريبية التي تهادف إلى تقليل العبء الضريبي على العاملين بأجر وخاصة فيما يتعلق بالشرائح الدنيا من الدخل، وزيادة الحافز للعمل لدى الأفراد من خلال إعادة تصميم برامج إعانات المتعطلين عن العمل والإصلاحات التي تستهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتي للمشروعات مقابل الاقتراض، وتحفيز عمليات الابداع والابتكار من خلال بعض المزايا الضريبية.

- Nazir, Rabia, et al. "Does fiscal policy matter for growth? empirical evidence from Pakistan." *International Journal of Economics and Finance* 5.3 (2013): 205.

[2] Kumar, Saten, Don J. Webber, and Scott Fargher. "Wagner's Law revisited: cointegration and causality tests for New Zealand." *Applied Economics* 44.5 (2012): 607-616.

- Samudram, Muthi, Mahendhiran Nair, and Santha Vaithilingam. "Keynes and Wagner on government expenditures and economic development: the case of a developing economy." *Empirical Economics* 36.3 (2009): 697-712.

[3] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الفصل السادس، الكويت،2017.

[4] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

"تشير الدراسات التي تطرقت إلى تجارب الإصلاح المالي وعلاقتها بالنمو في 112 دولة إلى أن الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة لها قدرة على دفع النمو بشكل مستدام في الدول النامية (تحقيق زيادة في النمو بنحو 1% على الأقل لمدة خمس سنوات متعاقبة من تنفيذ سياسات الإصلاح)"

التسعينات تراجعا في إجمالي الإنفاق العام بسبب حزمة البرامج المفروضة (الجيل الأول)، ما مقداره 5% من إجمالي الناتج المحلي وفق خبراء FMI، وقد عانت الخزينة العمومية وضعية مالية متدهورة باستمرار، حيث انخفض الفائض بنسبة 50%، سنة 1992، جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وخاصة أزمة 1986، والتي انعكست سلبا على إيرادات الجباية البترولية، هذا الوضع أدى إلى تراجع الإيرادات مقابل زيادة النفقات، والاشكال التالية توضح تطور الإيرادات والنفقات.

الشكل رقم (I - 8): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر 1980-2017.

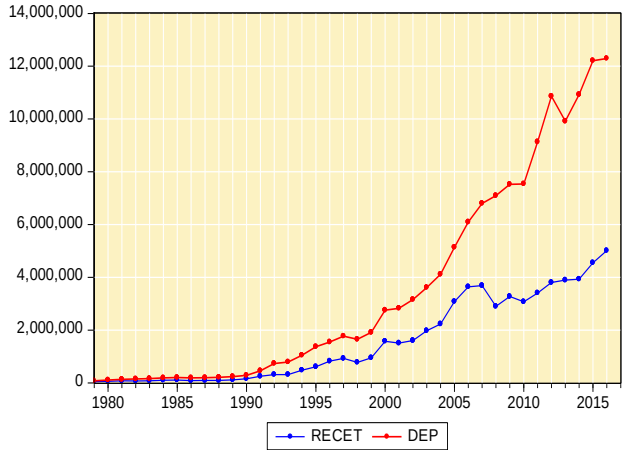

المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (I - 9): تطور أسعار النفط وكذا ايرادات البلد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

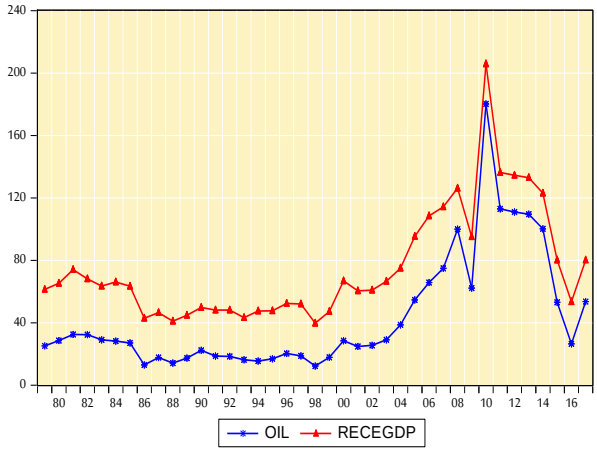

المصدر: البنك العالمي (WDI)، والديوان الوطني للإحصائيات، وصندوق النقد العربي.

تعتبر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لمعرفة دور الدولة من خلال أداة الإيرادات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، لكن الإيرادات العامة في الجزائر أغلبها من عوائد النفطية، وهي أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، والمحددة لمعدلات نموه، نلاحظ أن الإيرادات العامة قد عرفت زيادة مستمرة في قيمها خلال الفترة (2000 – 2017)، حيث شهد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 متوسط معدل زيادة قدر بـ 9.49% والسبب في ذلك ارتفاع حصيلة إيرادات المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، اما البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 شهد هو الاخر متوسط معدل الزيادة 2.73% وهي زيادة اقل مقارنة بالبرنامج السابق بسبب ازمة 2008 التي كانت لها تداعيات، و البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 عرف متوسط معدل زيادة تحسنا بلغ 6.42 % بعد ارتفاع أسعار المحروقات اما البرنامج الأخير 2015- 2019 شهدت بدايته انخفاض في أسعار المحروقات الامر الذي انعكس على الإيرادات العامة المحصلة وكذا على السياسة الانفاقية التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات المحروقات مما دفع الحكومة باللجوء الى سياسة التقشف.

اما بالنسبة للنفقات العامة حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم النفقات العامة خلال نفس الفترة، وقد بلغ متوسط معدل الزيادة 12.61 % خلال الفترة 2001-2004 لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أما الفترة " 2005-2009 لبرنامج التكميلي لدعم النمو فقد بلغ متوسط معدل الزيادة فيها حوالي 18.20 % وهو دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق حيث تدعمت هذه الفترة ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، واستمرت زيادة الإنفاق حيث بلغت متوسط الزيادة حوالي11.62 % لبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

يمكن القول بأن النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة، وتبعا لذلك تعاني خزينة الدولة عجز مزمن، ويرجع هذا العجز إلى حد كبير إلى التوسع في الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن هذه العجوزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة بنسبة زادت عن 50% طول فترة الدراسة، لهذا يظهر عجز الموازنة العامة المستمر على طول فترة 2000-2017 وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية فانخفاض أسعار النفط يفضي إلى انخفاض الإيرادات النفطية من جهة، وفي الوقت ذاته لم يجري تخفيض مماثل للإنفاق العام ليتناسب مع انخفاض الإيرادات من جهة ثانية، وبالعودة إلى المعطيات ومحاولة التمعن فيها نجد أنه تم تسجيل عجز في الموازنة العامة وصل إلى (1247.7-) مليار دينار سنة 2017 أي ما يمثل 6.7- من (PIB)، بالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة إلا أن هذا العجز يرجع أساسا إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بفعل القفزات السعرية التي عرفتها أسعار النفط[1].

1.5.1. ترشيد الانفاق في الجزائر

لقد دعى صندوق النقد الدولي الى ترشيد الانفاق في الجزائر خاصة مع استمرار الازمة العالمية لسنة 2008 "في حالة الازمة سيكون من الضروري ترشيد الانفاق و سيتم استدعاؤها للزيادة اكثر في فعالية الايرادات الضريبية الغير نفطية" joel) (toujas bernate رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الجزائر، وهذا الاخير أكد على ضرورة تسارع النمو خارج قطاع المحروقات، الحد من البطالة، التخلص الفعلي من الديون الخارجية و وضع مالي قوي تدعمه احتياطات النقد الأجنبي[2]، لكن مع الازمة العالمية لسنة 2008 انخفضت عائدات البترول و التي أثرت على النمو من خلال تباطؤ الاستثمار العام و هذا ما تطلب مرونة اكبر في سياسات الاقتصاد الكلي للحد من تأثير انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد. مما اضطرت الجزائر الى تبني سياسة التقشف المالي التي يفرضها انخفاض الايرادات و التي تصل الى نسبة 97 بالمئة منها من الجباية البترولية و أوضح(joel toujas bernate) ان على الحكومة تحديد اولويات في البحث عن ترشيد النفقات[3]. والجزائر تعد من بين الدول الاكثر اسرافا في الانفاق وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الاسراف في الانفاق (westfulness of goverment spending) وهو أحد مؤشرات البيئة المؤسسية والتي تهدف الى توفير نطاق مناسب لتتفاعل فيه الافراد والشركات والمؤسسات الحكومية من اجل الانتاج وزيادة الدخل القومي، بالتالي يعكس هذا المحور اداء مؤسسات القطاعية العام والخاص، ومؤشر الاسراف في الانفاق يكون محصور بين (1-7) حيث يكون الرقم واحد مصدرا لتبذير المال العام و الرقم سبعة يعني الكفاءة المالية التي تسمح بتوفير السلع و الخدمات الضرورية، والاشكال التالية توضح تطور مؤشر اسراف الانفاق وتطور مؤشر مدركات الفساد

(1) شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول، حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص63.

(2) إجراءات الحكومة الجزائرية لعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها، و من بينها اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية، و إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaire) سنة 2000.

(3) Omar, A. M. L'ALGERIE EN QUETE D'UNE RATIONAEPENSES PUBLIQUES. p21-22

الشكل رقم (I- 10): مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر (2008–2017)

الشكل رقم (I - 11): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (1996–2017)

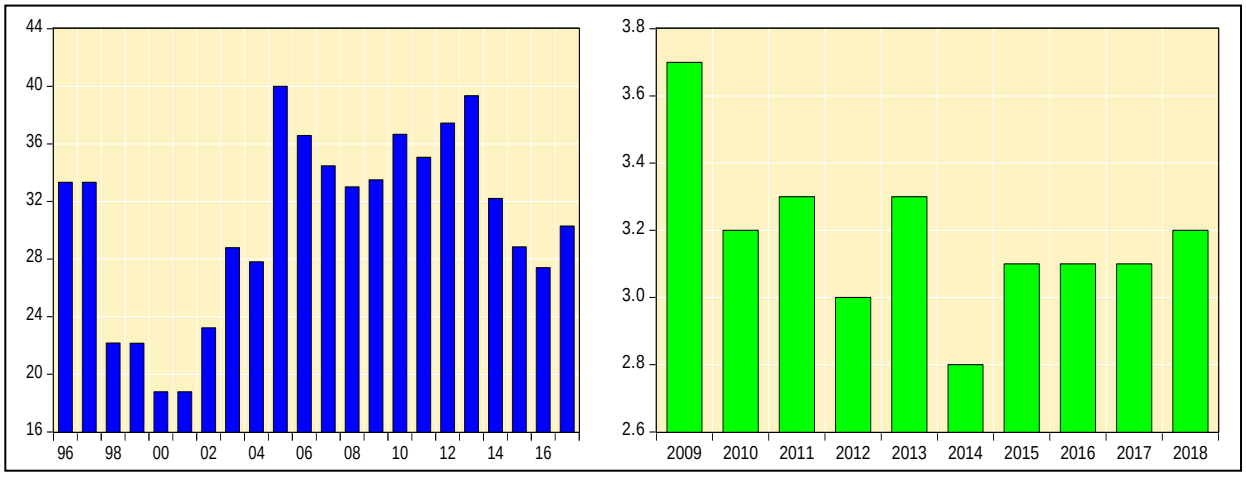

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018.

Transparence International, Corruption Perceptions Index, Reports 2008-2018

من خلال الشكل (I - 11) نلاحظ ان الجزائر لم تصل حتى الى نصف القيمة لمؤشر مدركات الفساد، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة مما يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الاصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية، حيث أخذت ظاهرة الفساد بكل أشكالا تتفاقم في جميع أجهزة الدولة، وتأكيد العديد من الدراسات فشل التنمية الاقتصادية في البلدان البترولية إلى ما يسمى ريع النفط أو انتشار سلوك البحث عن الريع[1]، وهناك عدة اسباب لتدني هذا المؤشر في الجزائر أهمها ارتباط الانفاق العام في الجزائر بأسعار النفط خاصة مع بداية (2000) ظهرت علاقة طردية بين اسعار النفط وحجم الانفاق حيث كان السبب الاول للتوسع في الانفاق هو زيادة الايرادات النفطية مما أدى الى اهدار المال العام عن طريق التبذير والاختلاس واستغلاله لأغراض شخصية من طرف المسؤولين واصحاب النفوذ ما ادى الى الاضرار بالمصالح العامة وعرقلة المشاريع التنموية، حيث ان ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد بين دول العالم متذبذب، وفي بداية الفترة سنة 1996 وصل المؤشر الى ما نسبته 33.33 %، لكن بعد ذلك شهد المؤشر انخفاض، وعاود الارتفاع الى أعلى نسبة له سنة 2005 حيث قدرت بـ40% لتعرف بعد ذلك مستويات جد متقاربة في باقي السنوات، ولهذا فان المؤشر الفرعي لمكافحة الفساد عرف ترتيب غير مستقر من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، مما يعني أن "عملية ترشيد النفقات تتطلب وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود وتدعيم مصداقيتها أمام الشعب[2].

2.5.1. ترشيد الانفاق دالة للحكم الراشد في الجزائر

على ضوء الارتفاع المسجل في اسعار البترول منذ سنة 2001 وارتفعت التقديرات بخصوص الانفاق في الجزائر من سنة 2009 الى 2015 وهو ما انعكس على مخططات الانعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإضافة الى الزيادة في اجور الموظفين، والتحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الا ان الانفاق سرعان ما انعكست آثاره السلبية على المواطن (ارتفاع التضخم، عدم تحقق النتائج المرجوة للبرامج الاستثمارية وافلاس العديد من المؤسسات مما اثرت على واقع سوق العمل خاصة من ناحية خلق فرص العمل)، ومع منتصف 2014 انخفضت اسعار البترول و استمرت في الانخفاض

[1] Jolly, Cécile. "Les cercles vicieux de la corruption en Algérie." *Revue internationale et stratégique* 3 (2001): 112-119.

[2] Tanzi, Vito. "Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures." *Staff Papers* 45.4 (1998): 559-594.

حتى 2015 و تذبذبت مع بداية 2016 و قد كان لهذا الانخفاض الاثر الكبير على السياسة الانفاقية للدولة اذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع[1] ومن اهم التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الانفاق سنة 2013 تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ولا سيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة، وتفضيل مبدأ الامتياز من اجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية[2].....الخ.

وفيما يخص مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط فقد أوصى صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط انفاقها الجاري، خاصة مع التراجع المستمر للوفورات المالية العامة، كما ينبغي لها القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية ومن بين النقاط التي اكد عليها هي رفع مستوى الحوكمة و التنافسية و الشفافية[3]، باعتبار ان الحوكمة الرشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة، وفي ظل تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام و نشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتي لإعداد الميزانية و تم انشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم و نشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية الجديدة[4]، و تسجل الجزائر نتائج جد سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016 و الذي يقوم على مقدار منح الحكومات شعوبها حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة. وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 وينص الدستور الجزائري على ان يراقب البرلمان موازنة الحكومة مع ذلك تم وضع قوانين الميزانية في العقود الثلاثة الاخيرة من دون ان تخضع للتدقيق البرلماني وعندما يخفق البرلمان في اعتماد الموازنة خلال الايام 75 التي يفرضها الدستور، ويعتبر مجلس المحاسبة في الجزائر هو المسؤول عن تدقيق الميزانية والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية، ومع ذلك نادرا ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع ونادرا ما تنشر تقارير المراجعة ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز كما ان سوناطراك لا تنشر التقارير المالية المدققة. فقد صنف "مؤشر مراقبة الايرادات" الذي يقوم شفافية العائدات في 41 من الدول الغنية بالموارد الجزائر في المرتبة 38 في تقريره لعام 2011. ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية، لذا يعترض تطبيق شفافية عراقيل عدة من بينها تعقد التقنيات وصعوبتها وعلى الرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية في تعزيز الشفافية، الا ان هذا المؤشر يشير الى ان الحكومة الجزائرية توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن ميزانية الحكومة الوطنية و انشطتها المالية، وهذا يعتبر تحديا للمواطنين في محاسبة الحكومة على ادارتها للأموال العامة[5].

6.1. تطور اسعار النفط الحقيقية

لقد ساهم ارتفاعات أسعار النفط وتزايد عائداته المالية في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحية وخلق فرص

---

[1] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016و توصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، ص 180

[2] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، مرجع سبق ذكره، ص181.

[3] بيان صندوق النقد الدولي رقم228-16 لسنة .2016

[4] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2010-2000)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص273.

[5] خالد منه، حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحديات الشفافية،MPRA ، 2016، ص14.

العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما تمكنت بفضله زيادة الاحتياطات الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا. ولم تؤثر أسعار النفط المنخفضة في السنوات الماضية على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات"[1]الذي أنشأته عام 2000مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي .ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني. ونستنتج مما سبق أنه توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، اعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري. (تداعيات انخفاض أسعار..). والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة وأسعار النفط من 1970- 2017.

الشكل رقم (I - 12): تطور معدل البطالة وأسعار النفط من 1970- 2017.

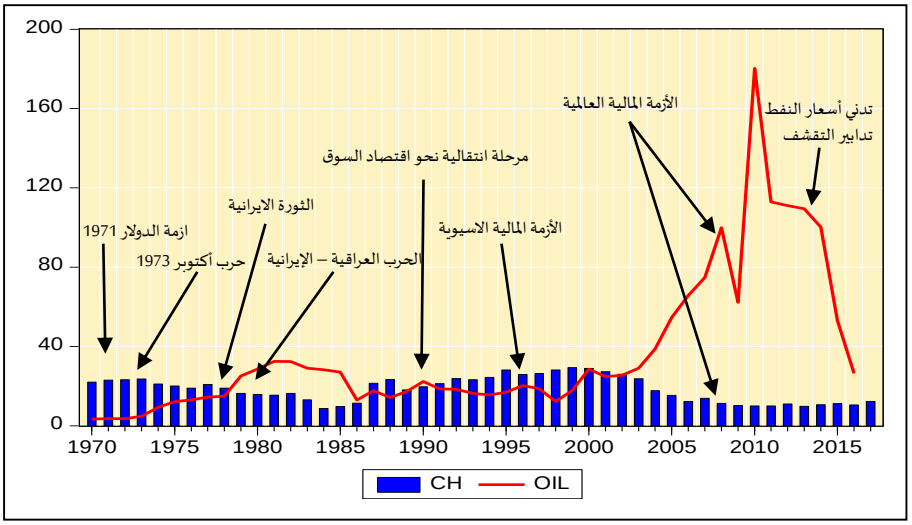

المصدر: البنك العالمي (WDI)، مؤشرات التنمية الاقتصادية، الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد العربي.

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض، حيث سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط مجموعة من الشركات النفطية العالمية الكبرى، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات[2]، ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيره في السوق الدولية للنفط، وانطلاقا من المعطيات التي تشير بالتحديد إلى أن التغير الإجمالي الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط، حيث شهدت معدلات البطالة انخفاض معتبر من 23.25% سنة 1972 إلى 16.33% سنة 1979، وخلال الفترة 1982 إلى 1985 اين بلغت سعر 26 دولار للبرميل مع حلول 1985[3]، في هذه الفترة تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللامركزي التي تميزت بكثافة حجم الاستثمارات العمومية التي بلغت خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1985 حوالي 156.86 مليار دينار، وتزامنا مع هذا الحجم من

[1] تم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد بـ 37دولار للبرميل.

[2] أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص9.

- سهيل ناصر، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية"، أساسيات صناعة البترول الغاز، الكويت، 1977، ص 31.

[3] OMRANI, Talal, and Rachid TOUMACHE. "L'impact de la chute des prix du pétrole sur le financement de l'économie algérienne." مجلة الواحات للبحوث والدراسات 9.2 (2016): 755-768, p758.

الاستثمارات تم خلق متوسط 140 ألف منصب شغل سنويا، وعرف معدل البطالة انخفاضا ملحوظا حيث بقي في حدود معدل 9.7% سنة 1985.

وبحدوث الأزمة النفطية لسنة 1986وتزايد المطالب الاجتماعية. حيث انخفضت أسعار إلى أدنى مستوى لها ووصلت في سنة 1986عند 13دولارا للبرميل، لتواصل انخفاضها إلى أقل من 13 دولار للبرميل[1]،في ظل هذه الظروف الصعبة أثرت سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-1989، حيث تراجعت معدلات نمو حجم الاستثمارات العمومية، هذه الوضعية انعكست بصفة سلبية على التشغيل، مما دفع بمعدل البطالة إلى الارتفاع من 16.14% سنة 1986 إلى 19.8% سنة 1990. وعليه في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات المطبقة لم تأت بالنتائج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية، حيث تأرجحت أسعار النفط حول 20دولارا للبرميل على الأقل خلال النصف الأول من التسعينيات، إلا ان البطالة بقيت عند مستويات مستقرة اذ بلغت متوسط 22.35%، لكن سرعان ما عادت معدلات البطالة لترتفع لتبلغ أقصى مستوى لها والذي بلغ 29.50% سنة 1999، وتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض أسعار النفط اين بلغت أدنى "مستوى لها 12.2 دولار سنة 1998"[2]، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين[3] خلال الفترة 2000- 2010، ولكن في سنة 2009، انخفضت مستويات أسعار النفط يعزى ذلك بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية حيث خسر حوالي % 32من قيمته[4]. وعلى هذا فإن فترة الطفرة النفطية 2000- 2010، عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 29.5% سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004، في حين بلغت سنة 2008 معدل 11.3%، وحوالي 10.1% لسنتي 2009 و2010، وذلك راجع الى الفرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة أو استقطاب استثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخر، وبفعل القفزات السعرية التي عرفتها أسعار النفط، حيث تجاوزت حدود 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية سنة 2013، وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق العمل في الجزائر خلال فترة البرنامج توطيد النمو (2010-2014)[5] حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة إلى 9.8% في بداية سنة 2013 و 10.6 % سنة 2014 لكن خلال منتصف هذه السنة وبشكل مفاجئ شهدت أسعار النفط انخفاضا إلى مستويات قياسية واستمرارية تدني أسعار النفط سنة 2015 و2016 في حدود 52.79 و 44.28، إلا أن الجزائر واصلت سياساتها التوسعية خصوصا مع اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2015-2019)، نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته عام 2000مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي والحد من أثر تراجع أسعار النفط، مع اتخاذ تدابير حاسمة في ترشيد الإنفاق (تدابير التقشف)، عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات....)،

[1] ضياء مجيد الموسوي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] Mabro, Robert. The oil price crisis of 1998. 1998, p5.

[3] OMRANI, Talal, and Rachid TOUMACHE. Op, cit, 755-768.

[4] Opec Annuel Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org

- MEGHARI, Karima. "Le repli des cours de pétrole et son impact sur les pays exportateurs et importateurs de pétrole." *Revue d'économie et de statistique appliquée* 12.2 (2015): 497-517.

[5] شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر (2000-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وبالرغم من انزلاق أسعار النفط إلا أن البطالة تميزت بتنوعها وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض، حيث سجلت معدلات خلال هذه الفترة من البرنامج، 11.2% سنة 2015 و 10.5% سنة 2016 و 11.7% سنة 2017. وبالتالي فإنه من التوقع أن يكون معدل البطالة دالة في أسعار النفط وبإشارة عكسية.

7.1. تطور حجم التبادل التجاري

نسعى من خلال إدراج معدل التبادل التجاري وذلك لإلقاء الضوء على أهميته الاقتصادية وعلاقته بسوق العمل، رغم عدم انتشاره بشكل كبير في التقارير الاقتصادية والدوريات، ولكن يتصف معدل التبادل التجاري في الدول النامية بأنه منخفض مما يشير إلى وجود خلل في هيكل الصادرات والواردات. كما يوضح معدل التبادل التجاري مرونة الصادرات والواردات أو إلى أي مدى يمكن أن تصدر الدولة مقابل الواردات. بمعنى آخر يحسب هذا المعدل حدود الصادرات التي تصدرها الدولة في مقابل الواردات التي تستوردها"[1]. وهناك العديد من الدراسات التي أثارت مسألة التقلبات في المعدل التبادل التجاري وأثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية[2]، وبالتالي يمكن قياس تنافسية الاقتصاد وكذا درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف على معدل التبادل التجاري[3]، إضافة الى اجراء العديد من الدراسات التي اكدت على وجود علاقة إيجابية بين العمل والتحرير التجاري، حيث دراسة للبنك الدولي سنة 1995 التي سلطت الضوء على العلاقة بين التحرير التجاري وسوق العمل، وتوصلت إلى دور النمو الاقتصادي في رفع الأجور وتشجيع العمال على السعي لتحسين وظائفهم، وترى الدراسة أن التحرير التجاري وسيلة لتحسين أوضاع العمال في الدول النامية وتطويرهم إلى عمال مؤهلين، وعليه يجب على هذه الدول تبني سياسة تشجيع الصادرات، وبالتالي إحداث زيادة في الطلب على العمل، أما سياسات إحلال الواردات المطبقة في بعض الدول النامية كانت على حساب الأجور والعمالة. ونجد بعض الدراسات ما اختصت بالدول المتقدمة كدراسة (Feliciano, Zadia M، 2001)، وتوصلت أن تحرير التجاري يؤدي إلى الحد من البطالة وارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة، وتستدل بحجة إن الدول المتقدمة تتميز بوجود تخصص قوي في الإنتاج على عكس البلدان النامية. وهو ما نلمسه في دراسة (Hoekman,B and Winters,L Alan، 2005)، التي اكدت على وجود علاقة إيجابية بين العمل والتحرير التجاري على الاقل في المدى الطويل، لما توفره من اثار إيجابية على سوق العمل[4].

---

[1] نادين علي حسن سعد، تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي والشراكات عن الفترة من 2000- 2009، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

[2] Broda, Christian M., and Cedric Tille. "Coping with terms-of-trade shocks in developing countries." (2003).

توصل كل من الباحثان (Broda, Christian M., and Cedric Tille، 2003) على أنه من الممكن لسياسات سعر الصرف التي تتبعها الدول النامية أن تؤثر في معدل التبادل التجاري

[3] ان زيادة درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي لانها تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي والذي عبر عنه البرت هيرتشمان بالنمو المحفز عن طريق الصادراتExport – propelled growth). أما المساهمة عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسيطية والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الالة الإنتاجية، وهو ما توضحه العديد من الدراسات وعلى سبيل المثال دراسة (Levine et Renelt، 1992) الى وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، وهي نفس نتيجة المتوصل اليها في دراسة (Wacziarg Rmain، kanen Horn Welch Rmain، 1998) و (Frankel and Romer، 1999) التي خصت البلدان النامية، وأما دراسة (Dollar، 1992) تناولت مصادر النمو في البلدان النامية والتي ضمت (95 بلدا) خلال الفترة الممتدة من سنة 1976 الى غاية سنة 1985، فإنها تقدم أدلة قوية على العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهي تشير أيضا إلى انها على المدى القصير هناك تكاليف تظهر من خلال انخفاض للأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة، بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل في البداية، لكن على الرغم من هذه التكاليف إلى أنه لا يمنع القول بالمكاسب المحققة من الانفتاح التجاري.

- Lemzoudi, Nadia. "L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique: cas de six pays d'Afrique de l'Ouest." (2006).

- Frankel, Jeffrey A., and David H. Romer. "Does trade cause growth?." *American economic review* 89.3 (1999): 379-399.

[4] عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 184-186.

ولعل من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخراً والتي قدمت دليلا واضحا حول الآثار الإيجابية لتحرير التجاري على النمو في الدول النامية دراسة (Dollar et Kraay، 2003)[1] دراسة تناولت التأثير الجزئي للتجارة ونوعية المؤسسات على النمو، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر التجارة كبير على النمو ومتواضع على نوعية المؤسسات، وأظهرت هذه النتائج أهمية أثر التجارة ونوعية المؤسسات على النمو الطويل الأجل بينما أظهرت أن للتجارة أثرا على النمو القصير الأجل.

أما فيما يخص التنافسية "تعد تجربة دول جنوب وشرق آسيا في تحقيق قدرتها التنافسية الدولية من التجارب الدولية المهمة[2]، وبالإشارة إلى أهمية معدل التبادل التجاري، حيث أنه يحسب بناء على نسبة إجمالي الصادرات إلى إجمالي الواردات وكلما كان في الازدياد كلما كان بالنسبة للجزائر في صالحها ويعكس مدى قوتها في مبادلة الصادرات بالواردات، ولكن يتصف معدل التبادل التجاري بالانخفاض مما يشير إلى وجود خلل في هيكل الصادرات والواردات رغم سعي وجهود المستمران لمواكبة التطور وتحسين الصادرات، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر التبادل التجاري ومعدلات البطالة

الشكل (I - 13): مؤشر صافي التبادل التجاري، ومعدلات البطالة في الجزائر (1985-2017).

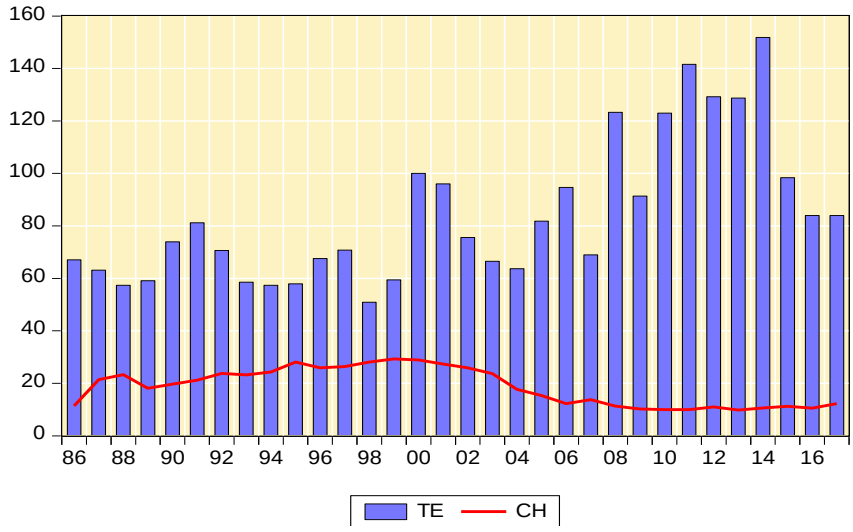

المصدر: البنك العالمي (WDI)، مؤشرات التنمية الاقتصادية، والديوان الوطني للإحصائيات.

إن بقاء الجزائر رهينة لقطاع المحروقات، فارتباطها بهذا القطاع في تمويل برامجها التنموية يعني ببساطة أنه في حالة تدهور أسعار هذا المنتوج، وجب اللجوء في غالب الأحيان إلى زيادة التصدير قصد تحقيق عائدات أكبر وتلبية حاجيات هذه البرامج، وهو ما معناه تصدير كميات أكبر مقابل تحقيق موارد أقل وبالتالي تدهور معدل التبادل التجاري للبلد من جهة واستنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية من جهة أخرى، وهذا بدوره أثر سلبا على معدلات البطالة.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، " تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا"، الامم المتحدة، نيويورك 2009، ص4.

[2] تجربة دول جنوب وشرق آسيا جعلتها تحظى باهتمام المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ قامت بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، جعل اقتصاداتها تتسم بالديناميكية، وحققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة واتسمت بعدة خصائص مشتركة منها تحقيق معدل نمو مرتفع للصادرات مع استقرار سعر الصرف ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض معدل الفقر، كذلك تميزت بارتفاع معدل النمو في كل من رأس المال المادي والبشري مع وجود دور حيوي للدولة وإن كان بدرجات متفاوتة، من خلال الإنفاق الحكومي على التعليم خاصة التعليم الابتدائي والثانوي، ودعمت البرامج التدريبية للمشروعات الخاصة، وعملت على استيراد الخبرات التعليمية الأجنبية، وبخاصة في مجالات التقنية الحديثة، ومن العوامل التي ساعدت كذلك هو التركيز الإنفاق العام على العلوم والتعليم التكنولوجي، فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الخاص ليتمكن من القيام بدوره في العملية التنموية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الادخار، مرونة سوق العمل، سياسة تشجيع الصادرات، و دعم التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي كل هذه العوامل أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا وشرقها.

- سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق أسيا للمدة 1990-2011، تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 115، 2013.

2. تطور مؤشرات الاداء المؤسساتي والتنمية البشرية

1.2. اتجاه الاستثمار العام في الجزائر

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به بشكل عام، والذي يدخل في تطور المؤسسات، "وتشير مراجعة تجارب كل من الدول المتقدمة وتلك التي في طور النمو إلى وجود علاقة بين مستوى ونمط أو طبيعة الاستثمار ومعدل البطالة، فمن خلال تجربة الاتحاد الأوروبي يتبين أن زيادة معدل الاستثمار تلعب دورا ملموسا في تخفيض معدل البطالة و تتأكد هذه العلاقة في كثير من الدول النامية"[1]، ويمكن القول على أن العلاقة عكسية ما بين مستويات الاستثمار ومعدلات البطالة في الجزائر تختلف درجة وضوحها بمقارنتها مع الدول الأخرى وذلك راجع إلى عدة اسباب[2]، والشكل البياني يوضح العلاقة بين حجم الاستثمار والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الشكل (I - 14): اتجاه الاستثمار المحلي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1986-2017.

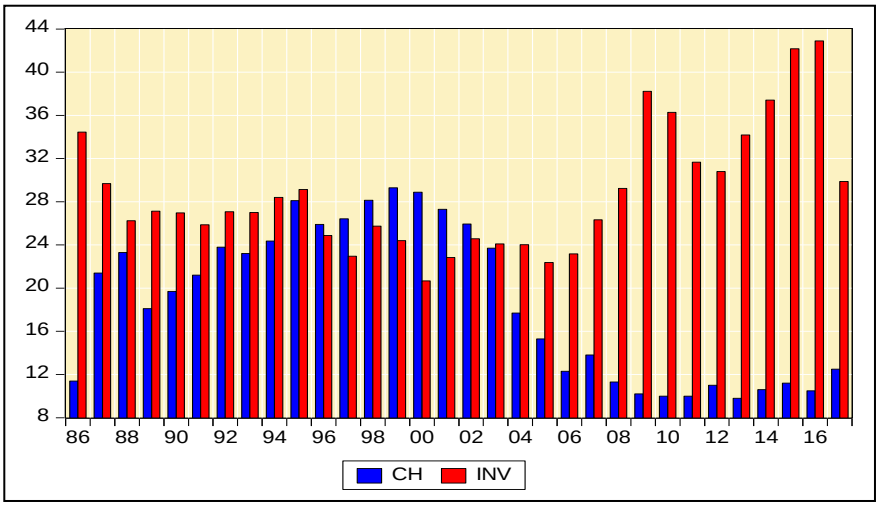

المصدر: البنك العالمي (WDI)، مؤشرات التنمية الاقتصادية، والديوان الوطني للإحصائيات.

يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي الأكثر تأثيرا على الدورة الانتاجية ومستويات التوظيف والحد من البطالة، لذلك يوجد هناك العديد من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتضمن السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، درجة الانفتاح الاقتصادي، ووجود الهيكل الضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر وتقديم جميع التسهيلات الانتمائية والاعفاءات الضريبة للمستثمر الاجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع[3]، فضلا على أهمية وجود العديد من عوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات، مثل تطوير البنية التحتية إلى جانب الخدمات الاخرى، إضافة إلى مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات، كما تعمل الجوانب التشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين

---

[1] سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي 2002، ص 3-4.

[2] تتمثل في انخفاض العوائد صادرات النفط وصعوبة تخفيض الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير، وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية أثرت على معدلات الاستثمار بتراجع إضافة إلى مجموعة من العوامل أهمها تباطؤ النمو الاقتصادي والظروف غير الجاذبة للاستثمار، إلى جانب تأثر مستويات السيولة المحلية نظرا لتراجع حصيلة الصادرات النفطية مع حتمية تبني الدولة لسياسات التشغيل الظرفية، والضغوط على الموازنات الحكومية والإنفاق العام، واتساع نطاق القطاع غير الرسمي.

[3] Schneider, Friedrich, and Bruno S. Frey. "Economic and political determinants of foreign direct investment." *World development*13.2 (1985): 161-175.

على تقديم الحوافز و تحسين التسهيلات الاجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلا عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجية[1].

وقد أدركت العديد من الدول أن بعض العوامل مهمة وكافية في جذب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهدا كبيرا في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي[2]، وحسب أخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية حول 671 مليار دولار، مع ارتفاع حصتها من تدفقات العالمية لتبلغ 46.9% سنة 2017 مقارنة بحصة بلغت 35.9% سنة 2016، ووفق التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة الواردة إلى الدول العربية شهدت تراجعا بنسبة 11.5% من 32.4مليار دولار سنة 2016 إلى 28.7 مليار دولار سنة 2017، ما يمثل نسبة 2% من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار لسنة 2017[3]. والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت في الفترة الأخيرة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه، فإضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز، هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية، منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة، لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، والجدول التالي يوضح المشاريع الاجنبية الواردة الى منطقة دول العربية ومدى اسهامها في خلق الوظائف خلال الفترة 2003-2017.

الجدول (I- 1): المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2017.

	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
منطقة دول العربية	13002	1136100	1919201	10321
الجزائر	421	66051	107665	345

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018: dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/

بغية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبة المباشرة، ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين الدول العربية، ومنها الجزائر بشأن تحسين بيئة أعمالها، وتقديم الإعفاءات والحوافز، حيث شهدت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 460 مشروعا سنة 2003 إلى 1324مشروعا سنة 2008 ثم شهد هبوطا مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من سنة 2009 الى غاية سنة 2015 اين بلغت عدد المشاريع 769، ليعاود الصعود إلى 809 مشروعا سنة 2017حيث تم إحصاء خلال هذه الفترة (2003-2017) عدد المشاريع بحوالي 13002 مشروع، وكانت الجزائر قد حظيت بعدد من هذه المشاريع والتي قدر بـ 421 أي بنسبة 3.23 %خلال الفترة 2003-2017، وهو ما يدل على التحسين النسبي

(1) Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. "Political risk, institutions and foreign direct investment." *European journal of political economy* 23.2 (2007): 397-415.

(2) Mohamed, Sufian Eltayeb, and Moise G. Sidiropoulos. "Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: an empirical investigation." *Journal of economic development* 35.2 (2010): 75.

(3) مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، تقرير الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2018. dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf

الضئيل في الأداء المؤسساتي ومناخ الاعمال، مما سمح بتوفير ما يقارب 107665 وظيفة[1]، والاشكال التالية توضح تطور كل من حجم البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

الشكل (I - 15): حجم البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر 1990-2017.

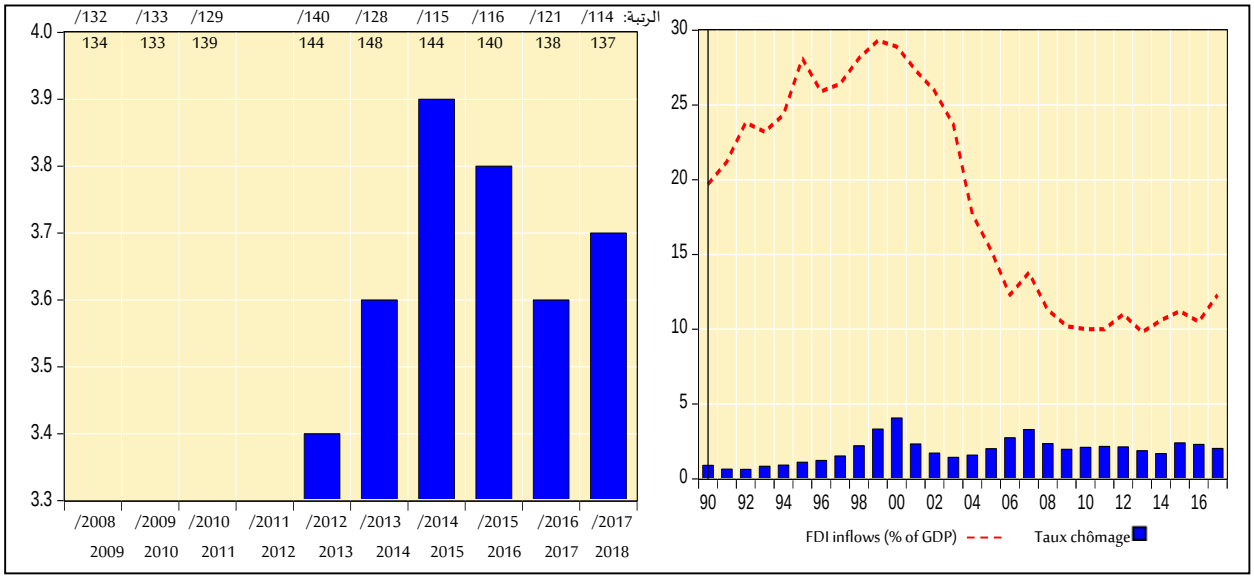

المصدر: - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إدارة البحوث والمخاطر القطرية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (I-16): مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا (التقنية) في الجزائر للفترة (2007-2017).

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report,2008-2018

من خلال الشكل (I-16) نلاحظ ان مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا ضمن محور الجاهزية التقنية في الجزائر لم تحقق نتائج الإيجابية سواء من ناحية تحسين ترتيبها من بين الدول المشمولة ضمن الدراسة حيث تراوحت قيمها ما بين 3.4 الى 3.7 مما يعكس حالة ترتيبها من 110ضمن 125 (2007-2006) ورتبة 140 ضمن 144 (2012-2013) لتعرف بعدها تحسن طفيف في الترتيب 114 ضمن 137 (2017-2018) وهذا يوضح عدم توفير البيئة اللازمة لجذب الاستثمار مما لا يسمح بانتقال الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة.

1.1.2. الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال خلق وتوفير فرص التدريبية للأيدي العاملة على الآلات المتطورة والأدوات التكنولوجية الحديثة، وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة العمالة المحلية وخلق الكوادر والعمالة الماهرة التي من المنتظر أن تساهم على المدى البعيد في تطوير المنشآت الصناعية في تلك الدول[2]. لذلك يصدر كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا، حيث تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار

[1] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني، الكويت، ابريل-يونيو 2017.

[2] محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، صندوق النقد العربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، يونيو 2017.

بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص وبدوره يتكون من عدة مؤشرات فرعية، وتشير التقارير إلى تباين أداء الدول في سبيل تحسين بيئة الأعمال، والجزائر تعد من الاقتصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير المناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة، وقد رتبت في تقرير التنافسية العالمية والعربية في المراتب التي لا تتناسب مع ثرواتها ومواردها وامكانياتها وحجم استثماراتها العمومية. والشكل التالي يوضح مؤشر التنافسية للجزائر.

الشكل (I - 17): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي.

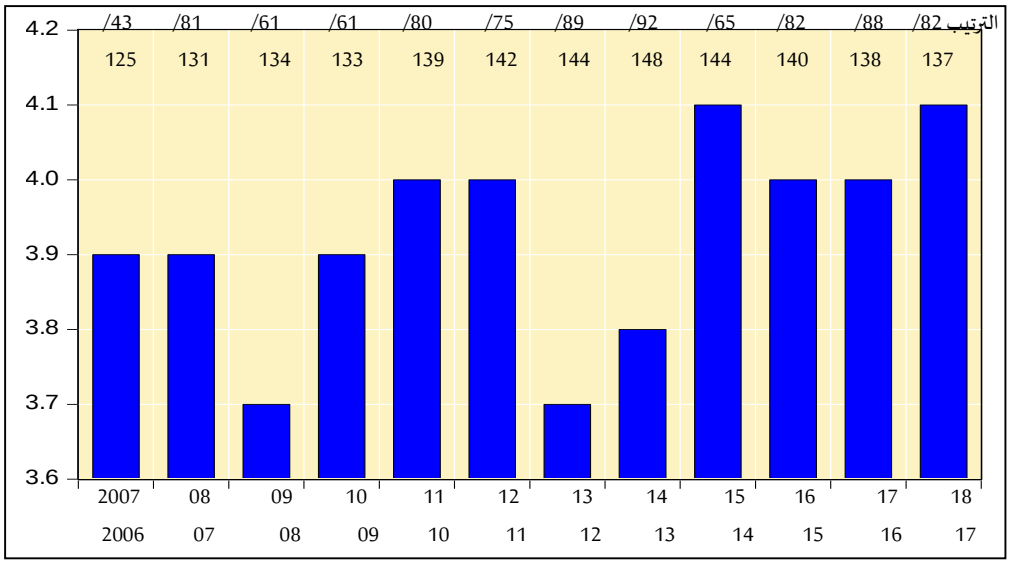

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report,2008-2018

2.1.2. اصلاح بيئة أداء الاعمال في الجزائر

تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الاعمال يغطي 185دولة، حيث يوضح التقرير مناخ أداء الأعمال من خلال استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وخلق البيئة التنافسية اللازمة لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية. يقوم التقرير بترتيب الدول وفقا للمنهجية التي يتبعها وتعتمد على أساس عدد من المؤشرات يتم من خلالها قياس موقف الدول وقد تم اختيار خمس مؤشرات لإدراجها في تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية تعكس اهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية والصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والجدول التالي يوضح مؤشر بيئة أداء الاعمال والإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

الجدول رقم (I-2): الإصلاحات المنفذة في الجزائر بين عامي 2005 و2015

	اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود	تسجيل الممتلكات
اجمالي الدول العربية	197	43	36	11	8	17
الجزائر	9	///	3	///	1	1

(إصلاحات أربعة الأخرى في الجزائر شملت 2 لدفع الضرائب و1 للتجارة عبر الحدود و1 لاستخراج تراخيص البناء)

(إصلاحات المتبقية بالنسبة لإجمالي الدول العربية والمقدرة بـ 86 توزعت على باقي المؤشرات الأخرى)

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر- ديسمبر، 2014.

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005و 2014 نحو 233 تغيرا معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، حيث تصدرت مصر بـ 24 اصلاحا

وبنسبة 12.2% والمغرب بـ 19 اصلاحا وبنسبة 9.6% أما الجزائر فقد طبقت 10اصلاحات مما يعني استمرارية معناة الاقتصاد الجزائري من ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الاعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات وتصفيتها وحماية المستثمرين ..الخ، بالإضافة الى تطور الفساد الذي أضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية، وملاحظ أن السلطات الجزائرية كانت متحمسة جدا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا لم يتحقق كون فاعليتها في جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي تعتبر منخفضة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء قطاع البترول و الغاز، الذي ساهم ارتفاع عائد على الاستثمار فيه من استفادته دائما من الاستثمار الأجنبي، وعلى غرار البلدان المتوسطة الدخل، ولعدة سنوات لم تستطع الجزائر استقطاب جانب كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضح من خلال الجدول الذي يبين مقارنة بين المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال.

الجدول (I - 3): المؤشرات الفرعية لأداء بيئة الأعمال 2015-2016.

		مؤشر العام لبيئة بدء الاعمال				سهولة بدء المشروع				مؤشر تسجيل الملكية			
		الترتيب عربيا	التغير	الترتيب عالميا	التغير	الترتيب عربيا	التغير	الترتيب عالميا	التغير	الترتيب عربيا	التغير	الترتيب عالميا	التغير
الجزائر	2015	14	1	161	2	15	-3	143	2	19	-1	160	3
	2016	15		163		12		145		18		163	
		مؤشر حماية المستثمرين				مؤشر الحصول على الائتمان				مؤشر تنفيذ العقود			
	2015	11	7	173	1	14	1	171	3	10	0	106	0
	2016	18		174		15		174		10		106	

- الترتيب عالميا (189 دولة) - حصلت مجموعة المنطقة العربية على متوسط ترتيب 69 من أصل 109 دول ضمن مؤشر بيئة الاعمال.

⇧التغير في قيمة المؤشر شهد تحسنا ⇩ التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعا ⇨ قيمة المؤشر لم تتغير

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017.

إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا حيث عرفت تراجعا سواء من ناحية الترتيب بين الدول العربية (من المركز 14 لتتراجع الى المركز 15) او العالمية (من المركز 161 لتتراجع بمركزين 163) لعامي 2015-2016 أما على صعيد المؤشرات الفرعية فقد شهدت كلها تراجعا على مستوى العالمي ما عدا المؤشر الفرعي المتمثل في انفاذ العقود الذي لم يشهد تغيرا يذكر و بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الاصلاحات لم تستقطب سوى قدر ضئيل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولا ترقى الى المستوى المأمول.

3.1.2. تقييم مؤشرات الجودة المؤسساتية

لقد تم التوصل إلى ايجاد مقاييس ومؤشرات للأداء المؤسساتي التي تنشأ بين أنماط المؤسسات المختلفة لتنظيم وحوكمة المعاملات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ليتم من خلالها معالجة مواطن الضعف والنقص التي تحتاج إلى إصلاح أو تطوير ضمن متطلبات الحكومات والمنظمات، ولكل مؤشر من مؤشرات الأداء المؤسساتي دور في قياس موضوع معين وتستخدم مؤشرات الأداء المؤسساتي ترتيب دول العالم المشمولة بالدراسة التوزيع النسبي للمؤشرات الفرعية بين ستة أصناف حسب المدى، كما تستخدم المؤشرات الترتيب المئوي بين دول العالم الذي ينحصر بين الصفر(الأدنى) إلى المائة (الأعلى) أي كلما كان الترتيب المئوي أعلى كانت النتيجة أحسن[1]، والجزائر بالخصوص وضعت منذ مباشرتها الإصلاحات

[1] IBDM

الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مع طرح تحدي جديد يسمى التحول إلى الاقتصاد المؤسساتي أو تجديد اقتصاد التنمية، بغية إيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفتها وهذا يعكس معاناة الاقتصاد الجزائري من جانب الإطار المؤسسي أي الضعف المؤسسي وبشقيه التشريعي والتنفيذي على ادارة الحكم Governance، والتأثير السلبي في عمل المؤسسات، ما ادى الى ارتفاع تكاليف التنمية، فضلا عن تفشي الفساد المالي والاداري، ومن ثم الى هدر الموارد المالية والمادية المتاحة، والشكل لتالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (I - 18): واقع فعالية مؤشرات الحوكمة بالجزائر

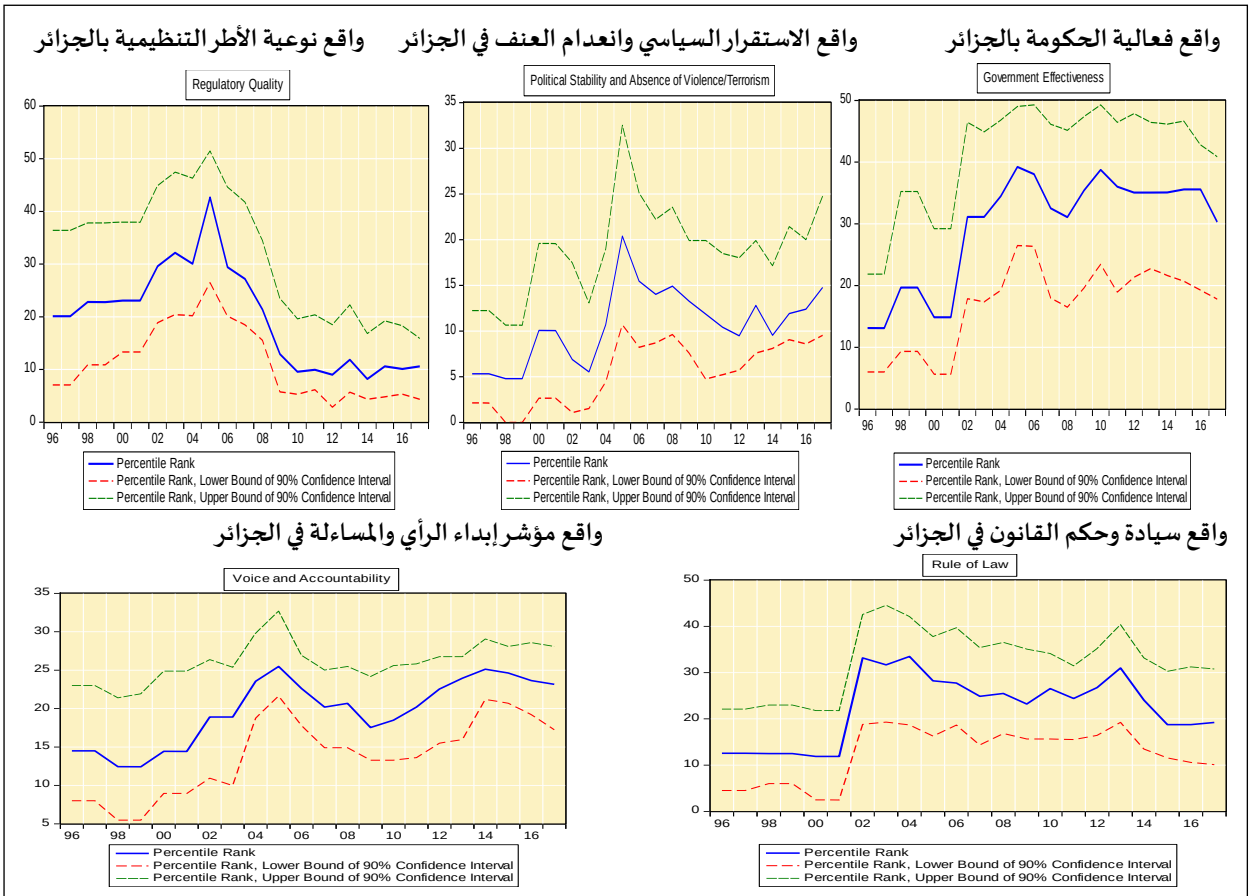

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018.

الوضع وتطبيق السياسات السليمة وضمان أجود الخدمات العمومية، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 30.28 بالمئة، وهذا يعني أن الجزائر أفضل 30.28 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، وضمن الشكل (I - 18) يوضح واقع فعالية الحكومة بالجزائر حيث يمكن تقسيم أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 1996 إلى 2000 أقل من 25 %، أما المرحلة الثانية من سنة 2002 الى سنة 2017 ما نسبته أكثر من 30%، حيث أحسن نسبة 38.21%سنة 2005، وأخذ مؤشر فعالية الحكومة أحسن ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية حيث حافظ على مستوى متوسط ما نسبته بين 25-50 %، أن الجزائر أحسن من 25-50% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة من سنة 2002 الى سنة 2015، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية مقارنة مع فترة من 1996 الى 2001، ومن ثم مساهمة هذا المؤشر الفرعي في بلورة الاقتصاد المؤسساتي الجديد بالجزائر.

- **مؤشر استقرار السياسي وانعدام العنف (Political Stability /No Violence)** بالنسبة الى وضعية مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 14.76% وهذا يعني أن الجزائر أفضل من

14.76%عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، ويوضح ضمن الشكل (I - 18)، نقول عن ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر مقارنة مع دول العالم، أنه مر بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى من 1996 إلى 2003 تميزت بضعف ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 0 و10، حيث أسوء ترتيب 4.78% في سنة 1998، أما المرحلة الثانية تمتد من 2004 إلى 2017، تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 10و25 %، حيث احسن ترتيب 20.38 بالمئة في سنة 2005 ومن تم يتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة بالدراسة في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، بسبب أثار العشرية السوداء وما خلفته من آثار سلبية على الاستقرار على مستوى الموسمي بالجزائر. ولهذا أيضا هناك العديد من الآليات التي تتخذ من اجل تجنب احتمالات عدم الاستقرار[1].

- نوعية التنظيم والإجراءات او جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality) يقيس هذا المؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين وعن وضعية مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 10.57%، وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 10.57% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، وشهد مؤشر نوعية الأطر التنظيمية تغير نسبي في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر مقارنة مع باقي دول العالم، حيث بعدما كان أقل من 25% في الفترة 1996 و2000 وتحسن في باقي الفترة حيث وصل إلى أعلى نسبة 42.64 %سنة 2005. إلا أنه عرف فيما بعد انخفاض ابتداء من سنة 2008 الى غاية سنة 2017 ليتراوح نسبته ما بين 9 و10.58%، وعلى الرغم من الموروث التاريخي للجزائر في التشريعات والقوانين، وموروثه الأخلاقي كمجتمع اسلامي، الا انه يعاني ضعفا في مؤسساته العاملة لإدارة الحكم في السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تخضع الى مجموعة من القيود المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي أثرت على كفاءة ونوعية المؤسسات، ومن ثم على مستويات التنمية، أخذ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية أسوء ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية، حيث أن أكثر من 90 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة أحسن من الجزائر في عدة فترات من الدراسة، الأمر الذي لم ينعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية العامة، والخدمات المؤسساتية المدنية.

- سيادة القانون (Rule of Law) تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية كأداة لجذب واستقرار رؤوس الأموال الأجنبية مع تزايد المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي مما يمهد لإقامة مشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام والذي ينعكس في خلق أكبر عدد من المناصب العمل[2]، أصبحت سيادة القانون والديمقراطية عاملان رئيسيان لا ينفصلان من أجل تفعيل الأسواق، لذا يقيس مؤشر سيادة وحكم القانون مدى ثقة الأفراد والقطاع الخاص بتطبيق القانون من قبل الجهة التنفيذية الحكومية بشكل عادل على مختلف المتعاملين وعن وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 19.23 %، ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود تغير نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم، حيث كان الترتيب منخفض في سنة 1996 ما نسبته 12.5%، إلا أن ترتيب الجزائر مقارنة مع باقي دول العالم ارتفع الى ما نسبته 33.49% سنة 2004، واستمر تراوحه ما بين نسبة 25و30 %خلال الفترة 2005 -2017 الا ان ثلاث سنوات الأخيرة عرف تراجعا حيث قدر بـ18.75%، وبهذا أخذ المؤشر الفرعي سيادة وحكم القانون ترتيب أقل من المتوسط، من بين

---

[1] خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص14.

الاليات تتضمن حماية ضمانات استقلال القضاء المدني، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضمان مبدأ سيادة القانون، والمساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة واتخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري والمالي، ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة.

[2] دانيال كوفمان، وارت كرائي، بابلو زويدو، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، مجلة التمويل والتنمية، FMI، جوان 2000.

عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية.

- **مؤشر المساءلة (Voice and Accountability)** عن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 23.15 وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 23.15 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود استقرار نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم في مؤشر آلية إبداء الرأي والمساءلة بنسبة 10 - 25% خلال الفترة 1996-2017، مع تسجيل تحسن في سنتي 2005 و2014 ما نسبته 25-50%، حيث وصل الى 25.48و25.12 على التوالي، ومن تم يتبين أن الجزائر أفضل من 10-25 %فقط من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة في مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انتقاص حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي بالجزائر[1].

2.2. مؤشرات التنمية البشرية

ان تسليط الضوء على التنمية البشرية مع الأداء الاقتصادي للبلاد، يعكس مدى تأثير تراكم رأس المال البشري والاجتماعي والذي قد يمتد إلى فترات أطول من مراحل البرامج الاقتصادية، وأنه في بعض الأحيان تسمح لمؤشر التنمية البشرية بمواجهة الهشاشة الظرفية للاقتصاد[2].

1.2.2. مستويات التعليم والاداء التعليمي في الجزائر

تعتبر جودة التعليم الأساسي المحدد الرئيسي لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة، لذا كانت سياساتها التعليمية تعبر عن متطلباتها التوظيفية وتمثل في الوقت ذاته انعكاسا للتطور الاقتصادي الذي بلغته، "ففي دراسة لكل من بارو ولي بخصوص محددات النمو الاقتصادي حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط موجب (Positive correlation) بين النمو والتعليم[3]، وتجدر الإشارة ان النظرية المرتبطة بالتعليم وسوق العمل، هي نظرية تجزئة سوق العمل، وبهذا تتفق جل الأدبيات الاقتصادية على وجود العلاقة بين التحصيل العلمي ومستوى البطالة، فمثلا وجد فيلبس وزوغا أن ارتفاع المستوى التعليمي له تأثير متزايد في معدل البطالة، وهو نفس الشيء المتوصل اليه في دراسته مع فرانسيسكوني وأورسزاك

---

[1] Berthelier, Pierre, Alain Desdoigts, and Jacques Ould Aoudia. *Profils institutionnels: présentation et analyse d'une base de données originale sur les caractéristiques institutionnelles de pays en développement, en transition et développés*. Min. de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Direction de la Prévision, 2003.

إمكانية تحويل الحكومة إلى حكومة لا مركزية لتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية. بإشارة الى تحول حكومات الدول النامية في جميع أنحاء العالم إلى اللامركزية في سبيل بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية. لم تتبنى إلا قليل من الدول فكرة اللامركزية خلال العقدين الماضيين. ولكن اللامركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم. ففي الواقع تخلق اللامركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثر مما تحل. ولذا فانه لأمر أساسي أن يتم تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية المؤسسات المحلية

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر، 2015.

www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf

[3] شملت الدراسة نحو 141 دولة من دول العالم بين سنة 1950 و1995، اتضح أن رأس المال البشري محدد مهم للنمو الاقتصادي، فارتفاع مستوى التعليم يشير إلى مهارة اكبر وانتاجية أعلى في صفوف العمال، ما يؤدي إلى زيادة مخرجات الاقتصاد من السلع والخدمات، ويساعد توافر المورد البشري ذي التعليم الجيد أيضا في تسهيل الاستفادة من التقدم التقاني في الدول المتقدمة، فضلا عن تأثير قوي في الجوانب الاجتماعية، مثل الصحة، وتعليم الأطفال وتوزيع الدخل، وانعكس ارتباط خصوصا المستويين الثانوي والعالي، ففي أيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا، حصل 88% من الأشخاص الذين اجتازوا مراحل التعليم الثلاث الأولية على فرص العمل، وبلغت هذه النسبة 83% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

بعنوان (التعليم ومعدلات البطالة الطبيعية)[1]. ويمكن القول إن سياسات التعليم المتسقة مع المهارات المطلوبة في سوق العمل ترتبط عكسيا مع سياسات التوظيف، اي كلما ركزت سياسات التعليم على رفع مستوى التعليم كمًا ونوعا في البلد، استطاعت هذه السياسات تأمين ما تتطلبه سوق العمل من مهارات، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات البطالة في ذلك البلد، في حين أن سياسات التعليم غير المتسقة مع سوق العمل ترتبط طرديا مع معدلات البطالة[2]. ولإيضاح ذلك قام كلا من (Ebrahimi and Farjadi، 2009)[3] بدارسة آثار التعليم العالي على النمو الاقتصادي للدول المنفتحة والمنغلقة اقتصاديا وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود آثار كبيرة للتعليم العالي على النمو الاقتصادي في الدول المنغلقة، ولكن معامل التعليم العالي في الدول المنفتحة اقتصاديا كان إيجابيا وذا أهمية.

والجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في العقدين الماضيين في إصلاح نظم التعليم[4]، الأمر الذي تتطلب حوكمة المؤسسات التعليمية، لتطوير نوعية التعليم وكفاءة الخريجين، والاستفادة القصوى من المخرجات التعليمية، فالسياسات التعليمية التي اتبعها الجزائر أدت إلى ارتفاع معدل المستوى التعليمي لقوة العمل وفي الوقت نفسه اتجه مستوى البطالة إلى الانخفاض في العقدين الماضيين، والاشكال التالية توضح ذلك.

الشكل (I - 19): نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي من إجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي) في الجزائر.

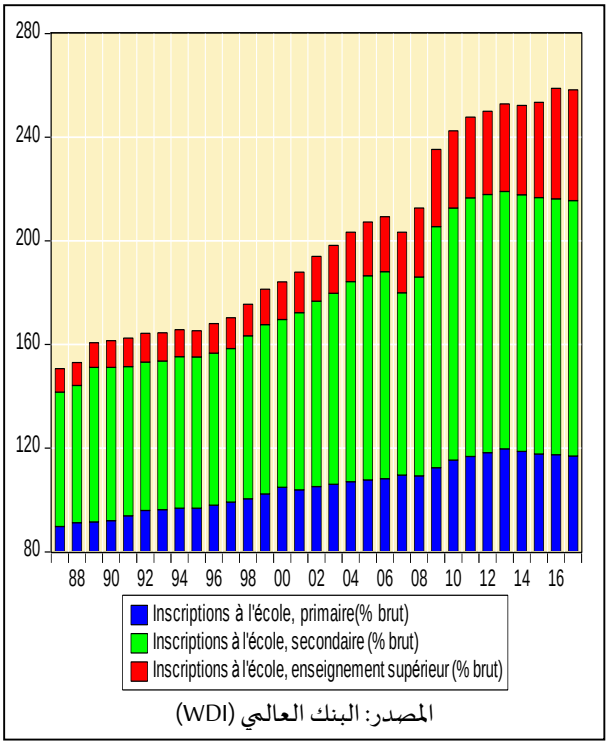

المصدر: البنك العالمي (WDI)

الشكل رقم (I-20): مؤشرات حول التربية الوطنية والتعليم العالي في الجزائر محصلة الفترة (2000-2017).

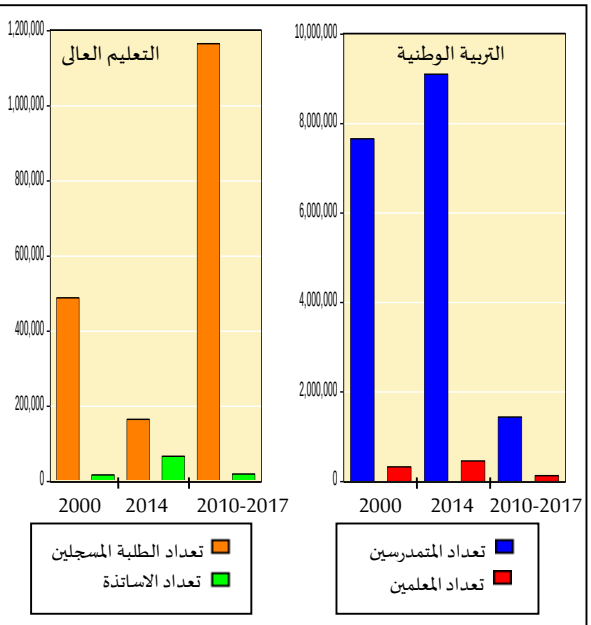

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، بوابة الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.

[1] تم استخدام في الدراسة نموذج لتحليل العلاقة بين الفروق في نسبة استبدال الأجور (wage replacement ratio)، كما أن معدلات الأجور تختلف تبعا لاختلاف المستوى التعليمي، وقد اوضح إسبن ر. موين (Espen-R.Moen) أن قدرة تنافسية بين العمال تزداد من خلال رفع مستوى تحصيلهم العلمي في محاولة للحصول على مستوى وظيفي أعلى، وبهذا يعمل ارتفاع المستوى التعليمي للفرد على رفع كفاءة العاملين ومهاراتهم، مما يجعلهم أكثر قدرة على الحركة متيحا لهم مجال أوسع للبحث عن فرص العمل.

[2] مجموعة مؤلفين، قضايا التعليم وتحدياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الإشكاليات والتجارب والسياسات"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2016.

[3] Masoud, Najeb, and Nawaf Al-Ghusain. "The Impact of Investment in Education on Economic Growth in Libya (An Econometric Analysis)." *The Arab Journal For Quality Assurance in Higher Education* 8.4 (2015): 28-28, p11.

استخدام وسائل بيانات مجمعة 82 دولة باستخدام البيانات المتعلقة بالفترة من 1980 إلى 2000 في العالم.

[4] Mekdad, Yousra, Aziz Dahmani, and Monir Louaj. "Public spending on education and economic growth in Algeria: Causality test." *International Journal of Business and Management* 2.3 (2014): 55.

أدى ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم، كما هو موضح في الشكل (I - 19) إلى تخرج أعداد كبيرة من الطلاب في مختلف التخصصات بشكل يفوق قدرة القطاعين العام والخاص، ويعتبر هذا الامر عبئا على عملية التشغيل الاقتصادي واسهاما في رفع معدلات البطالة التي عرفت ببطالة الخريجين أو بطالة المتعلمين، أي سياسات غير المتسقة مع سوق العمل التي تؤدي إلى رفع مستويات البطالة في البلد. ويعود سبب عدم اتساق السياسات التعليمية مع سياسات التوظيفية إلى انخفاض جودة التعليم، وهو ما يظهر من خلال تصنيف الجامعات العالمية اين غابت عن اشهر مؤشرات التصنيف للجمعات العالمية تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات (Shanghai ranking) لأفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، ومن ناحية مؤشر التعليم العالي والتدريب والذي يركز على كم التعليم وجودته والتدريب الوظيفي اذ حلت في الرتبة 92 عالميا بالقيمة (4) لسنة 2018 الأمر الذي لا يساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد مما جعل سوق العمل في الجزائر تعاني ارتفاع في معدلات البطالة، خاصة فئة الشباب، لعدم توافق في المهارات التي يحملها الخريجون وما يطلبه القطاع العام والخاص، إضافة إلى جاذبية القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص لما يتوفر عليه من حوافز، وكذا الإنفاق الحكومي المرتفع والإعانات السخية، والخدمات العامة شبه المجانية، وغياب الشبه التام للحوكمة تعليمية وبحثية والمتمثلة في "الحرية، غياب المساءلة والشفافية أدى إلى تواضع أداء المنظومة التعليمية وعدم قدرتها على تقديم خدمات تعليمية ذات نوعية جيدة، مثل استفحال ظاهرة الفساد الإداري والوساطة وتغليب العلاقات الشخصية على القوانين واللوائح"[1]، الامر الذي عكفت في معالجته تقارير البنك الدولي حول نظم الحوكمة الإدارية وادائها الجيد، فافي تقرير صادر في 31 ماي 2012، يبين بأن إصلاحات الخاصة بمؤسسات التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحتاج إلى مثل هذه النظم، و هذا الدور يتضح من خلال ما أظهرته دراسة أحمد السبيعي (ان التوظيف وتشغيل الموارد البشرية في سوق العمل في مصر والجزائر في الفترة ما بين سنة 1985 و2000) يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي [2].

وقد بين ماتينر في دراسته القياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للإنتاجية، عدم نجاعة السياسات التعليمية الناجم عن تدني مستوى الإنفاق على التعليم[3]، وقامت دراسة (Baldwin and Borrelli، 2008)[4] في الولايات المتحدة الأمريكية الى ايجاد العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين النفقات التي يتم إنفاقها في التعليم ونصيب الفرد من الدخل كنمو اقتصادي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النفقات التي يتم إنفاقها على التعليم العالي لها علاقة تبادلية إيجابية مع نصيب الفرد من الدخل في حين أن النفقات التي تنفق على التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ونسبة المعلم والطالب أظهرت وجود علاقة سلبية مع نمو نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة 1988-2005، والشكل التالي يبين الانفاق على التعليم في الجزائر.

---

[1] صندوق النقد العربي، " تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية"، الفصل العاشر، 2014.

[2] مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره.

إلى جانب دراسة قياسية قدم فتحي مصطفى الزيات عن علاقة التعليم والتوظيف بمؤشرات التنمية المستدامة في 42 دولة نامية، ومن بين نتائج أن التنمية المستدامة هي انعكاس لحالة التعليم والتوظيف في الدول عينة الدراسة، وهي ترتبط طرديا مع التعليم والتوظيف، وهو ما توصل اليه كل من حيدر بخيت وأحمد الزرفي في دراستهما عن العلاقة السببية بين التعليم والتنمية في العراق للفترة بين سنة 1985 و2011، وأبرزت الدراسة أن التعليم هو العامل المسبب في التنمية.

[3] مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره.

وأكد كل من غاسكون وليبيون ومارتي في دراستهم القياسية، للعلاقة السببية باستخدام نموذجي غرانجر وتصحيح اتجاهات الخطأ VFCM في البلدان الآسيوية في الفترة بين عامي 1981 و2002، تأثير مخرجات التعليم العالي على نمو الناتج القومي المحلي وعلاقة الطردية بينهما"

[4] Baldwin, Norman, and Stephen A. Borrelli. "Education and economic growth in the United States: cross-national applications for an intra-national path analysis." *Policy Sciences*41.3 (2008): 183.

الشكل (I - 21): الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017).

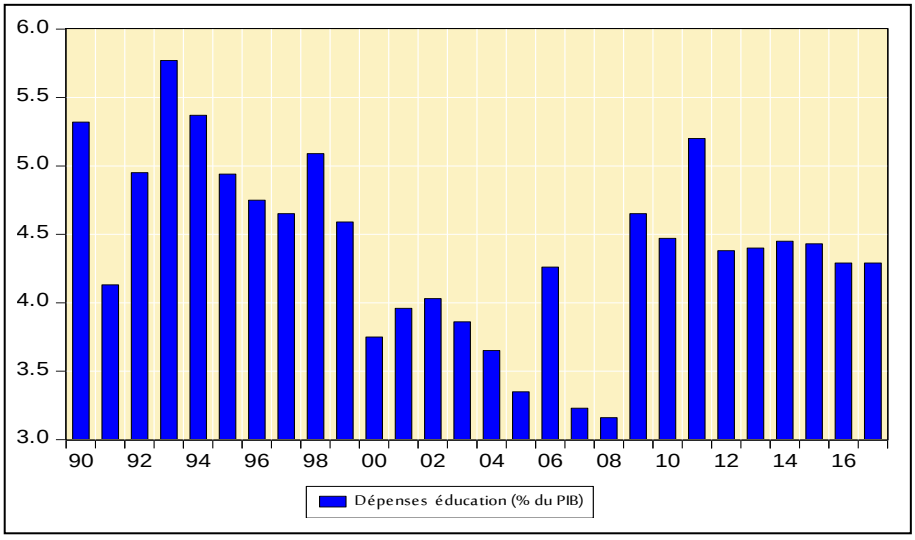

المصدر: البنك الدولي، ووزارة المالية (الجزائر).

2.2.2. مؤشرات الرعاية الصحية

تشير الدراسات إلى أن إصلاح نظم الضمان الاجتماعي ونظم الرعاية الصحية يعدان من أهم محددات استدامة المالية العامة ومن أهم أولويات إصلاح المالية العامة التي من الممكن أن تدعم النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق تشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن بنود الاتفاق العام المرتبطة بتقدم الأفراد في العمر (نظم التقاعد ونظم الرعاية الصحية) تشكل نسبة تصل إلى 40% في الاقتصادات المتقدمة و30% في اقتصادات السوق الناشئة[1]. حيث أن النظم السخية للضمان الاجتماعي تنعكس سلبا على الناتج من خلال زيادة مستويات البطالة وهو ما يؤكد أهمية استخدام مزيج من السياسات الضريبية أقل تشويها لآليات عمل السوق التمويل نفقات الضمان الاجتماعي[2].

وبناء عليه، فمن الضروري تبني إصلاحات تستهدف زيادة مستويات كفاءة هذه النظم وضمان قدرتها على الاستمرار بالكفاءة اللازمة و بدون توليد ضغوطات متصاعدة على الموازنة العامة في السياق ذاته، "وفي ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وضغوطاتها على المالية العامة للدول العربية، حيث شهدت الدول المنطقة زيادة سريعة في نفقات الرعاية الصحية لزيادة الطلب على خدمات الصحية العالية الجودة في وقت تواجه فيه هذه الدول قيودا عن المالية العامة بسبب ارتفاع معدلات البطالة والارتفاع النسبي لمعدلات الضرائب لذلك من الضروري ايجاد موارد إضافية طويلة المدى للمالية العامة من خلال إصلاحات هيكلية داخلية"[3] ولكن الأمر يصعب في ظل غياب مستويات الحوكمة والمساءلة في قطاع الرعاية الصحية فمازال هيكل الإدارة العامة المركزية سائد في معظم نظم الرعاية الصحية في المنطقة العربية ويعيق هذا الوضع قيام هيكل إداري حديث في هذا القطاع، فاستمرار المشاكل الصحية وعدم كفاية انظمة الصحة[4]. وقد يضيف الاقتصاديون أمرا مؤكدا ثالثا، وهو نمو الانفاق على الرعاية الصحية. فمع نمو البلدان اقتصاديا، يتقارب اثنان من الاتجاهات العامة المهمة في سياق التحول في تمويل الرعاية الصحية - أي زيادة نصيب الفرد من الانفاق على الصحة وانخفاض النفقات التي يتحملها

---

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

[2] Pereira, Alfredo M., and Jorge M. Andraz. "On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending: Evidence for 12 EU Countries." *Journal of International Business and Economics* 3.2 (2015): 63-78.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

[4] النظم الصحية هي مزيج من جهود الأفراد والقواعد التنظيمية والمؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية وغيرها من الموارد التي تلبي الاحتياجات الصحية للسكان.

في الخدمات الصحية[1]، وفي دراسة لـ LiandLiang،2010[2] حيث قام بدراسة لتحليل رأس المال البشري في شكل من أشكال الرعاية الصحية والتعليم لمجموعة من اقتصادات دول شرق آسيا مثل الصين حيث استخدم فيها البيانات المتعلقة بالسنوات للفترة 1961. 2007. وبناء على نتائج هذه الدراسة كان لرأس المال والصحة أثر إيجابي كبير. وبالرغم من ذلك، كان أثر الاستثمارية التعليم على النمو الاقتصادي أثرا ضعيفا، هذا بالإضافة إلى أن النتائج قد أظهرت أنه في شرق آسيا، كانت آثار الصحة على النمو الاقتصادي أقوى من آثار التعليم. وبناء على هذه الدراسة، أصبح من المعتقد بشكل أكبر لصانعي السياسات هو القيام بالمزيد من الاستثمارات في مجال الصحة أكثر من الاستثمار في مجال التعليم، والاشكال التالية توضح كل من الإنفاق على الرعاية الصحية ومؤشر الصحة والتعليم في الجزائر.

الشكل رقم (I - 22): الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2017).

الشكل رقم (I-23): مؤشر الصحة والتعليم في الجزائر للفترة (2007-2017)

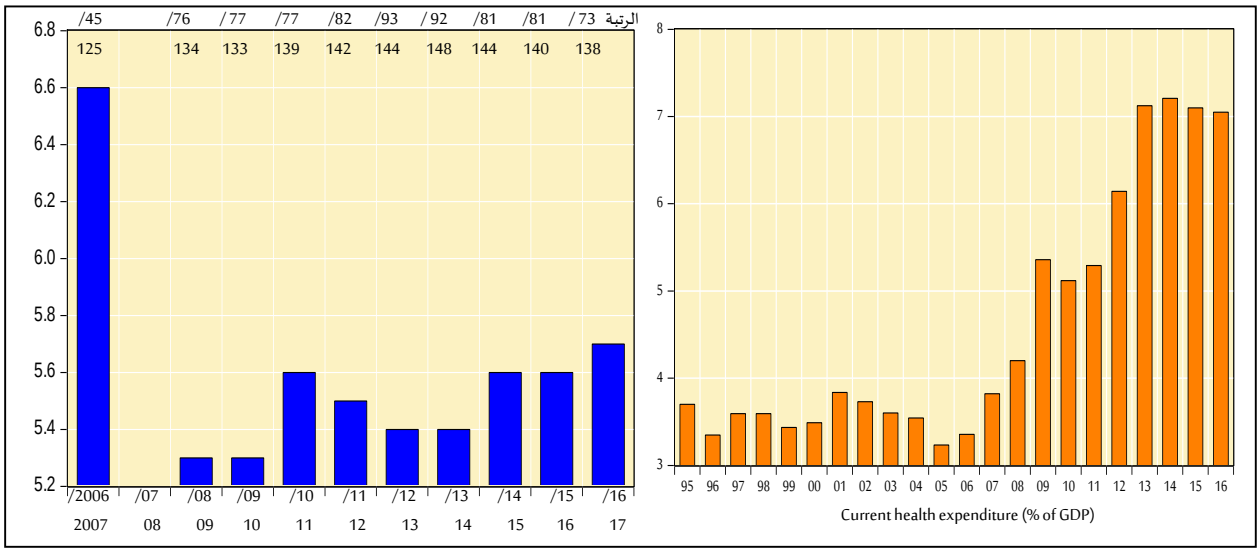

المصدر: البنك العالمي (WDI)، وتقارير التنافسية العالمية.

نلاحظ من خلال الشكل (I - 22) ان الانفاق على الرعاية الصحية في تزايد مستمر منذ سنة 1995 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الا ان هذه النسب تبقى ضئيلة جدا مقارنة بالناتج المحقق، ولتلخيص على الضوء التنمية البشرية، يعكس لنا الوضع نوعا من ضعف وتذبذب مصادر تمويل سياسة التنمية البشرية التي كانت ولا تزال تدعمها بشكل قوي الدولة وعائدات النفط، وبهذا تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الوتيرة للتنمية في الجزائر دعمتها الجباية البترولية. مما أتاح تحقيق إنجازات هامة في مجالات الشغل والتعليم والصحة. وقد تميزت هذه الفترة، بالفعل، بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الاسعار المعمم، وتأسيس نظام للضمان الاجتماعي، وضمن مؤشرات التنافسية التي تضمنت فيها المجموعة الاولى محور خاص بالصحة والتعليم الأساسي اين يتم ترتيب الدول وفق قيم المحققة لمجموع

---

[1] فيكتوريا فان وأماندا غانمان، التحول إلى المحلية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، العدد 51، الرقم 4، ص 12-14.

دراسة لـ Cheng، 2013 الصين، اضطلعت شنغهاي، وهي أكبر المدن التجارية في الصين، بتنفيذ إصلاح متعدد الأبعاد في الرعاية الصحية بهدف الحد من نفقات الرعاية الصحية التي يتحملها المواطن وتحسين قطاع الصحة وبتكلفة أقل حيث لا تقتصر التجارب المؤسسية على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان مرتفعة الدخل، فقد سبق أن أجرت الصين التجارب، عادة على نطاق ضيق في البداية في عدد قليل من مقاطعاتها التي يبلغ عددها 2800 مقاطعة تقريبا. وقامت بتجربة برنامجها الرائد للتأمين الصحي في الريف.

[2] Li, H. and Liang, H. (2010), "Health, education, and economic growth in East Asia department of decision science and managerial economics", Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies 3(2), pp. 110-131.

تعد الدراسة التي قام بها (Li) من أولى الدارسات التجريبية التي تمت لغرض تحليل آثار رأس المال البشري في شكلين من أشكال الصحة والتعليم على النمو الاقتصادي في شرق آسيا.

النقاط (من 1 الى 7) ولقد حققت الجزائر ضمن محور الصحة والتعليم الأساسي قيمة 6.6 للموسم 2006-2007 مقابل مرتبة 45 من أصل 125 ثم تراجعت في التصنيف اين انحصرت الرتبة ما بين 138/73 و144/93.

3.2.2. التطورات الاجتماعية

- **اتجاه اهم العوامل الديمغرافية وأثرها على التشغيل والبطالة**

"على الرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديموغرافية على النمو والتشغيل كالنموذج النيوكلاسيكى ونماذج النمو الذاتي، فلقد برز في النصف الثاني من التسعينات اتجاهات تعطى للعوامل الديموغرافية دورا أكبر في تحديد النمو والتشغيل من خلال تأثيرها على سوق العمل، الادخار والاستثمار و الدخل"[1].

- التحول الديمغرافي السريع

تكمن اهمية دراسة أهم العوامل الديمغرافية في تحليل أثرها على معدلات البطالة والعمالة في الحاضر والمستقبل، من خلال ارتفاع عدد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل كل سنة، حيث يؤدي النمو السريع للسكان إلى زيادة في أعداد القوى البشرية العاملة ويؤثر في العرض والطلب على اليد العاملة مما يسبب ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي فهم ديناميكية سوق العمل في المنطقة، حيث نجد أن ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر ما بين سنة (1960-1970) تجاوز معدل النمو (3%) ومعدلات الخصوبة تراوحت ما بين 6 إلى 7 أطفال لكل امرأة أدى إلى ضغوط شديدة على سوق العمل في الفترة ما بين سنة (1990-1980) على مستوى منطقة المغرب العربي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (I - 4): يبين تطور نمو السكان وتطور النمو الديمغرافي في المغرب العربي (1990-2017).

السنوات	معدل الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة)				معدل النمو السكاني			
	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
1990	4.72	4.05	3.47	4.96	2.59	1.87	2.25	2.48
1995	3.44	3.29	2.60	3.63	1.91	1.53	1.75	1.93
2000	2.51	2.77	2.14	2.85	1.35	1.17	0.99	1.54
2005	2.49	2.58	1.99	2.49	1.39	1.13	0.84	1.54
2010	2.88	2.57	2.14	2.41	1.83	1.31	1.12	0.78
2012	2.93	2.58	2.21	2.39	2.02	1.44	1.16	0.07
2013	2.92	2.57	2.33	2.37	2.05	1.47	1.17	0.03
2014	2.89	2.55	2.23	2.34	2.02	1.45	1.17	0.13
2015	2.83	2.52	2.22	2.31	1.93	1.41	1.16	0.49
2016	2.77	2.49	2.20	2.27	1.84	1.36	1.14	0.93

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن دول المغرب العربي شهدت تحولات ديمغرافية سريعة تمثلت في تراجع معدلات الخصوبة وكذا معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة بين (1980-2010) بحيث تراجع معدل الخصوبة في الجزائر من 5.83 سنة 1985 إلى 2.88 سنة 2010. وذلك راجع إثر تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي سنة 1983، حيث نلاحظ

[1] هبة أحمد نصار، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا، بيروت، 17-15 ماي 2006، ص 2.

www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P12_Nassar.pdf.

استقرار معدل الخصوبة منذ سنة 2000 ورغم ذلك شهد المؤشر التركيبي للخصوبة ارتفاعا نسبيا نتيجة ارتفاع عدد المواليد وارتفاع المعدل الخام للزيجات، حيث ارتفع المؤشر من 2.40 ولادات لكل امرأة سنة 2002 إلى 2.92 سنة 2013 ليتراجع الى 2.77 سنة 2016، ويؤثر النمو الديمغرافي في سوق العمل من خلال العديد من النقاط[1]، والشكل البياني التالي يوضح تطور كل من معدلات النمو السكاني واتجاهات معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2010:

الشكل (I - 24): النمو السكاني واتجاهات معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2017

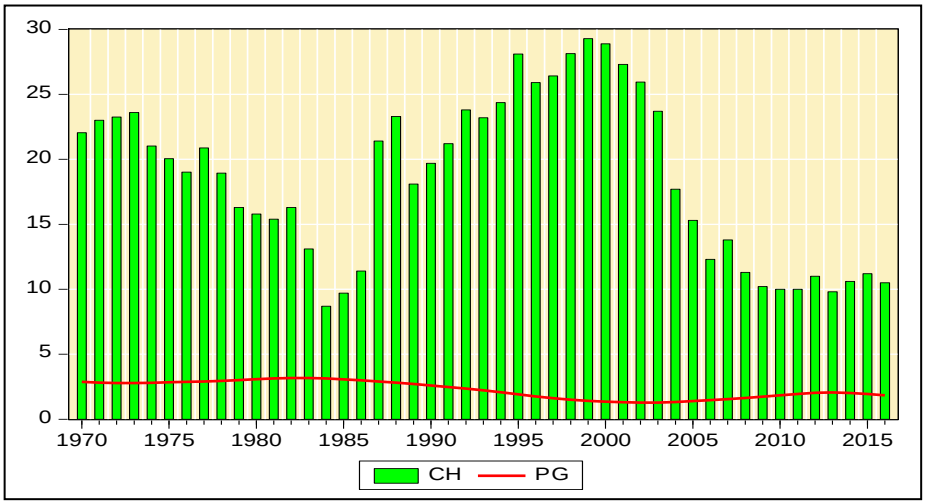

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية الاقتصادية والديوان الوطني للإحصائيات.

- التركيب السكاني

ان حاجة الماسة لدراسة التركيب السكاني للمجتمع والأهمية التي يكتسبها لكونه ضرورة للتخطيط لا غنى عنها ولما له من تأثير على الجانب الاقتصادي والديمغرافي وحتى السياسي والجدير بالذكر أن أي دولة تولي اهتماما للتركيب السكاني، ولهذا فإن مدلوله واسع ومهم للفهم الجيد لديناميكية سوق العمل، ولهذا فإن توزيع السكان حسب فئات العمر و الجنس يحدد نموهم، فهو يؤثر من ناحية على الخصوبة و على الزيادة الطبيعية في حجم السكان، و من ناحية أخرى يؤثر على توزيع السكان و نموهم. وللتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدور على حياة الهجرة وفعاليتها واتجاهاتها"[2]، فأثر العوامل الديموغرافية على معدلات البطالة لا يقتصر على النمو السكاني و معدلات الخصوبة، وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري وخاصة التغير في نسبة السكان في سن العمل، كذلك يؤثر التشغيل والدخل على العوامل الديمغرافية، فارتفاع الدخل قد يؤدى إلى تحسين الحالة الصحية وخفض معدلات الوفاة ومن ناحية أخرى قد يخفض من معدلات الخصوبة ويؤدى الى تغيرات في التكوين العمرى للسكان وهو ما يقودنا الى فهم العلاقة الموجودة بين هذين العاملين و سوق العمل في الجزائر.

يتميز الشعب الجزائري ديمغرافيا، بفتوته، إذ أن الأشخاص الذين تقل سنهم عن 30سنة كانوا يمثلون سنة 2014 نسبة 58% من مجموع السكان، أي ما يقارب 22مليون بالأرقام المطلقة، وتمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15و 24سنة لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان 17.5%، وهنا يمكن القول ان تركيبة السكان حسب السن في الجزائر عرفت تغيرات على مر الزمن، حيث لا يزال صغار السن من السكان (أقل من خمس سنوات) في تزايد مستمر على حساب باقي فئات العمر، حيث تمثل فئة العمر دون 5سنوات نسبة 11.8% سنة 2016 وهو ارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 11.7% و

[1] هبة أحمد نصار، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[2] السعيد مربيعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 161.

11.6% سنة 2014، أما بالنسبة الى الفئة العمرية أقل من 15 سنة تشير الارقام الى تسجيل 12.3 مليون نسمة سنة 2017، في المقابل بلغت نسبة 29.3% سنة 2016، وهذه الفئة العمرية عرفت تراجع في نسبتها مقارنة بسنة 1988والتي كانت في حدود 44% و 48.36% سنة 1970[1]، ويرجع هذا الانخفاض الى تطبيق سياسات تشجيع المباعدة بين الولادات وتحديد النسل انطلاقا 1983، وكذا رفع مستوى التعليم والوعي لدى المرأة و تأخير سن الزواج بالنسبة للجنسين سواء لأسباب اقتصادية كتراجع القدرة الشرائية للمواطن و أسباب اجتماعية وعلى رأسها أزمة السكن، ومادامت هذه الفئة تقع تحت السن القانوني المسموح به للولوج إلى سوق العمل فهي تشكل عبء على المجتمع بإضافة إلى الأشخاص الذين تجاوزا سن الستين (60) هي الأخرى عرفت تسجيل 3.6 مليون نسمة 2017، ومعدل بلغ 8.9% خلال السنة 2016، مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 8.7% و 8.5% سنة 2014، أي حجم 3.640.000نسمة (أي زيادة 000 156نسمة مقارنة بسنة 2015) وبلغ حجم فئة البالغين 80سنة فأكثر 537000 نسمة وهي الفئة الأقل تأثير على سوق العمل لأن الجزء الأكبر منها ليس لديه القدرة على العمل أو في حالة التقاعد. أما بالنسبة للأشخاص في سن العمل (15-59سنة) لهم تأثير مباشر على سوق العمل ونسبة مهمة منها تشكل القوى العاملة، فتبقى نسبتها مهيمنة في البنية العامة بعد تسجيل 25.6 مليون نسمة 2017، وبنسبة 61.5% سنة 2016 مسجلة بذلك تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 62.5% و63.1 % سنة 2014، على الرغم من تراجعها الطفيف إلا أنها تؤدي إلى تزايد ضغوط العرض على سوق العمل مع اتساع قاعدة السكان في سن العمل، وتبين هذه البنية أن 100شخص نشط عليه أن يتكفل بما لا يقل عن 57 شخصا أخر، والشكل التالي يوضح تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2017.

الشكل البياني (I - 25): تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2017.

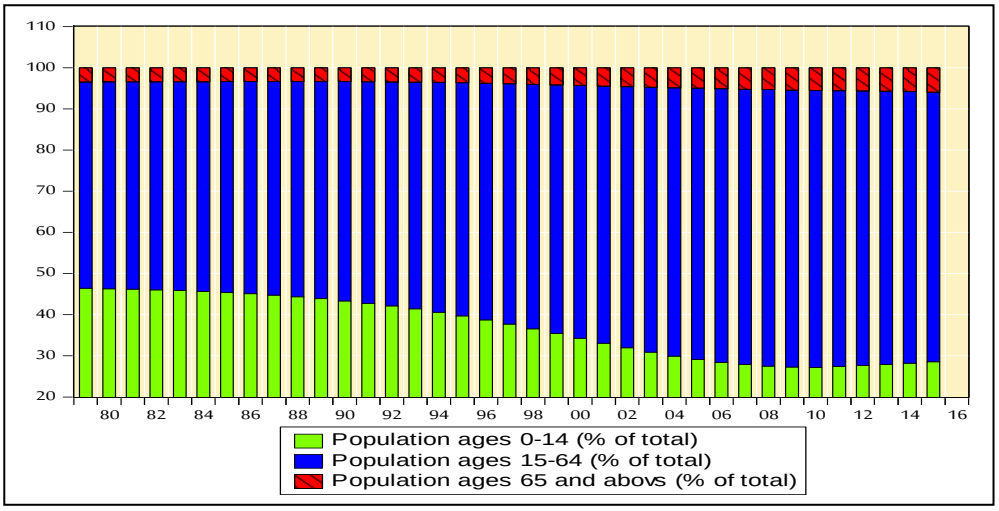

المصدر: البنك العالمي (WDI)

من حيث الإمكانات الديمغرافية، تصنف الجزائر، عموما، ضمن المتوسط العالمي فيما يتعلق بحصة شريحة السن دون 15سنة أو المتراوحة بين 15و 29سنة مقارنة بإجمالي السكان، إلى جانب تونس والمغرب. غير أنها مصنفة دون المتوسط الإفريقي من حيث القدرات التي تمثلها شريحة السن التي تقل أعمارها عن 15سنة، مما يبين جيدا تقدم التحول الديمغرافي في الجزائر، مقارنة بدول إفريقيا، على غرار البلدان المغاربية الأخرى. ففي الجزائر التغيرات الهيكلية للهرم السكاني تبين أن المرحلة الانتقالية الديمغرافية التي بدأت منذ ثلاثون سنة لاتزال متواصلة وهو ما يظهره اتساع قاعدة الهرم السكاني، حيث

[1] البيانات الخاصة بالتركيب النوعي للسكاني في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الديوان الوطني للإحصائيات.

الفئة العمرية أقلّ من 15 سنة والتي تغذي فئة الشباب، تقدر اليوم بأكثر من 11,5مليون، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه 5,7مليون شخص سنة 1966، وذلك بفضل ارتفاع المعدل الاجمالي للمواليد ليصل سنة 2008 إلى +26.8% والذي سجل تراجعا في أواخر التسعينيات، وهو بدوره أدى إلى ارتفاع شريحة السن المتراوحة بين 15و 29التي كانت تمثل 2,7مليون شخص سنة 1966، اليوم إلى أزيد من 10ملايين، أي تضاعفت أربع مرات في غضون 48سنة، "و في ظل التحولات الاجتماعية و التطورات الاقتصادية و السياسات المتبعة من طرف الدولة بإضافة الى انتشار الوعي الحضاري و الثقافي للأفراد من خلال تحسن مستواهم التعليمي و ولوج المرأة إلى سوق العمل، تشير التوقعات إلى أن نسبة السكان في سن العمل في دول المغرب العربي سوف يرتفع نتيجة بلوغ سن العمل للفئات الشابة الحالية، حيث تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يستقر حجم شريحة السن المتراوحة بين 15و 29سنة، بل ينخفض قليلا، بحلول سنة 2025، بينما سيعرف حجم شريحة السن الأقل من 15 سنة زيادة معتبرة بـ 2مليون شخص إضافي، ما من شأنه أن يحافظ على طابع فتوة الشعب الجزائري لعدة عقود. والشكل البياني التالي يوضح الهرم السكاني حسب العمر والنوع في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس وليبيا لسنة 2017.

الشكل رقم (I - 26): الهرم العمري للسكان في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس وليبيا لسنة 2017.

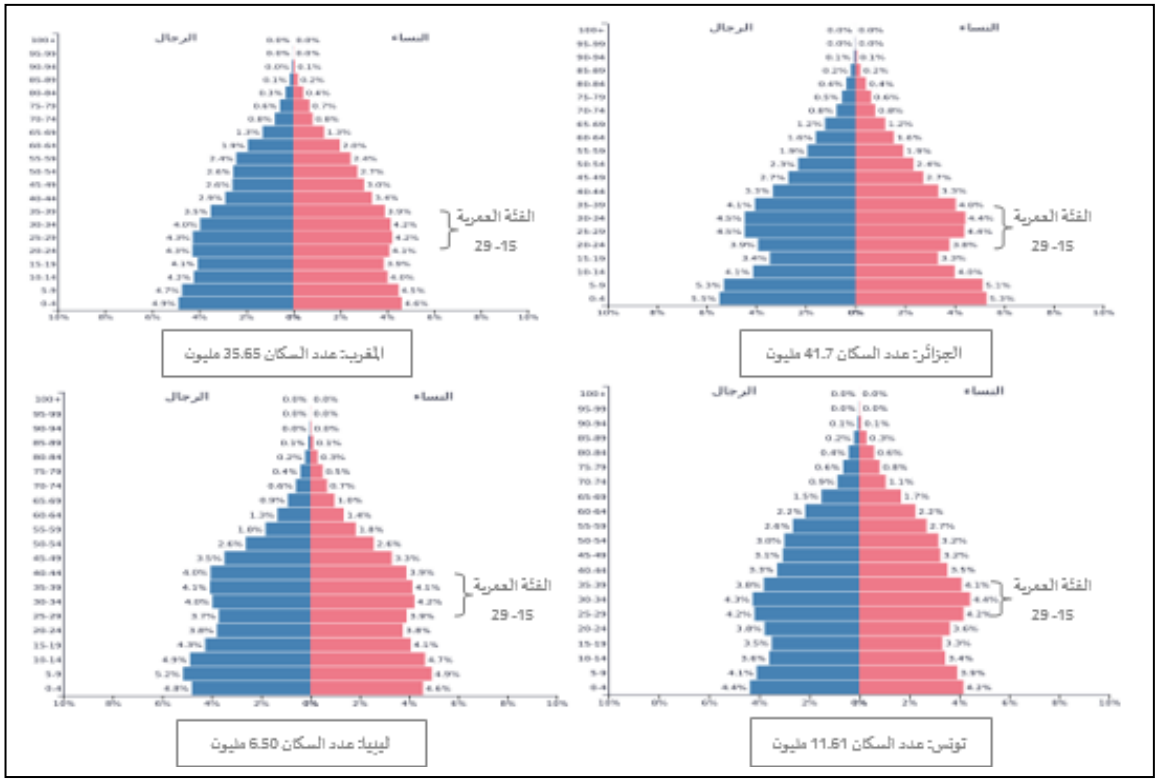

Source: populationpyramid.net

قدر عدد إجمالي عدد السكان في الدول العربية عام 2016 بحوالي 400 مليون نسمة مقارنة بحوالي 390 مليون نسمة نهاية العام 2015. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2015-2016 حوالي 2.4 %. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية[1]. يعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة، بشكل أساسي، إلى مستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، كما تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية حوالي 62% من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 65% في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حوالي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، أغسطس، 2015.

66% على مستوى العالم ككل، ولاتزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 33% من السكان، ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية[1]، وللإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن دول العالم.

ففي الجزائر قدر عدد سكان سنة 2017 بـ 41.7 مليون نسمة، بمعدل نمو طبيعي 2.09% أي 870 الف نسمة، بعدما كان يقدر بـ 39 مليون نسمة سنة 2014 حيث الأشخاص الذين تقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون سنة 2014، نسبة 58%من مجموع السكان، أي ما يقارب 22مليون بالأرقام المطلقة .وتمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15و 24سنة لوحدها أقل من خمس إجمالي السكان (17,5%)، كما بلغ نسبة الأطفال في المجتمع ممن هم أقل من 15 عاما 29% سنة 2017، الأمر الذي يعني أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، مما يجعل التركيب العمري للسكان في الجزائر وباقي الدول العربية يأخذ الشكل الهرمي الذي يتميز بقاعدة عريضة.

- السكان في سن العمل والفئة النشطة في الجزائر

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2015 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49.8% من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية في سن العمل في الدول العربية في العام نفسه، مقارنة بحوالي 63% على مستوى دول العالم ككل. وقد بلغ معدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية حوالي 2.7% في الفترة 2006-2015 ويرجع ارتفاع نمو القوى العاملة بالأساس إلى استمرار النمو السكاني، انخفاض معدلات المشاركة في القوة العاملة، أي نسبة الناشطين اقتصاديا إلى إجمالي السكان في سن العمل، التي تقدر بحوالي 49.8% بالنسبة للدول العربية ككل، وحوالي 47.02% في دول شمال افريقيا، وحوالي 42.6% في دول المشرق العربي، و55.52% في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعتبر هذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي بلغ حوالي 63%[2]، والاشكال التالية توضح حجم الفئة النشطة[3] و نسبة السكان في سن العمل ونسبة السكان النشطين الى السكان في سن العمل في الجزائر.

الشكل رقم (I - 27): نسبة السكان في سن العمل ونسبة السكان النشطين الى السكان في سن العمل

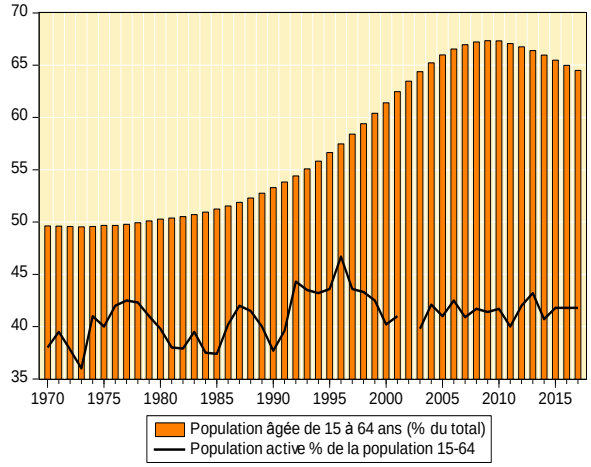

الشكل رقم (I - 28): حجم الفئة النشطة

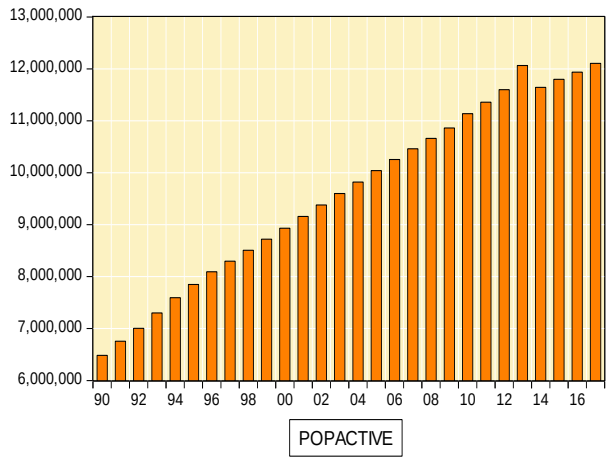

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، 2016، ص40.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، 2016، ص 47-49.

[3] الفئة النشيطة حسب المنظمة الدولية للعمل، الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا أو تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع، يبحثون عن عمل أو يؤدون الخدمة الوطنية، أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن الفئة النشيطة هي تلك الفئة التي تضم كل من السكان المشتغلين فعلا، وكذا الذين يبحثون عن عمل.

تعتبر دراسة معدلات السكان النشيطين اقتصاديا أو ما يسمى بمعدل النشاط من الأمور الهامة، باعتباره يعكس مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، كما نلاحظ من خلال معطيات أن عدد السكان النشيطين قد ارتفع من 3.05 مليون في عام 1977 إلى 5.34 مليون في عام 1987، وليسجل بعدها 11.9 مليون أواخر سنة 2013، ليصل إلى 12.2 مليون اواخر سنة 2017، ليتضح أن معدلات النشاط بقيت منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث أنها لم تبلغ نسبة 50% أين سجلت متوسط قدر بـ 40.15 %، و يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل مختلفة و أهمها المتمثلة في فتوة التركيب العمري لسكان الجزائر، و بالنظر إلى التزايد الكبير في معدل النمو الديموغرافي الذي شهدته البلاد نهاية الستينات و سنوات السبعينات، وهو ما نلاحظه خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-1985 حيث تميزت بنمو بطيء في حجم الفئة النشطة من خلال الشكل (I - 28) قد بلغ متوسط معدل النشاط خلال طول هذه الفترة (39.42 %) (كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل) ويمكن تفسير هذا التطور المختلف في هذه المعدلات بتأثير المستوى التعليمي و ارتفاع نسبة المتمدرسين، وذلك بفضل تأثير استمرار دعم الدولة لسياسة مجانية التعليم منذ الإصلاحات التي حصلت في القطاع التعليمي في سنة 1971، ولكن ومنذ سنة 1986 تميزت معدلات بارتفاع ملحوظ إلى غاية سنة 2000، وهو يعكس نمو سريع لحجم الفئة النشطة، حيث وصل متوسط معدل النشاط إلى حوالي (41 %)، أما الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية يومنا هذا حيث شهدت معدلات تغيرات طفيفة خلال هذه الفترة ففي بدايتها عرفت انخفاض الى غاية سنة 2003 اين سجلت معدل 39.8%، لتعود بعدها إلى الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2013 بمعدل 43.2% ثم تستقر في حدود 41.8%، ومع هذا تبقى هذه النسبة مرتفعة و في حدود متوسط قدره (41.02 %) كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل.

- معدل الاعالة في الجزائر

ان نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) هي نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15سنة أو أكبر من 64 إلى السكان في سن العمل في الشريحة العمرية 15 - 65 عاما كما "يبين المعدل عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص"[1]، والاشكال البيانية توضح نسبة الإعالة للسكان الكبار والصغار في الجزائر مقارنة بدول العربية، و نسبة الإعالة الديمغرافية للأشخاص الأقل من 15 سنة و الأشخاص 60 سنة فأكثر.

الشكل (I - 29): نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) الجزائروالعالم العربي

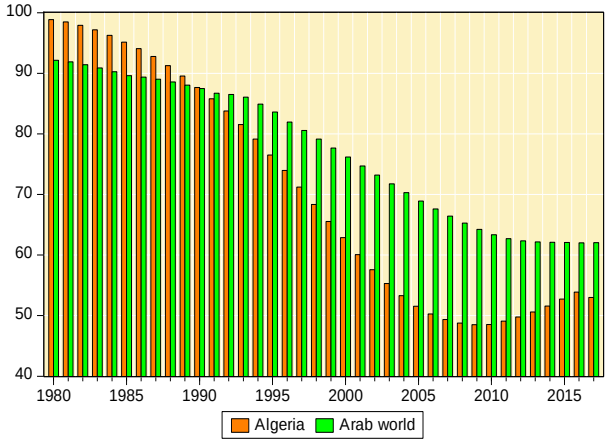

المصدر: البنك العالمي (WDI)

الشكل رقم (I - 30): نسبة الإعالة للسكان الكبارو الصغارفي الجزائر.

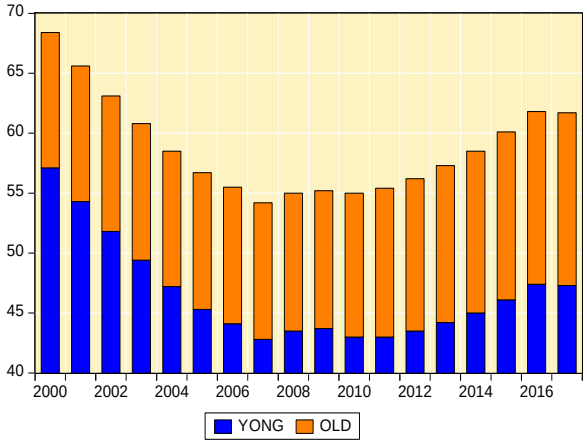

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص181.

من دراسة الشكل البياني(I - 29) يتضح أن نسبة الإعالة السكان في سن العمل في الجزائر قد بلغ حوالي 61.8 لكل مائة شخص وذلك حسب تعداد عام 2016 مقابل 68.5 لكل مائة شخص عام 2000، أي بمتوسط قدر بـ 58.67%.

وإذا ما تم مقارنة هذه النسبة لمجموع الدول العربية في بعض أقاليم العالم فهي جيدة، لكن عودة ارتفاع معدل الإعالة مقارنة بالسنوات الماضية 2007 – 2012 يعنى ذلك زيادة عبء الإعالة الواقع على كل شخص في سن العمل في الجزائر، ذلك أيضا أن الأفراد العاملين سيدخرون أقل وينفقون بقدر أكبر، كما أن إيرادات الحكومة ستتجه نحو زيادة الإنفاق على مشاريع توفير الغذاء، والتعليم، وغير ذلك. مما يؤثر بالشكل السلبي على حجم التشغيل في حد ذاته[1].

والملاحظة أن الجزائر ستتعرض لضغط شريحة السن دون 15سنة، الذي يقارب نسبة 40%، وسيتفاقم في المدى المتوسط، نتيجة ارتفاع نسبة المواليد في السنوات الأخيرة. بينما هي في منأى عن الضغط الشديد الذي تعرفه بلدان إفريقيا والذي يقارب 80%، حيث نسبة إعالة للأشخاص اقل من 15 سنة في الجزائر بلغت (47.4) سنة 2016. أما نسبة إعالة كبار السن في الجزائر فقد بلغت حوالي 14.4 في عام 2016 وقد انخفضت مقارنة بالعقود الماضية في سنوات الستينات والسبعينات وحتى نهاية سنوات الثمانينات، حيث قدرت سنة 1966بـ 7.33 % وسنة 1977بـ 7.13%. إلا ان هذه النسبة تبقى منخفضة إذا ما قورنت بدول العالم العربي.

II. تطور سوق العمل في الجزائر

سنسعى إلى دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر بشكل مفصل وشامل خلال الفترة 1990-2017 مع تحليل لفترات سابقة بهدف إجراء المقارنة بين أهم المراحل التي شهدها تطور سوق العمل في الجزائر بهدف التوصل الى تحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة وتقييم أهم برامج وسياسات التشغيل التي أنشأت.

1. سياسة التشغيل الاستعمارية

لقد كان لتفشي الأمية بين أوساط العمال الجزائريين دور في انتشار البطالة، إذ كان ضعف المؤهلات والتكوين عائقا في إيجاد مناصب الشغل، إضافة إلى تدمير العمل الحرفي حيث كانت المواد الأولية الخامة توجه نحو فرنسا. فتقلصت فرص العمل في المجالات الأخرى التي تتطلب مستوى أكثر تأهيلا، في حين أصبح هناك فائض في المجالات الأقل تأهيلا مما أدى إلى تدنيه الأجور للعاملين من هذه الفئة، وأثر ذلك سلباً على المستوى المعيشي. وكان أغلب هؤلاء العمال في القطاع الزراعي الذي يتصف بالموسمية، وهذا ما دفع الكثير منهم بالاتجاه نحو المدن بحثا عن فرص العمل في قطاعات أخرى كالخدمات والمصانع. غير أن المدن لم تستطع استيعاب هذه الهجرة، فكان لابد من البحث عن طريق آخر للكسب بالهجرة اتجاه فرنساً.

1.1. فضاء التشغيل خلال الفترة الاستعمارية

يمكن تصور خريطة سوق العمل خلال الفترة الاستعمارية بسهولة عند التعرف على الأساليب الاستعمارية المتخذة في حق الجزائريين. حيث ان استراتيجية التي اتخذتها اعتمدت أساسا على سياسة التجهيل من خلال سن العديد من القوانين بهدف استغلال ونهب خيرات البلاد وهو ما أعاق تشغيل الجزائريين بمناصب إدارية، بسبب محدودية التعليم الذي ادى إلى خلق فائض في العمالة تتوق إلى عمل يلاءم مستواها المتدني.

"فالمستعمر كان يفرض إجبارية التعليم على أبنائه من السن (6-12 سنة) منذ سنة 1882 في حين كان اختياريا بالنسبة للجزائريين، وكان المستوطنون الأوروبيون وهم الذين يستفيدون من مصادر الثروة في الجزائر يعارضون بشدة تعليم

[1] البيانات الخاصة بنسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 تم الحصول عليها من الموقع الإحصائي لبيانات البنك العالمي (WDI).

الجزائريين سواء باللغة العربية أو الفرنسية (قيود الأمية)، ولقد نجحت هذه المعارضة حيث كانت نسبة تعليم الأطفال لا يتجاوز 8% من مجموع الأطفال الذين بلغوا سن التعليم"[1]، وبلغ معدل التسجيل المدرسي وسط الأطفال الجزائريين (19%) سنة 1953، اما نسبة التعليم الثانوي حوالي 28.10% للجزائريين (عدد الطلاب 557 من مجموع 5146) سنة 1954"[2].

لقد كان لسياسة التمييز التي اعتمدتها فرنسا في مجال التعليم ابعاد سياسية واقتصادية، فالمجال الأول لتدعيم تواجدها في مستعمراتها، دون أدنى تخوف من انتشار الوعي بين أفراد المجتمع أما المجال الثاني فلقد أصبحت العمالة الجزائرية تتوجه إلى قطاعات لا تتطلب تأهيلا كمنفذين للأعمال وبأجور زهيدة، وفي إطار استغلال اليد العاملة الريفية والتحكم فيها والسيطرة على الأراضي واستغلال من عليها، اتخذ المستعمر الأساليب مختلفة تمثلت في "الجانب القانوني من خلال اقرار الجنرال بيجو (Bugeaud) في 14 مايو 1840 ضرورة توطين المعمرين على الأراضي الخصبة وتدبير الملكية (القوانين العقارية والمتمثلة في انتزاع الملكيات، القانون الجمركي11جانفي 1851دمج الاقتصاد الجزائري والفرنسي، وإلغاء النظام الحرفي)"[3]، بإضافة إلى سياسة التجهيل والتمييز التي تهدف لفتح مجال التعليم للمستوطنين والموالين لهم فقط، مع تجهيل الباقي ليصبح نطاق عملهم محدود من اجل تكوين طبقة من اليد العاملة قابلة للاستغلال في الأعمال الشاقة بأجور منخفضة، ونتيجة هذا التمييز العرقي في المعاملة والحقوق تم بموجبه تفضيل المستوطنين من يهود وأوربيين عن الأهالي المسلمين من جهة، والعمل على خلق تمييز بين الأهالي على أساس جهوي أو عشائري، حيث كان التعليم الثانوي لا يستقطب إلا 84 تلميذا مسلما قبل سنة 1900، وفي سنة 1914 التعليم يمس سوى 5%من الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، وأما الذين يحسنون القراءة والكتابة بلغت نسبتهم 9% سنة 1948 (الذكور و2,1% من الإناث)، وبهذا سجلت نسبة الأمية 90% سنة 1954"[4]، كلها عوامل أثرت سلبيا على الجانب الاقتصادي واجتماعي مسلط على الفرد الجزائري الباحث عن فرص العمل.

2.1. انعكاسات السياسة الاستعمارية على سوق العمل

لقد كان للأساليب الاستعمارية نتائج ملموسة على طبيعة العمل أو مستوى الأجور وحركة اليد العاملة حسب مسار الذي كان يهدف من ورائه للسيطرة واستغلال القوى البشرية حسب الاحتياجات والمصالح من خلال تدمير الصناعات الحرفية التقليدية، وعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي، وإعطاء الاولية للتخطيط الزراعي حسب احتياجات السوق الخارجية مما يعكس ان السياسة الاقتصادية الاستعمارية تهدف الى تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تابع ومنقول لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى خلق طبقة اجتماعية تسيطر على القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد[5] (مليون عامل في القطاع الزراعي سنة 1954، نسبة البطالة 30%) هذا ما ساهم في معدلات الهجرة نحو البلدان الأخرى خاصة فرنسا، مع تركيز المستعمر على بعض القطاعات وهي التي كانت تحقق أرباحا طائلة، من خلال فتح مجالات للاستثمار، تم على اثرها استحداث مؤسسات (مؤسسات استخراجية) ضمت "نوعين مؤسسات اقتصادية مركزها بفرنسا لها فروع بالجزائر، ومؤسسات خاصة يملكها أوروبيون بالجزائر"[6] بهدف نهب الثروات وليس للنهوض بالاقتصاد، اما الفترة "(1964-

---

[1] تركي رابح، مشكلة الأمية في الجزائر، مكتبة الشعب الجزائر، 1981، ص16-17.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص38.

[3] حسن بلقاسم بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985، ص 153-154.

[4] بومخلوف محمد، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،1991.

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص25.

[6] زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر، 1987، ص32.

محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 22.26.

1954)شهدت تزايد ملاك قطاع البناء والأشغال العامة حوالي 25000 وملاك التجارة 40056، مما سمح توسيع الاستخدام في الصناعة والتجارة ويعود الجزء الأكبر من هذا الاستخدام الإضافي حوالي 20000عامل"[1]. وهذا ما جعل تشغيل الجزائريين يتصف بالموسمية والاستغلال في مدة العمل.، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (II - 1): استخدام الجزائريين حسب القطاعات غير الزراعية سنة 1954.

القطاع	استخدام صناعي	أعمال وأشغال عمومية	نقل	تجارة	خدمات أخرى	إدارة عامة	المجموع
المشتغلين	106700	49600	32800	84800	24900	37200	334600
حصة كل قطاع	%32	%15	%10	%25	%7	%11	%100

المصدر: تعداد 1954.10.31، عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر(محاولة لدراسة حدود التنمية في الجزائر،-1962 1830الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979، ص 461.

ومن خلال المعطيات السابقة يتبين أن قطاع التجارة، البناء والأشغال العمومية والخدمات تمثل حوالي 50% من الاستخدام غير الزراعي، والقطاع الأكثر استقطابا لليد العاملة الجزائرية إلى غاية سنوات قليلة قبل الاستقلال. ويمكن أن نبين حصة العمال الجزائريين من التشغيل في بعض القطاعات، مقارنة بالمعمرين في سنة 1960حيث تظهر الأرقام أدناه أن هناك عدم توازن واضح في توزعهم قطاعي.

جدول رقم (II - 2): توزيع الشغل سنة 1960حسب القطاع بالنسبة المئوية.

القطاع	الفلاحة	الصناعة	قطاع الخدمات
غير المسلمين	14.2	31.3	54.4
المسلمون	87.9	4.4	7.7

المصدر: عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص87.

ومن خلال المعطيات يتبين أن كثافة السكان الجزائريين النشطين هي في القطاع الزراعي، اما فالسكان النشطون من الأجانب يتمركزون أساسا في قطاع الخدمات والصناعة.

2. واقع سوق العمل غداة الاستقلال

وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال باقتصاد شبه مدمر، ومجتمع عمه الجهل بسبب تلك الأساليب الاستعمارية التي تمادت في سياسة التمييز والتجهيل بمجرد نيل الاستقلال ظهرت حتمية تغيير خريطة التشغيل التي تبنتها فرنسا خدمة لمصالحها، وعرفت الفترة ميلاد نظام التسيير الذاتي للمؤسسات حيث أصبحت المؤسسات العمومية شاغرة من الإطارات ومسيريها ووجدت الطبقة العاملة الجزائرية نفسها عاجزة على استغلال طاقاتها الإنتاجية أمام غلق جل المؤسسات وتوقفها عن التشغيل، وكل هذا في ظل اتفاقيات توقيف هجرة العمالة تجاه فرنسا التي ظلت تستقطب العمالة الجزائرية وخوفا من تهديد استقرار سوق العمل بها، قررت غلق باب العمالة الجزائرية سنة 1964 ضمن "اتفاقية 10 أفريل والتي سمحت بهجرة 12000 عامل في السنة، مع الغاء التأشيرة للطلاب والتجار وبشرط عدم تجاوز 03أشهر. وعلى إثر ذلك وافقت الجزائر على إنشاء مكتب وطني لليد العاملة يسمح بانتقاء العمال الذين تتوفر فيهم شروط العمل بفرنسا، وتتكفل فرنسا بالفحص الطبي لهم قصد تحديد ما إذا كان يمكن قبولهم. ليتم فيما بعد تعديل اتفاق 10 أفريل 1964 في 28ديسمبر 1968والذي يحتوي على إنشاء مقاييس جديدة يستند عليها في اختيار العمال للاستفادة من التكوين المتخصص وبسبب تحديد مدة البحث عن العمل في فرنسا أقصاها 09أشهر، وبانقضائها تظهر حتمية العودة لممارسة مهامهم بالجزائر، لان الجانب

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر(محاولة لدراسة حدود التنمية في الجزائر،1830-1962)، ص315.

الفرنسي التزم بعدم إعطاء ضمانات لتمكين المهاجرين من منصب عمل مع قبول هجرة 35000 عامل بدلا من 12000 سنويا"[1]، وهكذا يمكن القول إن فرنسا أخذت على عاتقها تكوين موظفين وإطارات حتى تبقى مهيمنة بعد الاستقلال، كون السنوات الأولى منه عرفت "معدلات قياسية للبطالة والتي قدرت سنة 1963 ب 2 مليون بطال أي ما يقارب 45% ونزوح 200000 إطار فرنسي كانوا يقومون بأعمال تتطلب كفاءة وخبرة"[2].

1.2. سوق العمل خلال الفترة (1665-1969)

ان التركيز على استراتيجية التنمية في الجزائر سيسمح لنا بتتبع مختلف المخططات الاستثمارية المعتمدة وذلك لفهم سياسة التشغيل بشكل اوسع وقد تم اعتماد سياسة التخطيط منذ سنة 1967، حيث تميزت الفترة التي سبقت سياسة التخطيط باقتصاد شبه مدمر فضلا عن "ارتفاع الأمية التي وصلت 80%من إجمالي السكان"[3] ففي "سنة 1965 نجد أن السكان النشطين بلغوا 2.280.972من بينهم 1.293.413يشتغلون بالقطاع الفلاحي"[4]، وخلال هذه الفترة نجد أن التسيير الذاتي امتد إلى القطاع الصناعي أيضا، حيث ظهرت العديد من المؤسسات الصغيرة والتي بلغ عددها سنة 1964حوالي 300مؤسسة تستخدم حوالي 3000 عامل"[5]، وبذلك عرف التسيير الذاتي العديد من التناقضات. وهذا ما جعله يختفي تدريجيا لتوضع تلك المؤسسات تحت إشراف شركات وطنية مع بداية تنامي القطاع العام.

- المخطط الثلاثي والتشغيل

لقد عرفت هذه الفترة إطلاق أول مخطط للتنمية وهو عبارة عن مخطط قصير الأجل والذي كان يعتبر تجريبيا، إذ لم يكن للدولة خبرة في هذا المجال حيث تم التركيز على الصناعات القاعدية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات[6] ولقد رصد لإنجاز هذا المخطط مبلغ 9,06مليار دينار لاستثماره في المخطط، وتقدر نسبته إلى الناتج الداخلي الخام حوالي 14%، "يظهر أن الدولة أولت اهتماما للقطاع الإنتاجي، حيث خصص له أكثر من نصف المبلغ(6.79 مليار دولار)، حيث أن القطاع الصناعي خصص له (4.91 مليار دينار) مقارنة بالزراعة (1.88 مليار دينار)، وحسب هذه المبالغ فإن حجم الاستثمارات يكون متواضعا مقارنة بالمخططات التي تلته حيث كان الفارق كبيرا، فحصص مخطط الرباعي الأول 36,7مليار دينار جزائري فقط والرباعي الثاني 121,3مليار دينار جزائري"[7]، ولذا كانت اسهماته في خلق فرص العمل محدودة، والجدول التالي يوضح التشغيل في مختلف القطاعات غير الفلاحية (1967-1969)

جدول رقم (II - 3): التشغيل في القطاعات غير الفلاحية 1967/04/30 – 1969/04/30. الوحدة: بالآلاف

قطاع قانوني	1967/04/30	النسبة	1968/04/30	النسبة	1969/04/30	النسبة
تسيير ذاتي	27312	13.16	30756	12.80	29248	11.33
الخاص	92569	44.59	85028	35.37	89756	34.78
العمومي	87723	42.25	124607	51.83	139116	53.89
المجموع	207604		240391		258120	

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون بفرنسا، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1979، ص 145.

[2] بومخلوف محمد، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره. ص 178-179.

[3] علاوي لعلالي، استقلالية المؤسسات عبر الإصلاحات، جامعة الجزائر، مارس 1984، ص 31.

[4] الدليل الاحصائي للجزائر، نتائج جوان 1969، 1971، ص42.

[5] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص25.

[6] وليد عبد الحميد عايب، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 2010، ص 209.

[7] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (الجزء الأول)، مرجع سبق ذكره، ص 166-168.

المصدر: الدليل الاحصائي، مديرية الاحصائيات، 1970، ص 38.

الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يؤخذ في الحسبان 4000عامل في سونا طراك".

منذ بداية الشروع في تنفيذ المخطط سنة 1967 حقق القطاع الخاص اعلى نسبة للعمالة (في القطاع غير الفلاحي)، ويظهر أن سنة 1968هي التي عرفت تطورات في هيكل تسيير المؤسسات ونجد أن القطاع العمومي يعرف تزايد، أي هو من يمتص العمالة المسرحة من القطاع الخاص بحكم طبيعة التوجه الاقتصادي الاشتراكي، مما يعني أن هناك إرادة واضحة لسيطرة القطاع العمومي لجل القطاعات، أما في نهاية المخطط أي في سنة 1969 بقيت الريادة للقطاع فيما يخص التشغيل.

❖ **تطور التشغيل في القطاع الفلاحي (المخطط الثلاثي) 1967 – 1969**

بالرغم من توجيه معظم استثمارات المخطط نحو القطاع الصناعي مقارنة بالزراعة في محاولة لخلق قاعدة صناعية، فقد تبين انه من خلال احصاء العام لسنة 1966أن عدد السكان النشطين بلغ 2280972من بينهم 1293413يشتغلون بالقطاع الفلاحي أي حوالي 56,7%وحتى نهاية 1968بلغ عدد العمال بالقطاع الفلاحي المسير ذاتياً 252360عامل.

2.2. تحليل سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970- 2017)

تعتبر هذه المرحلة بداية تطور معطيات سوق العمل في الجزائر وانقسام اقتصادها إلى قطاعين، ولهذا نلجأ إلى تقسيم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين، سوق الرسمي واخر غير رسمي، وهو نفس الوضع الذي تشهده اسواق العمل في البلدان النامية من ازدواجية النشاط الاقتصادي[1].

1.2.2. سوق العمل الرسمي (الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر (1970- 2017))

لإبراز أهم المراحل التي مرت بها فئة السكان الناشطين خلال الفترة 1970-2017، والتي تعتبر القوة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، كونها تزاول النشاط الاقتصادي، سنحاول عرض بعض الإحصائيات انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا بعض الإحصائيات من مصادر ثانوية.

الشكل رقم (II - 1): تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

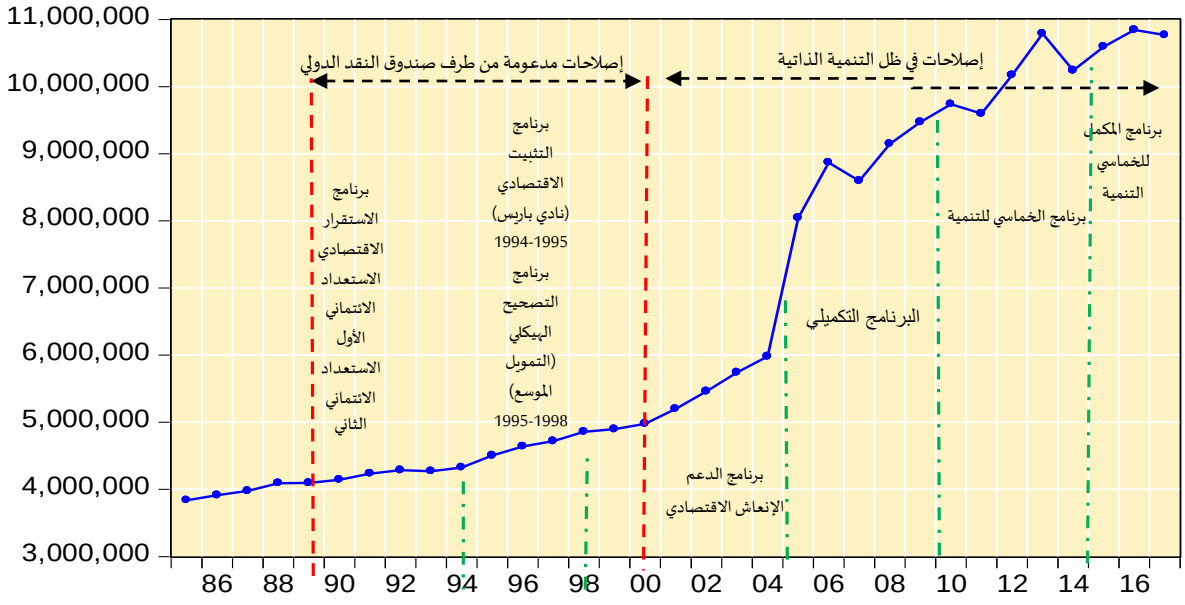

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2003، ص2.

يمكن تقسيم مراحل تطور الفئة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 إلى خمس فترات

الفترة 1970-1980: خصت هذه الفترة بالمخططات الاقتصادية (المخطط الرباعي الأول والثاني)، "فتميزت بارتفاع مهم في عدد مناصب الشغل الجديدة والذي بلغ معدل 100 ألف منصب في السنة، الشيء الذي نتج أساسا عن سياسة التصنيع، ما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الفئة المشتغلة بقدر بـ 4,4%"[1]، حيث ساهم المخطط الرباعي الأول من زيادة التشغيل بنسبة 66%[2]، كما قدر عدد الأشخاص المشتغلين بـ2.83 مليون عامل[3]، وبهذا تكون المخططات الثلاث خلال الفترة الممتدة 1967-1978 استطاعت خلق ما يقارب 1110000 منصب أي زيادة بنسبة 64.5 %"[4]، ليتم بعدها تخصيص المرحلة التكميلية (1978-1979) للتأجيل في إنهاء بعض مشاريع المخطط الرباعي الثاني تطورا فيما يخص التشغيل، حيث أظهرت الاحصائيات عدد الأشخاص القادرين على العمل قدر بـ 3.5 مليون شخص[5].

الفترة 1980-1984: (المرحلة المخطط الخماسي الأول) الذي وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص للعمل وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد واتضح ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل حيث تم تسجيل "متوسط تزايد سنوي للتشغيل قدر بـ 4.2%"[6] الذي كان ممكنا بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة، بصفة خاصة بعد تحسن أسعار البترول سنة 1979، ويعد قطاع الأشغال العمومية والإدارة والخدمات من بين أهم القطاعات المساهمة، وتعد هذه المرحلة من أبرز المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني لأنها تميزت بمعدلات نمو كبيرة للفئة الشغيلة حيث تم خلق مناصب شغل جديدة لحوالي 710.000 [7].

الفترة 1985-1989: (مخطط الخماسي الثاني) هذه الفترة تصادف أزمة البترول 1986، "حيث تدهور فيها حجم مناصب الشغل الجديدة لتصل حوالي 377.000 منصب عمل مقابل هدف كلي حدد بـ 946000 منصب عمل جديد[8]. لينخفض بذلك معدل التشغيل من 90.1% إلى 81.9%، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة و التي أدت إلى شروع في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص وإصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسة العمومية)، والملاحظ أن المخطط الخماسي الثاني يتميز بتقليص مناصب الشغل التي تم خلقها 75 الف منصب جديد أي ما يعادل نسبة 1.9%سنويا نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة وانقطاع التموين لبعض المؤسسات من المواد الأولية والوسيطية، ورغم التحفيزات إلا أن تدهور الأوضاع في مجال التشغيل يمس بالدرجة الأولى القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى تسريح العمال.

الفترة 1990- 1999[9]: (التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق) تميزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق مع تسجيل مؤشرات اقتصادية كلية متدهورة، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات، حيث تعتبر

---

[1] Enquete emploi auprés des Ménages 2010, office National des Statistiques, (coll. Statist, n° 170: Série), p93.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[3] علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للواقع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص339.

[4] تقرير المخططات التنموية (1967-1978) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

[5] علي غربي، مرجع سبق ذكره، ص339.

[6] Enquete emploi auprés des Ménages 2010, office National des Statistiques, (coll. Statist, n° 170: Série), p93.

[7] محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 109-127.

[8] محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 207-211.

[9] شهدت **هذه الفترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وتجسدت في برامج** الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995 والتي تميزت ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 اين اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية لتأكد على التحولات الليبرالية مع علمها لصعوبة شروطه في إطار اتفاق "Stand By" (تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية)، لتلجئ مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من

هذه المرحلة أسوء المراحل، والتي أثرت سلباً على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي وتضخم الديون[1] هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة مما أدى إلى تناقص عدد مناصب الشغل إلى 21 ألف منصب، أضف إلى ذلك تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن القطاع الحكومي هو صاحب أكبر حصة من المناصب، بالإضافة لضعف الجهاز الإنتاجي و الوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة.

الفترة الرابعة 2000- 2018: ما يلاحظ من خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للحركية التي ميزت قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية وذلك منذ الشروع في تطبيق الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبرنامج دعم وتعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي، وانتقل معدل العمالة من 71.1% سنة 2001 ليصل إلى 88.7% سنة 2008، نتيجة لجهود الحكومة وسعيها المتواصل الى استحداث مناصب العمل تم توفير ما لا يقل عن نسبة 40% من النشاطات المستحدثة مؤخرا، ليعرف بعد ذلك معدل التشغيل تزايد ليصل الى 90.2 % سنة 2013و معدل 88.8 % سنة 2015، و ليسجل خلال سنة 2017 معدل العمالة نسبة 36.9%.

❖ تطور العمالة في مختلف القطاعات

إن لتحليل العمالة أهمية بالغة في فهم سوق العمل ومعرفة النقائص التي تعاني منها هذه الشريحة من المجتمع، وإيجاد الحلول والتدابير اللازمة للتقليل من معدل البطالة، ومن أجل ذلك سنستعرض في هذا العنصر قوة العمل، معدل العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وابراز أهم الأسباب المختلفة التي أثرت في تركيبها من خلال مراحل تطورها عبر الزمن.

ا لشكل (II - 2): نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 2004-2017.

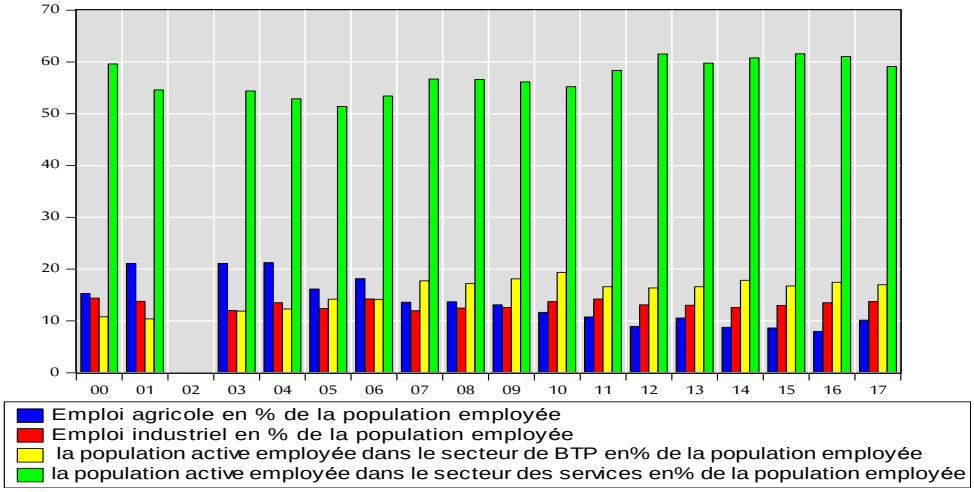

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلى ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 (إصلاح المنظومة المالية، تحرير التجارة الخارجية، تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة)، لتعيش الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 إلى مارس 1995 (نادي باريس) في اطار الإصلاحات التي سعت الدولة لتفعيلها في الواقع بإتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق عن طريق (ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، تحرير التجارة الخارجية) وبهدف التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن، ومع نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994 - مارس 1995) بشكل مرضي، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس ولندن وبموجب هذا الاتفاق تم الحصول على تمويل جديد تمثل في برنامج التصحيح الهيكلي (التمويل الموسع) 1998-1995 من طرف صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطيه، وذلك بهدف إرجاء التوازنات المالية الداخلية والخارجية، رغم كل هذا ظل الاقتصاد الجزائري يعاني من استمرارية الهشاشة.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 172.

نلاحظ من خلال البيانات ان التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017 هيمنة قطاع الخدمات والتجارة وهو المتصدر الأساسي لجذب العمالة بشتى أنواعها بنسبة 54.15%[1]، حيث عرف هذا القطاع ثبات حصته من العمالة مع تذبذبات طفيفة، وبنسبة تتراوح ما بين 51- 61 %خلال الفترة، رغم ذلك يعتبر هذا القطاع حسب بعض الاقتصاديين غير منتج.

كما عرف حجم العمالة في القطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاع محسوس في استقطاب اليد العاملة بنسبة 16.55% وذلك استجابتا للمشاريع التنموية التي عرفتها البلاد (مشاريع السكن والمواصلات)، خاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتعزيز النمو حيث بلغ 967 ألف منصب سنة 2004 لينتقل بعدها الى 1880 ألف منصب سنة 2010، ويستقر عند 18.47 ألف منصب سنة 2017، في حين ان قطاع الصناعي الذي كان أحد أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينات، ودورها كقطاع موفر للعمالة، حيث كانت مساهمته بما يقارب 20% من مجمل فرص العمل المتوفرة باستثناء الزراعة منها في الفترة 1967 إلى 1978، اما حاليا فهو يساهم بنسبة 13.15 % من إجمالي اليد العاملة خلال الفترة 2004-2017، وما يلاحظ من الشكل البياني (II - 2) اخر قطاع يستقطب العمالة هو القطاع الفلاحي بنسبة 12.38 %مقارنة مع القطاعات الأخرى، رغم بعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين. وبذلك العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار(تقلبات).

❖ توزيع العاملين حسب الحالة المهنية

الهدف وراء هذا التوزيع يكمن في التعرف على أهمية الوظائف التي تؤديها العمالة، فهو يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها، وذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح فكرة توزيع تلك العمالة.

تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل متوسط 36.14% بالنسبة للعمالة الكلية وهي النسبة الكبرى، بإضافة الى نسبة الأجراء غير الدائمون و المتدربون (30.44%) والتي جاءت وفق التصنيف على أساس متوسط القيم المتحصل عليها، وبهذا يشكل العمل المأجور (الدائم وغير الدائم) غالبية النسبة من العمالة الكلية وبمتوسط قدر خلال الفترة 2004-2017 بحوالي 66.58%، وهذه النسبة شهدت انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية والتي بلغت فيها النسبة ما يقارب 74% سنة 1992. مما يعكس لنا التراجع الكبير في اليد العاملة خاصة العمل المأجور والذي انخفض من 58% سنة 1992 إلى 38.57% بالنسبة للعمالة الكلية سنة 2017 وذلك بسبب انخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات والإدارات على حساب العمالة الغير دائمة، وتدهور ظروف سوق العمل لغير صالح العمل الدائم وهو يعني عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، وتوجهها إلى توفير الشغل لمناصب عمل مؤقتة تحت برامج التشغيل المختلفة ما أدى إلى توفير مناصب العمل المؤقتة أكبر من مناصب العمل الدائمة.

ونلاحظ نسبة المستخدمون والمشتغلون من إجمالي القوة المشتغلة تتراوح عموماً حول متوسط قدره 27.22%، وفيما يخص المساعدات العائلات فنجد أن به أضعف النسب من حيث اليد العاملة المشتغلة خصوصا نحو توجه الحكومة إلى تقليص حجم المساعدات.

[1] من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تم الحصول على بيانات نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2004-2017.

الشكل (II - 3): تطور نسبة الأجراء الدائمون الأجراء غير الدائمون والمتدربون 2004-2017.

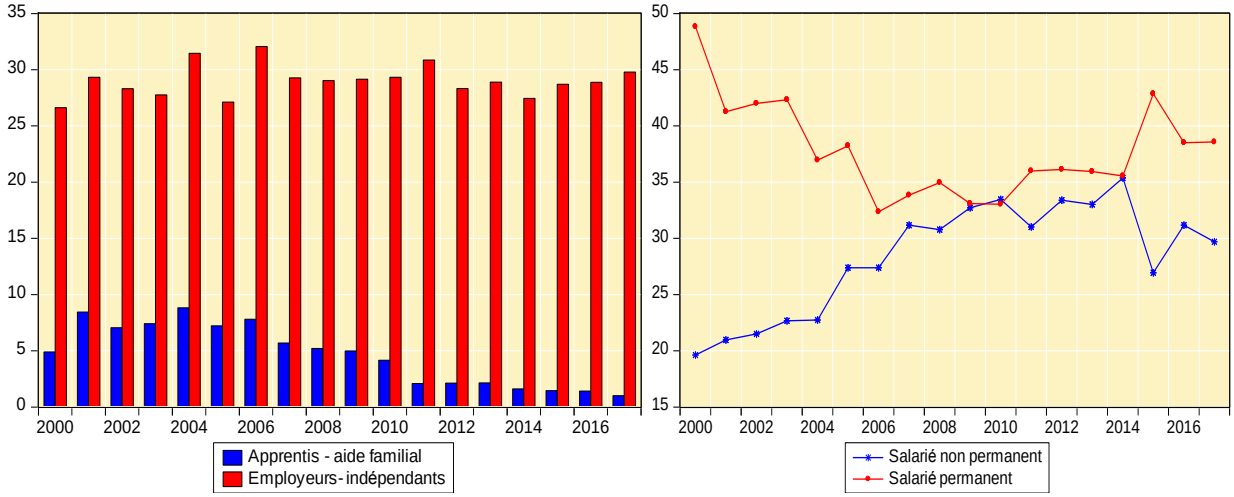

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

❖ توزيع العمالة حسب القطاع الجغرافي

يمثل ضعف الكثافة السكانية[1] عائقا كبيرا بالنسبة للدول العربية، حيث يزيد من كلفة البنى التحتية ويضعف كثافة استخدامها وبالتالي جدواها الاقتصادية نظرا لتشتت مواطن السكن وانتشارها على مساحات واسعة، وبإضافة إلى المناطق الصحراوية لجل أراضي الدول العربية، وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2016 حوالي 64% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة 54%[2]. وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع مقارنة بدول العالم، وما يترتب على ذلك، زيادة اختلال في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية مما يصعب عملية استيعاب القوى العاملة الوافدة الى سوق العمل بسبب تجزئة السوق وتشتت النشاط الاقتصادي، الذي يعمل على تفعيل ديناميكية القطاع غير الرسمي.

على العموم من خلال البيانات المتعلقة بتطور العمالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر نلاحظ أن هناك اختلالا في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية، ونجد أن معدلات العمالة في المناطق الحضرية شهدت تراجع منذ سنة 2001 والتي بلغت 61.2% إلى غاية سنة 2005 لتعود لنفس المستوى وتسجل بعد ذلك ارتفاع كبيرا جدا سنة 2008 حيث سجلت معدل 84.73% وهو أعلى معدل للعمالة في القطاع الجغرافي الحضري ويعود ذلك إلى طابع ونوع المهنة السائد، لتعرف بذلك تراجع الى غاية سنة 2017 والتي قدرت (67%)، في المقابل العمالة في المناطق الريفية تعرف تراجع محسوس في معدلاتها من 42.36% سنة 2001، لتسجل أدنى معدل لها في سنة 2008 بمعدل 15.27%، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم نجاعة برامج التنمية الفلاحية التي اتبعتها الحكومة، لكن سرعان ما ترتفع اين بلغت (33%) سنة 2017، وبهذا تكون قد سجلت معدلات العمالة في المناطق الحضرية متوسط قدره (67%)، خلال الفترة 2000-2017، بينما تسجل متوسط (33%) في المناطق الريفية لنفس الفترة، الأمر الذي له انعكاس سلبي على برامج التنمية وتكافؤ كل من المنطقتين. والشكل البياني التالي يوضح توزيع العمالة حسب القطاع الجغرافي للفترة 2000-2017.

---

[1] تشير البيانات المتاحة لعام 2016 إلى تفاوت الكبير بين الدول العربية من حيث التوزيع الحضري والريفي، إذ تبلغ الكثافة السكانية عام 2016 حوالي 30 نسمة كم^2. وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة/كم^2)، ألمانيا (234 نسمة/كم^2)، الهند (441 نسمة/كم^2).

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني،2017، ص 40.

الشكل رقم (II- 4): توزيع العمالة حسب القطاع الجغرافي للفترة 2000-2017

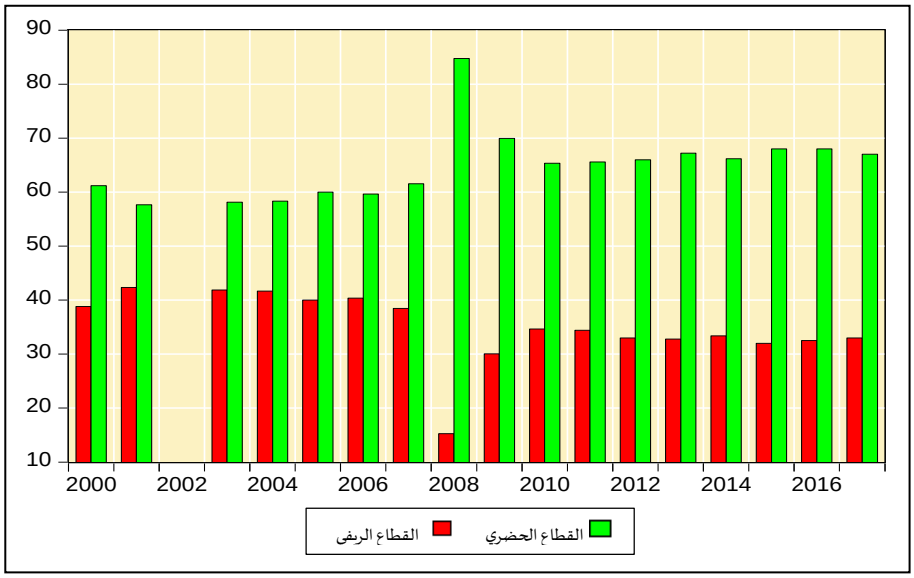

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016.

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.

❖ تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي

لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية لا تتجاوز حوالي 21.6% سنة 2015. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل بين الإناث بسبب قضية التمييز ما بين الجنسين في الوظائف والمهن التي سعيت منظمة العمل الدولية[1] الى تكثيف الجهود لنشر الحقوق الأساسية للقضاء على التمييز وتم تأكيده عن طريق اعلان العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة سنة 2008[2]، وعرفت السنوات الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، والشكل التالي يوضح توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987-2017.

الشكل رقم(II - 5): توزيع المشتغلون وفقا لمعيار النوع الاجتماعي 1987-2017.

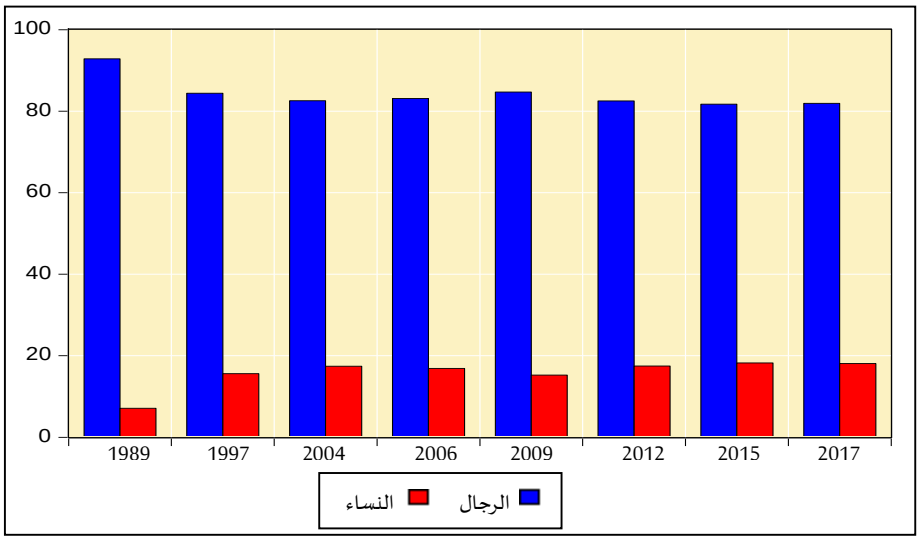

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حساب النسب انطلاقا من البيانات

[1] منظمة العمل الدولية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 88، جنيف، 18 يونيو 1998.

[2] منظمة العمل الدولية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 67، جنيف، 10يونيو 2008، ص 2-5 .

إن نسبة المشتغلات من النساء في الجزائر من إجمالي المشتغلين ضعيفة جدا مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال سواء في الحضر أو في الريف وذلك من خلال الاحصائيات المتوفرة التي تم تقديرها، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى ان النشاط النسائي عرف تقدم متواضع في نسبة التشغيل مقارنة بالثمانينات والتسعينات الشيء الذي يكشف عن التطور في المجتمع، من خلال مشاركة واسعة للنساء، ففي سنة 2007 بلغت نسبة التشغيل 17.43% لتعرف بعدها ارتفاع في النسبة والتي بلغت 18.25% سنة 2015، ولتمثل اليد العاملة النسوية 18.09% من اجمالي السكان المشتغلين سنة 2017. وذلك أثر ولوج المرأة الى سوق العمل و مساهمتها في العديد من القطاعات، ويأتي في مقدمتها قطاع الخدمات والتجارة الذي وصلت فيه نسبة مشاركة المرأة إلى 71.9%، ثم القطاع الصناعي فنسبة النساء العاملات فيه قدرت بـ 22.5%[1].

2.2.2. سوق العمل غير الرسمي في الجزائر

سوق العمل غير الرسمي يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل[2] ويجمع الكثير من الاقتصاديين على أن تشكل ملامح العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر الذي أصبح المنفذ والمخرج للعديد من الشباب البطال الذين لا يجدون مخرجا لأزماتهم سوى ممارسة نشاطاته، ويمكن تلخيص بروز وتطور التشغيل غير الرسمي من خلال مرحلتين عرفتهما الجزائر، الأولى خصت فترة الاقتصاد الاشتراكي أما الثانية التي تلتها مباشرة وهي فترة الانفتاح نحو اقتصاد السوق واندماجه في آليات الاقتصاد العالمي[3]، كل ذلك أدى إلى بروز سوق موازي للسوق الرسمي تسيره ميكانيزمات غير رسمية لا تتحكم فيها الدولة ولا تنظيماتها، الأمر الذي سمح أيضا بتوسيع رقعة التشغيل غير الرسمي، والشكل التالي يوضح تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر 1990-1999.

الشكل رقم (II - 6): تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر.

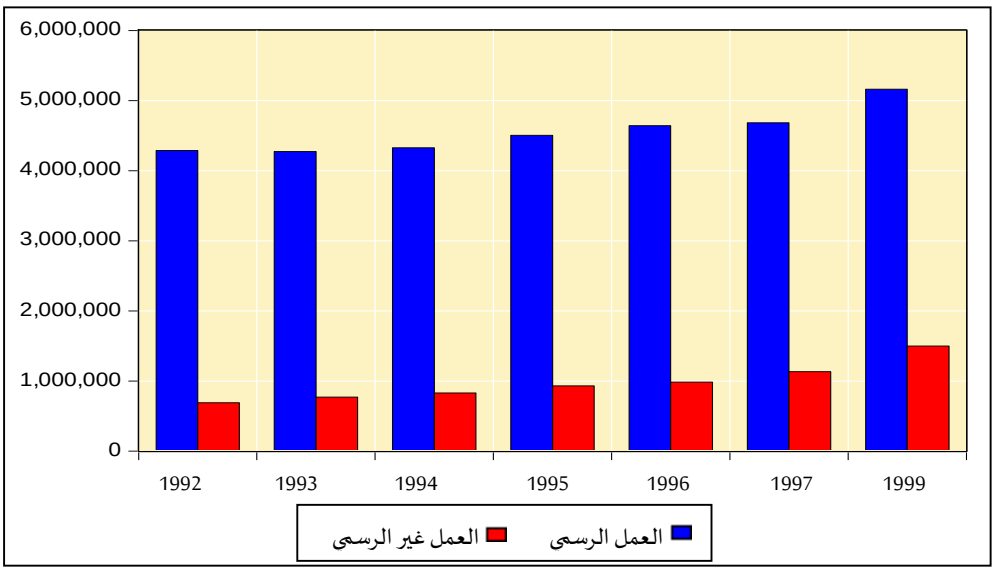

المصدر: الاقتصاد غير الرسمي حقائق وأوهام، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2004، ص 33-39.
مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، ط1، مرجع سبق ذكره، ص 203.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، رقم 796.

[2] عاد كمال رزق، السياسات المحفزة للتشغيل ونمو الإنتاجية في القطاع غير المنظم في مصر ، مكتب العمل الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية 2005، ص 371.

سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية حيث أنه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود. ولقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية.

[3] Bellal, Samir. "Changement institutionnel et économie parallele en Algérie: quelques enseignements." *Revue du Chercheur* 06 (2008): 01-09.

نلاحظ من خلال الشكل (II - 6) أن اتجاهات العمالة غير الرسمية خلال الفترة 1990-1999، أظهرت تقدم بشكل بطيء مقارنة بنمو العمالة الرسمية، حيث قدرت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي 13.8% سنة 1992 من مجموع الوظائف، مع استمرارية زيادة نسبة العمل الغير الرسمي حيث بلغ نسبة 19.44 % سنة 1997 أي بمجموع 1131000 عامل، وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في أيار/مايو 1999 تطورت النشاطات غير الرسمية في الجزائر في قطاع البناء والأشغال العمومية، والفنادق، والأسواق... إلخ، وكل هذه النتائج هي وليدة الاصلاحات الهيكلية التي فرضها الواقع و بمبادرة الهيئات الدولية كالصندوق النقدي الدولي مع بداية سنة 1994، كل هذا زاد من الفوارق الاجتماعية وتطور الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أمام تفاقم هاجس البطالة وتدنى مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع.

الجدول (II - 4): تطور نسبة عمالة في القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة 2001-2007.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.2	27

Source : Lachen Achey « substituer des emplois précaires à un chômage élevé : les Défis de l'emploi au Maghreb », carnegrie middle East center, No11, Novembre 2010, p 10. carnegieendowment.org/files/Texte1.pdf

يتضح من خلال الجدول (II - 4) ان مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال خلق فرص العمل تأخذ منحنىً تصاعديا، وهذا حسب المسح للعمالة التي يقوم بها مكتب الإحصاء الجزائري (ONS)، كما يشير إلى أن القطاع غير الرسمي، يمثل 27% من إجمالي العمالة في عام 2007، بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية منذ عام 2000. وهو ما يظهر النمو السريع للعمالة غير الرسمية، وبالتالي فإن القطاع غير الرسمي ساعد على خلق 150،000 وظيفة جديدة كل سنة خلال الفترة 2000-2007، أي ما يعادل 45٪ من جميع الوظائف التي تم إنشاؤها في الجزائر خلال هذه الفترة ليبلغ عدد الأفراد لهذا القطاع ضعف خلال 7 سنوات وذلك مقارنة إلى نسبة العمالة الرسمية لنفس الفترة.

3.2. التوازن بين جانبي سوق العمل

ان العجز المسجل في مؤسسات الاقتصاد الوطني الجزائري لاستقطاب اليد العاملة مع محدودية مناصب العمل المستحدثة يوضح فشل الاستراتيجيات المطبقة من طرف السلطات العمومية، الامر الذي ساهم في اختلال التوازن بين جانبي الطلب والعرض لسوق العمل الى جانب مشكلة المناصب الشاغرة والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (II -7): توازن سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014

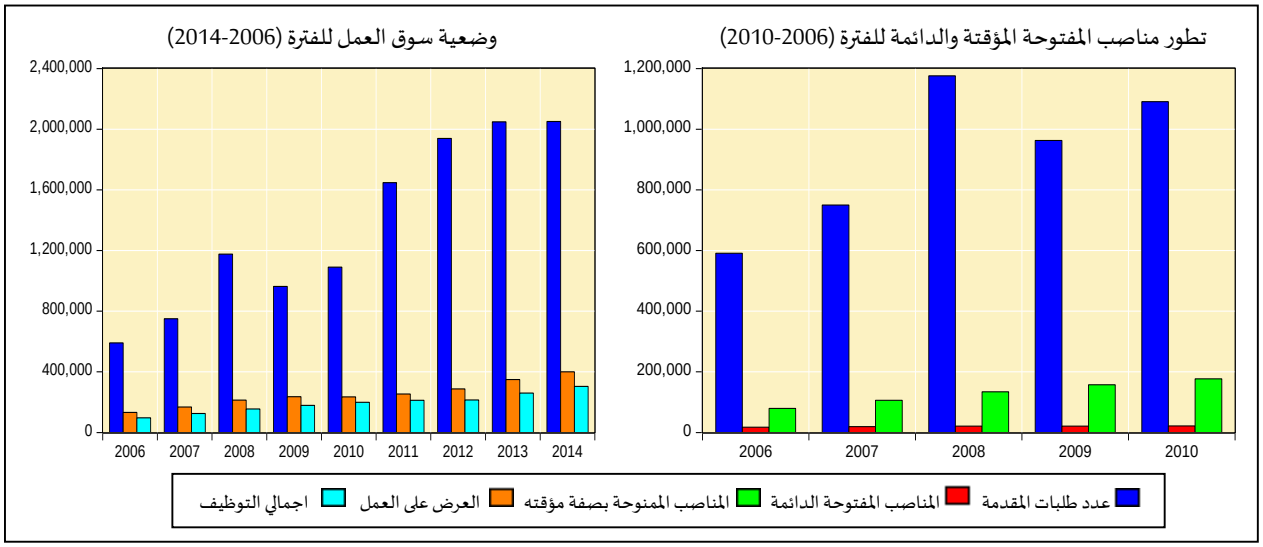

Source : Ministère du travail et de l'emploi et de sécurité sociale pour les années 2012,2013 et 2014
Office National des statistiques N32 ;Edition 2003 ,P16
- Office National des statistiques N 35 ;Edition 2005 ,P17 , N40 ;Edition 2010 ,P19, N42 ;Edition 2012 ,P22

يتبين من الشكل (II -7) مدى ارتفاع حجم الطلب على حجم العرض لسوق العمل، و هذا ما يعكس الاختلال الكبير بين جانبي سوق العمل، حيث ارتفعت مستويات الطلب من ما يفوق مليون شخص من طالبي العمل سنة 2008 إلى ما يفوق 2 مليون شخص سنة 2014، في حين ارتفعت عدد المناصب المعروضة لكن بنسب ضئيلة جدا مقارنة بمعدلات الطلب على العمل، حيث ارتفع عرض العمل من أكثر من ألفين منصب شغل سنة 2008 إلى ما يفوق 4 ألاف منصب سنة 2014، إلا أن هذه المناصب لم تستغل كليا من طرف المؤسسات العمومية والخاصة، حيث قدرت نسبة مناصب العمل الشاغرة بـ 27.17% سنة 2008 لتسجل بعدها نسبة 25.18% سنة 2012 ونسبة 24% سنة 2014، لذلك فان خلق مناصب العمل يقع على عاتق القطاع العمومي في الجزائر اكثر من القطاع الخاص الا انه في السنوات الأخيرة عرف القطاع الخاص استحداث وظائف اكثر من القطاع العام والجدول التالي يوضح حجم التوظيف في القطاع العام والخاص.

الشكل رقم (II -8): حجم التوظيف في القطاع العام والخاص في الجزائر (2008-2017)

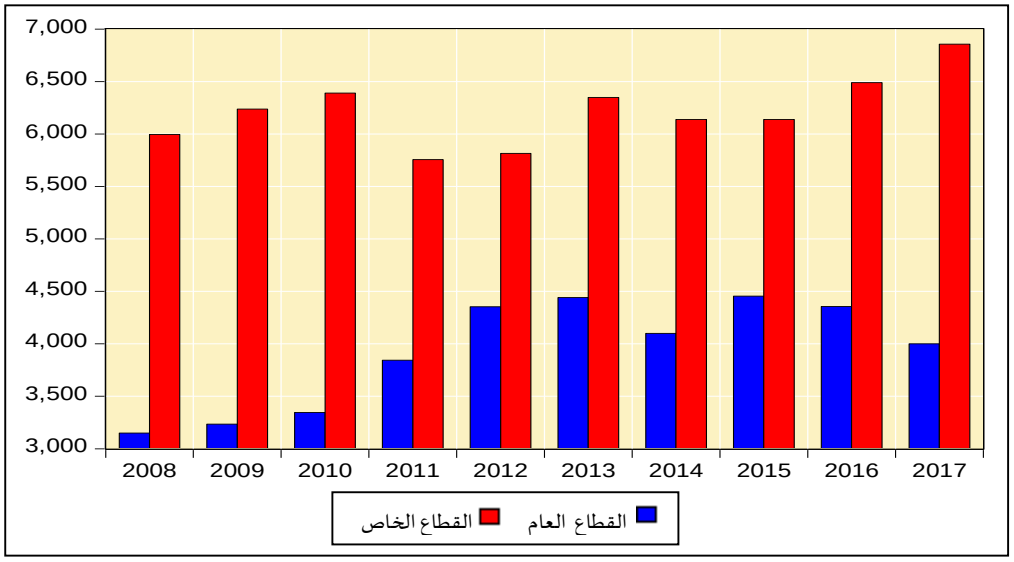

Source : ONS, « Activité, Emploi et chômage en Avril 2018 », Bulletin N° 819, 2018, p 15

يتضح من خلال الشكل (II -8) أهمية القطاع الخاص في خلق المؤسسات الجديدة، وهذا ما يسمح في مساهمة عملية التوظيف وتفعيل حركية التشغيل مقارنة بالقطاع العمومي، حيث سجل القطاع الخاص معدلات تشغيل مقدرة بـ 63.15% في سبتمبر 2017، غير ان القطاع العام لم يتجاوز 36.84%، وهذا يدعو الى العمل على تحقيق التكامل بين القطاعين لإنجاح السياسات خاصة لسياسة التشغيل.

1.3.2. كفاءة سوق العمل في الجزائر

يعتبر تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في البلدان المختلفة كما تمكن من عقد المقارنات خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرة على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة وستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار وأن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي اين تترابط الركائز فالتفوق في ميدان الابتكار يحتاج الى توفر قوة

عاملة ذات صحة وتعليم جيدان وتدريب عالي وذات مهارة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة، والمحور السابع ضمن الركائز يعكس فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. والشكل التالي يوضح كفاءة سوق العمل في الجزائر.

الشكل رقم (II -9): كفاءة سوق العمل في الجزائر.

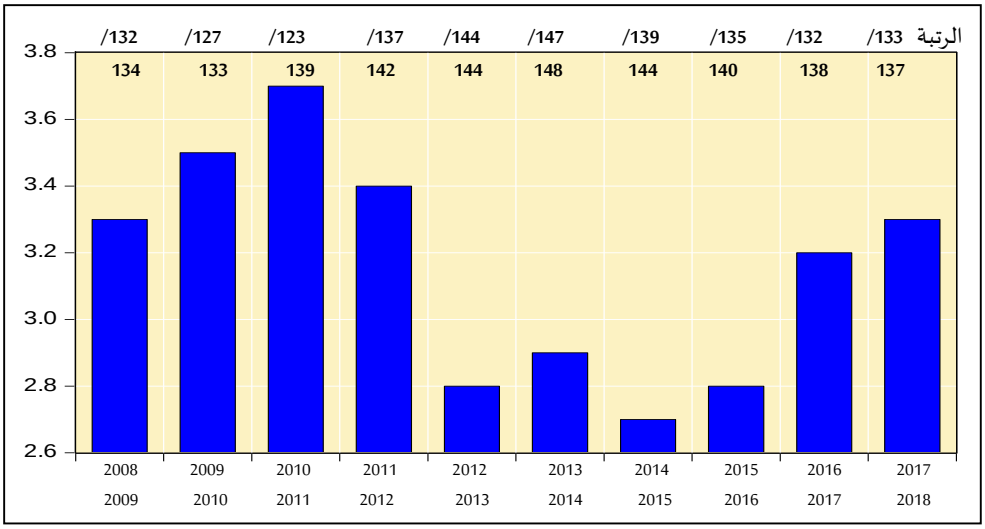

المصدر: تقارير التنافسية العالمية.

عرفت الجزائر تراجع في مؤشر كفاءة أسواق العمل طيلة الفترة 2008-2018 اين تمركزت مرتبتها في أواخر التصنيف حيث تم تصنيفها للموسم (2012-2013) في المرتبة الأخيرة 144 من أصل 144 دولة لتعرف بعدها تحسن طفيف جدا وذلك بالتقدم مرتبة واحدة 147 من أصل 148 في سنة (2013-2014) وبخمس مراتب بعدها طيلة الفترة 2014-2018 حققت مراتب 144/139 و137/133 بالرغم من التقدم الملحوظ في ترتيب جل المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر. والتقدم الأبرز في مؤشر علاقة التعاون بين صاحب العمل والعامل بـ 8 مراتب مقارنة بالسنة (2016-2017) ليحتل المركز 137/107(2017-2018)، إضافة إلى تقدم مؤشر الأجور والإنتاجية بـ19 مرتبة ليحتل المركز 137/94، وتقدم ترتيب مؤشر إجراءات التسريح والتوظيف بـ 7 مراتب لتحتل المركز 137/104، كل هذا يعكس مؤشر صرامة العمل، بإضافة الى مؤشر مشاركة المرأة في العمل إلى جانب الرجل الذي تقدم بمرتبتين ليحتل مركزا جد متأخر 137/134، والجدول التالي يوضح مؤشرات الفرعية لكفاءة سوق العمل.

الجدول رقم (II -5): مؤشرات الفرعية لكفاءة سوق العمل في الجزائر.

السنوات		2012/2011	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17
التعاون بين صاحب العمل والعامل	*	3,6	2,9	3,4	3,6	3,6	3,8	3,9
	**	127	143	137	130	128	115	107
الأجور و الإنتاجية	*	3.9	4	4.4	4.6	4.4	4.3	4.6
	**	125	125	116	104	106	113	94
إجراءات التسريح والتوظيف	*	4.1	3.3	2.7	3.1	3.4	3.3	3.3
	**	108	112	142	122	103	111	104
مشاركة المرأة في العمل إلى جانب الرجل	*	0.47	0.21	0.21	0.21	0.21	0.24	0.24
	**	127	144	148	144	140	136	134

* القيمة (مجموع النقاط من 1 الى 7) ** الرتبة

المصدر: تقارير التنافسية العالمية.

3. الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

قد شهدت معدلات بطالة ارتفاعا واضحا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نتيجة لمخلفات الاستعمار وانهيار الاقتصاد الوطني، ورغم تبني الحكومات الجزائرية المتعاقبة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، والمؤسساتية، خلال العقدين الماضيين لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وخاصة برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة 2000-2018، والتي حتى الآن لم تنجح في رفع الأداء الاقتصادي والمؤسساتي لاحتواء ظاهرة البطالة، فإصلاحات مكنت من رفع معدلات النمو الحقيقي لتصل إلى (5.92%) في المتوسط خلال الفترة 2000- 2018، ومن جهة أخرى بلغ متوسط معدل البطالة لنفس الفترة (10.33%)، وسبيل الوحيد لمعرفة الأسباب هو البحث في محتوى هذه البرامج وأثارها على تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ومدى توافق نتائجها المحققة مع الابعاد المؤسساتية في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة أهمها الأجهزة المؤسسية المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا سياسات وبرامج التشغيل الحكومية.

1.3. تطور حجم البطالة في الجزائر

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا واضحا في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في عدد من دول العالم، نتج عنها ارتفاع كبير في أعداد الباحثين عن عمل من كافة الشرائح العمرية، وعلى مستوى الدول العربية فقد ساهمت سياسات والتدابير عدة خلال السنوات الماضية في رفع معدلات نمو مستويات التشغيل وهو ما مكن من خفض معدلات البطالة وخاصة بطالة الشباب بمقدار 0.8% تقريبا في المتوسط سنويا خلال الفترة (2003-2009). إلا أن التطورات البيئة الدولية غير المواتية ممثلة في تأثير الأزمة المالية والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض الدول حالت دون ذلك، متسببة في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بطالة الشباب لتسجل أعلى المستويات عالميا 28% وفق البيانات الدولية، وفي ظل الارتفاع القياسي لمعدلات نمو القوة العاملة العربية، التي نمت 3% سنويا خلال الفترة (2003-2013) وهو من أعلى معدلات النمو في العالم، فإن البيانات الخاصة بمنظمة العمل العربية تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل عام 2016 في الدول العربية قدر بحوالي 21.2 مليون عاطل، بما يمثل حوالي 14.9% من إجمالي قوة العمل العربية. وتعزى النتائج المتواضعة في أسواق العمل العربية خلال عام 2016 بالخصوص إلى تراجع معدلات نمو التشغيل في القطاع العام وبط النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته على استيعاب الزيادة المتسارعة في اعداد المتعطلين عن العمل، كل هذا أدى إلى انخفاض نمو التشغيل وزيادة نسب البطالة خاصة في الدول المتأثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حيث يتركز حوالي 45% من عدد العاطلين عن العمل في خمس دول عربية وهي مصر والسودان والعراق والجزائر والمغرب[1].

وفي خصوص معدلات البطالة في الجزائر فقد شهدت تغيرات عبر مراحل مختلفة ففي السنوات الأخيرة عرفت المعدلات نوع من الاستقرار اين بلغت 11.7% سنة 2017، بعدما سجلت اقل معدل 9.8% سنة 2013، مختلفة بذلك عن السنوات السابقة حيث بلغت 13.8% سنة 2007، وإذ ما قورنت بالسنوات الماضية فهي سجلت معدلات مرتفعة اين بلغت 29.5% سنة 1999. وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني،2017، ص47.

الشكل (II - 10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

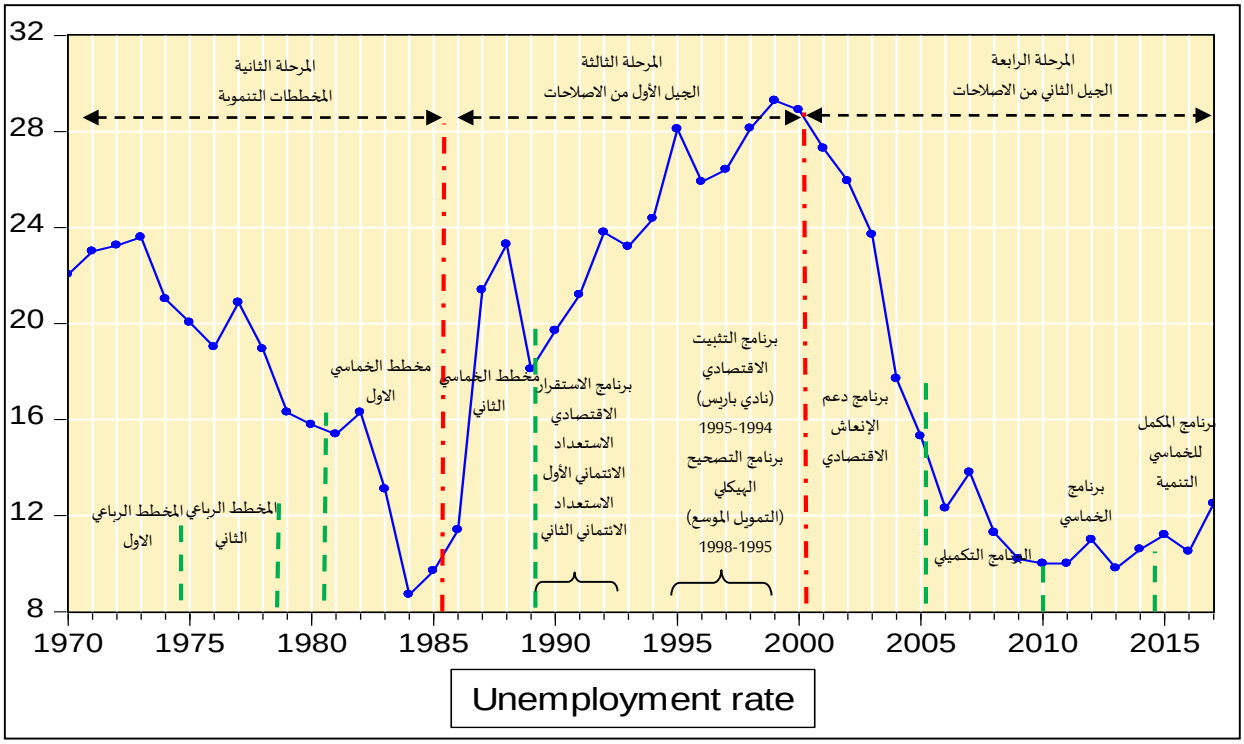

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل البياني (II - 10) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة، حيث يمكن تحديد أربع مراحل كبرى مر بها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2018

المرحلة الاولى: سوق العمل إبان التخطيط المركزي بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر سوق عمل مختلف حيث "غادر ما يقارب 900 ألف فرنسي الجزائر تاركين ورائهم مناصب شغل شاغرة، في حين لم يكن للجزائر سوى 300 ألف إطار موظف وعامل مؤهل بإضافة إلى مغادرة 222631 عامل الجزائر متجهين إلى فرنسا"[1]، وموازنة مع ذلك تمركزت اليد العاملة غير مؤهلة بشكل كبير في الأرياف ليصل معدل البطالة إلى معدلات قياسية في السنوات الأولى للاستقلال 45% أي حوالي 02 مليون بطال سنة 1963[2]، والى ما يقارب 33% سنة 1966 وبسنة بعدها تبنت الجزائر مرحلة التخطيط المركزي وبدأت بالمخطط الثلاثي التجريبي (1967-1969) كتجربة في ظل الجزائر المستقلة. ونظرا لحداثة استقلالها لم تتمكن من إرساء سياسة استثمارية لامتصاص معدلات البطالة مع بداية النزوح الريفي المبكر نحو المدن تفاقمت البطالة بشكل كبير جدا، وقد أثرت هذه الخصائص لمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التوظيف.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة امتدت من سنة 1970 إلى 1984 والتي كانت مرتبطة كليا بالاستثمارات المخصصة ضمن المخططات التنموية موجهة للأهداف التشغيلية الطموحة، في ظل استراتيجية التصنيع التي اتبعتها الجزائر، وملائمة الظروف التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية التي سمحت بتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى قيمة 8.7% سنة 1984. إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية.

المرحلة الثالثة: هي الفترة ما بين 1985 إلى غاية 2000 تقترن هذه المرحلة بأزمة النفط في الجزائر، فابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986، وقد كان لذلك تأثير

[1] سعدية قصاب، مسار التشغيل في الجزائر "الجهود والنتائج 1962-2012"، السياسات الاقتصادية في الجزائر (محاولة للتقييم)، الملتقى الوطني الأول، 13 ماي 2013.

[2] بومخلوف محمد، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 178-179.

سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة، فخلال هذه السنوات عرفت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرا حيث وصلت النسبة إلى الضعف من 9.7% إلى 18.1% بين 1985 و1989، هذه المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير أي برامج أو سياسات للتخفيف من حدة أزمة البطالة. وأدت هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إداريا وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق إصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاستقرار والإصلاح أو التعديل الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات ومفروض من قبل مؤسسات برتن وودز، ومنذ الشروع في تطبيق هذه البرامج انعكست نتائجها خاصة على معدل البطالة الذي لم يعرف تراجعا نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل[1]، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى 24.36% سنة 1994، وتبلغ بعدها مستويات قياسية في سنة 1999حوالي 29.5% [2].

المرحلة الرابعة: وهي الفترة الممتدة من 2001 إلى يومنا هذا، ونظرا للوفرة المالية المحققة بداية 2001 بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة (2001-2019) من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الاستثمار والنمو من جديد، وقد اتضحت معالم هذه البرامج من خلال الشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة (سياسة الإنعاش الاقتصادي) وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر لدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فمن خلال برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي برزت سياسته على أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وقد تزامن هذا البرنامج مع ظروف حسنة التي عيشها الاقتصاد الجزائري واستغلال الانفراج المالي الذي سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل و خاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29.5% إلى 10.0% سنة 2010، كما عرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة ومن خلال هذا البرنامج سمح بزيادة عدد المناصب الموفرة حيث تم توفير في سنة 2014ما يقارب 1198088 منصب شغل[3]، مما سمح باستقرار معدلات البطالة التي تراوحت من 10.00 إلى 9.8%، ويعتبر برنامج الخماسي (2015-2019) مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2، لكن اتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع قبل الشروع في البرنامج حيث عرفت الجزائر انخفاض أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام 2016 أي بمعدل تجاوز 72%، وهو ما انعكس على العمالة بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية باعتباره قطاع مولد للتشغيل، رغم ذلك سجلت معدلات البطالة تغيرا طفيفا ففي سنة 2015 بلغت 11.2% و 10.5% سنة 2016 و 11.7% سنة 2017، وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل وتشغيل الشباب.

---

[1] بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص 118-119.

[2] البيانات الخاصة بمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1962-2017 تم الحصول عليها من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

[3] البيانات محصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (II - 6): معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل الصرف
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**525**	**07**	**75.2**
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**14209.9**	**193.8**	**73.3**
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	**15059.5**	**202.41**	**74.4**
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	**6727**	**64.3**	////
مجموع البرامج 2001-2017	**36521.4**	**531.8**	////

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، مرجع سبق ذكره.

- تطور معدل البطالة حسب النوع

بالرغم من التطور الكبير الذي عرفته الجزائر، إلا أن الأغلبية الساحقة من العمال تبقى حكرا على الرجال، وهو ما نلمسه كذلك ببلدان العالم العربي كون نسبة تشغيل النساء من ادني المعدلات في العالم، وتشير إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب في الدول العربية إلى نحو 28 % مع نهاية عام 2014 وهو ما يفوق ضعف معدلات المسجلة على مستوى العالم البالغة 12%[1]، وتتسم بطالة الشباب في الدول العربية بتركزها في أوساط الإناث والمتعلمين والداخلين الجدد إلى سوق العمل، كون معدل البطالة بين الإناث في شريحة الشباب تفوق معدلات البطالة لدى الذكور من الشباب من ضعف إلى ثلاثة أضعاف في عشرة دول عربية، ويعتبر الفارق في معدلات البطالة بين الجنسين الأعلى في العالم للإناث بسبب مجموعة متنوعة من العراقيل التي أشار اليها تقرير "المرأة والعمل والاقتصاد"[2]،

إلا أن معدلات البطالة بينهن تبقى أعلى من معدلات البطالة مقارنة بالذكور، حيث معدلات البطالة في شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة الأعلى في العالم، كما انه يقدر متوسط معدل بطالة الشباب في الدول العربية ككل عام 2016 بحوالي 26%، وبطالة الشباب بين الإناث حوالي 38%، مقارنة بحوالي 23% بالنسبة للذكور. وبلغ معدل البطالة بين الشباب في دول شمال افريقيا عام 2015 حوالي 30%[3].

ونجد أن النساء يشكلن (17.39% بطالة اناث من الاناث في القوى العاملة) سنة 2017 في الجزائر في حين يشكل الذكور (8.36% بطالة ذكور من الذكور في القوى العاملة) ويعود هذا إلى القيود التي لم تستطع المرأة التخلص منها رغم ما أحرزته من تطور، خاصة على المرأة المتزوجة في مجتمع تحكمه عادات و تقاليد فرضت عليها وأخضعتها لوضعية متدنية مقارنة مع الرجل و حصرت دورها في الأمومة و العناية بالزوج و الأعمال البيتية، وما هو ملاحظ من خلال تطور عمل المرأة و ما يستتبع ذلك من خلق فرص عمل جديدة، فمعدلات البطالة لدى الإناث تعكس عدم قدرة سوق العمل على استيعاب القوة العاملة من (الإناث)، حيث بلغ معدل البطالة ضمن صفوفها حدود (18%) كمتوسط خلال الفترة (2007-2017) بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور وصلت إلى حدود (9.31%) كمتوسط لنفس الفترة، ويمكن متابعة حجم البطالة ومعدلاتها في الجزائر وفقا لمعيار النوع، من خلال متابعة الشكل البياني التالي.

---

[1] محمد إسماعيل، د. هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي، اغسطس 2015، ص 5-9.

[2] كاترين إيلبورغ، فوبتيك ومونيك وكالبانا كوتشار، "المرأة والعمل والاقتصاد - مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين"، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص05.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني،2017، ص49.

الشكل رقم (II - 11): توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2007-2017).

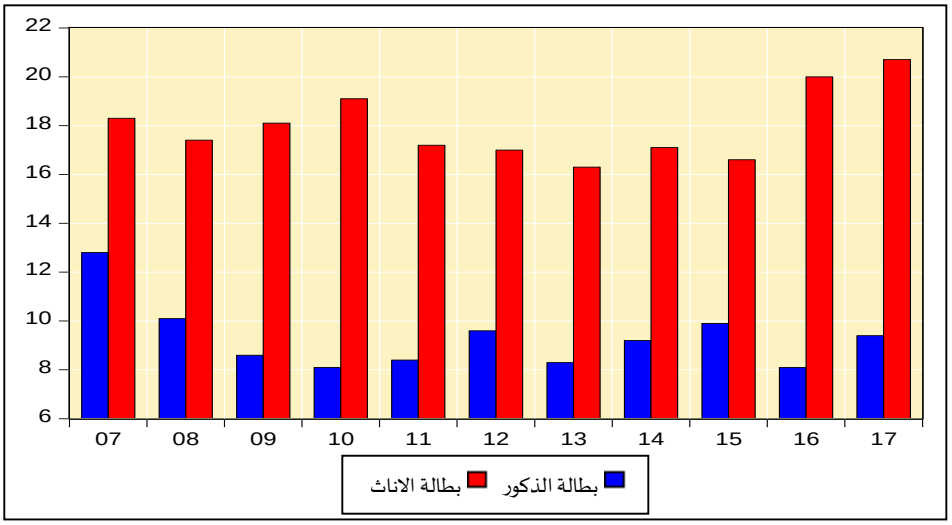

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الشكل البياني (II - 11) أن معدلات البطالة لدى الإناث في الجزائر عرفت تغيرات عبر السنوات، أين عرفت أرقاما قياسية خاصة سنة 1995 وصلت حدود 38.4%، لتشهد بعد ذلك معدلات البطالة لدى الإناث انخفاض منذ سنة 2003 الى غاية سنة 2007 اين عرفت ارتفاعا أخرى بلغ 18.3% ليصل إلى 19.1% سنة 2010. إلا أنها عادت لتنخفض مرة أخرى وتصل إلى 16.6% سنة 2015 رغم ذلك فإن السنوات الأخيرة شهدت معدلات مرتفعة مقارنة بالفترة الممتدة من (2007-2015) حيث سجلت سنتي 2016 و2017 نسبة 20.7% وسبب ذلك هو تزايد العرض القوى العاملة من فئة الإناث بفضل التوسيع في تعليم الإناث حيث يمثل القطاع العام المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل بنسبة 56.9% سنة 2017 من اجمالي عمالة الإناث، لكنه تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة لتعيين الخريجين مما قلص فرص العمل المتاحة[1].

- البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين

للوقوف على هذه الظاهرة، يكفي الإشارة إلى 211 مليون شخص في العالم كانوا عاطلين عن العمل في نهاية عام 2014، بأكثر من 31 مليون مقارنة مع الفترة التي سبقت بداية ازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008. حيث يعد الشباب، ولا سيما الاناث، متأثرين بنحو غير متناسب من ارتفاع معدلات البطالة، بمعنى انه ما يقارب 75 مليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة كانوا يبحثون عن وظيفة سنة 2014، واستنادا إلى دراسات منظمة العمل الدولية فإن نسبة بطالة الشباب في العالم في ارتفاع مستمر وبلغت 13.1% عام 2016 ليبلغ 71 مليون عاطل عن العمل، بعدما سجلت معدل 12.9% عام 2015.

وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فإن معدل البطالة بين الشباب هو ضعف ثلاث مرات من البالغين. على الرغم من ان اتجاه التنمية المستقبلية في المنطقة، يوفر استقرار معدل البطالة العام بحوالي 11%، بالمقابل لدى الشباب. تتمركز الجزائر في نفس النسب مثل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن مع ضغط اقل، وذلك لأن معدل بطالة الشباب 25.2% في عام 2014مقابل 29.5% للمنطقة بأكملها[2]، والشكل يوضح ذلك.

[1] البيانات محصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا من البنك الدولي (WDI).

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (II - 12): إجمالي بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-24عاما) لمجموعة من الدول العربية (2003-2013).

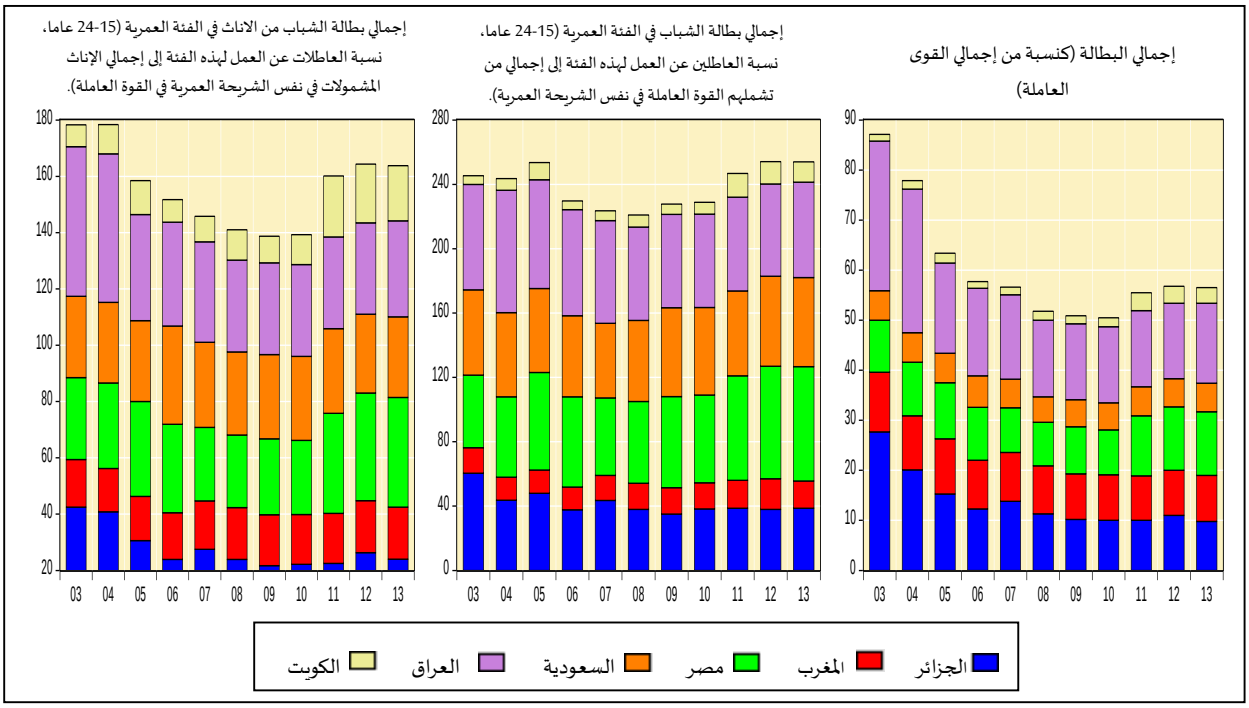

المصدر: محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي، اغسطس 2015.

تقدر معدلات البطالة بين أوساط الشباب في الدول العربية بنحو 28% من إجمالي قوة العمل في الفئة العمرية (15-24 سنة) خلال عام 2013، وهو ما لا يختلف كثيرا مقارنة بالنسبة المسجلة خلال عام 2003 حيث بلغت 28.4%. فحين أن السمة غالبة على ظاهرة البطالة في الجزائر، ووفقا للإحصائيات فإن فئة السكان التي تندرج فيما يسمى "بحيز البطالة"، والتي يعرفها المختصون بكونها الفئة في سن النشاط الاقتصادي (16-59 سنة) والتي صرحت انها مستعدة للعمل لكن لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل، وقد بلغت أواخر سنة 2017 حجم 1264 الف نسمة، حيث قدرت نسبة النساء 60.7٪ منها وتتميز هذه الفئة بكونها شابة (50.6% لم يتعدوا سن الثلاثين من العمر)[1]، وملاحظ أن معدل بطالة الشباب للفئة العمرية (15-24 عاما) بلغت 28.3% لسنة 2017، بعدما سجلت معدل 29.9% سنة 2015، ومقارنة بسنوات السابقة ففي سنة 2003 سجل معدل إجمالي بطالة الشباب لهذه الفئة 42.5% ليعرف بذلك انخفاض خلال هذه الفترة.

كل هذه النتائج المحققة في الجزائر تبلورت بفعل وتيرة النمو الاقتصادي وإصلاح المؤسساتي، فمن خلال الفترة (2000-2014) تم استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل، بل وتوفير فرص عمل إضافية ساهمت في خفض معدلات بطالة الشباب لتصل الى أدنى مستوى 21.7% سنة 2009، كان من شأن استمرار النمو الاقتصادي القوي أن يواصل تأثيره الإيجابي على مستويات التشغيل ويساهم في خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي، الا أن الوتيرة النمو شهدت في المقابل تراجعا خلال الفترة (2014-2018) وهو ما أثر سلبا على مستويات التشغيل وتزايد معدلات البطالة وخاصة بطالة الشباب مما نجم عنه فتح أبواب الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة، و انقطاع الثقة بين المؤسسات و تآكل رأس المال البشري والاجتماعي.

[1] البيانات محصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (II - 13): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2017.

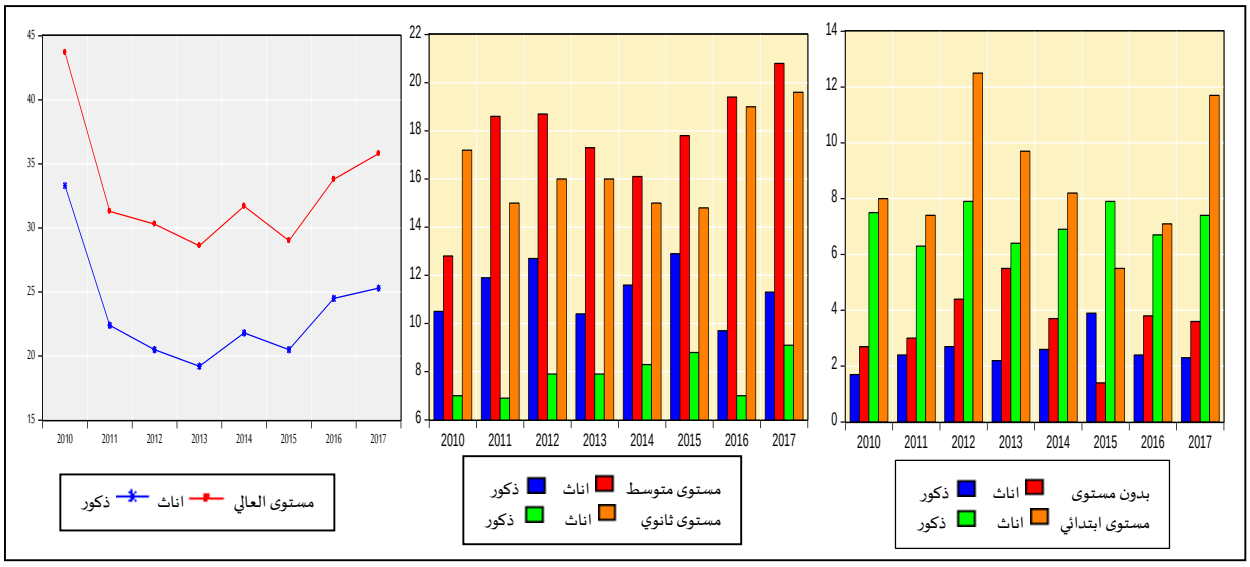

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2012-2014.

الديوان الوطني للإحصائيات.

قد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعميم الاستفادة من التعليم وخاصة التعليم العالي، لكن المعطيات الخاصة تشير إلى أن نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية قد سجل اعلى معدل بطالة للذكور بعد المستوى المتوسط اين قدر متوسط معدلات البطالة للذكور للمستوى العالي بـ 9.58% اما الاناث 23.43% وهو اعلى مقارنة بالمستويات الاخرى ما يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري، دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي، أما نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل العلمي سجلت متوسط قدر بـ 2.52% للذكور ومتوسط 3.51% للإناث خلال الفترة 2000-2017، و بإضافة إلى الفئة ذات التعليم الابتدائي وسجلت هي الأخرى متوسط معدلات البطالة لدى الذكور 7.12% اما الاناث متوسط 8.76%، وهو نفس الشيء مسجل لدى مستوى المتوسط حيث قدر متوسط معدلات البطالة بـ 11.37% للذكور و 17.68% للإناث، اما المستوى الثانوي قدر به المتوسط بـ 7.86% للذكور و 16.57% للإناث لنفس الفترة، والملاحظ انه لا تزال هناك فوارق كبيرة للمساواة بين الجنسين في التوظيف وهو ما تعكسه معدلات البطالة رغم مختلف المستويات، إضافة الى اختلاف الفئات العمرية وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (II - 14): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

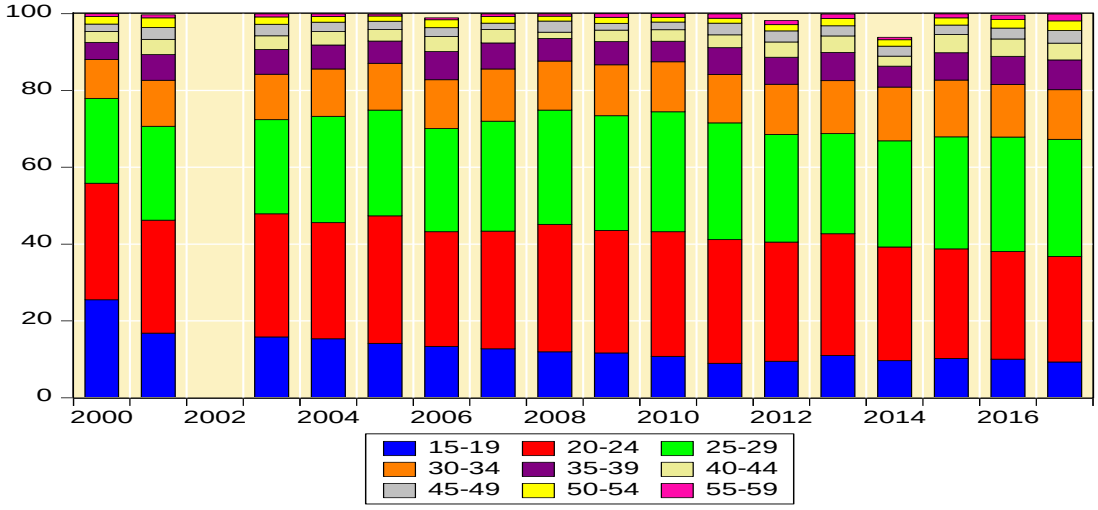

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح أن توزيع معدلات البطالة حسب الفئات العمرية عرفت اختلافا واضحا حيث سجلت معدلات البطالة للفئة العمرية (15-19) تراجعا ملحوظا منذ سنة 2000، اما الفئة العمرية (20-24) فتراوحت بها معدلات البطالة ما بين 20 الى 32% لتنخفض في السنوات الاخيرة الى ما يقارب 27.5%، والفئة العمرية (25-29) نلاحظ تزايد معدلات البطالة خلال الفترة لتصل الى 30.48%، ام الفئات الأخرى فمعدلات البطالة بها تروحت اغلبها بنفس النسب.

2.3. مدة البحث عن العمل والعاطلين

تتمحور فكرة البحث عن الوظيفة حول التكاليف المرتبطة بالبحث عن معلومات المتعلقة بخصائص العمل خاصة في ظل عدم يقين كافة المتعاملين بالمعطيات الخاصة وتتسم عملية البحث عن المعلومات بانها في الأصل الوقت اللازم للتنسيق المترتب عنه تكاليف التي يتحملها العاطلين عن العمل من ناحية الوقت المستغرق للبحث استنادا الى العديد من الخطوات المطلوبة للحصول على العمل (الحصول على المعلومات خاصة بعروض العمل وتكاليف السفر لإجراء المقابلات، وتكاليف أخرى ...)، وبينما تتوقف المدة الزمنية الخاصة بالبحث عن العمل في الجزائر وفق عدة عوامل خاصة بالنسبة للعاطلين والتي يمكن تبريرها على المعطيات المتحصل عيها والمتوفرة، والشكل التالي يوضح توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل.

الشكل رقم (II - 15): توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل.

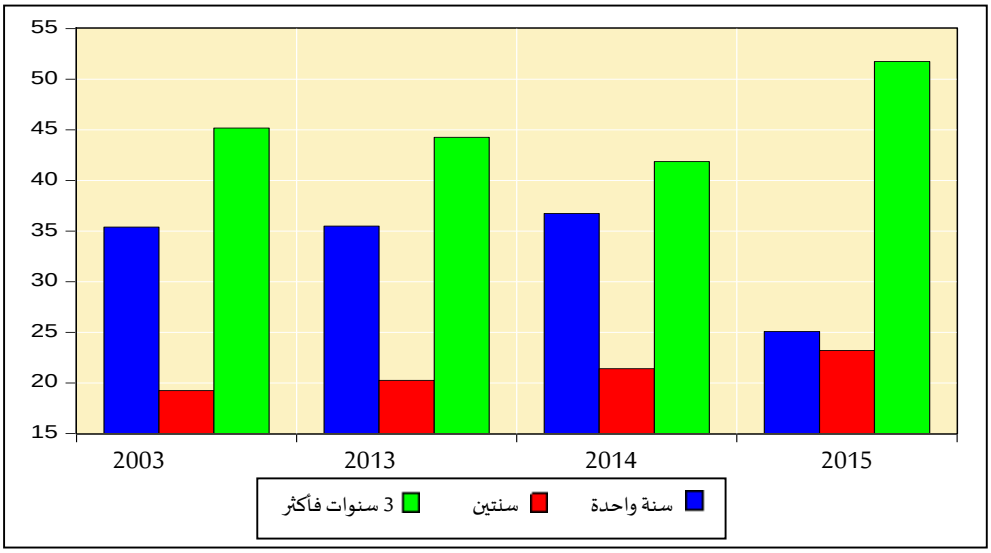

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

Office National des Statistiques - (Annuaire Statistique de l'Algérie : Résultats 2010 – 2012) - Mounir Khaled BERRAH - Alger : O.N.S., 2014.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, N°44, Édition ,2014.

ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 386, 2003, N° 726, 2015, N° 763, 2016.

يتضح من خلال الشكل (II - 15) ان توزيع العاطلين عن العمل حسب مدة البحث لسنة واحدة عرف تراجعا خلال السنوات من سنة 2003 الى غاية سنة 2015 مقارنة بمدة البحث لسنتين اين عرفت تزايدا طفيفا ابتداء من سنة 2003 حيث بلغت نسبة 20.48% لتصل الى 23.20% سنة 2015، اما مدة البحث لثلاث سنوات واكثر سجلت نسب عالية مقارنة بسنوات البحث السابقة اين قدرت النسبة بـ 40.65 % سنة 2003 لترتفع الى 51.73% سنة 2015، وهو ما يعكس انه كلما زادة مدة البحث للعاطلين عن العمل مع مرور الوقت كلما ارتفعت نسبة عدم إمكانية الحصول على الوظيفة مما يوضح ما يسمى بالبطالة طويلة الأجل، والشكل الموالي يوضح توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل وفق الفئة العمرية.

الشكل رقم (II - 16): توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل وفق الفئة العمرية.

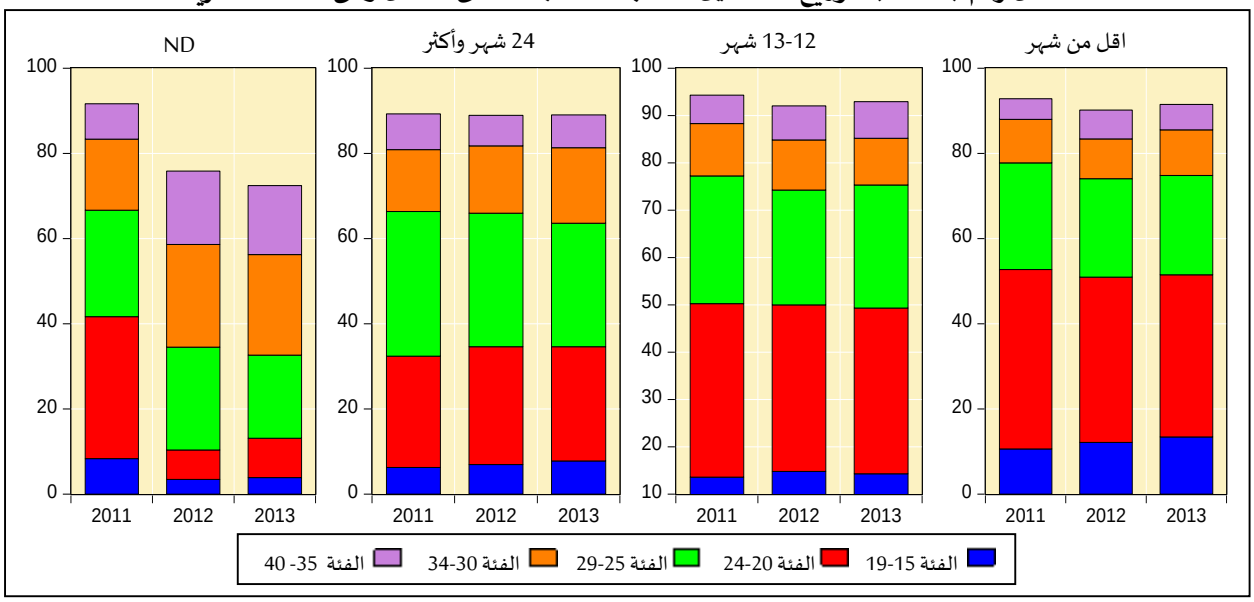

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

.- Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales (Enquête emploi auprès des ménages- 2013)

- Office National des Statistiques - (Annuaire Statistique de l'Algérie : Résultats 2010 – 2012) - Mounir Khaled BERRAH - Alger : O.N.S., 2014

من خلال الشكل(II - 16) يلاحظ ان توزيع الفئات العمرية للعاطلين حسب مدة البحث عن العمل عرفت اختلافا حيث شهدت معدلات العاطلين للفئة العمرية (15-19) تراجعا كلما زادت مدة البحث خلال السنوات الثلاث 2011 الى غاية 2013، اما الفئة العمرية (20-24) فنسب العاطلين بها سجلت تراجعا كلما زادت مدة البحث من اقل شهر الى 24 شهر وأكثر خلال نفس الفترة 2011-2013، اما العاطلين للفئة العمرية (25-29) تزداد نسبهم كلما زادت مدة البحث عن العمل وهو نفس الشي للفئة العمرية (30-34) و(35-39) خلال السنوات الثلاث، والشكل الموالي يوضح توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي.

الشكل رقم (II - 17): توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي.

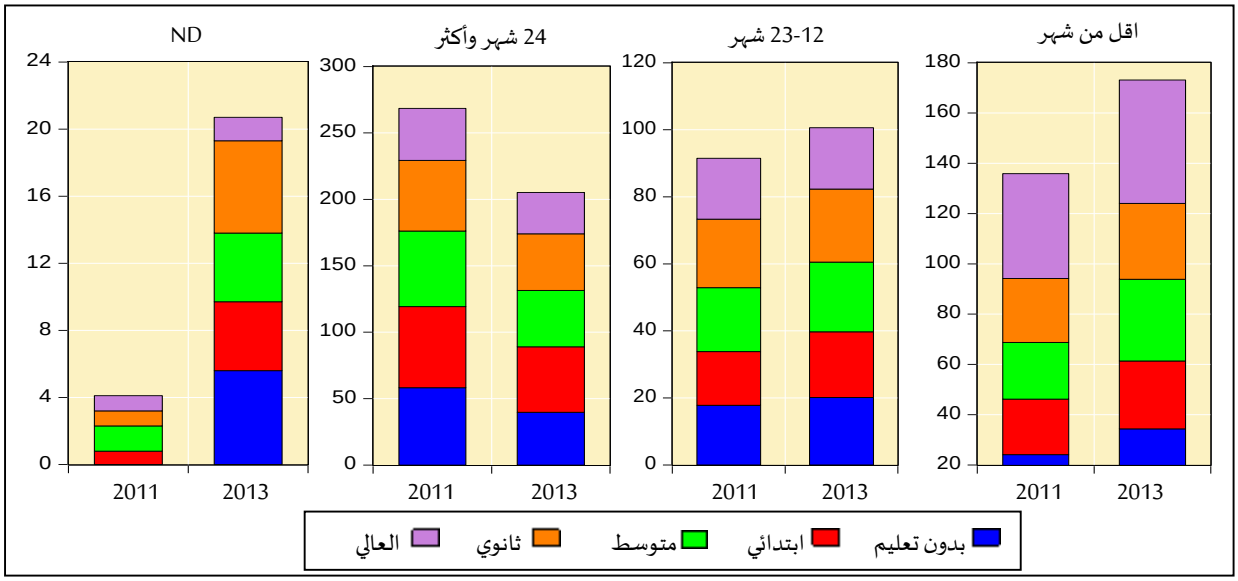

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

-Collections Statistiques N°173(Enquête emploi auprès des ménages- 2011)

- Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales (Enquête emploi auprès des ménages- 2013)

نلاحظ من خلال الشكل (II - 17) ان توزيع العاطلين عن العمل وفق المستوى التعليمي يسجل ارتفاعا للعاطلين بدون مستوى كلما زادت مدة البحث خلال السنتين 2011 و2013 ما عدا مدة البحث الأطول من ثلاث سنوات اين سجلت معدلات بمقدار 5.6% لسنة 2013، اما المستوى الابتدائي للعاطلين يسجل انخفاضا كلما زادت مدة البحث عن العمل لسنة 2011و 2013، ماعدا مدة البحث 24 شهر وأكثر فتشهد نسبة مرتفعة قدرت بـ 61.1 و49.3 % على التوالي وهو نفس الشيء الملاحظ للمستوى المتوسط والثانوي، اما المستوى العالي نلاحظ ان نسبة العاطلين ترتفع في مدة البحث اقل من شهر ومقدرة بـ 49.1% لسنة 2013 وتنخفض في المدة 12-23 شهر بمعدل 18.3% لترتفع بعدها مع زيادة مدة البحث وتصل معدل 39.2و 31.2% لسنتي 2011و 2013 على التوالي وتنخفض كلما زادت مدة البحث.

III. الأجهزة المؤسسية الداعمة والمنظمة لسوق العمل في الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تنظيم سوق العمالة وإرساء الأسس الأولى لتنظيمه، حيث حدد ميثاق طرابلس[1] أهمية مساهمة العمال في الإدارة وتسيير المؤسسات، و ضرورة الاهتمام بإيجاد أقصى ما يمكن من الوظائف. حيث ان امكانية تجسيد التنمية على أرض الواقع بعد الاستقلال، دفعت بالجزائر إلى اختيار المنهج الاشتراكي، ومن هذا المنطلق بدأت العملية بإنشاء ما يعرف بالمؤسسات الاشتراكية. للسعي نحو رفاهية المجتمع، من خلال فتح مناصب تشغيل لفئات عديدة ومن مختلف المستويات "وليس مهمتهم الإنتاج فقط بل إشراكهم أيضا في التسيير"[2]. ويتم من خلال مجالس ولجان يتم انتخابها من طرف عمال الوحدة"[3]، ولقد حددت صلاحيات مجلس العمال فيما بعد بالمرسوم رقم (**-150 75**المؤرخ في **21**نوفمبر1975). اما المرسوم رقم (74-253 مؤرخ في1974/12/28) يتضمن تحديد كيفيات تأسيس وتسيير اللجان الدائمة للمستخدمين والتكوين وتحديد اختصاصاتها وسيرها في المؤسسات الاشتراكية (تتولى هذه اللجنة الدراسة اللازمة لمناصب العمل المشغولة وتلك التي هي في ظروف الاستثناء، إضافة إلى الاهتمام بتوزيع العمال وإعداد مخطط للتوظيف والتكوين). والمرسوم رقم (74-255 مؤرخ في 28 ديسمبر 1974) يتضمن تحديد كيفيات تأسيس لجان الصحة والأمن واختصاصاتها وسيرها في المؤسسات الاشتراكية (لجنة الصحة والأمن يكمن دورها في التأكد من مدى تطبيق الأحكام القانونية، والأوامر المتعلقة بحفظ الصحة والأمن والصيانة الجيدة لجهاز الحماية، بهدف البحث عن توفير شروط مثلى للعمل).

1. تطور الإطار المؤسسي لسوق العمل على ضوء الإصلاحات الاقتصادية

1.1. القوانين التي تتعلق بالإدماج المهني وضمان حقوق العامل

المرسوم رقم (**79-205**مؤرخ في **1979/11/10**) المتعلق بكيفيات الإدماج الاستثنائي لبعض الأعوان المتعاقدين والمؤقتين، العاملين في الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، ولقد أعقب هذا المرسوم ثلاثة مراسيم أخرى في نفس السنة تتعلق برفع أجور العمال، وتحديد الحد الأدنى للأجر:

- المرسوم **79- 300**مؤرخ في **31**ديسمبر **1979** يتضمن رفع الرواتب بنسبة 15%.

---

[1] انظر: زغدود علي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يعتبر هذا الميثاق الأول من نوعه في حياة الجزائر المستقلة حيث ظهر من خلاله اختيار الجزائر للنظام الاشتراكي، إذ أشار هذا الميثاق إلى "أن الدولة تتولى إدارة الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق المؤسسات الاقتصادية التي تنشئها أو تؤسسها، واشترط أن يتولى العمال المساهمة في إدارة وتسيير هذه المؤسسات.

[2] المادة 07من الأمر رقم 71 – 74 مؤرخ في 15نوفمبر 1971يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

[3] لمزيد من التفصيل اطلع على المواد من 08إلى 17من نفس الأمر رقم1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

- المرسوم **79 – 301**مؤرخ في **31**ديسمبر **1979**:يتضمن ضبط الأجور لبعض الأصناف المهنية لسنة 1980.
- المرسوم **79 – 302**المؤرخ في **31**ديسمبر**1979**: تتضمن رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون في القطاع الفلاحي.

ويمكن تسجيل **03** مراسيم رئيسية تتعلق بالعمل فيما يخص فترة الثمانينات فقط وجزء كبير منها يتعلق بالجانب التنظيمي، حيث تضمنت إنشاء لجان لتصنيف مناصب العمل، وتنظيم اللجنة الوطنية للأجور وسيرها وعملها. أما بالنسبة للمرسوم 80-40 المؤرخ في **23**فيفري **1980**وبإضافة إلى عملية التنظيم الاقتصادي للأجور نجد انه تناول تحديد الحوافز المادية الفردية والجماعية، أما فيما يخص المدة القانونية للعمل فلقد تناولها المرسوم 81-03 المؤرخ في 21 فبراير 1981.

2.1. تطور الاطار المؤسسي لسوق العمل[1]

بعد صدور القانون الأساسي العام للعامل رقم 78-12 المؤرخ في 5 أوت 1978، جاءت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية في مجال علاقات العمل، منها ما هو تطبيقي لهذا القانون الأساسي ومنها ما جاء لتكييف علاقات العمل مع الوضع الجديد الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية، بصفة عامة، شكلت جملة هذه النصوص تطورا في الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالنصوص التالية:

- القانون 82-06 المؤرخ في 27 فيفري 1982 المتعلق بعلاقات العمل الفردية، والذي جاء تطبيقا لقانون 78-12.
- المرسوم 85-59 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي لعمال الهيئات والإدارات العمومية، وجاء تطبيقا للقانون 78-05 لتنظيم علاقات العمل في الوظيف العمومي، وقد تم تعويض هذا المرسوم بالأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- القانون 90-02 المؤرخ في 6 فيفري 1990 المتعلق بالوقاية من نزاعات العمل الجماعية وتسويتها وممارسة حق الإضراب.
- القانون 90-03 المؤرخ في 6 فيفري 1990 المتعلق بمفتشية العمل.
- القانون 90-04 المؤرخ في 6 فيفري المتعلق بتسوية نزاعات العمل الفردية.
- القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل.

تمثل القوانين الأربعة الأخيرة السابقة تطورا نسبيا في الإطار المؤسسي تحت إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها سنة 1988 على إثر صدور أولى القوانين المتعلقة بهذه الإصلاحات، خاصة القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، مع ذلك لم تغير هذه القوانين شيئا جوهريا في علاقات العمل. ومن جهة أخرى، لايزال الإطار المؤسسي الجديد يميل بشكل لافت إلى حماية عنصر العمل وليس توفير الظروف الملائمة لكي يتطور سوق العمل بكفاءة، وهو ما يجعلنا نستطيع وصف هذه القوانين بالحمائية.

2. تطور أجهزة المؤسسية وبرامج الخاصة لتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة

بعد الاستقلال (1962) ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة (**ONAMO**)، حيث اعتبرت تنفيذا لالتزام مصدره مصادقة الجزائر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 88 لسنة 1948 المتعلقة بمصلحة التشغيل، وذلك بتاريخ 1962/10/19، والتي قضت مادة الثانية منه "بوجوب تكوين جهاز وطني لمكاتب التشغيل تحت رقابة سلطة وطنية". وعليه فإن إنشاء جهاز خاص باليد العاملة، يقوم بدور الوسيط بين صاحب العمل والباحث عن العمل،

[1] لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص08.

وبمثابة إطار قانوني يعكس مدى اهتمام الجزائر بسياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة[1]، فالديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) في بادئ الأمر تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، وبذلك يعتبر مؤسسة عمومية ذات طبيعة إدارية، تتمتع بالشخصية معنوية وبالاستقلال المالي، ووضع تحت السلطة المباشرة لوزير العمل والشؤون الاجتماعية[2]. ومهامه استقبال وتنظيم كل المعلومات الصادرة من مختلف المصالح والهيئات المعنية و المتعلقة بالاحتياجات الخاصة باليد العاملة، من أجل تنظيمها وتطوير حركتها داخل الجزائر وخارجها[3]، الى أن صدر الأمر 71-42 المؤرخ في 17 جويلية المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة، حيث انحصرت مهامه في تطبيق سياسة الحكومة في مسائل الاستخدام واليد العاملة، " ومع حلول سنة 1973 استفاد هذا الديوان بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية بتوسيع نشاطه عن طريق تسطير برامج استثمارية قصد امتصاص أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي التقليل من الهجرة نحو أوروبا، وبعد سنة 1985 شهدت فيها الجزائر تحولات في إيراداتها بسبب الأزمة البترولية، فانخفاض أسعار هذه الأخيرة غير من مهام الديوان الوطني لليد العاملة، لأنه لم يعد يستجيب لطلبات اليد العاملة بسبب قدوم العديد من طالبي الشغل في سوق العمل الجزائرية، وعجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في إيجاد مناصب الشغل"[4]، لذا عمدت السلطات العمومية وبموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل لأمر المرسوم 1971و 1962 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة الى تغيير تسميته لتحل محله الوكالة الوطنية للتشغيل، وبذلك نلاحظ أن الوكالة من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية، هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.

لمواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل في نهاية الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، سعت الحكومة الجزائرية إلى خلق ديناميكية وحد من تفاقم مشكلة البطالة، حيث اختارت بعض أدوات وأساليب سياسية واقتصادية لمواجهة هذا الوضع، وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الجديدة ركزت معظمها على كيفية توفير مناصب عمل لأكبر شريحة ممكنة من طالبي الشغل وخاصة فئة الشباب، وبتبني الجزائر لمخطط العمل في الألفية الجديدة كان لزاما عليها إنشاء أجهزة جديدة وعصرنة برامج أخرى من شأنها أن تساهم في ترقية التشغيل وإدماج الشباب مهنيا، وتفادي النقائص المسجلة على مستوى المصالح المختصة بالتشغيل تماشيا ومتغيرات سوق العمل وكذا التطورات الحديثة في هذا المجال، لتقريب كل بطال بجهاز التشغيل الذي يلائمه، وهذا ما يدخل ضمن المهام التقليدية للوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) باعتبارها الهيئة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق العمل، وكذلك مديريات التشغيل بالولايات باعتبارها تمثل سلطة وزير العمل على المستوى المحلي.

1.2. أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

تعتبر هذه التسمية الجديدة للديوان الوطني لليد العاملة قديما، وتعد حاليا الوكالة الوطنية الأولى للتشغيل في الجزائر على الرغم من قلة الموارد وضعف نظام المعالجة والمعلومات. حيث أنه في سنة 2004 صدر قانون 04 - 19 المؤرخ في 2006/12/25

---

[1] دايم بلقاسم ، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] المادة (2) من المرسوم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 المتضمن إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة.

[3] مهام الديوان الوطني لليد العاملة نصت عليها المادة (3) احتوت من ال أمر71-42 على 11 فقرة، 6 فقرات منها تضمنت احكاما تخص اليد العاملة الوطنية المغتربة «أن المهام التي كلف بها هذا الجهاز في هذه الظروف، ناتجة عن مراعاة المشرع الواقع المجتمع الجزائري، والتي عكستها الهجرة المكثفة نحو الخارج، حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1963 ما يقارب الربع مليون شخص أي (222.631) ليرتفع سنة 1964 إلى نصف مليون، دايم بلقاسم، مرجع سابق ذكره، ص 69.

[4] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (2004-1990)، مرجع سبق ذكره، ص 180-181.

المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، أصبحت بموجبه الوكالة عبارة عن مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 2006/02/18 المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها. والمكلفة باستقبال وتسجيل وإعلام وتوجيه وكذا تنصيب طالبي العمل، وتسيير برنامج المساعدة على الإدماج المهني بالمشاركة مع مديريات التشغيل، ويعتبر هذا البرنامج أهم جهاز وضعته الدولة لإدماج الشباب طالبي العمل المبتدئين مهنيا.

وفقا لأحكام المادة 31 من المرسوم التنفيذي 126/08 تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديرية التشغيل للولاية ضمان تسيير جهاز الإدماج المهني لاسيما فيما يخص متابعة المستفيدين وتقييمهم، وكذا مراقبة تنفيذ الجهاز خلال فترة الإدماج. وعليه فإن دور الوكالة الوطنية للتشغيل يتمثل في توضيح إجراءات تسيير جهاز الإدماج المهني في تركيبتها المادية والبشرية والتقنية (إعداد العقود، جمع عروض العمل في إطار الجهاز)، وتدعيم مديريات التشغيل للولاية بالإمكانيات الضرورية لتسيير البرنامج التي تتكفل هي الأخرى بدفع أجور المستفيدين من البرامج في الوقت المحدد وتسليم كشف الرواتب وتأمين المستفيدين من جهاز الإدماج المهني اجتماعيا، ومديرية التشغيل تم أنشئها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/02 المؤرخ في 21 يناير2002[1] الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، وهي تمثل وزارة العمل على المستوى المحلي وتتواجد في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر، تتمثل مهمتها الأساسية في تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه، ووضعها حيز التنفيذ، وتتشكل حسب ذات المرسوم من مصالح تتولى المهام إدارة عامة والميزانية، وترقية التشغيل وتسيير سوق العمل، والمحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة.

وأنشأ جهاز المساعدة على الإدماج المهني (Le dispositif d'aide d l'insertion professionnelle) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، وهو يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، ودعم كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين تشغيل وتوظيف[2]. وهو يوجه إلى ثلاثة فئات من طالبي العمل

فئة عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) وهم الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني، ويتم تنصيبهم لدى المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذا المؤسسات والإدارة العمومية، حيث حاملي شهادات التعليم يتقاضون أجرة شهرية 15000 دج، والتقنيين الساميين 10000 دج[3]، والفئة الثانية عقود الإدماج المهني (CIP) خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا، يتقاضون أجرة شهرية يحدد مبلغها بـ 8000 دج، اما الفئة الثالثة عقود تكوين إدماج (CFI) وتخص الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، و يتم تشغيل هذه الفئة من الشباب طبقا لأحكام المادة الخامسة (5) فقرة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 142/13 المؤرخ في 10أبريل 2013، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني في الورشات ذات المنفعة العمومية (عقود الورشات (CFI- chantier) أجرة شهرية تحدد بـ 12000دج)، وعلى مستوى

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05/02 المؤرخ في 7 ذي القعدة 1422الموافق ل 21 يناير 2002 المحدد للقواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 6، المواد: 05، 06.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 105/11 المؤرخ في 01 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 06 مارس 2011، العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة 16.

المؤسسات الاقتصادية[1] (CFI-economique)، وكذلك على مستوى مؤسسات الإنتاج(CFI-production) ولدى الحرفيين لمتابعة التكوين (CFI-maitres artison).

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة (30) من المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994، والتي نصت على أنه تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة وتسييره إلى صندوق وطني مستقل، يحدد القانون الأساسي للصندوق مهامه وسيره بمرسوم تنفيذي. وطبقا لهذا النص أصدرت السلطة التنفيذية المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994، والمتعلق بالقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وتتمثل صلاحياته وفق المرسوم بدعم السياسات الوطنية المتعلقة بالتشغيل، وإنشاء نشاطات لصالح البطالين[2] فمهمته تخفيف الأثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي عن طريق دفع تعويض البطالة، وقد تمكن الصندوق من تقديم المساعدة بعد تعويض العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية عبر التكوين المستمر لهم، إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، وقد تم توسيع صلاحيات هذا الصندوق[3]خلال السداسي الأول من سنة 2004 المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ 1994/07/06 بإدخال تدبير متمثل بإمكانية المشاركة في تمويل إنشاء نشاطات السلع و الخدمات من طرف المستثمرين العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة، ومن جهة أخرى يجب تسجيل العاطلين عن العمل المعنيين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل منذ أكثر من ستة (06) أشهر وأن يكونوا مستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 14/69 المؤرخ في 18 صفر عام 1417 الموافق ل 24 يوليو 1996 هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 [4]، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي (المادة 4) يتولى الوزير المكلف المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، فهي بذلك مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال البالغين ما بين 19 و 35 سنة مع إمكانية تمديد السنة الى 40 سنة الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة من خلال الاستفادة من امتيازات استثنائية المتعلقة بالإعفاءات الجبائية وشبه جبائيه، لتشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية التشغيل.

---

[1] ان المرسوم التنفيذي رقم 142/13 المؤرخ في 29 جمادى الأولى 1434 الموافق ل 10 أبريل 2013 العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، المادة 05.

[2] عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل، والحماية الاجتماعية (النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

[3] مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الخامسة والعشرون ديسمبر 2004، ص 118.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 84/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق ل 19 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03/288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق ل 06 سبتمبر 2003.

2.2. برامج المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

- برامج المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التضامن الوطني، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 232 المؤرخ في 1996/06/29 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية والمحدد لقانونها الأساسي.

أنشئت الوكالة في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، تهدف إلى التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة تنفيذيا لسياسة دعم الدولة، وذلك بوضع تدابير وإجراءات محاربة البطالة والفقر والتهميش من خلال البرامج التالية:

❖ **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID)**

أنشأ الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08/ 127 المؤرخ في 30 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، ويهدف الى ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش قصد الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات لا سيما الذين يعيشون وضعية هشة أو بدون نشاط أو ذوي الإعاقات، وهذا الجهاز المعروف سابقا بـ "العقود ما قبل التشغيل (CPE)" والذي يستهدف إدماج حاملي الشهادات المتخرجين من التعليم العالي إضافة إلى التقنيين خريجي معاهد التكوين العمومية والخاصة المعتمدة من طرف الدولة من الفئة 19-35 سنة[1]، و (CPE) برنامج مسير بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998[2] حيث يتم تمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز المتضمن ادماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي، ويخص الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم 19- 35 سنة المعفيين من التزامات الخدمة الوطنية إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين و الباحثين عن منصب شغل لأول مرة، وبهذا فإن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل تحتوي على الجانب الخاص بالشباب الحائزين على شهادة والمقسين من البرامج السابقة مع الاستفادة من خبرة مهنية ومهارة التي توافق اختصاصاتهم من اجل الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل، أما الجانب الأخرى فهو خاص للمستخدم حيث يتم دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائيه وشبه جبائيه المرتبطة بالتوظيف يد عاملة مؤهلة مع مراعاة تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية.

وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحسن مخصصات لهذا البرنامج[3]، وإعادة النظر في تحديد مدة عقد الإدماج ففي قطاع المؤسسات والادارات العمومية وكذا في الهيئات العمومية ذات التسيير الخاص، العقد لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، أما فيما يخص القطاع الاقتصادي سنة واحدة قابلة للتجديد، وستة (6) أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المستخدم بالنسبة للورشات ذات المنفعة العمومية[4].

---

[1] مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر "قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 7، العدد الأول (السادس عشر)، مارس 2018، ص 21.

[2] المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، المتضمن الادماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والممتهنين السامين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

[3] للاطلاع أكثر على مدة الادماج والمنح: الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ بتاريخ 30 أبريل 2008، المادة 2 والمادة 3، ص 20.

[4] الجريدة الرسمية العدد 21 و23 أبريل 2013، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 13-142 مؤرخ في 29 جمادي الأولى 1434 الموافق 10 أبريل 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، 16-17.

❖ **الشبكة الاجتماعية**

تضم هذه الشبكة المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة(IAIG)، وتم انشاء هذه الاخيرة للتكفل اجتماعي من طرف الدولة للفئات المحرومة دون دخل، ابتداء من سنة 1994[1] وفي اطار أعمال ذات المنفعة العامة يتم تعويض الأشخاص بدون دخل، وكذا العاطلين عن العمل، ويدفع لهم مقابل عمل بصيغة نشاطات ذات منفعة عامة، لهذا يصنف هذا التكفل في اطار برامج التشغيل المؤقت[2].

ويعطى حق الاستفادة من البرنامج لشخص واحد لكل عائلة يتقاضى من خلاله أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا[3]، هذا الجهاز سمح بالتخفيف و لو بصفة ضئيلة من آثار البطالة والفقر خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي التي شهدت ظرف اقتصادي واجتماعي صعب.

❖ **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP- HIM0)**

تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة عن طريق تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا من خلال استحداث عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية[4]، لأن البرنامج يرمي إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة[5].

❖ **برنامج التنمية التعاونية (التنمية المحلية)**

تم إعداد هذا البرنامج سنة 1998 والذي يؤطر من طرف البلديات، لإنشاء مناصب شغل و تحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في مناطق غير مجهزة من خلال ترقية المشاريع الصغيرة ويتم انجازه بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى "جماعة"، يساهم المستفيدين في تمويل المشاريع المبرمجة بنسبة (20 % إلى 25%) من التكلفة الإجمالية في شكل إعانات مالية شخصية مواد البناء و اليد العاملة، وقد شهد هذا البرنامج إقبالا لا بأس به من طرف السكان[6].

❖ **الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب،ESIL)**

منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين (3-12) شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات

---

[1] دفع التعويضات سنة 1994 حسب المرسوم تشريعي 08/94 المؤرخ في 26 مايو 1994، يتضمن القانون التكميلي لسنة 1994.

[2] المرسوم التنفيذي 336/94 المؤرخ في 24 اكتوبر 1994، يتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم 08/94.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعية مشروع تقويم حول أجهزة الشغل"، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان، 2002، ص 111.

[4] ناصر مراد، "فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر"، الملتقى الوطني الثاني حول" واقع التشغيل وآليات تحسينية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزار، 25-26 جوان 2008، ص 37.

- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص282.

[5] وكالة التنمية الاجتماعية، برنامج ومهام، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر 2000، ص10.

[6] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 06 أكتوبر 2010، ص 72.

المحلية[1] ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي، واضافة الى وجود برنامج القروض المصغرة والجزائر البيضاء.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

نشأت الوكالة بالمرسوم التنفيذي رقم 246/14 مؤرخ في 30 غشت 2014، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 04-14 22جانفي 2004، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي[2] ويتمثل دورها حسب المادة (5) من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وكذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 15/04 المؤرخ في 2004/01/22 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 11/134 المؤرخ في 2011/03/22، الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، وهي بذلك تهدف الى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية وبعث تنمية روح المقاولة عن طريق خلق نشاط الذاتي في المجالات الاقتصادية.

3.2. الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات وتدابير الهادفة إلى ترقية الاستثمار من خلال إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تمنح فيها حرية أكبر للمبادرة الخاصة، وذلك عن طريق دعم الاستثمار للسياسات النشطة المتبعة لمكافحة البطالة بفضل تقدم تسهيلات للمقاولين لإنشاء مؤسسات المصغرة، ومن بين هذه الإجراءات:

- المجلس الوطني للاستثمار: هو هيئة عمومية يترأسها رئيس الحكومة تأسست سنة 2006، يخضع لوصاية وزير الصناعة وترقية الاستثمار، ويكلف باستراتيجيات وأولويات تطوير الاستثمار وترقيته.

- صندوق الوطني للاستثمار: وفقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009، أنشأت السلطات العمومية 48 صندوق استثمار ولائي، تتمثل مهمتهم الأساسية في تمويل المشاريع المنجزة من طرف أصحاب المشاريع بالمساهمة في رأسمال شركاتهم الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على الائتمان المصرفي من خلال تحسين هياكلها التمويلية، بهدف خلق مناصب العمل.

- الوكالة (APSI) و (ANDI)

وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) : أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993[3]، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 07 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها".

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تم استحداث الوكالة سنة2001 بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد إطارها العام في تسهيل وترقية ومرافقة المستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء مشاريعهم عن طريق استقبال وتوجيه ومرافقة على مستوى هياكلها المركزية والجهوية لتعزيز تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار من خلال المزايا التي ينص عليها للمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية وتحسين المحيط العام والمؤسساتي[4].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، 93-96.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 17 سبتمبر 2014، ص4.

[3] الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05، العدد 64.

[4] أنظر: الامر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار المادة 5 و21 و23، الجريدة الرسمية العدد 52، صادرة 2003.

3. تقييم حصيلة الأجهزة المؤسسية في استحداث مناصب العمل

ان التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار مختلف الأجهزة الداعمة لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005-2017 يقدم توضيحا لمدى مساهمتها في تشغيل اليد العاملة، حيث ان أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل استحدثت 35535 سنة 2005 أي ما يقارب 0.44% من التشغيل الكلي ليبلغ اعلى نسبة له قدرت بـ 8.22% سنة 2011 ويعود بعد ذلك الى الانخفاض حيث بلغ نسبة 1.04% من التشغيل الكلي أي ما يقارب 112903 منصب وبهذا تبقى مساهمتها ضعيفة جدا بمتوسط بلغ 0.52% خلال هذه الفترة، اما الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة فقد استحدثت ما يقارب 5978887 منصب أي 6.22% من التشغيل الكلي، وبهذا تقدر مساهمتها بمتوسط بلغ 3.22% خلال هذه الفترة وهي احسن مقارنة بالأجهزة الاخرى، وفيما يتعلق الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بلغت مناصب العمل المستحدثة 148943 لسنة 2013 وبمتوسط بلغ 0.61% خلال هذه الفترة، والملاحظ ان مناصب العمل المستحدثة عرفت تراجعا واضحا بداية من سنة 2014 اين عرف النمو الاقتصادي تراجعا بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وبهذا تبقى مساهمة هذه الأجهزة في استحداث مناصب العمل ضئيلة جدا مقارنة بنسب العمالة حيث بلغ متوسط مساهمة كل الأجهزة نسبة 6.21% من التشغيل الكلي خلال فترة 2005-2017، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (III - 1): نسبة مساهمة الأجهزة في التشغيل الكلي

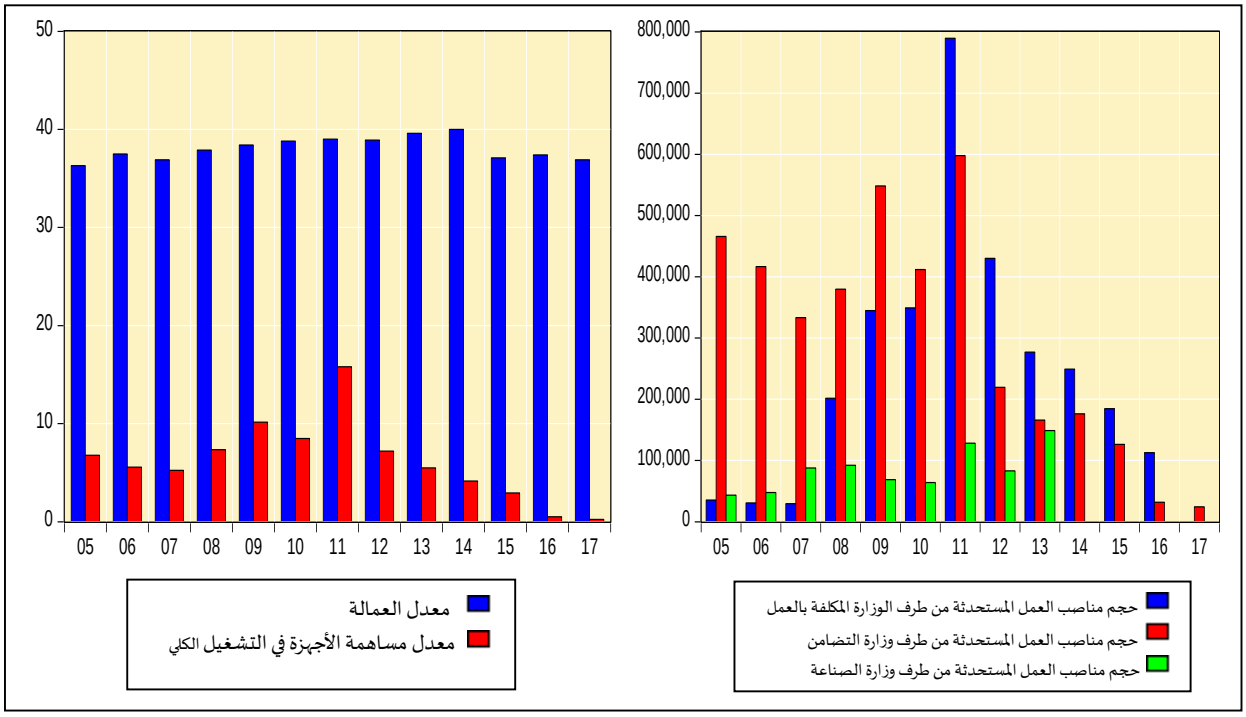

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، والموقع الالكتروني لكل من ((ANSEJ)، (ANGEM)، (ANDI))
انظر الملحق رقم (13) و(14) و(15)[1].

- بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 53، صادرة 30 اوت 2006.

[1] أجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل تضم كل من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) **والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والأجهزة المسيرة من طرف الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة تضم كل من الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار تمثلها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

خلاصة الفصل

في هذا الفصل وبالاعتماد على مقاربة الاقتصاد المؤسساتي، حاولنا دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر وأثر الابعاد المؤسساتية عليه من خلال البحث عن اسهامات الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في تجسيد الابعاد باستناد الى مؤشرات الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب وهي المتطلبات الأساسية للتنافسية، رغم تبني الحكومات الجزائرية المتعاقبة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي حتى الآن لم تنجح في تخليص الاقتصاد الجزائري من تبعيته لعائدات المحروقات، حيث تنفيذ السياسات الاقتصادية ذات الصلة "بتوافق آراء واشنطن"، لم تأت بنتائج اقتصادية جيدة نظرا لعدم وجود مؤسسات داعمة ونتيجة لذلك كانت لها أثار وانعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي نتيجة للتصحيحات الهيكلية، أما البيئة المؤسساتية فلقيت اهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الجزائر، وباعتبارها وليدة تراكمات طويلة خلفها الإرث الاستعماري و رسخها النظام الاشتراكي بعد الاستقلال و لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات حتى وان وجدت فقد اقتصرت على تغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق وهو ما تعكسه جل البيانات والمعطيات التي تم تداولها عن الاقتصاد الجزائري، مما جعله يعاني من ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الاعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات بالإضافة الى تطور الفساد الذي أضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية.

وسعيا الى تحليل سوق العمل في الجزائر بشكل مفصل وشامل لفترات سابقة بهدف إجراء المقارنة بين أهم المراحل التي شهدها تطور سوق العمل ومدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية بهدف التوصل الى تحليل الاتجاه العام للبطالة حيث ان فترة الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق تم تسجيل مؤشرات اقتصادية كلية متدهورة مع تراجع دور الدولة، اما مرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات الذاتية التي هدفت الى بلوغ الابعاد المؤسساتية خلال الفترة 2000-2019 تمت من خلال الشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، الا انها شهدت أزمات كانت لها تداعيات على سوق العمل حيث عرفت هذه الفترة مستوى بطالة متقارب مع ارتفاع نسبتها لدى الشباب خريجي الجامعات بسبب عدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل بل زادت مشكلة البطالة وتعقدت من خلال تغير هيكل البطالة حيث زادت نسبة البطالة بين المتعلمين كلما زادت مدة التعطل وتأثرها بالموارد الفردية والمادية وغيرها وغياب المعلومات الخاصة بالسوق العمل الامر الذي يتعارض مع توقعات نظريات راس المال البشري واقتراحاتها والتي تقوم على أن زيادة المستوى التعليمي تزيد من احتمال التوظيف وتقلل احتمال التعطل، وارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار في التعليم العالي مما يعني انخفاض معدلات العائد الاجتماعي الذي بدوره يؤثر على تجسيد الابعاد المؤسساتية، كما تم التطرق الى الدور الذي لعبته الحكومة للتجنب التأثير السلبي على اسواق وهذا من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة ظاهرة البطالة وعلاجها، ولعل أهمها الأجهزة المؤسسية المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا سياسات وبرامج والتي كانت معظمها غير قادرة على التأثير في سوق العمل الجزائري وهي بمثابة حلول ظرفية، وفي الفصل الموالي سنحاول التطرق الى اثر الابعاد المؤسساتية على سوق العمل وذلك من خلال بناء نماذج قياسية.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لعلاقة الأبعاد المؤسساتية بسوق العمل في الجزائر

تمهيد

بعد دراسة الجانب النظري للعلاقات المختلفة بين الابعاد المؤسساتية واهميتها لأداء سوق العمل والذي تم من خلاله توضيح علاقة البطالة والنمو الاقتصادي والمتغيرات أخرى بما فيها محددات الجودة المؤسسية، وكذلك بعد إجراء الدراسة التحليلية التي تناولت سوق العمل في الجزائر وأداء المؤسساتي سيتم في هذا الفصل اختبار نماذج تهدف إلى معرفة مدى علاقة الابعاد المؤسساتية والتي تعكسها الإصلاحات المؤسسية وجودتها وإصلاحات الاقتصادية والتي تتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة (1986-2017) وكيف تؤثر على سوق العمل في الجزائر.

فمن خلال هذا الفصل سنقوم بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار فرضية الدراسة والتحقق من مدى صحتها حيث سنعمل على توضيح اسهامات معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض من معدلات البطالة باعتماد على اختبار علاقة أوكن ومدى مطابقتها للاقتصاد الجزائري، وكذلك سنقوم بدراسة اثر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية على البطالة وكيف أسهمت جل هذه الاصلاحات في تحقيق توازن سوق العمل عامة وتحقق من مدى تماشي الاصلاحات المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية واثرها على التغير في معدلات البطالة في الجزائر، خاصة اثار الإصلاحات المؤسساتية التي تعكس الابعاد التي رسمتها الحكومة وهذا ما يسمح بمعرفة مدى مساهمة النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة هل هو ناتج عن تنافسية الاقتصاد الجزائري او اعتمد على مداخيل المحروقات مما يتطلب ضرورة تقدير النموذج قياسي مكمل للفترة (2006-2017) يعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة ذات الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الركائز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية لعينة من الدول العربية (تونس، المغرب، مصر، الكويت، الأردن) الصادرة عن World Economic Forum وذلك باستخدام بيانات البانل، لننتقل بعد ذلك لدراسة بين النمو الاقتصادي الحقيقي وحجم العمالة في الجزائر باعتماد على اختبار جوهانسن، وفي الأخير من خلال تطبيق التكامل المشترك سنسعى الى محاولة اختبار العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي وسوق العمل وكيف أسهمت نوعية المؤسسات المحققة في عملية التنمية لتوضيح علاقة بين الابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وسوق العمل.

I. اختبار علاقة أوكن (Okun's Law) بالنسبة للاقتصاد الجزائري

نظرا لخطورة مشكلة البطالة التي حظيت باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم، لفهم كيفية التأثير عليها من منطلق فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والمؤسساتية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي. ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة[1].

ولهذا الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، حيث يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة ما لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض البطالة بنفس نسبة، وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا من طرف الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928- 1980) والتي شملت دراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و 1960 حيث لاحظ أن أي ارتفاع في معدل البطالة (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%) سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%)[2]. ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، من خلال نشره لمقاله المشهور سنة 1962، وعرفت في البداية بعلاقة **معامل أوكن** أو العلاقة PIB/Chômage، وتم التعبير عن فجوة أوكن بالصيغة التالية:

$$Y_t - Y_t^* = -B(CH_t - CH_t^*) \quad \text{..... (1 - I)}$$

حيث أن:

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي، $\bar{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن، CH: المعدل الفعلي للبطالة

$\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة، B: معامل أوكن (Okun)

وبسبب تباين نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، فإن الهدف الرئيس لهذه الدراسة تطرق الى أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986- 2017.

---

(1) مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفي اسطمبولي، معسكر.

(2) **" انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:**

Mássé, 1995; Padalina, 1997; Baker and Schmitt, 1999; Alleyne, 2000; Döpke, 2001: Altonen 2003; Hu, 2004; Kapsos, 2005; Ramsaran and Hosein, 2006; Engemann and Owyang, 2007; Suryadarma et al., 2007; Jiménez-Rodríguez and Russo, 2007; Bhattacharya and Sakthivel, 2007.

وعلى هذا الأساس فان المنهج القياسي هو المتبع في التحليل من خلال استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1986 الى غاية سنة 2017 وباستخدام اختبار العلاقة بين التغير في معدلات البطالة الفعلية حول معدلها الطبيعي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدله المحتمل.

أولا نقوم بتحديد علاقة أوكن ومدى صحتها في الاقتصاد الجزائري حيث ان بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دج) مأخوذة من قاعدة البنك الدولي ومعدلات البطالة فهي مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات.

1. منهجية قياس معدل البطالة الطبيعي

تعتمد النظريات التي تفسر البطالة على ثلاثة اسس نظرية تتمثل في منحنى فيليبس والذي يربط في صيغته الأولى بين تضخم الاجور والبطالة، والذي تطور ليعبر عن العلاقة بين التضخم والبطالة، وثانيا نظرية البحث عن العمل (Job Search Theory) والتي تفسر البطالة بشكل عام من خلال مقارنة البطالة مع فرص العمل التي ينتجها الاقتصاد، حيث تعرف البطالة على أنها بطالة هيكلية عندما تختلف المهارات المعروضة عن المهارات المطلوبة. لذلك فإن فترات التعطل في هذه الحالة تكون طويلة وتكون البطالة الهيكلية طويلة الأجل. وتعرف البطالة على أنها احتكاكية عندما تكون المهارات المعروضة تتوافق مع المهارات المطلوبة لذلك فإن فترة التعطيل تكون قصيرة وتعتمد على توفر المعلومات ولهذا البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل، وطريقة الثالثة تتمثل في التحليل الجزئي حيث يمكن تفسير البطالة من خلال النظر إلى تغير الإنتاجية والأجور، فزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الطلب على العمل تعني نقص البطالة، لذلك فإن دور التعليم والاستثمار براس المال البشري يرتبط في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة احتمال الحصول على فرصة عمل بشكل أسرع. من هنا جاء تناقص البطالة مع تزايد المستوى التعليمي وتوقع انخفاض مستوى البطالة بين المتعلمين، وبالاعتماد على هذا الأساس يمكن تقدير العلاقة بين البطالة ومقاييس الإنتاجية كما يمكن استخدام متغيرات السياسة النقدية والمالية في الدالة وتقدير دور هاتين السياستين[1].

ونظرا لعدم توفر المعلومات الإحصائية اللازمة لمقارنة البطالة مع فرص العمل للاقتصاد الجزائري لذا فإن التحليل المعتمد على نظرية البحث عن العمل يصعب استخدمها وبحدود ضيقة حيث تتوفر بعض المعلومات. ولهذا سنعتمد في الدراسة على تقدير منحنى فيليبس بهدف تقدير معدل البطالة الطبيعي الذي يتطلب سياسات اقتصادية طويلة الأجل ترتبط بهيكل الاقتصاد، وتطور العلاقة بين التضخم والبطالة تم تلخيصها بالمعادلة الشهيرة التالية[2]:

$$INF = \alpha\, INF_e + \beta(CH_n - CH) \quad \text{..... (2 - I)}$$

حيث: INF: معدل التضخم. INF_e: معدل التضخم المتوقع، CH_n: معدل البطالة الطبيعي (Natural Unemployment Rate)، CH: معدل البطالة. α و β: معاملات نموذج.

α يعكس مدى تحقق معدلات التضخم المتوقع.

β يعكس تحديد الأجر وبالتالي جمود الأجر (Wage Rigidity).

[1] حسين الطلافحة، الخبراء حول حل معضلة بكالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 45، الكويت، يناير 2012، ص 13-14.

[2] حسين الطلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- طريقة حساب معدل التضخم المتوقع (INF_e)

يعرف منحنى فليس عندما يكون تقدير معدل البطالة عند مستوى مستقر ومنخفض بالموازاة عند ارتفاع معدلات التضخم ويكون نوع من التسارع في المستوى العام للأسعار، والبيانات حول التضخم يتم استخلاصها كنسبة لارتفاع المستوى العام للأسعار، اما حساب معدل التضخم المتوقع INF_e فيكون من خلال استخدام المتوسطات المتحركة البسيطة ((MA(3) بثلاث فترات على النحو التالي:

$$\frac{INF_1+INF_2+INF_3}{3}, \frac{INF_2+INF_3+INF_4}{3}, \frac{INF_3+INF_4+INF_5}{3}, \dots..$$

وبعد الحصول على سلسلة البيانات الخاصة بالتضخم المتوقع يمكن تقدير البطالة الطبيعية باستعمال المعادلة التالية:

$$INF_i = \beta_0 + \beta_1 INF_e + \beta_2 CH_n + e_t$$

حيث: $\beta_2 CH_n = \beta_0$

البيانات التضخم مأخوذة من البنك الدولي للفترة 1986- 2017.

قبل عملية التقدير نقوم بدراسة استقرارية سلسلة التضخم وسلسلة التضخم المتوقع

جدول رقم (I - 1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
INF	-0.89	0.31	-5.58	00.0
INF_e	-1.07	0.24	-2.51	0.01

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (ADF) لسلسلتي التضخم والتضخم المتوقع أكبر من 0.05 ومنه فان السلسلتين غير مستقرتين، بينما القيمة الاحتمالية (ADF) لسلسلتي الفروقات اقل من 0.05 وبهذا فهما مستقرتان عند الفرق الأول، بعد دراسة الاستقرارية نقوم بدراسة التكامل المشترك لجوهانسن.

الجدول رقم (I- 2): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)

القيم الذاتية	إحصائية القيمة العظمى الذاتية	القيم الحرجة	فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن
1	801.39	15.49	لا يوجد
0.08	2.76	3.84	على الأقل واحد

المصدر: استعمال مخرجات stata 15.

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك علاقة تكامل متزامن ما بين التضخم والتضخم المتوقع، ومنه توجد علاقة طويلة المدى ما بين المتغيرين ويمكن تقديرها معاملاتها باستعمال طريقة المربعات الصغرى على النحو التالي:

$$\widehat{INF_i} = 15.83 + 0.99\ INF_e - 0.83CH \dots\dots\dots (3 - I)$$

(1.60) (-1.75) (12.75)

$\bar{R}^2 = 0.83$ p(Fstat) = 0.00 Dw = 1.44

من خلال المعادلة نلاحظ ان معامل التضخم المتوقع كان معنويا عند مستوى معنوية 10% وان النموذج مقبول احصائيا حيث ان القيمة الاحتمالية لفيشر اقل من 5%، وان القدرة الإحصائية للمتغيرات المفسرة تقدر بـ 83%. كما أن معامل معدل البطالة كان سالبا ومعنويا احصائيا ويساعدنا لحساب مؤشر البطالة الطبيعيNatural Unemployment . وتقدير هذا الأخير من خلال قسمة ثابت التقدير على معامل معدل البطالة المقدر.

$$CH_n = \frac{\beta_0}{\beta_2} = \frac{15.83}{0.83} = 19.07$$

2. حساب الناتج المحلي الإجمالي المحتمل

يتم تقديره الناتج المحلي الإجمالي المحتمل انطلاقا من الناتج المحلي الفعلي نلجأ الى الاعتماد على مرشح هودرك وبرسكوت (HP)، استعمل في الدراسات الاقتصادية لتقدير الناتج الفعلي المحتمل ويعد من الأساليب الأحادية المتغير ويعتمد على فصل الاتجاه او مكون النمو عن مكون الدورة، وقد اخذنا(λ) تساوي 30، والشكل التالي يوضح الناتج الفعلي والمحتمل وفجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

الشكل رقم (I - 1): الناتج الفعلي والمحتمل وفجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

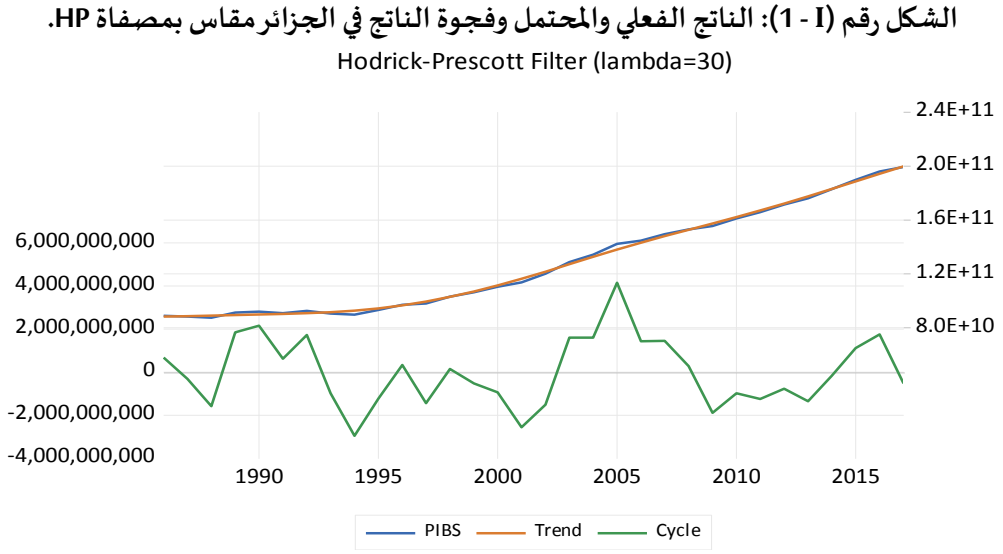

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ويمكن القول من خلال الشكل البياني ان النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر في الفترة ما بين 1986-2017 هو بفعل سياسات دعم النمو والتنمية بفعل زيادة الإنفاق الحكومي، ويعود تطور الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الالفية الجديدة الى قطاع المحروقات بنسبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعارها.

3. صحة قانون أوكن في الاقتصاد الجزائري

بعد تقدير معدل البطالة الطبيعي سوف نقوم بحساب تغير معدل البطالة حول معدله الطبيعي (VCH) وكذا التغير النسبي (VRPIB) في الناتج الإجمالي حول معدله المحتمل باستخدام نموذج الفجوة، نتحصل في الأخير على السلاسل الزمنية لكل منهما.

حيث:

$$\frac{Y_t - Y^p}{Y^p} = \text{VRPIB}$$

$$CH - CH_n = VCH$$

ومعادلة أوكن التي نحاول تقدير معاملاتها تكتب على النحو التالي

$$VRPIB_t = \text{a} + \text{b}VCH_t$$

قبل التقدير سنقوم أولا بدراسة استقراريه وثانيا بدراسة التكامل المتزامن.

- **الاستقرارية:** الجدول التالي يلخص استقراريه المتغيرين باستخدام ADF

جدول رقم (I - 3): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		الفرق الاول	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
VCH	-0.65	0.42	-5.59	0.00
$VRPIB$	0.0008	-3.60	-6.38	0.00

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال الجدول (I - 3) نلاحظ ان المتغيرين مستقرين عند الفرق الأول، وهذا ما يسمح لنا بتطبيق التكامل المتزامن لـ انجل وجرانجر.

- **تطبيق طريقة انجل وجرانجر(Engel- Granger) للتكامل المتزامن**

وسنقوم بتطبيق التكامل المتزامن لكل من انجل وجرانجر(Engel- Granger) المقترح سنة 1987 على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة انحدار y بالنسبة لـ x، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0) فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

ونلخص نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى في المعادلة التالية:

$$VRPIB = -0.0005 - 0.0004VCH \quad \text{.....(4 - I)}$$

(-0.23) (-1.18)

P(F-STAT)=0.24 R^2 = 0.04

نلاحظ أن معلمتي النموذج لكل من المتغيرة الناتج ومعدل البطالة ليس لديهما معنوية إحصائية، وذلك باستخدام إحصائية ستيودنت، وقد تحصلنا على إشارة سالب وهذا ما يبين وجود علاقة عكسية وأثر سالب بينهما.

وبعد ذلك قمنا باختبار استقراريه البواقي kk ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (I - 4): اختبار التكامل المتزامن لـ جرانجر (Granger)

المتغير	ADF^C	%1	%5	%10	الاحتمال
kk	-3.80	-2.64	-1.95	-1.61	0.0004

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (I - 4) ان القيمة الإحصائية لدكي فولر المتطورة المحسوبة (ADF^C) أقل من القيمة الجدولية لماكينون (Mackinnon):

$$ADF^C = -3.80 < \text{Mackinnon}^t = -2.64$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فسلسلة الأخطاء (kk) مستقرة.، والمتغيرين (vrpib, vch) توجد بينهما علاقة تكامل متزامن ويمكن التكلم عن علاقة المدي الطويل بينهما.

من خلال المعادلة (I - 3) نلاحظ ان معامل (vch) غير معنوي وان القيمة فيشر الاحتمالية للنموذج اكبر من 0.05، وهذا ما يؤدي بنا لرفض نموذج أي عدم تحقق علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري رغم وجود العلاقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة.

II. اختبار أثر الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسساتية على سوق العمل في الجزائر

توضح الدراسات في هذا الصدد أن تراجع زخم النمو في دول جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى أن دول هذه المجموعة لم تلتزم بالتسلسل الصحيح للإصلاحات الاقتصادية زمنية، ففي حين ركزت الإصلاحات التي نفذت خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات على إصلاحات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Reforms من خلال الإصلاحات في مجالات المالية العامة والسياسة النقدية وسعر الصرف وتحرير الأنشطة الاقتصادية بما يعطي القطاع الخاص الدور الأكبر في دفع النمو، لم يتم التركيز في أعقاب ذلك على تبني ما يعرف بإصلاحات الجيل الثاني والتي تمس الجوانب الجزئية من الاقتصاد Microeconomic Reformns والتي تهتم بإزالة التشوهات القطاعية وتعزيز مستويات حوكمة وشفافية المؤسسات وتعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة[1]، يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت الجزائر بتطبيقها وأثرها على البطالة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة.

1. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن البطالة تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$CH_t = f(CD_t، INF_t ،FDI_t ،DEP_t) \quad \text{..... (1- II)}$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$CH_t = \alpha + \beta_1 CD_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 DEP_t \quad \text{..... (2-II)}$$

حيث أن:

CH_t: يمثل معدل البطالة.

FDI_t : يمثل نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي وهو دلالة على الإصلاحات المؤسساتية.

INF_t: يمثل التضخم دلالة على الاستقرار الاقتصادي وهو دلالة الإصلاحات الاقتصادية.

CD_t: يمثل نسبة الائتمان الخاص الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي دلالة على الإصلاحات الهيكلية.

DEP_t: يمثل الانفاق الحكومي دلالة على عوامل المؤثرة على البطالة والإصلاحات الاقتصادية.

إن نموذج ARDL الذي قدمه Pesaran et al (2001). يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 31 مشاهدة ممتدة من عام 1986 إلى 2017. في نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.

[1] Rana, P., and Chia, W. Op, cit.

تمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة (0) I أو (1) I. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات (2) I.

تتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في النقاط التالية:

- دراسة وصفية للمتغيرات الدراسة
- دراسة الارتباط ما بين المتغيرات التفسيرية
- اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية).
- تجديد درجة التأخير المثلى.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود.
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
- الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

1.1. دراسة وصفية للمتغيرات

يبين الجدول التالي أن النمو الاقتصادي أكثر انحرافا من المتغيرات الأخرى، بينما الانفاق الحكومي اقل، ويلاحظ أيضا أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي عادة (Prob Jarque-Bera> % 5)، ما عدا متغير التضخم.

الجدول رقم (II - 1): الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

	CH	CD	DEP	FDI	INF
Mean	18.55205	21.13124	16.72326	0.780364	63.02056
Median	18.05000	12.87282	16.77551	0.711303	77.47916
Maximum	29.30000	69.28414	21.63427	2.033266	139.1002
Minimum	9.820000	3.904611	11.23158	-0.324217	2.916927
Std - Dev	7.068906	20.82437	2.801139	0.649048	44.36236
Cv	0.373045	0.985802	0.167464	0.904109	0.703903
Jarque- Bera	3.207560	12.08905	0.876947	1.241163	2.887670
Probability	0.201135	0.002371	0.645020	0.537632	0.236021

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

2.1. الارتباط بين المتغيرات

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، لابد من البدء بإجراء مهم يخص حساب معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة لتفادي ظهور المشاكل القياسية كالازدواجية الخطية ما بين المتغيرات، وسنقدم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في الدراسة من اجل التحقق من ذلك:

الجدول رقم (II - 2): مصفوفة الارتباط

	$LogCH$	$Log\ CD$	$LogDEP$	$Log\ FDI$	$Log\ INF$
$LogCH$	1				
$Log\ CD$	0.19	1			
$LogDEP$	0.24	0.33	1		
$Log\ FDI$	0.22	0.44	0.40	1	
$Log\ INF$	0.03	0.56	0.47	0.67	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (II - 2) نلاحظ انه يوجد ارتباط ضعيف ما بين المتغيرات (اقل من 0.05) ما عدا ما بين التضخم والائتمان وما بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يفوق 5%.

3.1. اختبار استقراريه والسلاسل الزمنية

قبل التطرق إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لابد والتأكد من استقرارية السلاسل بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، حيث توصل الباحثان (Granger& Newbold، 1974) إلى نتيجة مهمة مفادها أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة أو انحرافا زائفا (Spurious Regression)، وفي هذه الحالة على الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات إلا أنه ترتفع قيمة[1] معامل التحديد R^2. وتستخدم عدة اختبارات لفحص السلسلة[2] إذا ما كانت ساكنة أم لا، عن طريق فحص جذر الوحدة (Unit Root Test) بواسطة اختبار[3] ADF (Augmented Dicky Fuller) او اختبار PP (Phillips Perron) او اختبار (KPSS)، والتي تعد الاختبارات المستخدمة في دراسة الجذر الأحادي للسلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة ومن خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (II-2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين

$$LogCH_t = \alpha + \beta_1 Log\ CD_t + \beta_2 LogDEP_t + \beta_3 Log\ FDI_t + \beta_4 Log\ INF_t \quad \text{..... (3- II)}$$

(-) (-) (-) (-, +)

الشكل رقم (II - 1): تطور متغيرات الدراسة

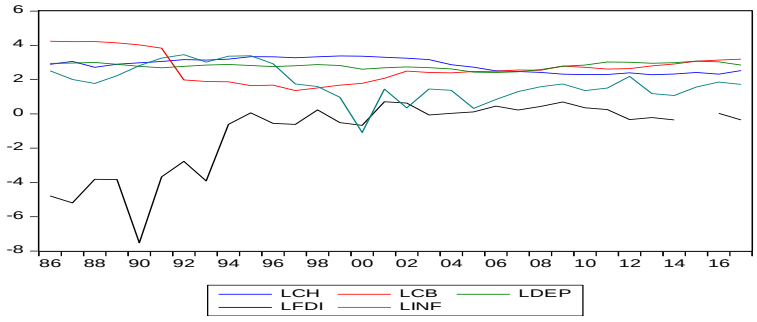

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

[1] يحي حمود حسن وحسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، 2012، ص 9.

[2] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص 93-94.

[3] خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، الأردن، 2016، ص 296.

ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم استقراريه السلاسل[1] سيتم الاعتماد على اختبار ديكى - فوللر المطور، لجميع متغيرات محل الدراسة، والذي يمكن توضيحه على كل متغيرات النموذج : (CH_t النمو الاقتصادي، CD_t يمثل ا نسبة الائتمان الخاص الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، والتضخمINF_t، نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجماليFDI_t، DEP_t الانفاق الحكومي، وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (1) I ، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني (2)I أو أكثر. واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية، والجدول التالي يلخص اختبارADF.

جدول رقم (II - 3): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
$LogCH_t$	0.41	0.67	-5.59	0.00
$LogCD_t$	-1.05	0.25	-4.53	0.0001
$LogDEP_t$	-0.26	0.58	-3.54	0.0009
$LogFDI_t$	-1.44	0.13	-7.94	0.0000
$LogINF_t$	0.33	-0.86	-7.94	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (II - 3) أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

4.1. اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) حيث يمثل **AIC** (Akaike Information Criterion)، SBC (Schwarz Bayesian Criterion) و HQ (Quinn Criterion) لاربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3,4)

[1] عايد بن عايد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27، 2005، ص 18.

الجدول (II - 4): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-84.32	NA	0.0004	6.38	6.61	6.45
1	19.09	162.52	1.55	0.77	2.20*	1.21
2	39.94	25.31	2.52	1.07	3.69	1.87
3	62.22	19.09	3.34	1.26	5.07	2.43
4	137.74	37.75	6.17*	-2.33*	2.65	-0.81*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من الجدول رقم (II - 4) أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب معيار SC لأنها تحقق أدني قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الابطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (II - 2): اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج

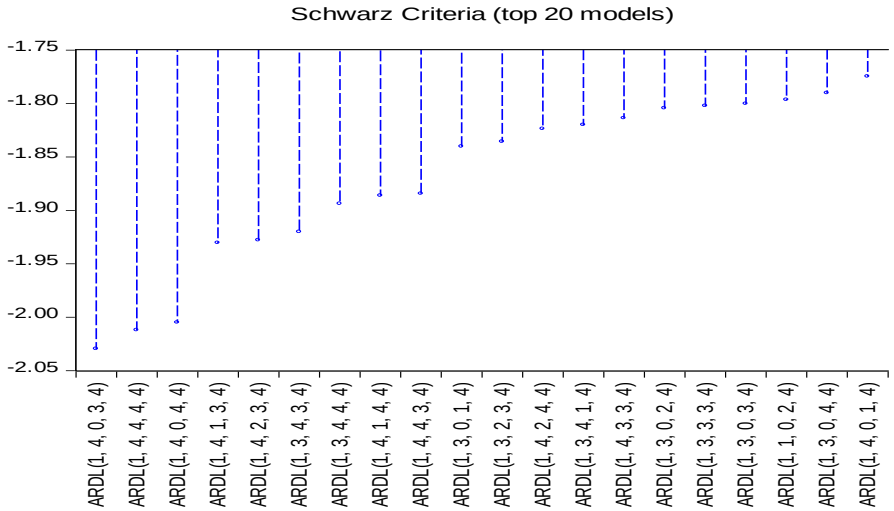

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه ان فترة الإبطاء المثلى هي (1.4.0.3.4) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج (1.4.0.3.4) ARDL

5.1. اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LogCH_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \, Log\Delta CH_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \, Log\Delta CD_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \, Log\Delta DEP_{T-I} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \, Log\Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, Log\Delta INF_{t-i}$$
$$\varphi_1 LogCH_T + \varphi_{2Log} CD_t + \varphi_3 LogDEP_T + \varphi_4 LogFDI_t + \varphi_5 LogINF_t + U_t$$

حيث δ، α، ω، σ، ϑ، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، φ_1، φ_2، φ_3، φ_4، φ_5، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 = \varphi_5 \\ H_0 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر، والجدول التالي يلخص اختبار الحدود.

الجدول (II - 5): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistics	4.07	4
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الادنى I0	الحد الأدنى I1
% 10	2.68	3.53
% 5	3.05	3.97
% 2.5	3.4	3.36
% 1	3.81	4.92

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (II - 5) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (4.07) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.97) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

- تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والنمو الاقتصادي واعتمادا على SC (Schwarz) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (4، 3، 0، 4، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (II - 6) و (II - 7).

الجدول (II - 6): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
$LogCD$	-0.33	-7.60	0.0
$LogDEP$	0.66	2.68	0.02
$LogFDI$	-0.39	-2.55	0.02
$LogINF$	-0.28	-4.04	0.002
C	-0.03	-8.11	0.00
P(F-Statistique)=0.0 F-Statistique =110.50 R^2= 0,99 DW= 3.07			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (II - 6) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد[1] الذي يعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.99، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الاستثمار الاجنبي، التضخم، الائتمان المحلي، الانفاق الحكومي) تشرح 99% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و1% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، اذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student)[2] نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (**prob F-stat =0 < 0,05**)، أما اختبار ديربن (**H**) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

$$H = \frac{\rho}{\frac{1}{n} - V\left(\widehat{\beta_0}\right)} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V\left(\widehat{\beta_0}\right)} = 1{,}65 \ < 1{,}96$$

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الاجل الطويل في إطار منهجية ARDL ان المتغيرات كلها معنوية احصائيا بمعنى انها تمارس تأثيرا معنويا احصائيا في المدى الطويل على البطالة عند المستوى (5%)، ونلاحظ ان إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص البطالة.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل الإصلاحات الهيكلية (الائتمان) والإصلاحات المؤسساتية (الاستثمار الأجنبي) والإصلاحات الاقتصادية (التضخم) فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة (الائتمان، الاستثمار، التضخم)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

اما الإصلاحات عوامل اقتصادية الدالة على تدخل الدولة (الانفاق الحكومي) فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (البطالة).

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على الإصلاحات في المعادلة على النحو التالي:

- الإصلاحات الهيكلية: كل تغير في نسبة الائتمان الخاص بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.33%.

- الإصلاحات المؤسسية: تفسير معامل الاستثمار الاجنبي فكل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.39%.

- حجم الانفاق الحكومي في المعادلة يفسر على النحو التالي كل تغير في نسبة الانفاق الحكومي بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على البطالة بـ 0.66%.

- الإصلاحات الاقتصادية: حيث يمكن تفسير معامل الإصلاح الاقتصادي في المعادلة على النحو التالي كل تغير في نسبة التضخم بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على البطالة بـ 0.28%.

اما فيما يخص معامل حد الخطأ (-1) ECM والظاهر في الجدول بـ (-1) CoinEq فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، اما قيمته المتمثلة في 0.63 – فهي تقيس سرعة العودة

[1] Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015, p 54-55

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005، ص 198-197.

الى الوضع التوازني في الاجل الطويل حيث بلغت التسوية 63% ويمكن القول ان هذه القيمة تشير الى ان معامل التعديل (التكيف) يعتبر معتدلا نوعا ما، حيث انه عندما ينحرف مؤشر البطالة خلال الفترة قصيرة الاجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الاجل الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل 63% من هذا الاختلال في الفترة (t) الى ان يصل الى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي اقل من عامين.

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول (II - 7): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
$\Delta(Log\ DEP)$	-0.150540	-1.329652	0.2132
$\Delta(Log\ DEP(-1)$	0.072107	0.497751	0.6294
$\Delta(Log\ DEP(-2)$	-0.315750	-2.584612	0.0272
$\Delta(Log\ DEP(-3)$	0.439004	3.457619	0.0061
$\Delta(LogCD)$	-0.195729	-7.560698	0.0000
$\Delta(LogINF)$	0.000768	0.058779	0.9543
$\Delta(LogINF(-1)$	0.107398	4.668887	0.0009
$\Delta(LogINF(-2)$	0.059627	3.397620	0.0068
$\Delta(LogFDI)$	-0.041394	-2.061370	0.0662
$\Delta(LogFDI(-1)$	0.257513	8.593320	0.0000
$\Delta(LogFDI(-2)$	0.188850	6.022603	0.0001
$\Delta(LogFDI(-3)$	0.102606	3.774980	0.0036
C	2.008161	8.233266	0.0000
CointEq(-1)	-0.632834	-8.334925	0.0000
Cointeq = LCHH - (0.6677*LD -0.3309*LLCB -0.2837*LINF -0.3916*IDE - 0.0355*@TREND)			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (II - 7) ان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا الانفاق الحكومي في الفترة الحالية وبالفترة ابطاء واحدة وكذلك التضخم الاني.

6.1. الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية

❖ **اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Teste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM.**

يتفق الكثير من الإحصائيين بأن استخدام إحصائية داربين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء[1] لا يمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الثانية، ولا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، وللتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد اختبار بريش قودفري (**Breusch-Godfrey**)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية الصفرية (H_0) الى عدم وجود ارتباط الذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) الى وجود ارتباط ذاتي بين بواقي، وتتضح النتائج في الجدول التالي:

[1] حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص323.

الجدول رقم(II - 8): نتائج اختبار سلسلة البواقي

اختبار إرتباط سلسلة البواقي **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	6.557627	Prob F (2.9)	0.02
Obs*R-au carré	17.39	Prob Chi-Square (2)	0.0002

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.02 هي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

❖ **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH**

يشير عدم ثبات التباين[1] إلى تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري وهو ما يؤثر على كفاءة المعلمات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى في عملية التقدير أو التنبؤ، ومن بين الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار آرش (Test ARCH) ووفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار.

الجدول رقم (II - 9): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	1.21	Prob F (1.25)	0.28
Obs*R-au carré	1.25	Prob Chi-Square (1)	0.26

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.28 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra**

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار "جاك بيرا، Jarque Bera"[2] الذي يعتمد على معاملي Skewness التناظر و Kurtosisالتفلطح، حيث النتائج على النحو التالي.

الجدول (II - 10): يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
Jarque-Bera	1.39	Prob	0.49

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.49 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

(1) Régis Bourbonnais, Op, cit, p 156.

(2) Régis Bourbonnais Op, cit, p 156.

❖ **اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test**

يسمح لنا اختبار (Reset Test) من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، ...) ويرتكز هذا على اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة ان النموذج موصف بشكل جيد او صحيح والفرضية البديلة(H_1) القائلة بان النموذج غير موصف بشكل جيد.

الجدول (II - 11): نتائج مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test

اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.42	Prob	0.83	t-statistique
0.42	Prob	0.69	F-statistique

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي أي موصف بشكل جيد، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.42 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

❖ **اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (Stability Test)**

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا لـ Pesaran, M. and Pesaran 1997 لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM of Squares [1] ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة المنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95 %.

الشكل رقم (II - 3): اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

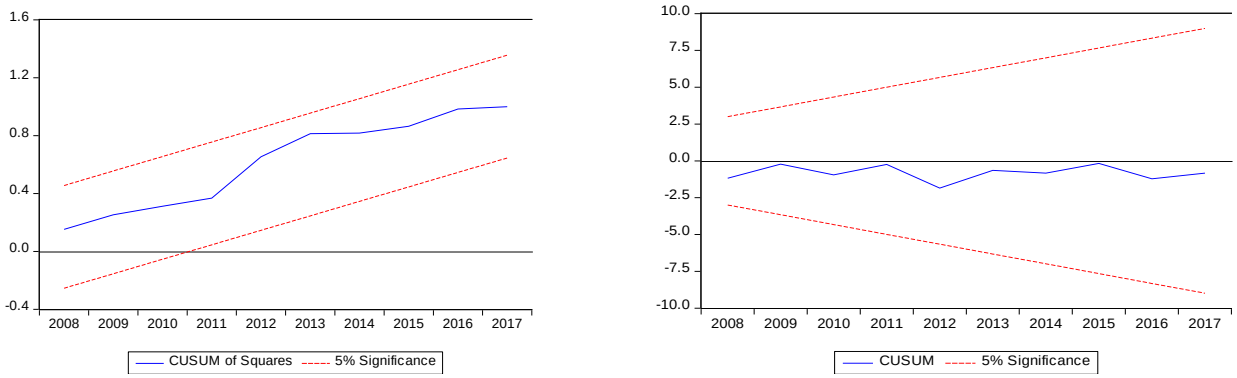

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان CUSUM و CUSUM of Squares عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود منطقة الحرجة مما يشير الى نوع من الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند المستوى 5%، وعليه يمكن القول ان هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج المدى القصير ونتائج المدى الطويل.

[1] Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.

2. أثر الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسساتية (مؤشرات التنافسية) على البطالة في الدول العربية

نظرا لما سبق ولكون البطالة قد تتأثر ببعض العوامل الدورية غير ذات الصلة بالإصلاحات الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على مستويات الانفاق الحكومي في الجزائر وعينة من الدول العربية (تونس، المغرب، مصر، الكويت، الأردن)، وكان من الضروري تقدير النموذج قياسي مكمل للفترة (2006-2017) يعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة ذات الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الركائز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية لدول العربية الصادرة عن World Economic Forum والتي يعبر عدد منها عن مدى تقدم في المجالات المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية إضافة لبعض المتغيرات الأخرى ذات الصلة. حيث تضمنت المتغيرات المستخدمة في النموذج:

- متغيرات دالة على إصلاحات الاقتصاد الكلي ممثله في كل من القيم المحققة في الركيزة الخاصة بالبيئة الاقتصادية الكلية في مؤشر التنافسية الدولية وكذلك معدل التضخم كمقياس للاستقرار السعري.
- متغيرات دالة على الإصلاحات الهيكلية ممثلة بالقيم المحققة للدول العربية في الركائز الخاصة بالبنية التحتية، والابتكار والتطوير وأسواق العمل، كما تم كذلك استخدام متغير نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري Trade Openness كمؤشر آخر مرتبط بالإصلاحات الهيكلية في مجال التجارة الخارجية، ومتغير الائتمان الممنوح القطاع الخاص كمؤشر للإصلاحات المرتبطة بالقطاع المالي.
- متغير دال على الإصلاحات المؤسسية ممثلا في قيم المحققة ضمن الركيزة الخاصة بالبيئة المؤسسية في مؤشر التنافسية الدولية.
- بعض المتغيرات الدالة على العوامل الحاكمة المؤثرة على البطالة مثل متغير حجم الإنفاق الحكومي كمؤشر لحجم القطاع الحكومي ومؤشر دليل التنمية البشرية كمؤشر لمستويات التنمية المحققة والذي يعبر عن متوسط دخول الأفراد ومستويات خدمات التعليم والصحة في الدول العربية.

لعدم توفر بيانات المتغيرات الخاصة بالتنافسية في السنوات السابقة من سنة 2006 نستخدم البيانات ابتداء من هذه السنة الى غاية سنة 2017 ليتم استعمال طريقة البانل من اجل اختبار معنوية المتغيرات المدرجة لتحديد نوعية الإصلاحات التي تساهم في دعم اسواق العمل في الدول العربية.

1.2. اختبار التجانس

من الناحية القياسية يسمح لنا اختبار التجانس في فهم ومعرفة وتحديد التركيبة الخاصة بالعينات المأخوذة عند دراسة وتحليل بيانات في شكل عينات مقطعية بهدف الوصول الى النموذج المناسب للدراسة (تشخيص النموذج)[1]، فهو يعمل على اكتشاف أو تجزئة مدى تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي أو الخاص بكل عينة، وفي هذا السياق يجب علينا التطرق إلى اختبار الوصف العام لبيانات البانل، أو اختبار التجانس المقدم من طرف Hsiao (1986) الذي يلخص مختلف مكونات هيكل البانل في الشكل التالي لتحديد مختلف المراحل التي توضح نوع النموذج الخاص بهذه العينات:

(1) Bourbonnais, Régis. *Op, cit*, p 349.

الشكل رقم (II - 4): النموذج العام لاختبار التجانس (Homogeneity test)

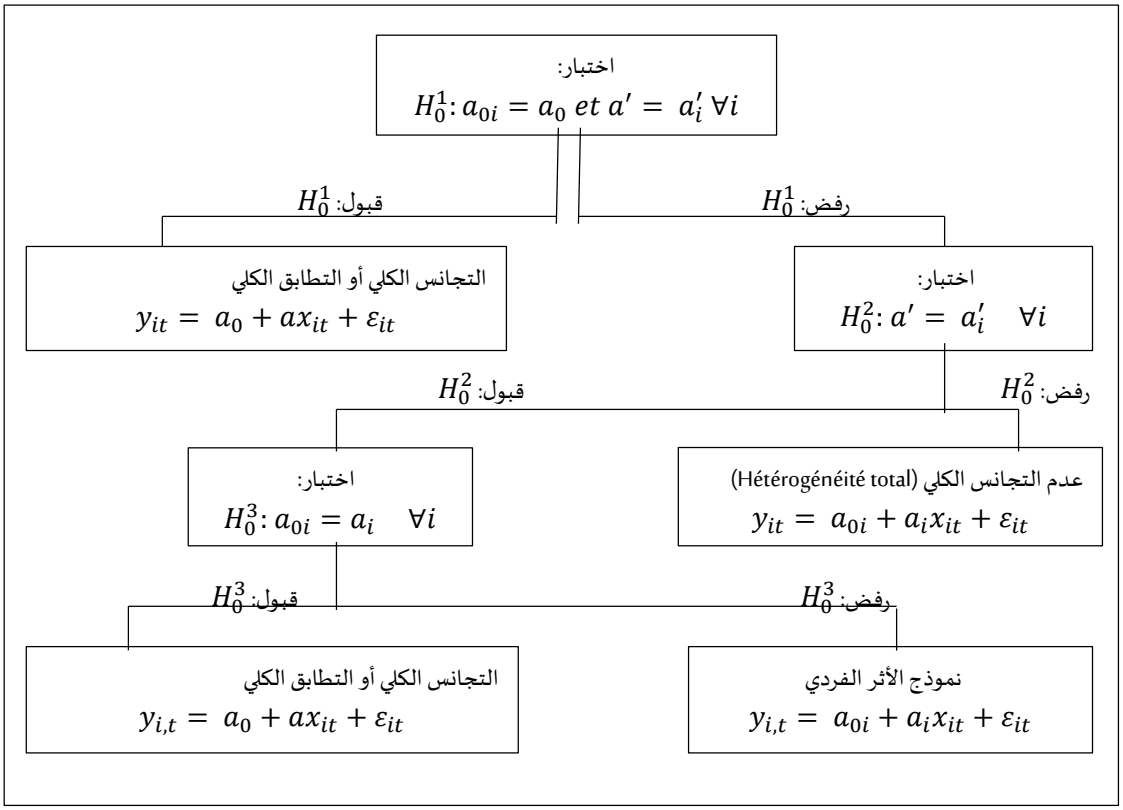

Source : Bourbonnais, Régis. Op, cit, p 349.

بناء الاختبار:

إذا وجدت الثوابت a_{0_i} والمعلمات a'_i متطابقة للأفراد، ويسمى البانال متجانس (Pooled).

إذا وجدت الثوابت a_{0_i} مختلفة والمعلمات a'_i مختلفة ،فالنماذج مختلف كليا ويرفض هيكل البانال.

إذا وجدت الثوابت a_{0_i} مختلفة والمعلمات a'_i متطابقة للأفراد، يتم الحصول على بانال بنموذج متجانس جزئيا أي وجود آثار الفردية.

1.1.2. اختبار التجانس الشامل

لاختبار الفرضية H_0^1 الإحصاء المستخدم هو إحصاء فيشر وهو كالتالي:

$$\mathrm{H}_0^1 = \begin{cases} a_{0_i} = a_0 \\ \alpha_i = a'_i \end{cases} \quad \forall i \in [1, \mathrm{N}]$$

$$\mathrm{F}_1 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

حيث: N يمثل عدد الدول، K عدد متغيرات الخارجية، T عدد السنوات.

SCR: مجموع مربع البواقي لكل الدول، ملاحظة بدرجات حرية تمثل مجموع N درجة الحرية لكل معادلة مقدرة

$$ddl = \sum_{i=1}^{N} (T) - (k+l) = N \times T - N(K+1)$$

SCR_C: مجموع مربع البواقي لنموذج الكلي للتجانس (Pooled)، ملاحظة بدرجات حرية تقدر بـ:

$$ddl_n = (k+l) - (N \times T)$$

يتم مقارنة إحصائية F_1 المحسوبة على قيمة المجدولة عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddl_n.

* إذا كانت $\mathrm{F}_1 > F_{ddln,ddl} \propto$ ترفض الفرضية H_0^1 عند مستوى احتمال α.

* إذا كانت $F_1 < F_{ddln,ddl} \propto$ تقبل الفرضية H_0^1 لتجانس النموذج.

بعد تطبيق اختبار التجانس الشامل تحصلنا على النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 12): اختبار التجانس الشامل

إحصاء فيشر (Fisher)	إحصائية فيشر المحسوبة	قيمة **P-Value**
$F_1 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/[NT-N(K+1)]}$	10.84	0.00000072

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

النتيجة : بعد التحصل على P-Value أقل من القيمة الاحتمالية 0.05 نرفض H_0^1 و ننتقل الى الاختبار الثاني.

2.1.2. اختبار التجانس المعاملات β_i

لاختبار الفرضية H_0^2 الإحصاء المستخدم هو إحصاء فيشر وهو كالتالي :

$$H_0^2: a' = a'_i \ \forall i \in [1, N]$$

$$F_2 = \frac{(SCR'_C - SCR)/(N-1)(K)}{SCR/[NT-N(K+1)]}$$

SCR'_C: مجموع مربع البواقي لنموذج الآثار الثابتة (Fixedeffects)، درجة الحرية $ddl_n = (N-1) \times K$

يتم مقارنة إحصائية F_2 المحسوبة على قيمة المجدولة عند مستوى احتمال α ودرجات حرية ddl و ddl_n.

* إذا كانت $F_2 > F_{ddln,ddl} \propto$ ترفض الفرضية H_0^2 عند مستوى احتمال α.

* إذا كانت $F_2 < F_{ddln,ddl} \propto$ تقبل الفرضية H_0^2 لنموذج التأثيرات الفردية الثابته.

بعد تطبيق اختبار تجانس المعلامات تحصلنا على النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 13): اختبار التجانس المعاملات

إحصاء فيشر (Fisher)	إحصائية فيشر المحسوبة	قيمة **P-Value**
$F_2 = \frac{(SCR'_C - SCR)/(N-1)(K)}{SCR/[NT-N(K+1)]}$	3.00	0.007

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

بعد التحصل على قيمة P-Value وهي 0.007 وهي أقل من قيمة 0.05 وبالتالي نرفض H_0^2 ونقبل H_1^2 بعدم وجود تجانس كلي (يرفض هيكل البانال)، وحسب هذه النتيجة ندرس كل دولة على حدى من خلال النموذج التالي:

$$CH_{it} = \alpha + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DEP_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 PIB_{it} + \beta_5 EE_{it} + \beta_6 INS_{it} + \beta_7 IC_{it} + \beta_8 ED_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4 - II)$$

حيث ان:

CR_{it}: تمثل الائتمان الممنوح القطاع الخاص كمؤشر للإصلاحات المرتبطة بالقطاع المالي للدولةiللفترة الزمنية t.

DEP_{it} : تمثل حجم الإنفاق الحكومي كمؤشر لحجم القطاع الحكومي للدولة i للفترة الزمنية t.

INF_{it} : تمثل التضخم كمقياس للاستقرار السعري للدولة i للفترة الزمنية t.

PIB_{it} : تمثل متوسط دخول الأفراد لتمثيل مؤشر دليل التنمية البشرية كمؤشر لمستويات التنمية المحققة للدولة i للفترة الزمنية t.

EE_{it} : متغير دال على إصلاحات الاقتصاد الكلي ممثل في القيم المحققة في الركيزة الخاصة بالبيئة الاقتصادية الكلية في مؤشر التنافسية للدولة i للفترة الزمنية t.

INS_{it} : متغير دال على الإصلاحات المؤسسية ممثلا في قيم المحققة ضمن الركيزة الخاصة بالبيئة المؤسسية في مؤشر التنافسية، للدولة i للفترة الزمنية t.

IC_{it}: متغير يدل على الإصلاحات الهيكلية ممثلة بالقيم المحققة في الركائز الخاصة بالبنية التحتية، والابتكار والتطوير وأسواق في مؤشر التنافسية للدولة i للفترة الزمنية t.

ED_{it}: متغير يدل على مستويات خدمات التعليم والصحة ممثلا في قيم المحققة ضمن الركيزة الخاصة بالبيئة المؤسسية في مؤشر التنافسية، للدولة i للفترة الزمنية t.

i: تمثل الدول العربية المراد دراستها (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الكويت، الاردن)

نقوم أولا بدراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج (II - 4) لكل دولة على حدى.

الجدول رقم (II -14): استقرارية المتغيرات

	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الكويت	الاردن
CR	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)*
DEP	I(2)*	I(1)	I(1)	I(1)*	I(1)	I(1)
INF	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)
PIB	I(1)*	I(1)	I(0)	I(1)*	I(0)	I(1)
EE	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(2)	I(1)
INS	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)*	I(1)	I(1)
IC	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)
ED	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)
CH	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول (II -14) ان اغلبية المتغيرات مستقرة في الفرق الأول لكل الدول أي انها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) الا ان هناك متغيرات (INF، PIB، IC، EE، CR) متكاملة عند المستوى للدول مصر، الكويت المغرب وهو ما يوضحه الجدول، وانه هناك ايضا متغيرات (DEP، EE) متكاملة من الدرجة الثانية للجزائر والكويت، ونظرا لشرط تطبيق التكامل المتزامن لجرانجر (المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة I(1)) تم إزالة هاته المتغيرات الغير المتكاملة من I(1) لدراسة التكامل. وبعد تقدير علاقة انحدار بين البطالة ومتغيرات المفسرة لكل دولة على حدى نقوم باختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار، وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 15): اختبار التكامل المتزامن لـ جرانجر (Granger)

	البواقي	ADF^C	الاحتمال	القرار
الجزائر	AA	-2.93	0.007	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة
تونس	AB	-7.25	0.00	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة
المغرب	AC	-3.10	0.005	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة
مصر	AD	-4.10	0.0009	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة
الكويت	AE	-4.30	0.0005	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة
الاردن	AJ	-4.16	0.00	يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (II - 15) يتين ان كل البواقي مستقرة وبالتالي يوجد علاقة تكامل متزامن وحيدة بين متغيرات النموذج لكل دولة.

وبعد دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن نقوم بتقدير معاملات معادلة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى لكل دولة والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (II - 16): تقدير معادلة المدى الطويل لكل دولة

		الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الكويت	الاردن
CR	Coefficient	-0.09	0.24	0.0008	-0.05	-0.02	0.10
	t-Statistic	-0.28	1.48	0.02	-0.41	-0.79	1.28
	Prob	0.79	0.23	0.98	0.70	0.48	0.28
DEP	Coefficient	-0.49	0.18	-0.07	-0.11	0.03	0.71
	t-Statistic	0.23	0.29	-0.31	-0.08	0.24	0.72
	Prob	0.12	0.79	0.77	0.93	0.82	0.52
INF	Coefficient	0.12	-0.03	-0.01	0.01	0.05	-0.03
	t-Statistic	0.31	-0.11	-0.10	0.15	1.22	-0.38
	Prob	0.72	0.91	0.92	0.88	0.30	0.72
PIB	Coefficient	0.00	-0.005	-0.001	0.001	-0.00004	-0.005
	t-Statistic	0.00	-1.19	-0.57	0.17	-1.04	-0.40
	Prob	0.43	0.31	0.60	0.87	0.37	0.71
EE	Coefficient	0.28	2.50	-0.13	-0.39	0.44	-0.63
	t-Statistic	0.68	2.30	-0.21	-0.21	1.67	-0.15
	Prob	0.70	0.10	0.84	0.84	0.19	0.88
INS	Coefficient	-0.47	-5.31	2.91	-3.58	-1.39	-0.66
	t-Statistic	-0.12	-2.85	1.03	-0.99	-0.95	-0.04
	Prob	0.91	0.06	0.37	0.39	0.41	0.96
IC	Coefficient	-0.14	3.10	-0.19	-0.85	-0.33	-0.99
	t-Statistic	-0.09	2.17	-0.07	-0.53	-0.38	-0.17
	Prob	0.93	0.11	0.94	0.63	0.72	0.87
ED	Coefficient	0.49	-5.45	0.51	1.24	0.06	-2.58
	t-Statistic	0.28	-2.65	0.22	0.74	0.17	-0.57
	Prob	0.80	0.07	0.83	0.50	0.87	0.60
C	Coefficient	-18.54	62.08	-0.04	18.47	7.44	32.34
	t-Statistic	-0.52	2.10	-0.002	0.58	1.06	0.92
	Prob	0.63	0.12	0.99	0.59	0.36	0.42
R^2		-0.13	0.95	0.07	0.71	0.85	0.65
اختبارات نجاعة النموذج							
Breusch-Godfrey		11.50	11.94	8.43	11.71	9.65	11.64
Breusch-Pagan		4.32	9.33	8.85	8.25	9.65	10.67
Jarque-Bera		2.06	0.21	0.20	0.88	0.52	0.79
F-Stat		0.83	28.77	1.11	4.46	8.92	3.61
P(F-STAT)		0.62	0.009	0.51	0.12	0.04	0.15

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من نتائج الجدول رقم (II - 16) ان المتغيرات كلها غير معنوية احصائيا لكل الدول ما عدا بعض المعالم لدولة تونس (INS،EE ، IC، ED) لها معنوية إحصائية، ونلاحظ ان النموذج المتعلق بدولة تونس الوحيد مقبول احصائيا ومن خلال اختبارات النجاعة نلاحظ انه يحقق الشروط الإحصائية وان قوة التفسير قدرت بـ 95%.

III. دراسة العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل

1. دراسة علاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنقوم بإجراء دراسة تطبيقية لتقدير علاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017 واعتمادا على دراسة مجدي الشرويجي (مجدي الشرويجي، 2009) حول أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري المنشورة في العدد السادس في مجلة شمال افريقيا يمكن كتابة نموذج حجم العمالة في الجزائر بدلالة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النحو التالي:

$$EMP_t = f(PIB_T, DEP_T, INF_T) \qquad (1 - \text{III})$$

حيث ان:

EMP: حجم العمالة، PIB_t: يمثل النمو الاقتصادي، INF_t: يمثل التضخم، DEP_t: يمثل الانفاق الحكومي.

بافتراض ان العلاقة بين المتغيرات خطية وبإدخال اللوغاريتم عليها تصبح العلاقة (III - 1) على النحو التالي

$$\ln EMP_\text{t} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln PIB_t + \alpha_2 \ln INF_t + \alpha_3 \ln DEP_t + \varepsilon_t$$

معطيات الدراسة مصدرها البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

1.1. دراسة استقراريه السلاسل

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (1) I، واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية. الجدول التالي يلخص اختبار ADF.

جدول رقم (III - 1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
$logEMP_t$	5.44	1	-3.27	0.001
$log\ PIB_t$	1.90	0.98	-2.70	0;008
$log\ INF_t$	-1.31	0.16	-7.75	0;00
$log\ DEP_t$	0.04	0.68	-3.48	0.001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (III - 1) أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقراريه سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي: أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى،

وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية التكامل المشترك[1].

2.1. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

يشترط في اختبار التكامل المشترك "**لجوهانسن**" أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالتنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فانه يمكن وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنستعمل اختبار التكامل المتزامن للجوهانسن، والذي سنلخص نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (III - 2): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)(اختبار القيمة العظمى الذاتية)

فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن	القيم الحرجة	إحصائية القيمة العظمى الذاتية	القيم الذاتية
لا يوجد	**47.21**	**47.23**	
على الأقل واحد	29.68	19.8	0.63
على الأقل اثنان	15.41	5.03	0.42
على الأقل ثلاثة	3.76	0.52	0.15

المصدر: استعمال مخرجات stata 15.

من خلال الجدول (III - 2) نلاحظ أنه:

- عند السطر الأول (r=0) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أكبر من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5% :

$$\lambda^c = 47.23 > \lambda^t = 47.21$$

من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- عند السطر الثاني (r=1) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أقل من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$\lambda^c = 19.80 > \lambda^t = 29.68$$

من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم، والتي تنص بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

من خلال تطبيقنا لاختبار الأثر لجوهانسن، تبين لنا أنه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات.

3.1. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ(ECM) وتقدير معادلة المدى الطويل

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختبار جوهانسن، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ، والذي توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta lnEMP_t = \underset{(4.2)}{0.66} - \underset{(-2.50)}{0.18}\, e_{t-1} - \underset{(-1.36)}{0.26}\, \Delta lnEMP_{t-1} + \underset{(0.41)}{0.02}\, \Delta \ln DEP_T + \underset{(1.91)}{0.22}\, \Delta \ln PIB_T - \underset{(-0.13)}{0.006}\, \Delta \ln INF_T \quad \dots (2-III)$$

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن جل معالم المعادلة (2) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أن معامل الإرجاع (force de rappel) لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (0,18-)، فهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج رقم(III - 2) يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة في المدى القصير

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص292.

لإيجاد معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على المعادلة التالية:

$$lnEMP_t = 7.53 + 0.19 \ln DEP_t + 0.97\, ln\, PIB_T - 0.041\, \Delta ln\, INF_T \quad \ldots\ldots (3 - \text{III})$$
$$(t - Student) \quad (9.43) \qquad (2.46) \qquad (9.67) \qquad (-3.41)$$
$$R^2 = 0.88 \qquad P(F - Stat) = 0.00$$

من خلال الاختبارات الاحصائية نلاحظ ان معالم النموذج ذو معنوية احصائية (حسب اختبار استودنت) وان النموذج مقبول احصائيا (القيمة الاحتمالية لفيشر اقل من 0.05)

وان اشارة معاملات النموذج تتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث وجدنا ان الزيادة في كل من النمو الاقتصادي والانفاق يساهم في الزيادة في حجم العمالة وان التضخم يقلص من حجمها وان دراستنا تتطابق الى ما توصل اليه مجدي الشروبجي في دراسته حول أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري

- إذا ازداد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فان حجم العمالة يزداد ب 0,97 وحدة
- إذا ازداد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فان حجم العمالة يزداد ب 0,19 وحدة
- إذا ازداد التضخم بوحدة واحدة فان حجم العمالة ينقص ب 0,04 وحدة.

4.1. جودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية [1]:

- ❖ اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار
- ❖ اختبار عدم ثبات التباين.
- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.
- ❖ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج.
- ❖ اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

الجدول رقم (III - 3): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الجدول **اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.09	Prob F (2,22)	2.65	F-statistique
0.06	Prob Chi-Square (2)	5.44	Obs*R-au carré
اختبارعدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
0.0002	Prob F (1,25)	19.53	F-statistique
0.00	Prob Chi-Square (1)	11.84	Obs*R-au carré
اختبارالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.00	Prob	23.40	Jarque-Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			

[1] Bourbonnais, Régis. *Économétrie*. Dunod, 2015.

t-statistique	0.72	Prob	0.04
F-statistique	0.52	Prob	0.04

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (III - 3) تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي

- ✓ يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.09 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.002 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.00 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد رفض فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي **0.4** هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM أن النموذج غير مستقر.

شكل رقم (III - 1): اختبار CUSUM

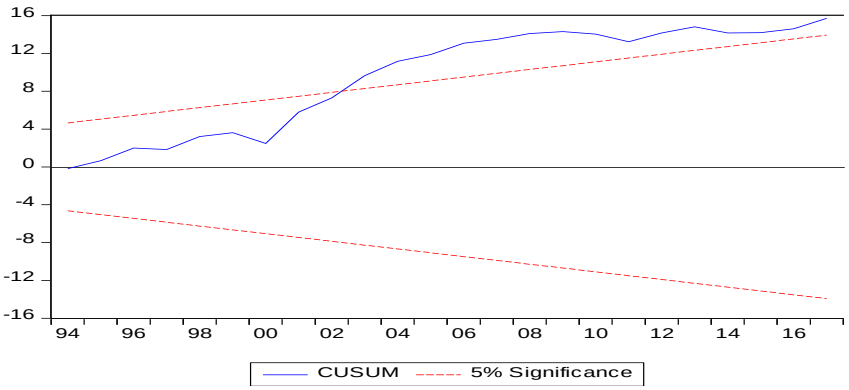

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

استندت النتائج التجريبية لهذه الدراسة حيث زيادة حجم العمالة من خلال الزيادة في نمو الاقتصادي ولجوء الى تطبيق السياسات التي تكفل تحقيق هذا النمو، ومن اجل قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري تم استخدام تطبيق التكامل المشترك لجوهانسن، والذي من خلاله تم اختبار أثر كل من العوامل (النمو الاقتصادي، التضخم، الانفاق الحكومي)، وتتلخص النتائج المتوصل اليها الى وجود أثر موجب لكل من النمو والانفاق على حجم العمالة، اما التضخم فقد كان اثره سالب عليها، هذه النتائج تدفعنا الى دراسة العلاقة بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي وسوق العمل كون النتائج المحققة تمثلت في وجود اثر النمو الاقتصادي على حجم العمالة لكن هل هذا النمو المحقق أسهمت فيه تأثيرات نوعية المؤسسات مما يجعلها تؤثر على سوق العمل و العمل الموالي نحاول من خلاله التوصل الى صحة هذه الفرضية.

2. دراسة العلاقة المثلثية بين الأبعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وسوق العمل

تسعى هذه الدراسة الى تقدير العلاقة بين سوق العمل والأبعاد المؤسساتية في الجزائر، بهدف تحديد المرحلة الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تحقق العديد من المعايير[1]، ومن اجل توضيح العلاقة بين الابعاد المؤسساتية وسوق العمل لقد تم الاستناد الى مجموعة من الدراسات التي ارجعت هذه العلاقة الى التأثير غير المباشر من خلال قنوات غير المباشرة لأثر نوعية المؤسسات او الإصلاحات على سوق العمل وذلك بفعل التأثير أولا على النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤثر على سوق العمل، وفي دراسة مستندة لتصورات رودريك حول المؤسسات الداعمة للسوق (Slesman, Ly، 2017) يتضح الأثر غير المباشر لأبعاد التكميلية للمؤسسات على دعم عملية النمو من خلال الدخل (الاثار على الأسواق ككل)، كما وضحت دراسة هال وجونز 1999 والتي ارجعت أسباب الاختلاقات في الدخل الى الاختلافات في تراكمات راس المال المادي والبشري والإنتاجية، وان الاختلافات في العوامل السابقة الذكر تسببها المؤسسات، هذا ما يتيح لنا دراسة العلاقة بين الابعاد المؤسساتية وسوق العمل والنمو الاقتصادي من خلال النموذج التالي.

1.2. صياغة النموذج

من اجل ابراز علاقة الابعاد المؤسساتية على سوق العمل سنحدد مجموعة من المتغيرات التي لها التأثير في نصيب الفرد من الدخل والذي يعكس حالة النمو الاقتصادي وتكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$pib_t = f(EMP_t, EP_t, ES_t, IG_t, POP_t) \quad \text{..... (4- III)}$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات وإدخال اللوغاريتم عليها يكتب النموذج كما يلي:

$$log pib_t = \alpha + \beta_1 log\ EMP_t + \beta_2 log\ EP_t + \beta_3 log\ ES_t + \beta_4 IG_t + \beta_5 log\ POP_t \text{..... (5- III)}$$

حيث أن:

pib_t : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

EMP_t : يمثل المدرجين في التعليم العام (ابتدائي).

EP_t : يمثل نسبة العمالة الى حجم السكان (معدل مساهمة العمالة في سوق العمل).

ES_t : يمثل المدرجين في التعليم العالي.

IG_t: يمثل مؤشر مركب للدلالة على الأبعاد المؤسساتية حيث تم بناءه من مؤسسات التي تخلق السوق ويمثلها متغير سيادة القانون، المؤسسات التي تضمن الاستقرار يمثلها مؤشر المسائلة، مؤسسات شرعية السوق يمثلها مؤشر نوعية التنظيم، استنادا الى دراسة (Slesman, Ly، 2017) حول تصورات رودريك للمؤسسات الداعمة للسوق.

POP_t: يمثل اجمالي حجم السكان.

2.2. اختبار استقراريه

نلخص بتطبيق اختبار ADF من خلال الجدول التالي

جدول رقم (III - 4): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
$log\ pib_t$	5.05	1.00	-1.03	0.26
$log\ EMP_t$	0.38	0.78	-2.05	0.04
$log\ EP_t$	2.22	0.99	-3.19	0.0029

[1] تتحدد المراحل الأولى من خلال استناد الاقتصاد على الموارد الطبيعية والى اليد العاملة غير الماهرة، وتنتقل الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة حيث تطور عمليات إنتاج أكثر كفاءة باعتماد على التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق البضائع وسوق العمل والأسواق المالية المتطورة، اما الاقتصاديات القائمة على الابتكار حيث ان انتقال الدول إلى المرحلة القائمة على الابتكار، يمكنها المحافظة على مستويات أعلى للأجور ومستويات المعيشة.

0.0000	-7.07	0.99	2.61	$log\ ES_t$
0.0004	-4.03	0.076	-1.74	IG_t
0.0068	-2.85	0.62	-0.12	$log\ POP_t$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

3.2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

يشترط في اختبار التكامل المشترك "**لجوهانسن**" أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالتنا هذا الشرط محقق، وبالتالي يمكن البحث على إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنستعمل اختبار التكامل المتزامن للجوهانسن، والذي سنلخص نتائجه في الجدول التالي

الجدول رقم (III - 5): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)(اختبار القيمة العظمى الذاتية)

القيم الذاتية	إحصائية القيمة العظمى الذاتية	القيم الحرجة	فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن
0.99	**269.61**	**95.75**	**لا يوجد**
0.98	170.03	69.81	على الأقل واحد
0.78	86.90	47.85	على الأقل اثنان
0.74	55.71	29.79	على الأقل ثلاثة
0.56	28.41	15.49	على الأقل أربعة
0.45	11.97	3.84	على الأقل خمسة

المصدر: استعمال مخرجات stata 15.

من خلال الجدول (III - 5) نلاحظ أنه

- عند السطر الأول (r=0) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أكبر من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5% :

$$\lambda^c = 269.61 > \lambda^t = 95.75$$

من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- عند السطر الثاني (r=1) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أكبر من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$\lambda^c = 170.03 > \lambda^t = 69.81$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- عند السطر الثالث (r=2) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أكبر من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5% :

$$\lambda^c = 86.90 > \lambda^t = 47.85$$

من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

• عند السطر الرابع (r=3) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أقل من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$\lambda^c = 55.71 > \lambda^t = 29.79$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

• عند السطر الخامس (r=4) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أكبر من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5% :

$$\lambda^c = 28.41 > \lambda^t = 15.49$$

من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

• عند السطر السادس (r=5) نلاحظ أن قيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* المحسوبة (λ^c) أقل من القيمة المجدولة لقيمة إحصائية *القيمة العظمى الذاتية* (λ^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$\lambda^c = 11.97 > \lambda^t = 3.84$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

من خلال تطبيقنا لاختبار الأثر لجوهانسن، تبين لنا أنه يوجد ستة (6) علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات.

- تقدير معادلة المدى الطويل

بعد دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن نقوم بتقدير معاملات معادلة المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى على النحو التالي

الجدول رقم (III - 6): تقدير معادلة المدى الطويل

C	*POP*	*IG*	*ES*	*EP*	*EMP*	
3.33	-0.11	0.01	0.11	0.21	0.26	*Coefficient*
3.50	-2.42	2.27	3.47	4.31	1.43	*-Statistic*
0.00	0.02	0.03	0.00	0.00	0.17	*Prob*
اختبارات نجاعة النموذج						
0.98						R^2
الاحتمال			القيمة المحسوبة			
0.09			4.70			*Breusch-Godfrey*
0.13			8.32			*Breusch-Pagan*
0.53			1.23			*Jarque-Bera*
0.0			210.65			*F-Stat*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان كل معاملات النموذج لها معنوية إحصائية (القيمة الاحتمالية اقل من 0.05) ما عدا المدرجين في التعليم العام (ابتدائي).وان الاختبارات التشخصية للنموذج تبين انه لا يوجد ارتباط ما بين البواقي وثبات التباين وانها تتبع التوزيع الطبيعي(القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05) وهذا ما يثبت قوة هذا النموذج وان معامل التحديد المصحح قدر بـ 98% وحسب اختبار فيشر النموذج مقبول احصائيا (القيمة الاحتمالية اقل من 0.05)، ولقد تحصلنا على الإشارات التي كنا نتوقعها وتتطابق مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات (Ebrahimi and Farjadi، 2009) ودراسة البان للاقتصاد السوري 1982، دراسة مارتين وسوبر امانيان 2013 لنوعية المؤسسات، ودراسة اسيموغلو وجونسون 2005 لدور المؤسسات.

3. اختبار السببية (Causality Test)

تعتبر السببية(causalité) من أهم المحاور في تحديد النماذج الاقتصادية التي تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها حيث اقترح قرانجر (C.W. Granger) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان Yt وXt سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، وكانت السلسلة Yt تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة xt، في هذه الحالة نقول أن Yt يسيب Xt ، وبالتالي نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، حيث يستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين[1].

ولدراسة السببية استعملنا اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة (Toda Yamamoto) والتي حددت فترات الابطاء بـ (1)، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (III - 7): اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة (Toda Yamamoto)

فرضية العدم	القيمة المحسوبة	الاحتمالية
IG لا يتسبب PIB	15.95	0.0003
EP لا يتسبب PIB	6.41	0.04
PIB لا يتسبب IG	2.80	0.24
EP لا يتسبب IG	1.29	0.52
PIB لا يتسبب EP	2.71	0.25
IG لا يتسبب EP	1.06	0.58

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ويمكن تلخيص هذا الجدول في الشكل التالي

الشكل رقم (II - 2): العلاقة السببية بين المتغيرات

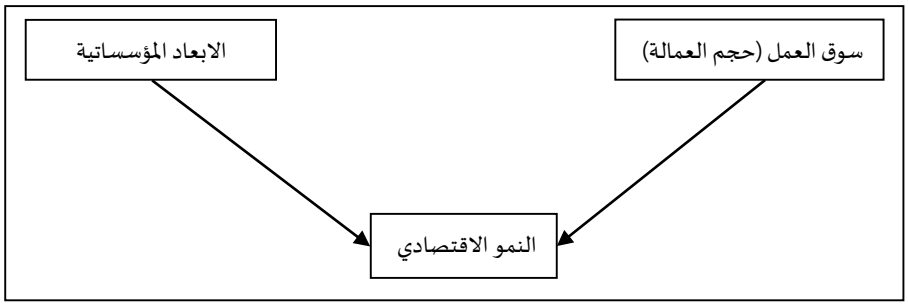

من خلال الشكل والجدول نستنتج انه هنالك سببية أحادية الاتجاه ما بين الابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وما بين سوق العمل والنمو الاقتصادي، بينما العلاقة بين الابعاد المؤسساتية وسوق العمل فهي تكون عبر قنوات غير الرسمية عن طريق النمو الاقتصادي.

---

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 276-277.

السببية في اتجاه واحد نقول أن Yt تسبب Xt إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع Xt، وتغذية استرجاعية (Feed back) تتحقق هذه حالة إذا كان Yt يسبب Xt و Xt يسبب Yt، اما السببية اللحظية (causalité instantanee) عندما يكون ($Y_T => X_T$) إذا كان توقع القيمة الجارية لـ Y_T هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية ($\overline{\overline{Y}}$) لـ Y_T. السببية بالتأخر(causalité avec retard) نقول أن Yt تسبب Xt بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لـ k.

خلاصة الفصل

تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة، ولهذا الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري بتحقق من صحة علاقة أوكن ونتيجة المتوصل اليها هي عدم تحقق علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري رغم وجود العلاقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة.

وكذا التطرق الى اثر الإصلاحات الاقتصادية باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود تأثير بين كل من للإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية والهيكلية على البطالة في المدى الطويل و المدى القصير بينما وجدنا تأثير سالب لدعم الحكومي ولكون سوق العمل قد يتأثر ببعض العوامل الدورية غير ذات الصلة بالإصلاحات الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على مستويات الانفاق الحكومي في الجزائر وعينة من الدول العربية (تونس، المغرب، مصر، الكويت، الأردن)، وكان من الضروري تقدير النموذج قياسي مكمل للفترة (2006-2017) يعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة ذات الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الركائز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية لدول العربية الصادرة عن World Economic Forum ونتائج عكست ان المتغيرات كلها غير معنوية احصائيا لكل الدول ما عدا بعض المعالم لدولة تونس (EE،INS ، IC، ED) لها معنوية إحصائية، ونلاحظ ان النموذج المتعلق بدولة تونس الوحيد مقبول احصائيا ومن خلال اختبارات النجاعة نلاحظ انه يحقق الشروط الإحصائية.

كما ان تقدير العلاقة بين سوق العمل والابعاد المؤسساتية في الجزائر، بهدف تحديد المرحلة الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تحقق العديد من المعايير، حيث تم قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام تطبيق التكامل المشترك لجوهانسن، والذي من خلاله تم اختبار أثر كل من العوامل (النمو الاقتصادي، التضخم، الانفاق الحكومي)، وتتلخص النتائج المتوصل اليها الى وجود أثر موجب لكل من النمو والانفاق على حجم العمالة، اما التضخم فقد كان اثره سالب عليها، والنتيجة المتوصل اليها من دراستنا تتطابق مع النظرية الاقتصادية

وان التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل، والاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما إصلاحات أسواق العمل إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم إضافة إلى إصلاحات لزيادة الشفافية والنزاهة وحوكمة الشركات والمؤسسات. لتمكين تلك المشروعات من المساهمة بفاعلية في أنشطة الانتاج والتصدير وخلق فرص العمل دفعنا الى دراسة السببية وقد كانت النتيجة المتوصل اليها للسببية أحادية الاتجاه ما بين الابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وما بين سوق العمل والنمو الاقتصادي وهو ما استندت اليه مجموعة من الدراسات التي ارجعت هذه العلاقة الى التأثير غير المباشر من خلال قنوات غير المباشرة لأثر نوعية المؤسسات او الإصلاحات على سوق العمل وذلك بفعل التأثير أولا على النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤثر على سوق العمل.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تسارع وتيرة نمو الفئة النشطة القادرة على العمل والحاجة إلى خلق مناصب عمل جديدة، و خاصة الدائمة منها والمنتجة، و فإن مشكلة هي العادات و السلوكات الموروثة عن الاستعمار والنظام الاشتراكي السابق التي عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فبرامج التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال عرفت تغيرات عديدة خاصة في ظل أزمة البترولية لعام 1986، كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ذات ابعاد فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية والتي سميت بإصلاحات الجيل الأول (اجماع واشنطن)، فقد كانت تستند على النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلدا تسيره الايديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية، وهذه الإصلاحات المفروضة لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات العمل ووضعية العمال، مما أدى إلى تقهقر وضعية سوق العمل في الجزائر وسجلت أثرها معدلات البطالة مستويات مخيفة وصلت الى (29.5%) سنة 1999، لذا الإصلاحات التي كانت تحت إشراف المؤسسات الدولية أبعادها تطلبت إحداث تغييرات جذرية، وهو ما كان متوقع حيث لم تحقق جهود الإصلاح و التحول أبعادها المؤسسية المخططة، و كان هذا هو الحال في الجزائر، فحتى يومنا هذا لا تزال نفس خصائص الاقتصاد الجزائري الموروثة عن النظام الاستعماري و عن النظام الاشتراكي حيث يعتبر كل من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الجزائر و بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات، وتقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد وهو ما ينعكس بالسلب على سوق العمل.

يحدث كل هذا في ظل غياب إطار مؤسسي مناسب والذي يعتبر الحلقة المفقودة في سيرورة التنمية، وبذلك يتضح تباين الدور الذي تلعبه المؤسسات في الاصلاحات الاقتصادية، و في تقرير للبنك العالمي 2002أكد على أن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن تترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إصلاحات في المؤسسات الرسمية، كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية مثل الفساد يمكن أن تؤدي إلى حالة مرتفعة من عدم التأكد و إلى ارتفاع في تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى انخفاض في أداء الأعمال و نمو اقتصادي منخفض[1].

لذا لا تزال العلاقة بين الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل محل جدل بين الاقتصاديين، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح تلك العلاقة، وذلك من اجل الإجابة عن الإشكالية الموضوعة في بداية والتأكد من صحة الفرضيات، وذلك بالتطرق للجانب النظري والجانب التطبيقي، الأمر الذي سمح لنا بالخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها فيمايلي: إن سوق العمل في الجزائر تتأثر بمتغيرات اقتصادية وعوامل مؤسساتية، وتأثر هي الأخرى، مما يعكس أيضا مدى تماشي عوامل اقتصادية ومؤسساتية إلا أن الإطار المؤسساتي القائم غير فعال والذي لم يستطع خفض تكاليف وتأمين حقوق الملكية...، لم يساهم في تماشي الإصلاحات مما خلق نوع من التعارض بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومن أبرز التحديات التي يواجهها هي ظاهرة سلوك البحث عن الريع ساهمت بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص

[1] Werenfels, Isabelle. "Obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria: the political economy of a distributive conflict." The Journal of North African Studies 7.1 (2002): 1-28.

المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير، و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات[1] التي يتحملها المتعاملون، وتصبح بيئة الأعمال غير مناسبة وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الأعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2017، مما يعمل على تأخير في الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل.

ان للأبعاد المؤسساتية دور كبير في دعم أسواق العمل بالجزائر، وهذا ما جاء متوافق مع فرضية البحث، ومن ثم نستطيع القول بأنه لا يمكن أن تتحقق عملية النمو في الجزائر عن طريق حزمة الإصلاحات الاقتصادية فقط، مالم يرافقها حزمة من الإصلاحات المؤسسية، حيث أن تقدير العلاقة بين سوق العمل والابعاد المؤسساتية في الجزائر عكست سببية أحادية الاتجاه ما بين الابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي وما بين سوق العمل والنمو الاقتصادي وهو ما نرجعه الى التأثير غير المباشر من خلال قنوات غير المباشرة لأثر نوعية المؤسسات او الإصلاحات على سوق العمل وذلك بفعل تأثير النمو الاقتصادي على سوق العمل توضحت في النتائج التجريبية للدراسة (اثر النمو الاقتصادي على حجم العمالة).

كما تتلخص النتائج المتوصل اليها الى وجود أثر موجب لكل من النمو والانفاق على حجم العمالة، اما التضخم فقد كان اثره سالب عليها، و باشارة ايضا إلى وجود تأثير بين كل من للإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية والهيكلية على البطالة في المدى الطويل و المدى القصير حيث نجد ان للإصلاحات المؤسساتية الأثر الكبير على البطالة رغم ان الدولة الجزائرية صنفت ضمن المراكز الأخيرة لإصلاح بيئة الاعمال سواء على المستوى العربي أو العالمي بينما وجدنا تأثير سالب لدعم الحكومي استنادا الى استخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

إضافة الى تقدير النموذج قياسي المقارن (بيانات البانل) والذي اعتمد بالأساس على استخدام بعض المتغيرات المستقلة ذات الصلة الوثيقة بالإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الركائز الفرعية المتضمنة في مؤشر التنافسية الدولية لدول العربية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الكويت، الاردن) الصادرة عن World Economic Forum من اجل اختبار معنوية المتغيرات المدرجة لتحديد نوعية الإصلاحات التي تساهم في دعم اسواق العمل في الدول العربية، ونتائج عكست ان اقتصادات الدول العربية المختارة لم تستطع تنويع اقتصاداتها وتحقيق القدرة التنافسية، ولهذا تبقى الجزائر تعاني كباقي هذه الدول من ضعف المؤسسي الذي أدى الى انخفاض التنافسية لكون المؤسسات العاملة على ادارة الاقتصاد لم تكن فعالة وخير دليل على هذا الاتجاه هناك ضعفا في الاستثمارات التوسعية على حساب الاستثمارات الاجتماعية والذي يظهر من خلال برامج النمو المطبقة في الجزائر حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للمرافق الاجتماعية، وبالتالي هذا التوجه يعكس ضعف قدرة الاستثمار على توفير فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوة العاملة، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج السلبية للاستثمارات ترجع في جزء كبير منها إلى عدم موازنة الاقتصاد وإلى سوء الإدارة ومستوى الرشوة والفساد في المشاريع الاستثمارية، كما أن الاستثمارات خارج المحروقات هي عبارة عن مدخلات ومخرجات تحدد إدارية خارج تنظيمات ومتطلبات سوق العمل[2].

ورغم تحقيق الجزائر مستويات نمو اقتصادي بفعل الطفرة النفطية وضعها في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية ومؤسساتية، حيث فشلت الجزائر في كسر الحلقة المفرغة في اعتمادها الكبير على إيرادات هذه الموارد الطبيعية (لعنة

---

(1) Hellman, Joel S., et al. *Measuring Governance, Corruption, and State Capture: How Firms and Bureaucrats Shape the Business Environment in Transit.* The World Bank, 1999.

(2) Byrd, William C. "Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle." *Confluences Méditerranée* 2 (2003): 59-79, p67-74.

الموارد) وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر بداية من سنة 2002 إلى يومنا هذا ينعكس ضمن نتائج الدراسة حول صحة علاقة أوكن وتبين عدم صحتها رغم وجود العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي ، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة في المنطقة وخاصة بين الشباب من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة نسبة التبعية إلى الخارج التي عززها تراجع الانتاج المحلي وبخاصة انتاج الصناعات التحويلية في ظل ضعف الصناعة المحلية أمام المنافسة الشديدة من السلع المستوردة من حيث تكلفة الإنتاج ومن حيث عدم مواكبة التطورات في نوعية الطلب في السوق واستغلال العوائد في نقل التكنولوجيا من خلال شرائها بشكل جاهز لهذا فان امتصاص البطالة جاء من خلال استغلال الموارد المالية ليس بإنشاء مشاريع انتاجية تؤثر بشكل واضح من خلال زيادة نسبتها في الانتاج المحلي، وانما في مجال التوظيف في المؤسسات الرسمية، مما أدى الى تخفيض انتاجية العامل في تلك المؤسسات، مما يعكس زيادة حجم البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومة سببها ارتفاع نسبة التخصيصات المالية لصالح الموازنة التشغيلية دون الاستثمار، والموازنة التشغيلية تضم الكثير من أبوابها، ومن أهم هذه الأبواب الأجور والرواتب التي ارتفعت تخصيصاتها نتيجة لعملية التوظيف، اذ أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2014 أن هناك زيادة في حجم التوظيف لدى مؤسسات الدولة وهذا لا ينسجم مع توجهات السوق، أي أن نسبة عالية من ريع الموارد يذهب باتجاه التوظيف قابله تراجع في نسبة مصادر الدخل.

التوصيات

- إن نجاح سياسات التنمية في الجزائر يتطلب أن تترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إصلاحات في المؤسسات الرسمية.
- أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري هي توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على توفير مستوى من الدخل يكفل لتلك الموارد المساهمة في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على التعليم بكافة انواعه، حيث يساهم التعليم في تراكم راس المال البشري، لكن المعطيات الخاصة تشير إلى أن نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية قد سجل اعلى معدلات مقارنة بالمستويات الاخرى ما يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري، دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي.
- وجب عمل الحكومة على تفعيل الاطار المؤسسي الذي يحول اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية الى اقتصاد يعتمد على كفاءة اليد العاملة حيث تنافسية الحالية على أساس الموارد المتوفرة، وهي تعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة غير الماهرة والموارد الطبيعية. وتتنافس فيها الشركات على أساس السعر حيث تعكس انتاجيته الضعيفة من خلال تدني الأجور التي تدفعها. وتحتاج التنافسية إلى مؤسسات عامة وخاصة تعمل بشكل جيد. وبنية تحتية متطورة، وإطار اقتصادي مستقر وقوة عاملة كبيرة ذات صحة جيدة.
- تسريع وتيرة التطور وزيادة الأجور، للانتقال الى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة حيث تطور عمليات إنتاج أكثر كفاءة وتزيد الشركات من جودة إنتاجها وفي هذه المرحلة فإن التنافسية وإيجاد الثروات يعتمدان إلى حد بعيد على التعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق البضائع وسوق العمل والأسواق المالية المتطورة ووجود سوق محلي أو أجنبي والقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة.

وفي الأخير نقترح على الباحثين ما يلي

- يمكن تمديد هذه الدراسة لتشمل دول نامية أخرى، او دراسة مقارنة بين الدول النامية ودول المتقدمة.
- يمكن أخذ بعين الاعتبار متغيرات شرطية أخرى، مثل مؤشرات التنافسية.. الخ.
- كما يمكن اعتماد مؤشرات أخرى لقياس تطور سوق العمل والأبعاد المؤسساتية.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- إبراهيم العيسوى، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية "، في بيروت، وذلك بومى (20 و21 مارس 2006).
- أبو العطاء نرمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم: مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
- احمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
- احمد الاشقر، السكان والتنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا، 1983 – 1984.
- أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1988.
- أجاي شهيبر *Ajay Chhibber* ، "الدولة في عالم متغير"، (أسيا تكيف نفسها مع التغير العالمي)، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 03 ، 1997.
- اديسون هالي، اختبار الروابط الروابط: ما مدى قوة الروابط بين المؤسسات والأداء الاقتصادي؟، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003.
- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، المملكة الأردنية عمان، 2007.
- اسعد جواد كاظم، التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي الى رحاب الإنسانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17) ك 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو) استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997.
- أسيموغلو دارون، "الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية"، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003.
- أفيناش ديكسيت (Avinash K. Dixit)، "صنع السياسات الاقتصادية، منظور علم سياسة تكاليف الصفقات"، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.
- الاخضر عزي، تصدير أطروحة الدكتوراه الموسومة: (الحكم الرشيد واشكالية التنمية: مقاربة مؤسسية (الاشارة الى حالة الجزائر) للباحث غالم جلطي، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، شبكة الضياء للمؤتمرات والدراسات، الجزائر، 16 جوليه 2015.
- الاقتصاد غير الرسمي حقائق وأوهام، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2004.
- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق أسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الدين الشامي، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاقتصادية، أبو ضبي، 2000.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، 2010.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، أغسطس، 2015.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، أغسطس، 2016.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، الفصل الثاني،2017.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعية مشروع تقويم حول أجهزة الشغل"، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان، 2002.
- السعيد مربيعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، " تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا"، الامم المتحدة، نيويورك 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2009.
- أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13، 2015.
-اوليفر ويليامسون واخرون، المؤسسات والاقتصاد، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2009.
- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.
-باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2006.
- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي "المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بي بوعلي الشلف، الجزائر، 2014.
- بن بوزيان محمد وآخرون، قياس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008.
- بومخلوف محمد، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،1991.
- تركي رابح، مشكلة الأمية في الجزائر، مكتبة الشعب الجزائر، 1981.
- تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، بوابة الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.
- تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، بوابة الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.
- تقرير المخططات التنموية (1978-1967) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، إدارة البحوث والمخاطر القطرية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر- ديسمبر، 2014.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثاني، الكويت، ابريل- يونيو2017.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الفصل السادس، الكويت،2017.

- تومي صالح، بختاش راضية، النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية الأخرى، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، سداسية محكمة/ع(05) جانفي 2014.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
- ثورشتاين فبلن، من الفكر السياسي والاشتراكي - نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمود محمد موسى ومراجعة إبراهيم سعد الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الإسكندرية 2003.
- ج .دن ورسك، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، ترجمة محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط *1* ليبيا، 1997.
- جنان أحمد، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الوضعي والنظام الاسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
- جيمس. د. وولفنستون (رئيس البنك الدولي)، الفصل الرابع، الإطار الإنمائي الشامل، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس، 5 - 2 ماي 2000 دمشق، سوريا، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001.
- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الى نهاية الحرب الباردة)، علم المعرفة، سلسلة الكتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998.
- حسام علي داود، خالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2003.
- حسن بلقاسم بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985.
- حسين الطلافحة، الخبراء حول حل معضلة بكالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 45، الكويت، يناير 2012.
- خاطر طارق ومفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، أهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، م 18، ع 1، 2004.
- خالد محمد السواغي، مبادئ الاقتصاد القياسي، الأردن، 2016.
- خالد منه، حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحديات الشفافية،MPRA ، 2016.
- دافيد بلوم هيمنت، المعركة من أجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، العدد 51، الرقم 4.
- دانيال كوفمان، وارت كرائي، بابلو زويدو، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، مجلة التمويل والتنمية، FMI، جوان 2000.
- دايم بلقاسم اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون المدني العام، جامعة الجيلالي اليابس، معهد الحقوق والعلوم الإدارية سيدي بلعباس، السنة الجامعية 1994- 1995.

- دحماني محمد درويش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2012 – 2013.

- رشيد جرموني، التحولات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجا، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 8، خريف 2009.

- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1988.

- رودريك داني وسوبرامانيان ارفيند، اسبقية المؤسسات (ماذا تعني وماذا لا تعني)، صندوق النقد العربي، التمويل والتنمية، المجلة 40، العدد 02، يونيه 2003.

- رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، ترجمة فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.

- زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر، 1987.

- زهير عبد الكريم الكايد، "الحاكمية قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2003.

- زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة، القاهرة، *2003*.

- سامح محمد رضا رياض احمد، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، الجامعة الأردنية، الأردن، 2011.

- سعدية قصاب، مسار التشغيل في الجزائر "الجهود والنتائج 1962-2012"، السياسات الاقتصادية في الجزائر (محاولة للتقييم)، الملتقى الوطني الأول، 13 ماي 2013.

- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

- سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي 2002.

- سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق أسيا للمدة 1990-2011، تنمية الرافدين، المجلد 30، العدد 115، 2013.

- سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية "، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.

- سهيل ناصر، "النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية"، أساسيات صناعة البترول الغاز، الكويت، 1977.

- سوزان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، رانده ساب. تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،7-8 ديسمبر، 2003.

- شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، *2002*.

- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول، حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016.

- شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016و توصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي.

- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

- صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2003.

- صلاح عبد الشافي، السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001.
- صندوق النقد العربي، " تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية"، الفصل العاشر، 2014.
- ضياء مجيد الموسوي، " الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2007.
- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات: المفاهيم - المباديء - التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عاد كمال رزق، السياسات المحفزة للتشغيل ونمو الإنتاجية في القطاع غير المنظم في مصر، مكتب العمل الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية 2005.
- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات "، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- عايد بن عايد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27، 2005.
- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- عبد الفتاح بوخمخم، نظريات الفكر الإداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 15 -17 ديسمبر 2012.
- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.
- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر(محاولة لدراسة حدود التنمية في الجزائر، 1830-1962)الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979.
- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،*2002*.
- عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل، والحماية الاجتماعية (النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- علاوي لعلالي، استقلالية المؤسسات عبر الإصلاحات، جامعة الجزائر، مارس 1984.
- على توفيق الصادق، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس 2-5 ماى 2000 دمشق، سوريا، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2001.
- علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، أكتوبر 2001.

- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية وتطبيقية، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية مصر، 2005.
- علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للواقع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- علي يوسفات،" عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- عمار بوحوش، العمال الجزائريون بفرنسا، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1979.
- عمار حبيب جهلول، "النظام القانوني لحوكمة الشركات"، دار نيبور للنشر، العراق، 2011.
- عمر صخري .التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2000.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، جدارات للكتاب العالمي، "العبدلي" مقابل جوهرة القدس، الطبعة الاولى، عمان، 2007.
- فيكتوريا فان وأماندا غانمان، التحول إلى المحلية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، العدد 51، الرقم 4.
- قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- كاترين إيلبورغ، فوبتيك ومونيك وكالبانا كوتشار، "المرأة والعمل والاقتصاد - مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين"، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013.
- كاترين ل، كوشتا هلبلينج، جون سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الإقتصادات النامية والصاعدة والإنتقالية"، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003.
- كامل بكري، محمد محروس، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
- كشاد رابح، مسدور فارس، ندوة عربية حول البطالة (أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع) خلال أيام *26*إلى *28* أفريل*2006*.
- لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- مالكولم رودرفورد (Malcolm Rutherford)، المؤسسات في علم الاقتصاد المؤسسية القديمة والجديدة، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الاردن، 2009.
- مجموعة مؤلفين، قضايا التعليم وتحدياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الإشكاليات والتجارب والسياسات"، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2016.
- مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد السادس، 2009.
- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، صندوق النقد العربي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، يونيو 2017.
- محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- محمد بخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الاول، الجزائر، 2014.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.

- محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- محمد طاقة، حسن عجلان، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018،
- محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال"، درا النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.
- محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008.
- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2007.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009.
- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الخامسة والعشرون ديسمبر 2004.
مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 06 أكتوبر 2010.
- مصطفى العبد الله الكفري، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، الحوار المتمدن، العدد 816، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2004.
- مصطفى يوسف كافي،" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات"، دار الرواد، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر "قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 7، العدد الأول (السادس عشر)، مارس 2018.
- منظمة العمل الدولية، "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2014.
- منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية "دليل استرشادي"، الطبعة الأولى، جنيف، 2014.
- منظمة العمل الدولية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 67، جنيف، 10يونيو 2008.
- منظمة العمل الدولية، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 88، جنيف، 18 يونيو 1998.

- مؤيد الفضل، "التفكير الإداري والاستراتيجي في عالم متغير"، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، عمان، 2010.
- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن، محمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- نادين علي حسن سعد، تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي والشراكات عن الفترة من 2000- 2009، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ناصر مراد،" فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر" ، الملتقى الوطني الثاني حول" واقع التشغيل وآليات تحسينية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزار، 25-26 جوان 2008.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية، 2000.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001-2002.
- نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات "دراسة حالة الجزائر بالإسقاط على عينة من مؤسسات المساهمة خلال الفترة 2010-2013"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- هبة أحمد نصار، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا، بيروت، 17-15 ماي 2006.
- هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
- هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001.
- وكالة التنمية الاجتماعية، برنامج ومهام، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر 2000.
- ولاس بيترسون، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية، ج1، صيدا بيروت،*1967* .
- وليد عبد الحميد عايب، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 2010.
- يحي حمود حسن وحسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، 2012.

القوانين والمراسيم

- الامر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار المادة 5 و21 و23، الجريدة الرسمية العدد 52، صادرة 2003.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 17 سبتمبر 2014.
- الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05، العدد 64.
- المادة (2) من المرسوم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 المتضمن إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة.
- المادة 2 والمادة 3، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 22، المؤرخ بتاريخ 30 أبريل 2008، ص 20.

- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 13-142 مؤرخ في 29 جمادي الأولى 1434 الموافق 10 أبريل 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، 16-17، الجريدة الرسمية العدد 21 و23 أبريل 2013.
- المادة 07 من الأمر رقم *71 – 74* مؤرخ في 15 نوفمبر 1971 تعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 53، صادرة 30 اوت 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 05/02 المؤرخ في 7 ذي القعدة 1422الموافق ل 21 يناير 2002 المحدد للقواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 6، المواد: 05، 06.
- المرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة.
- المرسوم التنفيذي رقم 105/11 المؤرخ في 01 ربيع الثاني 1432 الموافق ل 06 مارس 2011، العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة 16.
- المرسوم التنفيذي رقم 142/13 المؤرخ في 29 جمادى الأولى 1434 الموافق ل 10 أبريل 2013 العدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19 أبريل 2008 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، المادة 05.
- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 84/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق ل 19 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03/288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق ل 06 سبتمبر 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 336/94 المؤرخ في 24 اكتوبر 1994، يتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم 08/94.
- المرسوم تشريعي 08/94 المؤرخ في 26 مايو 1994، يتضمن القانون التكميلي لسنة 1994.
- المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، المتضمن الادماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والممتهنين السامين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

مواقع الانترنت

- إطار التطور الاقتصادي. https://www.capes.bf/IMG/pdf/dt_8eco-institutions.pdf
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر، 2015.
www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf
- التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق:
www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P12_Nassar.pdf.
- محمد ابراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي ...الناتج الحقيقي:
www.aleqt.com/2012/01/19/article_617679.html
- تقرير الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2018:
- dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf
- dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/
- الموقع الالكتروني، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.org.dz
- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

- بنود توافق واشنطن العشر لوليامسون:

gretha.u-bordeaux.fr/sites/default/.../icw_economie_appliquee_2.pdf

- حقوق الملكية لـ ديمستز: econ.ucsb.edu/~tedb/Courses/Ec100C/.../Demsetz_Property_Rights.p.

- عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، سيتمبر، 2003.

http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CA8LUX6X.pdf

- عيسى بن حسن الأنصاري، تدريب وتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل نحو شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، ص 451.

unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006129.pdf

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، تقرير التجارة والتنمية، 2006، الأمم المتحدة، اعداد امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2006.

United Nations Trade and Development Report (Arabic);

Trade and Development Report 2006 (Arabic language) Global Partnership and National Policies for Development Series: United Nations Trade and Development Report (Arabic)25 Jan 2008

- Awad, Ibrahim L. The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy : Analytical study, May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007.

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

- Opec Annuel Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org

- https://www.capes.bf/IMG/pdf/dt_8eco-institutions.pdf

- https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2006/03/.../zagha.pdf

- Wikipedia, l'encyclopédie libre, "économie des organisations", Voir:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Économie_des_organisations

- Lachen Achey « substituer des emplois précaires à un chômage élevé : les Défis de l'emploi au Maghreb », carnegrie middle East center, No11, Novembre 2010, p 10.

carnegieendowment.org/files/Texte1.pdf

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A Robinson. "Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth." *Handbook of economic growth* 1 (2005): 385-472.

Alchian, Armen A, and Harold Demsetz. "Production, Information Costs, and Economic Organization." *The American economic review* 62 5 (1972): 777-95.

Alexandre, Hervé, and Mathieu Paquerot. "Efficacité Des Structures De Contrôle Et Enracinement Des Dirigeants." *Finance Contrôle Stratégie* 3 2 (2000): 5-29.

Alfadhl, MM, and Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah. "Determinants of the Managerial Behavior of Agency Cost and Its Influential Extent on Performance: A Study in Iraq." *International Journal of Humanities and Social Science* 3 6 (2013): 238-52.

Andreff, Wladimir. *Economie De La Transition: La Transformation Des Économies Planifiées En Économies De Marché*. Editions Bréal, 2007.

Arestis, Philip, et al. "The Impact of Financial Liberalization Policies on Financial Development: Evidence from Developing Economics." *International Journal of Finance & Economics* 7 2 (2002): 109-21.

Awad, Ibrahim L. "The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy: Analytical Study." *Faculty of commerce, Zagazig University.[Online] Available at: http://econpapers. repec. org/scripts/redir. pl* (2002).

Baillif, Clarisse. "Une Reévaluation Du Taux De Croissance Des Gains Lié À L'éducation En Situation De Déséquilibre Sur Le Marché Du Travail: Étude Empirique." Faculté des Sciences Economiques et Sociales-USTL, 2003.

Baldwin, Norman, and Stephen A Borrelli. "Education and Economic Growth in the United States: Cross-National Applications for an Intra-National Path Analysis." *Policy Sciences* 41 3 (2008): 183.

Beji, Samouel. "Financial Development for the South Mediterranean Sea Countries in a Context of Globalization." Université Paris-Nord - Paris XIII, 2009.

Bellal, Samir. "Changement Institutionnel Et Économie Parallele En Algérie: Quelques Enseignements." *Revue du Chercheur* 06 (2008): 01-09.

Berr, Eric, and François Combarnous. "L'impact Du Consensus De Washington Sur Les Pays En Développement: Une Évaluation Empirique." *Document du travail* 100 (2004).

---. "Vingt Ans D'application Du Consensus De Washington À L'épreuve Des Faits." *Économie appliquée : archives de l'Institut de science économique appliquée* 2 Tome LVIII (2005): 5-44.

Berthelier, Pierre, Alain Desdoigts, and Jacques Ould Aoudia. *Profils Institutionnels: Présentation Et Analyse D'une Base De Données Originale Sur Les Caractéristiques Institutionnelles De Pays En Développement, En Transition Et Développés*. Min. de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Direction de la Prévision, 2003.

Biáles, Christian. "Le Marché Du Travail, Un Panorama Des Théories Économiques: De L'orthodoxie Aux Hétérodoxies." *Cahiers d'Economie et gestion* 46 (1995).

Borner, Silvio, Frank Bodmer, and Markus Kobler. "L'efficience Institutionnelle Et Ses Déterminants." *Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique* (2004).

Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015.

Bourdu, Émilie. "L'évaluation Des Dispositifs Institutionnels Territoriaux Sur Les Marchés Locaux Du Travail: Le Cas Du Service Public Régional De Formation Professionnelle En Poitou Charentes Et De L'expérimentation Sociale" Groupement D'activités"." Poitiers, 2011.

Broda, Christian M, and Cedric Tille. "Coping with Terms-of-Trade Shocks in Developing Countries." (2003).

Brousseau, Eric, and Jean-Michel Glachant. *The Economics of Contracts: Theories and Applications*. Cambridge University Press, 2002.

Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. "Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment." *European journal of political economy* 23 2 (2007): 397-415.

Byrd, William C. "Contre-Performances Économiques Et Fragilité Institutionnelle." *Confluences Méditerranée* 2 (2003): 59-79.

CAbAllero, GonzAlo, and DAviD Soto-oñAte. "Why Transaction Costs Are So Relevant in Political Governance? A New Institutional Survey." *Brazilian Journal of Political Economy* 36 2 (2016): 330-52.

Caporale, Guglielmo Maria, et al. "Financial Development and Economic Growth: Evidence from 10 New European Union Members." *International Journal of Finance & Economics* 20 1 (2015): 48-60.

Caraiani, Petre. "The Relationship between Unemployment and Output Cycles in Korea." *Romanian Journal of Economic Forecasting* 1 (2006): 51-63.

Carbonnier, Gilles, and Natascha Wagner. "Oil, Gas and Minerals: The Impact of Resource-Dependence and Governance on Sustainable Development." (2011).

Cattrysse, Jan. "Reflections on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor." (2005).

Cecchetti, Stephen, et al. "Finance and Growth–Beware the Measurement."

Chahar, Vijit Singh. "The Influence of Direct Democracy on Agency Costs: Lessons from Corporate Governance." alma, 2014.

Champion, Emmanuelle, Corinne Gendron, and Alain Lapointe. *Les Représentations De La Responsabilité Sociale Des Entreprises: Un Éclairage Sociologique*. Chaire de responsabilité sociale et de développement durable, ESG, UQAM, 2005.

Charreaux, Gérard. "La Théorie Positive De L'agence: Positionnement Et Apports." *Revue d'économie industrielle* 92 1 (2000): 193-214.

Charreaux, Gérard, and Philippe Desbrières. "Gouvernance Des Entreprises: Valeur Partenariale Contre Valeur Actionnariale." *Finance contrôle stratégie* 1 2 (1998): 57-88.

Charreaux, Gerard, and Jean-Pierre Pitol-Belin. *La Théorie Contractuelle Des Organisations: Une Application Au Conseil D'administration the Contractual Theory of Organizations an Application to the Board of Directors of French Firms*: Université de Bourgogne-CREGO EA7317 Centre de recherches en gestion des organisations, 1985.

Chatelin, Céline, and Stéphane Trébucq. "Stabilité Et Évolution Du Cadre Conceptuel En Gouvernance D'entreprise: Un Essai De Synthèse." *Communication pour les neuvièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, Jeudi* 20 (2003).

Čihák, Martin, et al. *Financial Development in 205 Economies, 1960 to 2010*: National Bureau of Economic Research, 2013.

Commons, John R. "Institutional Economics." *The American economic review* (1931): 648-57.

Couret, Alain, and Hubert de la Bruslerie. "Analyse Économique De L'appropriation De La Richesse Dans L'entreprise Et Évolutions Récentes Du Droit Français." *Revue internationale de droit économique* t. XVI, 4 4 (2002): 575-601.

Creane, Susan, et al. *Financial Development in the Middle East and North Africa*. International Monetary Fund, 2003.

Cubbin, John, and John Stern. *Regulatory Effectiveness and the Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance-Electricity Industry Capacity and Efficiency in Developing Countries*. The World Bank, 2005.

Demetriades, Panicos O, and Law Siong Hook. "Finance, Institutions and Economic Growth." (2004).

Demsetz, H. "Toward a Theory of Property Rightsamerican Economic Review, Nr 57." (1967).

Demsetz, Harold, OE Williamson, and SG Winter. "The Theory of the Firm Revisited." *The Theory of the firm. Critical perspectives on business and management* (2000): 102-22.

Dollo, Christine. "Quels Déterminants Pour L'évolution Des Savoirs Scolaires En Ses?:(L'exemple Du Chomage)." Aix-Marseille 1, 2001.

Douglass, C. "North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance." Cambridge: Cambridge university press, 1990.

La Loi D'okun Comme Indicateur De Dispersion Des Pays Européens: Peut-on Parler De Convergence Des Structures? 20th symposium on monetary and financial economics. 2003. University of Birmingham, BRIEF.

Duthil, Gérard. "Economie De L'emploi Et Du Chômage." (1994).

Dutraive, Véronique. "Economic Development and Institutions. Anatomy of the New New Institutional Economics' Research Program." *Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs* 6 (2009).

Eisenhardt, Kathleen M. "Agency Theory: An Assessment and Review." *Academy of management review* 14 1 (1989): 57-74.

El Morchid, Brahim. "وعملا تالاوحتلا قايسي فدغلا ايقيرفأ ثعبا: قافآ و تاناهرتملا."

Erhel, Christine. "Institutions et marché du travail." *Idées économiques et sociales* 1 (2010): 41-45.

Fève, Patrick, and Javier Ortega. *Macroéconomie: Approche Pratique Contemporaine*. Dunod, 2004.

Frankel, Jeffrey A, and David H Romer. "Does Trade Cause Growth?" *American economic review* 89 3 (1999): 379-99.

Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks. Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo. 2007.

Friedman, Milton. "Nobel Lecture: Inflation and Unemployment." *Journal of political economy* 85 3 (1977): 451-72.

Furubotn, Eirik G, and Svetozar Pejovich. "Property Rights and Economic Theory: A Survey of Recent Literature." *Journal of economic literature* 10 4 (1972): 1137-62.

Gomez, Pierre-Yves. *Le Gouvernement De L'entreprise: Modèles Économiques De L'entreprise Et Pratiques De Gestion*. InterEditions Paris, 1996.

Hallberg, Kris, and R Jammi. "An Evaluation of World Bank Investment Climate Activities." *Operations Evaluation Department, World Bank, OED report* (2004).

Hammouda, Hakim Ben. "Renouveau Structuraliste: Contexte, Intérêt Et Limites." *Mondes en développement* 1 (2001): 37-46.

HANDBOOK, A. "Instituting Corporate Governance in Developing, Emerging and Transitional Economies." *Center for International Private Enterprise* (2002).

Hellman, Joel S, et al. *Measuring Governance, Corruption, and State Capture: How Firms and Bureaucrats Shape the Business Environment in Transit*. The World Bank, 1999.

Hodgson, Geoffrey M. "Institutional Economics into the Twenty-First Century." *Studi e Note di Economia* 14 1 (2009): 3-26.

---. "Institutions and Individuals: Interaction and Evolution." *Organization studies* 28 1 (2007): 95-116.

Jacoby, Hanan G, and Emmanuel Skoufias. "Risk, Financial Markets, and Human Capital in a Developing Country." *The Review of Economic Studies* 64 3 (1997): 311-35.

Jarrosson, Bruno, and Michel Zarka. *De La Défaite Du Travail À La Conquête Du Choix*. Dunod, 1997.

Jaubert, Guillaume. "L'invention De La Gouvernance Managériale Des Associations-Gestionnaires Du Secteur Du Handicap: Une Approche Sociohistorique De La Construction D'un Modèle Institutionnel." Lyon 3, 2014.

Jensen, Michael C, and Clifford W Smith. "Stockholder, Manager, and Creditor Interests: Applications of Agency Theory." (1985).

Jolly, Cécile. "Les Cercles Vicieux De La Corruption En Algérie." *Revue internationale et stratégique* 3 (2001): 112-19.

Kenourgios, Dimitris, and Aristeidis Samitas. "Financial Development and Economic Growth in a Transition Economy: Evidence for Poland." *Journal of Financial Decision Making* 3 1 (2007): 35-48.

Khalaf, Amar Hamad, and Athawale Sanhita. "Financial Liberalization and Financial Development in Iraq." *Savings and Development* (2009): 377-404.

Khan, Mohsin S, and Abdelhak S Ssnhadji. "Threshold Effects in the Relationship between Inflation and Growth." *IMF Staff papers* 48 1 (2001): 1-21.

Kherallah, Mylene, and Johann F Kirsten. "The New Institutional Economics: Applications for Agricultural Policy Research in Developing Countries: "New Institutional Economists Are the Blue-Collar Guys with a Hearty Appetite for Reality." Oliver Williamson, 2000a." *Agrekon* 41 2 (2002): 110-33.

Koenig, Gérard. "De Nouvelles Théories Pour Gérer L'entreprise Du Xxie Siècle." (1999).

Kumar, Saten, Don J Webber, and Scott Fargher. "Wagner's Law Revisited: Cointegration and Causality Tests for New Zealand." *Applied Economics* 44 5 (2012): 607-16.

Labaronne, Daniel, and Fahmi Ben-Abdelkader. "Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est. Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance." *Revue d'économie politique* 118.5 (2008): 743-776.

Le Merrer, Pascal. "Peut-on Renforcer La Croissance Économique De La France Par Une Stratégie De Réformes ?" *Idées économiques et sociales* 156 2 (2009): 32-40.

Lemzoudi, Nadia. "L'impact Du Degré D'ouverture Sur La Croissance Économique: Cas De Six Pays D'afrique De L'ouest." (2006).

Levine, Ross. "More on Finance and Growth: More Finance, More Growth?" *Review-Federal Reserve Bank Of Saint Louis* 85 4 (2003): 31-46.

Li, Hongyi, and Huang Liang. "Health, Education, and Economic Growth in East Asia." *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies* 3 2 (2010): 110-31.

Mabro, Robert. *The Oil Price Crisis of 1998*. 1998.

Mahamoud, Ismael. "Contraintes Institutionnelles Et Réglementaires Et Le Secteur Informel À Djibouti." (2008).

Mantzavinos, Chrysostomos, Douglass C North, and Syed Shariq. "Learning, Institutions, and Economic Performance." *Perspectives on politics* 2 1 (2004): 75-84.

Masoud, Najeb, and Nawaf Al-Ghusain. "The Impact of Investment in Education on Economic Growth in Libya (an Econometric Analysis)." *The Arab Journal For Quality Assurance in Higher Education* 8 4 (2015): 28-28.

Massil, Joseph Keneck. *Institutions, Théories Du Changement Institutionnel Et Déterminant De La Qualité Des Institutions: Les Enseignements De La Littérature Économique*: University of Paris Nanterre, EconomiX, 2016.

MEGHARI, Karima. "Le Repli Des Cours De Pétrole Et Son Impact Sur Les Pays Exportateurs Et Importateurs De Pétrole." *Revue d'économie et de statistique appliquée* 12 2 (2015): 497-517.

Mekdad, Yousra, Aziz Dahmani, and Monir Louaj. "Public Spending on Education and Economic Growth in Algeria: Causality Test." *International Journal of Business and Management* 2 3 (2014): 55.

Menard, Claude. "L'approche Néo-Institutionnelle : Des Concepts, Une Méthode, Des Résultats." *Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy* 44 1 (2003): 103-18.

Menard, Claude, and Mary M Shirley. "New Institutional Economics: From Early Intuitions to a New Paradigm." sn, 2012.

Ménard, Claude, and Mary M Shirley. "The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics." (2011).

Mijiyawa, Abdoul'Ganiou. *Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de reformes institutionnelles dans les pays en développement*. Diss. Clermont-Ferrand 1, 2010.

Mintzberg, Henry. *Pouvoir Et Gouvernement D'entreprise*. Editions Eyrolles, 2004.

Mohamed, Sufian Eltayeb, and Moise G Sidiropoulos. "Another Look at the Determinants of Foreign Direct Investment in Mena Countries: An Empirical Investigation." *Journal of economic development* 35 2 (2010): 75.

Moosa, Imad. "Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid?" *Journal of Development and Economic Policies* 10 2 (2008): 7-24.

Morck, Randall, Andrei Shleifer, and Robert W Vishny. "Do Managerial Objectives Drive Bad Acquisitions?" *The Journal of Finance* 45 1 (1990): 31-48.

Nazir, Rabia, et al. "Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan." *International Journal of Economics and Finance* 5 3 (2013): 205.

North, DC. "Institutional Change: A Framework of Analysis, W: Institutional Change." *Theory and Empirical Findings, red. SE Sjöstrand, ME Sharp, Armonk, New York, London* (1993).

North, Douglass C. "Five Propositions About Institutional Change." *Economics Working Paper Archive at WUSTL* (1993).

---. "The New Institutional Economics and Third World Development." *The new institutional economics and third world development* 21 (1995).

---. *Understanding the Process of Economic Change*. Vol. 32: Princeton University Press, 2010.

North, Douglass C, William Summerhill, and Barry Weingast. "Order, Disorder and Economic Change: Latin America Vs. North America." *Governing for prosperity* 19 (2000).

North, Douglass Cecil, and Douglass Cecil North. *Transaction Costs, Institutions, and Economic Performance*. ICS Press San Francisco, CA, 1992.

OBARE, GA. "Institutional Economics and Institutions."

OECD, OCDE. "The Oecd Principles of Corporate Governance." *Contaduría y Administración* 216 (2004).

Oman, Charles, Steven Fries, and Willem Buiter. "Corporate Governance in Developing, Transition and Emerging-Market Economies." (2004).

Omar, Ait Mokhtar. "L'algerie En Quete D'une Rationalisation Des Depenses Publiques."

OMRANI, Talal, and Rachid TOUMACHE. "L'impact De La Chute Des Prix Du Pétrole Sur Le Financement De L'économie Algérienne." 755-68 :(2016) 2 9 مجلة الواحات للبحوث و الدراسات.

Pereira, Alfredo M, and Jorge M Andraz. "On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending: Evidence for 12 Eu Countries." *Journal of International Business and Economics* 3 2 (2015): 63-78.

Perkins, Dwight H, Steven Radelet, and David L Lindauer. *Economie Du Développement*. De Boeck Supérieur, 2008.

Pesaran, HM, and B Pesaran. "Working with Microfit 4.0: An Introduction to Econometrics." Oxford University Press, London, 1997.

Philip, Abey P. "Relation between Monetary Announcement and Phillips Curve? An Empirical Study from Malaysia." *Theoretical and Applied Economics* 18 4 (593) (2014): 131-42.

Rabah, KARA. "Le Développement Financier De L'algérie: Quels Effets De La Dépendance À La Rente Pétrolière?" *les cahiers du mecas* 13 2 (2017): 97-107.

Rana, Pradumna B, and Wai-Mun Chia. "Economic Policy Reforms in South Asia: An Overview and the Remaining Agenda." (2015).

Richter, Rudolf. "The New Institutional Economics: Its Start, Its Meaning, Its Prospects." *European Business Organization Law Review (EBOR)* 6 2 (2005): 161-200.

Rothstein, Bo. "Anti-Corruption: The Indirect 'Big Bang'approach." *Review of International Political Economy* 18 2 (2011): 228-50.

Rutherford, Malcolm. "Institutional Economics: Then and Now." *Journal of Economic Perspectives* 15 3 (2001): 173-94.

Samudram, Muthi, Mahendhiran Nair, and Santha Vaithilingam. "Keynes and Wagner on Government Expenditures and Economic Development: The Case of a Developing Economy." *Empirical Economics* 36 3 (2009): 697-712.

Schneider, Friedrich, and Bruno S Frey. "Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment." *World development* 13 2 (1985): 161-75.

Shleifer, Andrei, et al. *The New Comparative Economics*. The World Bank, 2003.

Shleifer, Andrei, and Robert W Vishny. "Management Entrenchment: The Case of Manager-Specific Investments." *Journal of financial economics* 25 1 (1989): 123-39.

Simon, Yves. "Théorie De La Firme Et Réforme De L'entreprise: Revue De La Théorie Des Droits De Propriété." *Revue économique* (1977): 321-51.

Slesman, Ly. "Market-Supporting Institutions, Institutional Complementarities and Economic Growth: New Evidence on the Nonlinear Relationship." (2017).

Some, Seglaro Abel. *Economie Des Institutions Et Performances Économiques Nationales*. CAPES, 2003.

Stöver, Jana. "Do Institutions Affect Sustainability?" (2009).

Sum, Map. "Marché Du Travail Et Emploi Au Cambodge: Contraintes À Court Terme Et Enjeux À Long Terme." Lyon 2, 2007.

TABET-AOUL, Mahi. "Développement Et Environnement Au Maghreb." (2010).

Tanzi, Vito. "Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures." *Staff Papers* 45 4 (1998): 559-94.

Ter-Minassian, Teresa. "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom." *Policy Paper* 5 (2007).

Tinel, Bruno. "Que Reste-T-Il De La Contribution D'alchian Et Demsetz À La Théorie De L'entreprise?" *Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy* 1 (2004): 67-89.

Tolbert, Pamela S, and Lynne G Zucker. "The Institutionalization of Institutional Theory." *Studying Organization. Theory & Method. London, Thousand Oaks, New Delhi* (1999): 169-84.

Vijayaraghavan, Maya, and William A Ward. "Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis." *Clemson University* (2001).

Werenfels, Isabelle. "Obstacles to Privatisation of State-Owned Industries in Algeria: The Political Economy of a Distributive Conflict." *The Journal of North African Studies* 7 1 (2002): 1-28.

Williamson, John. "Un Train De Réformes, Consensus De Washington: Bref Historique Et Quelques Suggestions." *Finances et développement, septembre* (2003).

Williamson, OE. "1985: The Economic Institutions of Capitalism. Firms, Markets, Relational Contracting. New York: Free Press." (1985).

Williamson, Oliver E. "The New Institutional Economics: Taking Stock, Looking Ahead." *Journal of economic literature* 38 3 (2000): 595-613.

Wirtz, Peter. "Compétences, Conflits Et Création De Valeur: Vers Une Approche Intégrée De La Gouvernance." *Finance Contrôle Stratégie* 9 2 (2006): 187-201.

---. *Les Meilleures Pratiques De Gouvernance D'entreprise*. Paris: La Découverte, 2008.

Zagha, Roberto, N Godin, and G Indermit. "Repenser La Croissance." *Finances et Développement* (2006).

الملاحق

الملحق رقم (1): توافق واشنطون عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطون (نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة او برامج التثبيت والتكيف في النقاط العشر التالية:

1- انضباط المالية العامة، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام، لاسيما الإنفاق العام الاجتماعي ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة الربط الإنفاق بالأداء.

2- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية.

3- الإصلاح الضريبي، ويشمل توسيع القاعدة الضريبية

4- إصلاح نظام الصرف الأجنبي، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة.

5- تأمين حقوق الملكية، أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول.

6- تفكيك القيود الإدارية، أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام، وهو ما يعني إفساح المجال لقوى السوق لتولي هذه الأمور.

7- تحرير التجارة الخارجية، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات

8- الخصخصة، أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة، سواء كانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة، وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك.

9- تحرير الاستثمار الأجنبي، أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين

10- التحرير المالي، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، كما يشمل تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

الملحق رقم (2): نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) الجزائر والعالم العربي

	1980	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
الجزائر	98.86	98.48	97.92	97.19	96.26	95.13	94.06	92.76	91.25	89.55	87.67
العالم ع	92.16	91.88	91.41	90.87	90.26	89.62	89.37	89.02	88.58	88.04	87.48
	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	01
الجزائر	85.80	83.77	81.55	79.14	76.51	73.96	71.20	68.35	65.55	62.88	60.08
العالم ع	86.72	86.05	84.90	83.59	81.94	80.57	79.14	77.67	76.19	74.71	73.21
	02	023	04	05	06	07	08	09	10	11	12
الجزائر	57.57	55.31	53.30	51.56	50.28	49.35	48.76	48.49	48.53	49.11	49.78
العالم ع	71.74	70.30	68.92	67.60	66.41	65.27	64.23	63.36	62.69	62.34	62.16
	13	14	15	16	17						
الجزائر	50.60	51.59	52.72	53.90							
العالم ع	62.11	62.08	62.01	62.05							

الملحق رقم (3): قوة العمل، معدل العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2004-2017).

		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قوة العمل(بالآلاف)		9780	10027	10267	9969	10315	10544	10812
معدل العمالة (%)		34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6
القطاع الفلاحي	(بالآلاف)	1671	1380	1609	1171	1252	1242	1136
	(%)	21.26	16.15	18.14	13.62	13.68	13.11	11.66
القطاع الصناعي	(بالآلاف)	1060	1058	1263	1028	1141	1194	1337
	(%)	13.50	12.38	14.24	11.96	12.47	12.60	13.73
البناء والأشغال العمومية	(بالآلاف)	967	1213	1257	1524	1575	1718	1886
	(%)	12.31	14.19	14.17	17.73	17.22	18.13	19.37
التجارة والخدمات	(بالآلاف)	4152	4392	4737	4872	5178	5318	5377
	(%)	52.89	51.41	53.42	56.68	56.61	56.14	55.22
مجموع(بالآلاف)		7850	8543	8866	8595	9146	9472	9736
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قوة العمل(بالآلاف)		10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298
معدل العمالة (%)		36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.9
القطاع الفلاحي	(بالآلاف)	1034	912	1141	899	917	865	1102
	(%)	10.77	8.96	10.57	8.78	8.65	7.97	10.14
القطاع الصناعي	(بالآلاف)	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493
	(%)	14.24	13.12	13.04	12.59	12.99	13.50	13.74
البناء والأشغال العمومية	(بالآلاف)	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847
	(%)	16.61	16.35	16.60	17.83	16.76	17.47	17.00
التجارة والخدمات	(بالآلاف)	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6417
	(%)	58.37	61.55	59.77	60.78	61.58	61.04	59.09
مجموع(بالآلاف)		9599	10170	10788	10239	10594	10845	10859

الملحق رقم (4): تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر 1990-1999.

		1992	1993	1994	1995	1996	1997	1999
اجمالي	بالآلاف	4974	5042	5154	5436	5625	5815	6073
العمل الرسمي	بالآلاف	4286	4273	4325	4505	4641	4684	5162
العمل غير الرسمي	بالآلاف	688	769	829	931	984	1131	911
	%	13.8	15.25	16.08	17.16	17.49	19.44	15.00

المصدر: الاقتصاد غير الرسمي حقائق وأوهام، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2004، ص 33-39.

منير بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص 203.

الملحق رقم (5): كفاءة سوق العمل في الجزائر

السنوات	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17
النسبة	3.3	3.5	3.7	3.4	2.8	2.9	2.7	2.8	3.2	3.3
الرتبة	134/132	133/127	139/123	142/137	144/144	148/147	144/139	140/135	138/132	137/133

الملحق رقم (6): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2018.

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بدون تعليم	الذكور	1.7	2.4	2.7	2.2	2.6	3.9	2.4	2.3
	الإناث	2.7	3.0	4.4	5.5	3.7	1.4	3.8	3.6
المجموع		**1.9**	**2.5**	**3.0**	**2.7**	**2.7**	**3.6**	**4.6**	**2.6**
الابتدائي	الذكور	7.5	6.3	7.9	6.4	6.9	7.9	6.7	7.4
	الإناث	8.0	7.4	12.5	9.7	8.2	5.5	7.1	11.7
المجموع		**7.6**	**6.3**	**8.3**	**6.7**	**7.0**	**7.7**	**7.1**	**7.9**
المتوسط	الذكور	10.5	11.9	12.7	10.4	11.6	12.9	9.7	11.3
	الإناث	12.8	18.6	18.7	17.3	16.1	17.8	19.4	20.8
المجموع		**10.7**	**12.6**	**13.3**	**11.1**	**12.0**	**13.4**	**10.8**	**12.2**
الثانوي	الذكور	7.0	6.9	7.9	7.9	8.3	8.8	7.0	9.1
	الإناث	17.2	15.0	16.0	16.0	15.0	14.8	19.0	19.6
المجموع		**8.9**	**8.6**	**9.7**	**9.7**	**9.7**	**10.1**	**9.3**	**11.3**
العالي	الذكور	10.4	8.9	9.8	9.4	9.9	8.5	9.3	10.5
	الإناث	33.3	22.4	20.5	19.2	21.8	20.5	24.5	25.3
المجموع		**20.3**	**15.2**	**14.6**	**14**	**15.4**	**14.1**	**12.2**	**17.8**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2012-2014.

الملحق رقم (7): إجمالي بطالة الشباب في الفئة العمرية (24-15عاما) لمجموعة من الدول العربية (2003-2013). الوحدة: %

		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
متوسط الدول العربية *		36.59	36.83	40.83	38.15	35.97	36.44	37.52	37.66	41.91	43.14	43.45
الجزائر	**	27.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8
	***	42.5	40.8	30.6	23.9	27.5	23.9	21.7	22.2	22.5	26.3	24.0
	****	60.4	43.6	48.0	37.7	43.5	38.0	35.1	38.3	38.7	37.9	38.7
المغرب	**	11.9	10.8	11.0	9.7	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2
	***	16.9	15.4	15.7	16.6	17.2	18.4	18.1	17.7	17.8	18.5	18.5
	****	15.9	14.4	14.4	14.1	15.5	16.2	16.3	16.2	17.3	19.1	16.9
مصر	**	10.4	10.7	11.2	10.6	8.9	8.7	9.4	9.0	12.0	12.7	12.7
	***	29.1	30.4	33.7	31.4	26.1	25.8	27.0	26.3	35.5	38.2	38.9
	***	45.1	50.0	60.6	56.1	48.2	50.8	56.7	54.6	65.0	70.0	71.1
السعودية	**	5.9	5.9	5.9	6.3	5.7	5.1	5.4	5.4	5.8	5.6	5.7
	***	28.9	28.6	28.7	34.9	30.2	29.5	29.9	29.8	30.1	28.0	28.7
	****	53.0	52.3	52.3	50.4	46.4	50.4	55.2	54.3	52.8	55.9	55.3
العراق	**	29.9	28.7	18.0	17.5	16.9	15.3	15.2	15.2	15.2	15.1	16.0
	***	53.1	52.8	37.7	36.9	35.7	32.6	32.6	32.63	32.6	32.5	34.1
	****	65.5	76.0	67.5	65.9	63.8	58.1	58.1	58.1	58.2	57.3	59.3
الكويت	**	1.3	1.7	2.0	1.3	1.5	1.8	1.6	1.8	3.6	3.4	3.1
	***	7.8	10.4	12.1	8.0	9.1	10.8	9.4	10.6	21.6	20.8	19.6
	****	5.4	7.2	10.8	5.5	6.2	7.4	6.4	7.3	14.8	13.9	12.7

*تطور اجمالي بطالة من الإناث (كنسبة من إجمالي القوى العاملة من الاناث في الفئة العمرية (15-24) عاما)

** إجمالي البطالة (كنسبة من إجمالي القوى العاملة)

*** إجمالي بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-24 عاما، نسبة العاطلين عن العمل لهذه الفئة إلى إجمالي من تشملهم القوة العاملة في نفس الشريحة العمرية).

**** إجمالي بطالة الشباب من الاناث في الفئة العمرية (15-24 عاما، نسبة العاطلات عن العمل لهذه الفئة إلى إجمالي الإناث المشمولات في نفس الشريحة العمرية في القوة العاملة).

المصدر: أ. محمد إسماعيل، د. هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد العربي، اغسطس 2015.

الملحق رقم (8): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2000	25.49	30.34	22.10	10.13	4.47	2.82	1.91	1.97	0.75
2001	16.81	29.40	24.46	12.00	6.65	3.98	3.10	2.48	0.78
2002	///	///	///	///	///	///	///	///	///
2003	15.83	32.08	24.50	11.80	6.42	3.60	3.00	1.93	0.76
2004	15.36	30.22	27.67	12.34	6.23	3.48	2.48	1.47	0.68
2005	14.17	33.21	27.52	12.20	5.81	2.97	2.18	1.34	0.53
2006	13.40	29.81	26.87	13.72	7.33	3.93	2.28	2.05	0.52
2007	12.74	30.65	28.58	13.64	6.77	3.51	1.61	1.75	0.69
2008	11.97	33.18	29.76	12.74	5.89	1.62	2.90	1.28	0.59
2009	11.66	31.90	29.85	13.24	6.06	2.98	1.77	1.58	0.93
2010	10.78	32.43	31.22	13.01	5.39	2.97	2.04	1.20	0.92
2011	8.94	32.20	30.41	12.61	6.96	3.38	3.01	1.31	1.12
2012	10.29	32.56	26.89	12.68	7.26	4.54	3.03	1.35	1.35
2013	10.97	31.74	26.04	13.78	7.40	4.25	2.63	1.95	1.10
2014	9.64	29.62	27.62	13.98	5.47	2.60	2.60	1.65	0.68
2015	10.23	28.55	29.14	14.79	7.10	4.78	2.46	1.86	1.04
2016									
2017	9.30	27.5	30.48	12.91	7.77	4.37	3.26	2.5	1.80

المصدر: احصائيات 1962-2011.

2013-2015: احصائيات نتائج 2013-2015- رقم 46- نشرة 2016.

الملحق رقم (9): توزيع البطالة حسب القطاع الجغرافي

	2000		2001		2003		2004		2005		2006	
	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**
حضري	1577231	62.8	1455341	62.21	1223119	58.85	994371	59.49	835056	57.66	777366	62.65
ريفي	933632	37.2	884108	37.79	855151	41.15	677163	40.51	613232	42.34	463475	37.35
	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**
حضري	878309	63.89	1012	86.57	793	73.97	754	70.07	746	70.24		
ريفي	496354	36.11	157	13.43	279	26.03	322	29.93	316	29.76		
	2013		2014		2015		2016		2017			
	*	**	*	**	*	**	*	**	*	**		
حضري	864000	73.5	846000	73.5	973000	72.72						
ريفي	311000	26.5	305000	26.5	365000	27.28						

* تشير إلى مجموع الجنسين (الذكور والاناث) حسب القطاع الجغرافي.

** النسبة المئوية حسب القطاع الجغرافي.

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016.

الملحق رقم (10): توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل لسنة 2003.

		سنة واحدة	سنتين	3 سنوات فأكثر	المجموع
2003	العدد	807870	425540	844860	2078270
	النسبة	33.87	20.48	40.65	
2010	العدد	383000	207000	486000	1076000
	النسبة	35.39	19.24	45.17	
2013	العدد	417000	238000	520000	1175000
	النسبة	35.49	20.25	44.26	
2014	العدد	447000	260000	509000	2116000
	النسبة	36.74	21.39	41.85	
2015	العدد	335000	310000	691000	1336000
	النسبة	25.07	23.20	51.73	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

Office National des Statistiques - (Annuaire Statistique de l'Algérie : Résultats 2010 – 2012) - Mounir Khaled BERRAH - Alger : O.N.S 2014.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, N°44, Édition ,2014.

ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 386, 2003.

ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 726, 2015.

ONS, données statistiques (Activité et emploi & chômage), N° 763, 2016

الجدول (11): توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي. الوحدة: %

		أقل من شهر	12-23 شهر	24 شهر وأكثر	ND
بدون تعليم	2011	24.1	17.8	58.1	0.0
	2013	34.6	20.1	39.7	5.6
الابتدائي	2011	22.1	16.0	61.1	0.8
	2013	27.0	19.6	49.3	4.1
المتوسط	2011	22.5	19.1	57.0	1.5
	2013	32.5	20.8	42.5	4.1
الثانوي	2011	25.5	20.4	53.1	0.9
	2013	30.2	21.8	42.5	5.5
العالي	2011	41.7	18.2	39.2	0.9
	2013	49.1	18.3	31.2	1.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

Collections Statistiques N°173(Enquête emploi auprès des ménages- 2011)-

Collections Statistiques N°185 Série S : Statistiques Sociales (Enquête emploi auprès des ménages- 2013)-

الملحق رقم (12): تطور مناصب العمل المستحدثة بالجزائر خلال الفترة 2000-201

السنة	عدد طلبات المقدمة	عدد عروض المقدمة	المناصب الممنوحة الدائمة	المناصب الممنوحة بصفة مؤقتة	المجموع
2006	590 784	132 117	17 627	79 223	96 850
2007	749 678	168 950	19 307	106 334	125 641
2008	1 176 156	213 194	21 304	133 968	155 272
2009	963 016	235 606	21 286	157 598	178 884
2010	1 090 963	234 666	21 988	176 788	6 198

Source : Office National des statistiques N32 ; Edition 2003, P16

- Office National des statistiques N 35 ; Edition 2005, P17.

- Office National des statistiques N40 ; Edition 2010, P19.

-Office National des statistiques N42 ; Edition 2012, P22.

الملحق (13): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف وزارة المكلفة بالعمل (2000-2008).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
(DAIP)				164296	277618	273141	660810	241993	138973	113417	95084	68287	///
(CNAC)	5159	6078	6449	5781	9574	15804	35953	59125	41786	42707	37921	21850	///
(ANSEJ)	30376	24500	22655	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766	///
المجموع	35535	30578	29634	201495	345004	349077	789445	430321	276992	249264	184575	112903	///
	0.44	0.34	0.34	2.20	3.64	3.59	8.22	4.23	2.56	2.43	1.74	1.04	

الملحق (14): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق أجهزة المسيرة من طرف التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2009-2017).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
(ADS)	460759	383309	307394	316569	457161	334131	436470	777	///	///	///	///	///
(ANGEM)	4994	33331	25846	63149	91101	77934	161417	216641	166053	176315	126152	32045	24264
المجموع	465753	416640	333240	379718	548262	412065	597887	216641	166053	176315	126152	32045	24264
	5.78	4.69	3.87	4.15	5.78	4.24	6.22	2.15	1.53	1.72	1.19	0.29	0.22

الملحق (15): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة المسيرة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار(2000-2017).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
(ANDI)	43597	47748	87983	92055	68774	64081	128491	83210	148643	///	///	///	///
	0.54	0.53	1.02	1.00	0.72	0.66	1.33	0.81	1.38	///	///	///	///

الملحق رقم (16): الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية

	CH	CB	DEP	FDI	INF
Mean	18.55205	21.13124	16.72326	0.780364	9.158123
Median	18.05000	12.87282	16.77551	0.711303	5.270639
Maximum	29.30000	69.28414	21.63427	2.033266	31.66966
Minimum	9.820000	3.904611	11.23158	-0.324217	0.339163
Std. Dev.	7.068906	20.82437	2.801139	0.649048	9.020213
Skewness	0.119128	1.471744	-0.235055	0.219889	1.413090
Kurtosis	1.467386	3.634565	2.339163	2.141241	3.653626
Jarque-Bera	3.207560	12.08905	0.876947	1.241163	11.21936
Probability	0.201135	0.002371	0.645020	0.537632	0.003662
Sum	593.6657	676.1998	535.1442	24.97166	293.0599
Sum Sq. Dev.	1549.052	13443.28	243.2378	13.05915	2522.291
Observations	32	32	32	32	32

الملحق رقم (17): اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LCHH
Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 3, 4)
Date: 05/23/19 Time: 00:33
Sample: 1986 2017
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LD)	-0.150540	0.113218	-1.329652	0.2132
D(LD(-1))	0.072107	0.144866	0.497751	0.6294
D(LD(-2))	-0.315750	0.122165	-2.584612	0.0272
D(LD(-3))	0.439004	0.126967	3.457619	0.0061
D(LLCB)	-0.195729	0.025888	-7.560698	0.0000
D(LINF)	0.000768	0.013068	0.058779	0.9543
D(LINF(-1))	0.107398	0.023003	4.668887	0.0009
D(LINF(-2))	0.059627	0.017550	3.397620	0.0068
D(IDE)	-0.041394	0.020081	-2.061370	0.0662
D(IDE(-1))	0.257513	0.029967	8.593320	0.0000
D(IDE(-2))	0.188850	0.031357	6.022603	0.0001
D(IDE(-3))	0.102606	0.027181	3.774980	0.0036
C	2.008161	0.243908	8.233266	0.0000
CointEq(-1)	-0.632834	0.075926	-8.334925	0.0000

Cointeq = LCHH - (0.6677*LD -0.3309*LLCB -0.2837*LINF -0.3916*IDE -0.0355*@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LD	0.667690	0.248302	2.689027	0.0227
LLCB	-0.330868	0.043523	-7.602223	0.0000
LINF	-0.283674	0.070082	-4.047722	0.0023
IDE	-0.391619	0.153501	-2.551245	0.0288
@TREND	-0.035537	0.004382	-8.110319	0.0000

الملحق رقم (18): اختبارات الحدود(ARDL Bounds Tests)

ARDL Bounds Test
Date: 05/23/19 Time: 00:43
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.073844	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.68	3.53
5%	3.05	3.97
2.5%	3.4	4.38
1%	3.81	4.92

الملحق رقم (19): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل والقصير)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LCHH
Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 3, 4)
Date: 05/23/19 Time: 00:33
Sample: 1986 2017
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LD)	-0.150540	0.113218	-1.329652	0.2132
D(LD(-1))	0.072107	0.144866	0.497751	0.6294
D(LD(-2))	-0.315750	0.122165	-2.584612	0.0272
D(LD(-3))	0.439004	0.126967	3.457619	0.0061
D(LLCB)	-0.195729	0.025888	-7.560698	0.0000
D(LINF)	0.000768	0.013068	0.058779	0.9543
D(LINF(-1))	0.107398	0.023003	4.668887	0.0009
D(LINF(-2))	0.059627	0.017550	3.397620	0.0068
D(IDE)	-0.041394	0.020081	-2.061370	0.0662
D(IDE(-1))	0.257513	0.029967	8.593320	0.0000
D(IDE(-2))	0.188850	0.031357	6.022603	0.0001
D(IDE(-3))	0.102606	0.027181	3.774980	0.0036
C	2.008161	0.243908	8.233266	0.0000
CointEq(-1)	-0.632834	0.075926	-8.334925	0.0000

الملحق رقم (20): اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Teste

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.557627	Prob. F(2,8)	0.0206
Obs*R-squared	17.39156	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

الملحق رقم (21): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.215918	Prob. F(1,25)	0.2807
Obs*R-squared	1.252285	Prob. Chi-Square(1)	0.2631

الملحق رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra

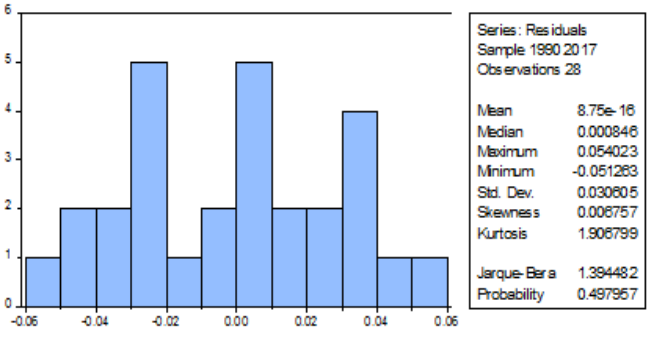

الملحق رقم (23): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LCHH LCHH(-1) LD LD(-1) LD(-2) LD(-3) LD(-4) LINF LINF(-1) LINF(-2) LINF(-3) LLCB IDE IDE(-1) IDE(-2) IDE(-3) IDE(-4) C @TREND
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.830779	9	0.4276
F-statistic	0.690194	(1, 9)	0.4276

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتطرق الى الأبعاد المؤسساتية والتي تعكسها الإصلاحات المؤسسية وجودتها وإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في متغيرات الاقتصاد الكلي وكيفية تأثيرها على سوق العمل في الجزائر، أي اسهامات معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض من معدلات البطالة باعتماد على اختبار علاقة "أوكن" ومدى مطابقتها للاقتصاد الجزائري، وكذلك باستخدام مقاربة اختبار ARDL لدراسة اثر الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية على البطالة وكيف أسهمت جل هذه الاصلاحات في تحقيق توازن سوق العمل لنوسع الدراسة الى مقارنة مجموعة الدول العربية باستعمال بيانات البانل لتحديد نوعية الإصلاحات التي تساهم في دعم اسواق العمل وتحديد المرحلة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وكذلك قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام تطبيق التكامل المشترك لجوهانسن، ومع التركيز على تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية للنمو والتشغيل وخفض مستويات تباين الدخل، والاهتمام بإصلاحات الاقتصاد الجزئي لا سيما الإصلاحات القطاعية المرتبطة بتحسين جودة التعليم إضافة إلى إصلاحات لزيادة الشفافية والنزاهة وحوكمة المؤسسات تم توضيح العلاقة بين سوق العمل والابعاد المؤسساتية والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد المؤسساتي الجديد، التغيير المؤسسي، الابعاد المؤسساتية، سوق العمل، الأداء الاقتصادي والمؤسساتي في الجزائر، اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، بيانات البانل، اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

Abstract

The aim of this study is to know the relationship between the institutional dimensions which are reflected by the institutional and economic reforms. These reforms represent the macro-economic variables and how they affect the labor market in Algeria, which means how the economic growth participates in reducing the unemployment rates by applying the OKEN theory on the Algerian economy. To study the economic and institutional reforms we use ARDL methodology to know how these reforms can realize a labor market balance balance. We can expand this study to all Arab countries using PANEL test to determine the quality of reforms that contribute to support the labor markets. The economic growth effect measured on the employment in the Algerian economy by applying the Johenson common integration and making economic politics reforms which create employment enhancements and balance the income levels.

Giving an importance to partial economic reforms especially educational sector and transparancy and integrity of the institutions to achieve a balanced of labor market and economic and institutional growth.

Key Words

New Institutional Economics, institutional change, the institutional dimensions, labor market, Economic and institutional performance in Algeria, Johansen Cointegration Test, Panel Data, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach to Cointegration.